



مجلة مركز صالح كامل  
**للاقتصاد الإسلامي**  
**جامعة الأزهر**  
مجلة علمية دورية محكمة

---

السنة الثانية عشر - العدد الرابع والثلاثون ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

---

# العدد الرابع والثلاثون

ذى الحجة ١٤٢٨هـ - ربيع ثان ١٤٢٩هـ

يناير - أبريل ٢٠٠٨م

# مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر  
مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها  
مركز صالح عبد الله كامل  
للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

## رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب رئيس جامعة الأزهر

## رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

## المشرف العلمي

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي للمركز





أولاً: البحوث

ثانياً: ملخص الرسالة

## تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه. وبعد فهذا هو العدد الأول من أعداد السنة الثانية عشر من أعداد مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، وبه نفتتح أعداد العام ٢٠٠٨م. وهو كعهدهنا بأعداد المجلة - يمثل إسهاما في نشر رسالة المركز التي تتمثل في نشر الفكر الاقتصادي الإسلامي ، فهو نافذة يطل منها هذا الفكر ، ليصل إلى المهتمين فيثري اهتمامهم وإلى غير المهتمين ، فرما يثير لديهم الرغبة في التعرف عليه ، والانضمام إلى قائمة المهتمين به ، وربما المثريين لهذا الفكر ، الذي نؤمن بأن الأمة لن تتمكن من العودة إلى سابق مجدها ، وإلى بلوغ المكانة التي تستحقها ، إلا بتطبيق هذا الفكر ، بعد أن ترددت بين شتى الأفكار والمذاهب الوضعية ، ولم تجن من ذلك غير ترسيخ التخلف ، وضياع فرص التقدم ، حتى لتقع اليوم في مؤخرة الأمم وتلتاشها الظلم وهي إذ تبحث عن مخرج تغفل عن هذا الزاد الذي تملكه ، وهذا الفكر الأصل الذي بين يديها.

هذا العدد يضم الكثير من الأبحاث ، التي تحمل هذه الفكرة ، وتسهم في تأصيلها إنه يضم اثني عشر بحثاً ، كل بحث منها يعالج مشكلة من المشاكل التطبيقية على الفكر الإسلامي ، وعلى ضوء الكتاب والسنة ، يبدأ العدد ببحث عن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، ودورها في تحقيق عدالة التوزيع. ويأتي البحث الثاني ليناقد الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومصطلحات ثم يأتي البحث الذي يليه ليتناول دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية. أما البحث الرابع جاء ليقدم عددا من المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي. وتأخذ التنمية البشرية حقلها من العناية في البحث الخامس الذي يناقش واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية ، تلك التنمية التي عليها المعول في النهوض بهذه البلاد ، حيث الإنسان هو هدف التنمية وغايتها ، ودوره فيها يسبق كل الأدوار ، ومن ثم فإن القيام بالتنمية البشرية قضية

جوهرية، وعليها تتوقف مسيرة التنمية. أما البحث السادس فقد اهتم بالسوق المالية في الجزائر، عارضاً لها، وللمعوقات التي تحد من انطلاقها، مقدماً لعدد من المقترحات من أجل تفعيلها. ويقدم لنا البحث السابع إسهام علم من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي، هو العلامة ابن خلدون رحمه الله تعالى، في الفكر الاقتصادي، وإسهامه في هذا الميدان معروف غير منكور، بيد أن كل قراءة جديدة لمقدمة ابن خلدون يمكن أن تكتشف جديداً في إسهام هذا العلم في الفكر الاقتصادي بصفة عامة والفكر الاقتصادي الإسلامي بصفة خاصة. ويتكلم البحث الثامن عن انعكاسات الجريمة عند الشباب بالجزائر. وأما البحث التاسع فقد ناقش قضية على جانب كبير من الأهمية العملية هي مخاطر وضوابط الاستثمار في الأسهم، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي وهو لباحث من الجزيرة العربية. أما البحث العاشر عشر فقد عنى بقضية محاسبية هي دور معايير المحاسبة المصرية المستحدثة في تحديد الوعاء الضريبي. ويعود بنا البحث الحادي عشر إلى الجزائر حيث يقدم لنا التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتلوث البيئة، وقد سبق بعدد من الأبحاث لباحثين من الجزائر، كما يعود بنا البحث الثاني عشر إلى الجزيرة العربية من مكة المكرمة فيتحدث عن دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما البحث الأخير فيتحدث عن العلاقة المتداخلة بين الهيكل المالي وكل من السيولة والربحية في ظل كفاءة استغلال الأصول.. دراسة تطبيقية وبعدها آخر لباحثين من أرض الكنانة، أي أن أبحاث العدد - كما هو الدأب والعادة - موزعة بين جنبات العالم الإسلامي، وهي عادة تحرص عليها المجلة، لتكون حلقة وصل بين أبناء الأمة في شتى أقطارها. أخيراً لا يسعني إلا أن أشكر الباحثين الذي قدموا ثمرات فكرهم على صفحات هذا العدد آملاً في أن يستمر تواصلهم مع المجلة، وراجياً الله تعالى أن يجزى كل من أسهم في هذا الخير، خير الجزاء. والله ولي التوفيق

مدير المركز رئيس التحرير  
أ.د. محمد عبد الحليم عمر



## السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى ودورها فى تحقيق عدالة التوزيع

دكتور/ جهاد صبحى عبد العزيز القطيط (\*)

\* طبيعة وأهمية البحث:

مما لا شك فيه، يعتبر تشخيص المشكلات الاقتصادية والذي تم استخدامه كمبرر لإتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي أمكن من خلاله تحديد أكثر المشكلات إلحاحاً في الأجل القصير لكنه لم يعكس كل المشكلات، وبصفة خاصة الاختلالات الهيكلية، التي تسبب المشكلات الملحة في الأجل القصير. وفي وجود حلقات مفرغة لهذه المشكلات الملحة بحيث يصعب تمييز السبب من النتيجة فيها.

كما ترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي أيضاً حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على أفراد المجتمع - خاصة محدودى الدخل - فهي تعمل على تركيز الثروات فى أيدي فئة محدودة، ومن ثم يتعمق التفاوت فى توزيع الدخل بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وكذلك تعميق التفاوت بين الرأسماليين والعمال ومحاولة الرأسماليين زيادة أرباحهم على حساب طبقة العمال فى ظل التحلل من كثير من التشريعات العمالية المتعلقة بالأجور والفصل من العمل.

من ثم فإن غياب سياسات محددة للتدخل الحكومى أو غياب ظروف أولية مواتية، من شأنها العمل على عدم استفادة الفقراء من التنمية بنفس درجة استفادة الأغنياء، وذلك لأن آليات السوق ذات طبيعة تراكمية غير تصحيحية من الناحية الاجتماعية، فهي تعمل فى اتجاه المزيد من التفاوت أكثر مما تعمل على تضيق الهوة بين الفقراء والأغنياء. والمشكلة الرئيسية فى التعامل مع هذه السلبيات الاقتصادية الاجتماعية غالباً ما يتم بسياسات مستقلة عن بعضها، وليس وفقاً لدلالاتها فى البنية الاجتماعية والاقتصادية، واختلالاتها وانعكاسات هذا ليس فقط على عملية

التنمية ومستقبلها ، ولا على مستوى الأداء الاقتصادي ومساره ولكن أيضاً على استقرار وأمن المجتمع .

كذلك فقد تبين أن هذه السياسات لها آثاراً شديدة الأهمية على أفراد المجتمع بفئاته وطبقاته المتعددة وهي آثار اقتصادية واجتماعية ... إلخ . حيث يرى أحد الخبراء « جيمس د . ولفنسون » رئيس البنك الدولي : « إن الانتقال إلى اقتصاد السوق - رغم أهميته - لم يكن سهلاً وكان لهذا الانتقال - وسوف يظل له دائماً - أثر عميق على حياة الناس ... كما أدى هذا الانتقال في جميع البلدان إلى تغير قواعد اللعبة الاقتصادية الأساسية ، وأحدث تأثيراً وتغييراً لا رجعة فيه في العلاقات بين الناس ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية فضلاً عن الاقتصادية » . ويؤكد ذلك تجارب الإصلاح الاقتصادي للعديد من الدول التي سبقتنا بفترة طويلة إلى تطبيق هذه السياسات - خاصة المكسيك و تشيلي - نجد أن صورتها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية لم تتحسن ، إن لم تكن قد زادت سوءاً . ومن ثم فإن السياسات المالية لها دور هام في تحقيق عدالة التوزيع ، ويرجع عجزها عن تحقيق العدالة التوزيعية بقدر كبير إلى نمط السلطة السياسية وما يقوم بين المؤسسات الاقتصادية والمالية والسياسية من تفاعلات تعمل في اتجاه المحافظة على مصالح الفئات المسيطرة على مقاليد الحكم بطرق مباشرة وغير مباشرة ، وكذلك فإن نمط توزيع الإنتاج نفسه يتولد عنه نمط للتوزيع والاستهلاك يكون من الصعب تغييره .

لذلك يجب وضع سياسات الإصلاح الاقتصادي في مكانها الطبيعي ، فهي باعتراف الجميع - خاصة مؤسستي يريتون وودز - علاج مؤقت وليست استراتيجية تنمية ، لأنها تفترض إن إطلاق الحرية وقوى السوق يتكفل بكل شيء . وهذا غير واقعي حيث أثبتت التجارب ذلك .

لذا فإن ذلك يتطلب الخروج عن إطار التفكير الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي الضيق لقضايا اجتماعية واقتصادية ، في أبعادها الطبقيّة ، وفي تأثير هذه التغيرات الطبقيّة على مجمل حركة المجتمع . من هنا كانت ضرورة البحث عن

سياسات بديلة للإصلاح الاقتصادى وعدم الاكتفاء بالسياسات التعويضية للآثار السلبية للتثبيت والتكليف الهيكلى، تأخذ فى الحسبان مرحلة التطور الاجتماعى والاقتصادى، والإمكانيات المتاحة للمجتمع من أجل تحقيق عدالة التوزيع والرفاهية والاستقرار السياسى. وكل هذه الأدوات متوافرة فى السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى، على عكس الاقتصاديات الأخرى.

#### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلى:

- ١- تحليل بعض القضايا المنهجية فى تركيب مؤشرات توزيع الدخل، واستخدامها لبيان أن سوء توزيع الدخل من فلسفة النظام الاقتصادى القائم.
- ٢- دراسة دور التوزيع فى الاقتصاد الإسلامى فى مواجهة الآثار السلبية التى ترتبت على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى.
- ٣- إثبات أن الاقتصاد الإسلامى يمكنه عملياً معالجة كثير من المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى، وأى مجتمع له نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

#### فرضية البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية التالية:

كفاءة السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى فى تحقيق التوزيع العادل للدخول بين فئات المجتمع فى الحاضر والمستقل، وتقريب الفجوة بين الطبقات.

#### منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين أساسيين وهما:

- ١- المنهج الاستنباطى، يتم من خلاله معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادى والعدالة فى توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

- ٢- المنهج الاستقرائي، يعتمد عليه من خلال رؤية عملية نظرية في بيان دور السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق عدالة التوزيع.
- خطة البحث:

تم التخطيط لهذا البحث بحيث يتم تناوله من خلال المباحث التالية:

- مبحث تمهيدى: التوزيع في الأدبيات الاقتصادية.
- المبحث الأول: التوزيع في الاقتصاد الإسلامي.
- المبحث الثانى: دور السياسة المالية في تحقيق عدالة التوزيع.
- خاتمة البحث.



## مبحث تمهيدى

### التوزيع فى الأدبيات الاقتصادية

أوضح الكلاسيك أن النمو الاقتصادى يتوقف على معدل التراكم الرأسمالى، وأن هذا المعدل مرهون بمستوى الأرباح، والتي بدورها ترتبط بمستوى الأجور، أما مستوى الأجور فيتحدد - طبقاً لحد الكفاف - بمستوى أسعار السلع الزراعية الغذائية، والتي بدورها تتأثر بمستوى الريع. ومعنى ذلك، أن أية طبقة اجتماعية لن تستطيع الحصول على نصيب أكبر مما تستحق من الناتج الاجتماعى، إلا على حساب الطبقات الأخرى. ومن ثم فإن طبيعة التوزيع تؤثر بقوة فى معدل النمو الاقتصادى<sup>(١)</sup>. أى أن نظريات النمو والتوزيع كانت محل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك، ولذلك اعتبروا المجتمع الطبقي فرضية أساسية فى تحليلاتهم، إذ كان التوزيع لديهم منصباً على توزيع الناتج على الطبقات التى تشترك فى تكوينه، وليس على عوامل الإنتاج كما هو الشأن مع النيوكلاسيك<sup>(٢)</sup>.

من ثم فإن النظرية الكلاسيكية ربطت بين توزيع الدخل - كمتغير مستقل -، والنمو - كمتغير تابع - ولهذا سعت إلى تعظيم فائض رجال الأعمال، وفى ظل الحرية الاقتصادية يؤدى فائض العمالة إلى تحديد الأجور عند مستوى الكفاف، أى إلى انخفاضها مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الربحية فى الشركات المنتجة، مما يمكنها من استخدام أساليب حديثة فى الإنتاج، فيزداد فائضها أكثر، والذي يؤدى بدوره إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمارات فالنمو الاقتصادى. أى أن سوء توزيع الدخل عنصر أساسى فى تحقيق النمو الاقتصادى. فى حين أن النظرية النيوكلاسيكية فقد فصلت بين قوى العرض وقوى الطلب، فقيمة السلعة تتوقف عندهم على المنفعة من ناحية والندرة من ناحية أخرى، إذ المنفعة الحدية تحدد الطلب؛ والندرة تحدد العرض وتلاقى العرض مع الطلب هو الذى يحدد سعر التوازن أو مكافأة عنصر الإنتاج. فالتوزيع عند النيوكلاسيك يفسر فى نطاق التبادل وبآليات تحديد الثمن. إذ أن دخل أى عنصر من عناصر الإنتاج يتوقف على الثمن الذى يدفع لهذا العنصر، وعلى الكمية التى تستخدم منه، ومن ثم يتوقف التوزيع لديهم على عوامل السوق

«المحايدة» وليس على العوامل الشخصية ولا على العلاقات الإنسانية، ولا على علاقات الإنتاج.

كما أنه في ظل سيادة نظرية الإنتاجية الحدية في التوزيع - التي توهموا موضوعيتها وعدالتها - تهمش مفهوم العدالة التوزيعية، وكاد الفقر أن يجد مبرراً موضوعياً، (رغمًا عن أن النظرية لا تقول إن كل عامل يحصل على قيمة مساهمته الشخصية في الإنتاج، وإنما كل عامل يحصل على قيم ما يضيفه آخر عامل إلى الإنتاج)، وهكذا استخدم قناع السوق وآليات المنافسة الكاملة، لتغطية الوجه «القبيح» للصراعات الاجتماعية التي يولدها نظام ابعد ما يكون عن عدالة التوزيع<sup>(٣)</sup>. ومن ثم فإنه في ظل الفكر النيوكلاسيكي كان الاهتمام أيضاً بالنمو مستقلاً عن اهتمامهم بالتوزيع الذي باتت معالجته فنية بحثية في إطار نظرية الإنتاجية، وتقوم العلاقة بين النمو والتوزيع على أساس أن التفاوت في التوزيع ضروري لتحقيق النمو.

يستنتج أن التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي يركز على المتغير الإنتاجي - الوظيفي - لأي مشروع في صورة نقود أو أثمان، فيوزع الناتج على عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه (الأجر والفائدة والربح والربح)، ونظام الملكية الخاصة هو الركيزة الأساسية لصنع التفاوت بين الأفراد في الدخل الشخصي، وعلى ذلك يختلف الدخل الشخصي بين من يكون مصدر دخله عمله فقط، ومن يكون مصدر دخله العمل بجانب الملكية، ويزيد التفاوت في الدخل بزيادة الملكية. فكينز يعتبر التفاوت في توزيع الدخل هو أبرز أخطاء الرأسمالية ولا يوجد مبرر لهذا التفاوت<sup>(٤)</sup>، ويترتب على ذلك حدوث تفاوت حاد في الدخول نتيجة للتفاوت الكبير في ملكية عناصر الإنتاج، وعدالة التوزيع.

كما أن عدالة التوزيع هي الشعار الذي ترفعه الاشتراكية (لتبرر به مصادرة الملكية الفردية) لم تزد عن كونها شعاراً عجز عن النفاذ إلى نطاق التطبيق العملي الذي أوجد طبقات متباينة تحت مسميات جديدة. فالأساس في توزيع الدخل هو ما

يقررہ المجتمع ممثلاً فى الدولة، وليس ما تحدده قوى السوق، والدولة هى التى تخطط للإنتاج، وهى التى تضع الخطة العامة للتوزيع بكل أنواعه، على أساس مبدأ «من كل حسب قدرته وكل حسب حاجته».

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وشيوع نظرية كينز العامة فى النقود والفائدة والتوظيف عام ١٩٣٦م تزايدت أهمية تدخل الدولة لإحداث التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى، فزيادة الإنفاق الحكومى وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء يزيد من إجمالى الطلب على سلع الاستهلاك (وبالتالى سلع الاستثمار) مما يزيد الطلب الفعلى والتشغيل والدخل. وقد أدى ذلك إلى تحقيق مكاسب كثيرة للطبقة العاملة والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل، فقد زادت الأجور الحقيقية للعمال، وتمتع الناس بكثير من المزايا والضمانات التى شكلت من الناحية الاقتصادية، تكلفة اجتماعية لرأس المال. فكان ثمة اهتمام بالمتغير الإنتاجى والمتغير التوزيعى مما أسفر عن تحقيق مزيد من العدالة بين طبقات المجتمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادى. إلا أنه مع بداية حقبة السبعينات وضعت نهاية لعصر الازدهار اللامع الذى شهده الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى فترة ما بعد الحرب، حيث تدهورت معدلات نمو التجارة العالمية، وانتهى عصر ثبات أسعار الصرف، الخ. فازدهرت فى هذا المناخ أفكار مدرسة شيكاغو التى هاجمت الأفكار الكينزية ومبدأ تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وأرجعت كل الأزمات التى يعانى منها النظام الرأسمالى إلى الكينزية وما ترتب عليها من سياسات تدخلية وتوزيعية، وكانت أهم ملامح هذه المدرسة (مثلة فى أفكار ميلتون فريدمان) تركيزها الشديد جداً على النقود والسياسة النقدية مستندة فى ذلك على نظرية كمية النقود الكلاسيكية<sup>(٥)</sup>.

ومع انتشار أفكار المدرسة النقدية برز تيار آخر يركز على اقتصاديات العرض والتركيز على المتغير الإنتاجى إذ يرون أن المشكلة الرئيسية التى تواجه الرأسمالية العالمية، هى كيفية إنعاش العرض الكلى وليس الطلب الكلى، تأثراً بقاتون ساء القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوى له، ولكى يتسنى ذلك يجب أن يتوافر للمستثمرين الأمان والحرية المطلقة، وأن تتوافر لهم الأموال اللازمة لنشاطهم

والعمل على زيادة بواعثهم على الإنتاجية والاستثمار من خلال تقليل ضرائب الدخل المفروضة على أرباحهم العالية، وتخفيض الضرائب على الثروة ورأس المال، وأن يباع القطاع العام لهم، ورفع يد الدولة عن جهاز الأسعار، وتحلى الحكومات عن أهداف التوظيف ودولة الرفاة (الضمانات الاجتماعية وإعانات البطالة ودعم المواد الغذائية للفقراء) وقصر دور الدولة على الحراسة (الدولة الحارسة). وهذه هي فلسفة برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم تطبيقه فى مصر، الذى بدوره يمثل انعكاساً للنظام العالمى الجديد الذى أخذت ملامحه تتشكل منذ تسعينات القرن العشرين الذى عاد بالفكر الاقتصادى إلى الورا فى مجال علاقة النمو بالتوزيع. وأحد ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد هو إهمال المتغير التوزيعى. فهو أحد عناصر العولمة المعاصرة، التى أوجدت صورة جديدة لسوء توزيع الدخل، هذا النظام يتبنى نظرية أطلق عليها نظرية ٢٠٪ - ٨٠٪ وتعنى أن ٢٠٪ من سكان العالم يكونون بالقوة أغنياء، وأن ٨٠٪ وهم الباقون يفرض عليهم الفقر. تشمل الفئة الغنية سكان البلاد المتقدمة وأفراداً محدودين من البلاد الفقيرة<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك فإن غياب سياسات محددة للتدخل الحكومى، من شأنها العمل على عدم استفادة الفقراء من التنمية بنفس درجة استفادة الأغنياء. وذلك لأن آليات السوق ذات طبيعة تراكمية غير تصحيحية من الناحية الاجتماعية، فهى تعمل فى اتجاه المزيد من التفاوت أكثر مما تعمل على تضيق الهوة بين الفقراء والأغنياء.

خلاصة القول، فإن الفكر الاقتصادى اعتمد بصورة كبيرة ولفترات طويلة على المتغير الإنتاجى فى توزيع الدخل وتوزيع الثروة، وترتب على ذلك سوء توزيع الدخل، وزيادة معدلات الفقر. ولم يهتم الفكر الاقتصادى بالمتغير التوزيعى والمتغير الإنتاجى معاً إلا لفترة قليلة - دولة الرفاة - وباستمرار كان يعتمد فى توزيع الدخل على المتغير الإنتاجى. لكن النظام العالمى الجديد الذى تم تطبيقه مع نهاية الثمانينات قام بإهمال المتغير التوزيعى، ورجع مرة أخرى إلى المتغير الإنتاجى مما أدى إلى سوء توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر وظهور مجتمع العشرين فى المائة فى مواجهة الثمانين فى المائة<sup>(٢)</sup>.



إن الهدف من النظام الاقتصادى هو القضاء على الفاقة والحرمان؛ أى تحقيق عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع. وإذا نظرنا إلى الرأسمالية نجد أنها أدت إلى خلق طبقة متخمة مترفة (القلة الغنية)، والكثرة الفقيرة، وتعمل على مزيد من تكدس الثروة وتضخم الاحتكارات العالمية - الشركات متعددة الجنسيات - التي تتحكم في أقوات الناس وتوجه سياسة الحكومات<sup>(٨)</sup>، دون الاهتمام بإشباع حاجات الجماهير الفقيرة من الفقراء والكادحين، بالإضافة إلى ذلك تعمل على إحداث الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطحن الشعوب وتزيد من البطالة وتنتشر الفقر والجوع وبالتالي ينتشر الفساد الاقتصادي.

بينما عملت الاشتراكية على الانتقال من احتكار الرأسمالية إلى احتكار أخطر، وهو احتكار الدولة، التي ملكت كل وسائل الإنتاج، واستولت على الأرباح، ولم تردها - كما زعموا - على العمال الذين كانوا يحملون بمعيشة أفضل في ظلها. والتطبيق الفعلي لتوزيع الدخل في المجتمعات الاشتراكية، يوضح أن التفاوت موجود وقائم بين أفراد المجتمع، بل إن الدراسات الإحصائية أثبتت أن درجة التفاوت في هذه المجتمعات كبيرة. ففي عام ١٩٦٢م - في ظل ازدهار الاشتراكية - تصل فروق المراتب في الاتحاد السوفيتي ما بين ١ : ٥٠ بينما في العالم الغربي تصل إلى ١ : ١٠<sup>(٩)</sup>.

## المبحث الأول

### التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

أولاً: مقدمة:

الاقتصاد الإسلامي له طبيعته المذهبية التي تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية. من ثم فإن التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس توفير الحاجات الأساسية للفرد كإنسان؛ أي ضمان حد الكفاية بغض النظر عن أدوات أو أشكال الإنتاج السائدة. ولقد وضع الإسلام خمسة أهداف لكي يحقق تمام الكفاية وهي مقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا الحد ليس ثابتاً وإنما متحرك تنموياً مستمراً بما يكفل إعمار الأرض، وتحقيق الحياة الكريمة على ظهرها.

أي أن الاقتصاد الإسلامي لا يقف عند عدالة التوزيع للدخول والثروات فقط بل يضمن لكل أفراد المجتمع المستوى المعيشي اللائق، كما يعمل كذلك على تقريب الفجوة، حتى يكونوا جميعاً في مستوى واحد قد يضم درجات من المستوى المعيشي ولا يحتوى على التناقضات الموجودة في الاقتصاد الوضعي. ويمكن القول: إن هذا المنهج يتكون من ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتكون قبل العملية الإنتاجية من خلال عدالة توزيع الموارد الأساسية وإمكانيات الإنتاج (توزيع ما قبل الإنتاج).

أما المرحلة الثانية: فتسمى مرحلة التوزيع الوظيفي، فتتم أثناء العملية الإنتاجية، وفيها يتم تحديد عوائد عوامل الإنتاج التي اشتركت في العملية الإنتاجية.

والمرحلة الثالثة: تعتبر آخر مرحلة من مراحل التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، وفيها يتدخل مجموعة من الأدوات المالية لإعادة توزيع الدخل، وذلك بقصد تحقيق التوازن الاقتصادي، وتقليل الفوارق المالية بين الطبقات والأفراد، واتباء تضخم الثروات وتجميعها في أيدي قليلة، وتقليل أظافر رأس المال، وتجريده من وسائل

الطغيان والجبروت والسيطرة على شئون الحياة، وضمان حياة إنسانية كريمة للفقراء والمساكين وللطبقات الدنيا والطبقات الكادحة من أفراد المجتمع. وهو ما سنفصله فى المبحث التالى.

وفى ظل هذه المراحل مجتمعة يحرص الاقتصاد الإسلامى على توزيع آخر هو عدالة توزيع موارد الثروة بين الأجيال الحالية والقادمة، وهو ما سنوضحه فى حينه. وفيما يلى إطار التوزيع فى كل من المرحلة الأولى والثانية وعدالة التوزيع بين الأجيال. بالإضافة إلى نموذج للعدالة التوزيعية فى فكر ابن خلدون.

ثانياً: توزيع الموارد:

يقصد بالموارد عناصر الإنتاج. ومسألة توزيع عناصر الإنتاج أو ملكية الأموال الإنتاجية من أهم المرتكزات التى ميزت الاقتصاد الإسلامى عن الاقتصاد الوضعى. فالإقتصاد الإسلامى أقام فلسفة الملكية على مبدأ عام وهو أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه، ومما ينبغى تأكيده أن هذه النظرة إلى الملكية هى نظرة إسلامية قديمة وليست مجارة لمستحدثات العصر، وأن من المتفق عليه فقهيّاً أن كافة الأموال هى للجماعة فى مجموعها وأن الحقوق كلها حتى الملكية لا تثبت إلا بإباحة الشارع لها، وتقديره لأسبابها. فالملكية فى الإسلام هى ملكية استخلاف وفى ذلك قول الله تعالى: ﴿لِلّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة ١٢٠] ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد ٧]، إلا أن هذه الخلافة لا تعنى فى الواقع العملى ملكية ناقصة، وإنما تعنى فقط التأصيل الوجدانى لحق الفقراء والمجتمع فى هذا المال، كما أن الإسلام قد تميز بنموذج ملكية مزدوجة؛ ملكية فردية ذات وظيفة اجتماعية، وملكىة عامة أو جماعية. أشبه بالملكية التعاونية. حتى لا يضيع معها حق كل فرد على حدة فى الانتفاع بالمال العام والرقابة على حسن إدارته<sup>(١٠)</sup>.

كما أن الإسلام جعل الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج هى الأصل ولذا وضع لها قيوداً ترتبط بظروف المجتمع وحاجياته لأنها هى الدافع على العمل والإنتاج وتعمير الأرض لعبادة الله عز وجل، رغم أن الملكية العامة هى أصل أيضاً إلا أنها محددة فى

المجالات ذات النفع العام وفي الضروريات والحاجيات التي لا يقبل عليها الأفراد ، وفي المجالات التي فيها درء للضرر والمفاسد<sup>(١١)</sup> . إذ لا يميز الإسلام للملكية العامة أن تزاحم أو أن تطغى على الملكية الخاصة في المشروعات الاقتصادية ما دامت الملكية الخاصة - لا تسبب ضرراً ولا مفسدة أو احتكاًراً ، كما لا يجوز للدولة احتكار أى من الأنشطة الاقتصادية بدون مبرر تفرضه المصلحة العامة . إذ الأصل في نشاطها الاقتصادي التدخل هو سد ثغرات القطاع الخاص وتشجيعه على ملء كل الفراغات ، واعتبار ذلك من فروض الكفاية المتعلقة بمصالح الجماعة ، وليس التنافس معه .

إن الأساس الذي تقوم عليه الملكية العامة في الإسلام هي المصلحة العامة للمسلمين ، وإقرار الإسلام للملكية العامة له آثاره على التوزيع ووظائفه . فالملكية العامة في الإسلام تؤدي الوظائف التالية :

أ) تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه (بالمشاركة مع الأفراد) .

ب) تغطية احتياجات التضامن الاجتماعي .

ج) تحقيق التوازن التكافلي بين أفراد الجماعة الإسلامية في الجيل الواحد ، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال الإسلامية .

وعلى ذلك يتحدد دور الملكية العامة في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها الملكية الخاصة ؛ إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها لارتفاع درجة مخاطرها ، أو لتدني العائد المتوقع منها ، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً أو لبعض أو لكل هذه الأسباب<sup>(١٢)</sup> .

وصور الملكية العامة متعددة منها : الموارد الطبيعية ذات المنفعة الضرورية لمجموع الناس ، المعادن الموجودة في باطن الأرض ، الأرض الموات ، وأرض الحمى ، والوقف ، ... إلخ .

من ثم فإن للملكية في الإسلام وظيفة مزدوجة ، وإن تحقيق التوازن والتنسيق والتكامل بين الملكية الخاصة والعامة في الاقتصاد الإسلامي يسبب العدالة في توزيع الموارد على أفراد المجتمع ، حيث يعالج مشاكل الاحتكار والبطالة وقتل الحافز على

العمل، ويوجد آلية السوق الحرة الخالية من الغرر والجهالة والغش والمفاسد ...، ويؤكد الإسلام على تعاون أفراد المجتمع فى كافة شؤونهم الخاصة والعامة وبذل الجهود فى سبيل دعم طاقات المجتمع وقدراته ويجعل ذلك من لوازم الايمان ودواعى الثواب.

ثالثاً: توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج:

يقوم الاقتصاد الإسلامى على مكافأة عناصر الإنتاج على قدر مساهمتها فى العملية الإنتاجية وعلى نحو يشجعها على المساهمة فى العملية الإنتاجية بقدر الإمكان وعلى نحو يحقق مصلحة الفرد والمجتمع وهو ما اصطلح على تسميته بالتوزيع الوظيفى.

الاقتصاد الإسلامى يقصر عناصر الإنتاج على ثلاثة<sup>(١٣)</sup>: العمل، ورأس المال، والأرض، ويدخل التنظيم ضمن العمل كما فى المضاربة، وهذه العوامل ليست على درجة واحدة - كما فى الرأسمالية - وإنما على درجات متفاوتة، ويعتبر العمل فى أعلى هذه الدرجات، وفى نفس الوقت يحصل كل عنصر من باقى العناصر على حصة عادلة من ثمار العملية الإنتاجية، التى شارك فيها بأسلوب مشروع.

توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامى يقوم على أساس أن جميع عوامل الإنتاج سوف تحصل على نصيب من الدخل الذى يتولد من النشاط الاقتصادى طبقاً لتفاعل قوى السوق. وتكون حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج عادلة للاعتبارات التالية<sup>(١٤)</sup>:

١ - أن السوق الإسلامية سوق تنافسية لا تعرف الاحتكار ولا الضغوط ولا الإكراه ولا التسعير المجحف، وبالتالي فإن العامل سيبيع جهده لمن يعطيه أفضل أجر أو عائد، وكذلك مالك الأرض وصاحب المال.

٢ - أن هذه السوق منضبطة؛ فلا مجال للغش أو التدليس أو النجش أو أى صورة من صور الخداع التى تنتقص بها الحقوق.

٣- يوجد رقابة على تصرفات المتعاملين في السوق، ويحتكم إلى الضوابط عند الخروج عليها.

٤- أن صاحب السوق - أي المحتسب - يقضى للمتضرر عند النزاع بأجر أو عائد المثل أو ثمن المثل، وهي معاوضات عادلة مستقاة من الواقع السائد في السوق في الأحوال العادية، بل ويراعى فيها عدم الشطط والوكس فلا إجحاف بأحد لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْخَسُوا النَّكَاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف ٨٥].

أي أن توزيع عوائد الإنتاج على عناصر الإنتاج المشتركة في تحقيقه يحقق لهذه العناصر العدالة تبعاً لدور كل عنصر وأهميته في الإنتاج، ووفقاً لظروف العرض والطلب والتراضي والاختيار<sup>(١٥)</sup>.

ويعضد من عدالة توزيع الدخل أن معظم عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي ترتبط بالتوزيع، فسمتها العامة هي المشاركة التي يعمل فيها رأس المال لحساب العمل، وبالتالي فإن كان ثمة إمكانية لظلم العامل الأجير (أو غيره من العناصر) فهي أقل احتمالاً في ظل العامل الشريك.

كما أن صدر الإسلام شهد تطبيق قاعدة هامة عندما قال الرسول ﷺ «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»، فارتبط الإنتاج بالتوزيع، إذ الإحياء (الإنتاج) يترتب عليه تملك كل ثمرته غير منقوصة، ودون منازعة أحد، ولا مجال أيضاً لظلم توزيعي من خلال احتجازه لمدة أكثر من ثلاث سنوات، لأنه يمنع من ذلك ولا إمكانية للاستئثار بأرض تزيد عن القدرة على الإعمار، فصار الإنتاج هو نفسه توزيعاً.

رابعاً: التوزيع بين الأجيال:

لتطبيق هذا المبدأ الإسلامي الرائع تم تخصيص أكبر قدر من الموارد الاقتصادية وأوسعها نطاقاً عرفتها الملكية العامة في الدولة الإسلامية، ويقصد بعدالة التوزيع بين الأجيال هو ألا تأتي الأجيال التالية من المسلمين وتجد أن ثروات مجتمعهم قد تملكها بعض الفئات ولم يبق لهم منها شيء. الملكية العامة في الدولة الإسلامية

تعمل على تحقيق التوازن التكافلى بين أفراد الجماعة الإسلامية فى الجيل الواحد ، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال الإسلامية .

ويتجلى ذلك فى رفض عمر بن الخطاب ؓ توزيع الأراضى المفتوحة بين القلة من الفاتحين ، فأوقفها فى صالح جميع المسلمين ، مهاجرينهم وأنصارهم غنيهم وفقيرهم ، رجالهم ونسائهم ، ومجاهدهم ومقعدهم ، حاضرها وأجيالهم القادمة ، وضرب عليها الخراج للإنفاق على مصالحهم العامة ، ولا يخفى بطبيعة الحال البعد التكافلى الوقائى فى مثل هذه العدالة التوزيعية ، سواء من حيث تمكين الأجيال القادمة من أن تنعم بأصول إنتاجية ودخول كما استمتع أبائهم من قبل .

لما فتح المسلمون أرض السواد<sup>(١٦)</sup> قالوا لعمر اقسمه بيننا ، فإننا اقتتحناه عنوة . فأبى وقال : فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بينكم فى المياه . فأقر أهل السواد فى أرضهم ، وضرب على رؤوسهم الجزية ، وعلى أرضهم الخراج ، ولم يقسم بينهم ، ونلمس هنا نظرة عمر بن الخطاب رضى الله عنه للأجيال القادمة بقوله لولا آخر الناس ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير .

وقد استند عمر بن الخطاب فى ذلك على القرآن الكريم ، قال مالك ابن أوس<sup>(١٧)</sup> : قرأ عمر بن الخطاب ؓ هذه الآية ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ [التوبة ٦٠] فقال هذه لهؤلاء . ثم قرأ ﴿ وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ [الأنفال ٤١] فقال : هذه لهؤلاء ، ثم قرأ ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ ... ثم قال تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ﴾ .. الآية ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ بَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْرِجُونَ مِنْ هَاجَرٍ إِلَيْهِمْ ﴾ ... الآية ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾ [الحشر ٧] : ١٠ ثم قال : لئن عشت لياتين الراعى وهو بسرو حمير<sup>(١٨)</sup> نصيبه منها لم يعرق فيها جبينه .



وبهذا فإن الآيات تؤكد أن الأمة كلها وحدة متكاملة على اختلاف الأمكنة، وامتداد الأزمنة وأنها - على مر العصور - حلقات متماسكة، يعمل أولها لخير آخرها، ويفرس سلفها ليجنى خلفها، ثم يأتي الآخر فيكمل ما بدأه الأول، ويفخر الأحفاد بما فعله الأجداد، ويستغفر اللاحق للسابق، ولا يلعن آخر الأمة أولها<sup>(١٩)</sup>.

هذه السياسة التي اتبعها عمر بن الخطاب من الأساليب الإسلامية التي تعمل على تحقيق عدالة التوزيع بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، بل إنه أسلوب متميز، يستخدم الملكية العامة للدولة الإسلامية لتحقيق التوازن بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وأن ذلك مسؤولية الدولة لأنها القادرة على تحقيق ذلك بما في يدها من الموارد التي تواجه بها هذه المسؤولية، وهذا يؤكد عدم صحة ما ينادى به برنامج الإصلاح الاقتصادي من تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة لقوى السوق فقط لكي تعمل. وهذا يدعو إلى ضرورة تواجد الدولة لتحقيق التوازن بين الأفراد، لأنها ذات وظيفة إيجابية كبيرة وشاملة، وليس كما قال آدم سميث (الدولة الحارسة).

يستنتج مما سبق أن التوزيع العادل بين الأجيال في الإسلام تفادى خطأ النظام الرأسمالي الذي يؤثر مصلحة الجيل الحاضر ومنفعته، ناسياً الأجيال القادمة، كما تجنب خطأ النظام الاشتراكي الذي تطرف كثيراً إلى حد التضحية بالجيل الحاضر، في سبيل الأجيال القادمة.

خامساً: التوزيع في فكر ابن خلدون (نموذج):

يتميز الفكر الاقتصادي الإسلامي عن الفكر الوضعي، حيث فقد اهتمام بالمتغيرين معاً الإنتاجي والتوزيعي، ويظهر ذلك بصورة كبيرة في مقدمة ابن خلدون، حيث يوضح أن المتغير التوزيعي أساسي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي إذ يؤكد على الآتي:

(١) إن الإخلال بالمتغير التوزيعي سبب لفساد النمو (العمران) وهو ما يتضح من قوله «ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا



سبب كما هو المشهور بل الظلم اعم من ذلك...»<sup>(٢٠)</sup> يعتبر ابن خلدون أن الظلم مؤدٍ إلى فساد العمران وخرابه، وضرب أمثلة كثيرة كلها تدخل فى المتغير التوزيعى .

٢) إن النتائج الاقتصادية التى تتحقق مع التنمية يجب أن يعود نفعها ويشارك فيها ويحصل على نصيبه منها كل عوامل الإنتاج التى شاركت فيها، وكان تركيز ابن خلدون على عنصر العمل واضحاً، وعلى ذلك فإن الإخلال بحصة العمل فى الدخل المتولد عن التنمية الاقتصادية يقوض التنمية الاقتصادية . ويقول فى ذلك «ومن أشد الظلمات وأعظمها فى إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك أن الأعمال من قبيل التمولات كما سنبين فى باب الرزق لأن الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران فإذا مساعيتهم وأعمالهم كلها متمولات ومكاسب لهم بل لا مكاسب لهم سواها فإن الرعية المعتملين فى العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من ائتمالهم ذلك فإن كلفوا العمل فى غير شأنهم واتخذوا سخرياً فى معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بل هو معاشهم بالجملة وإن تكرر ذلك عليهم افسد آمالهم فى العمارة وقعدوا عن السعى فيها جملة فادى ذلك إلى انتقاص العمران وتخريبه»<sup>(٢١)</sup> . ابن خلدون وقع على هذا النوع من التطور الاقتصادى ووقع على نتائجه، وأن انخفاض الدخل الحقيقى لعنصر العمل عوّق التنمية بل وشوّه نتائجها .

٣) ربط التنمية بمتغير توزيعى يتعلق بعمل قوى السوق فى إطار الحرية الاقتصادية وهو ما يتعلق بأثمان السلع . وعلى ذلك فإن الإخلال بأثمان السلع يؤدى إلى تلاشى الدولة وفساد النمو (العمران) . يعنى ذلك أن الإخلال بالمتغير التوزيعى فيما يتعلق بأثمان السلع يترتب عليه الإخلال بالعمران ، أى بالتنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادى .

أى أن ابن خلدون قد ربط النمو (العمران) بتوزيع الثروة وتوزيع الدخل على عوامل الإنتاج، وبأثمان السلع من حيث وجهها التوزيعى . وهذه العناصر الثلاثة تمثل المتغير التوزيعى المربوط إلى النمو الاقتصادى . ونخلص إلى أن الفكر الاقتصادى الإسلامى فى تطوره وضع أسس النظريات الاقتصادية مسجلاً الفضل والسبق على

علماء الاقتصاد الوضعى فى العصر الحديث والقديم، وأن الاقتصاد الإسلامى واضح المعالم ذا منهج وفكر مستقلين كل الاستقلال عن جميع النظم الاقتصادية، ومبادئه وأحكامه كلية أقرها القرآن الكريم وأوضحتها وفصلتها السنة النبوية، وتقاس الفروع الجزئية المستجدة تبعاً لتطور الظروف والأحداث مطابقة روح الشريعة محققة أهداف التشريع الإسلامى من خلال كل قاعدة كلية أو مسألة فرعية لتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعى للوصول إلى مجتمع الرفاهية الاقتصادية، فعلى الدولة الإسلامية توفير الوسائل التى بها يتحقق رخاء الجماعة واستقرارها الاقتصادى، وتعمل دائماً على حماية ذلك بالوسائل والطرق الشرعية التى يقرها التشريع الإسلامى. ولذا فإن سياسات التوزيع لا يجب أن ينظر إليها على أنها مجرد مرحلة تالية للتنمية والإنتاج، وإنما يجب أن تصاغ ضمن استراتيجية التنمية وتشتق مباشرة من البناء الإنتاجى المميز للاقتصاد وتطوره المرتبط بهذه الاستراتيجية.

## المبحث الثانى

### دور السياسة المالية فى تحقيق عدالة التوزيع

أولاً: مقدمة:

العدالة الاجتماعية فى الاقتصاد الإسلامى هى فرع من عدالة الإسلام ككل<sup>(٢٢)</sup>. فالكل سواء، فالإسلام لا يقرر امتيازات لطبقة دون أخرى، فالكل فى نظره سواسية. فالعدالة فى جانبها الاقتصادى واجب إسلامى، وهى تعنى حصول الفرد على نصيب عادل من الدخل القومى يتناسب مع جهده أولاً، ثم مع حاجته ثانياً، فإذا لم تتحقق تلقائياً وجب على الدولة أن تستخدم الوسائل الإسلامية والنظم التى شرعها الله تعالى من زكاة وتكافل بين المسلمين لتحقيق هذه العدالة.

والإسلام أعطى الحرية لكل فرد فى استخدام جهده للحصول على نصيب من الثروة، وبسبب اختلاف الجهود تختلف الأنصبة، فينال البعض أكثر مما يشيع حاجته، وينال الآخر أقل منها. إن أساس الثروة والغنى إنما يكمن أساساً فى العمل، ومن هنا فإن التفاوت فى الثروة والغنى يعتبر حافزاً للعمل، والمقصود بالتفاوت هنا التفاوت المنضبط الذى يحقق التكامل والتعاون بين الناس دون إخلال بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى بينهم<sup>(٢٣)</sup>.

بعد ذلك يستخدم كل فرد جهده الآخرين بمقابل عادل، فيتم توزيع الدخل القومى على أساس من الملكية والعمل. وقد تكون هذه الصورة من التوزيع محققة للعدالة الاجتماعية فى جانبها الاقتصادى وقد لا تكون، لأنها لم تأخذ الحاجة فى الحسبان، وهنا يأتى دور السياسة المالية لتحقيق عدالة التوزيع لترعى الحاجة أيضاً (وليس الملكية) والجهد فقط. وتهدف إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وضمان حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع، ويجعل الإسلام تحقيق ذلك مسئولية تضامنية بين أفراد المجتمع من ناحية ومسئولية الدولة من ناحية أخرى. وعليه يمكن القول بأن الأساس فى التوزيع الإسلامى هو الحاجة أولاً، بمعنى ضمان حد الكفاية لكل مواطن ثم العمل والملكية ثانياً<sup>(٢٤)</sup>. ومن حق ولى الأمر دائماً التدخل لإعادة التوازن بين

أفراد المجتمع كلما افتقد هذا التوازن، لأن الإسلام لا يحظر على ولي الأمر أن يتخذ ما يراه ملائماً لإقرار التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع إذا اختل التوازن اختلالاً كبيراً لسبب ما وخشى أن يؤدي ذلك إلى اضطراب في حياة الجماعة<sup>(٢٥)</sup>.  
ثانياً: ماهية السياسة المالية:

السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من السياسة الشرعية، لذلك سوف يتم معرفة ماهية السياسة الشرعية أولاً، حتى يمكن الوصول إلى ماهية السياسة المالية.

السياسة الشرعية: من حيث اللغة: مصدر مشتق من الفعل «سأس الأمر سياسة قام به»<sup>(٢٦)</sup>، «وسست الرعية سياسة أمرتها ونهيتها»<sup>(٢٧)</sup>، بمعنى دبرهم وتولى أمرهم.

أما من حيث الاصطلاح فقد انقسم الفقهاء<sup>(٢٨)</sup> بصدد السياسة الشرعية - بصيغة عامة - فمنهم من يقول بإنها: «استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجى في الدنيا والآخرة»<sup>(٢٩)</sup>، ومنهم من يقول بإنها: «ما كان فعلاً يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى»<sup>(٣٠)</sup>، فالسياسة الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدور الدولة، فدور الدولة يتحدد بالقيام بفروض الكفاية والمصالح المرسله.

ومن ثم فإن السياسة المالية كفرع من فروع السياسة الشرعية يمكن تعريفها كما يلي: جميع القرارات ذات الصفة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه لاستخدام إيراداتها ونفقاتها لتحقيق المصالح العامة في ضوء القواعد والأصول والمبادئ الحاكمة للاقتصاد الإسلامي المستمدة من مصادر الشريعة الإسلامية.

إن استخدام الإيرادات والنفقات في الاقتصاد الإسلامي مضبوط بضوابط الشريعة الإسلامية لتحقيق المصلحة العامة لكافة أفراد المجتمع وليس لفئة معينة دون أخرى: إذ تعتبر السياسة المالية هي الوسيلة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليست دولة حارسة - كما قال

أدم سميث - وإنما تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .

كما أن الهدف الأسمى الذى يرمى الاقتصاد الإسلامى إلى إدراكه من جراء السياسة المالية هو تحقيق العدالة التوزيعية بوجه خاص والعدالة الاجتماعية بوجه عام ، ومن هنا استهدفت التأثير على الإنتاج والتأثير على التوزيع من خلال سياسة إنفاقية هادفة . كما تعمل الدولة عن طريق السياسة المالية إلى إنعاش بعض المناطق المتخلفة من أقاليمها عن طريق الإنفاق العام على الإنشاء والتعمير بها وخلق سبل النشاط الاقتصادى فى ربوعها<sup>(٢١)</sup> . وفعل ذلك عمر بن الخطاب ؓ عندما خصص ثلث إيراد مصر لعمل الجسور والترع من أجل إصلاح الرى . ومن ثم فإن الإيرادات والنفقات فى الاقتصاد الإسلامى ، قبل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تقوم بإقامة الدين وحماية القيم . ففى الحديث القدسى يقول الرسول ﷺ عن رب العزة «إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة»<sup>(٢٢)</sup> .

ثالثاً: أدوات السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من أهم الوسائل الرئيسية للدول للتدخل فى النشاط الاقتصادى عن طريق مجموعة من الأدوات ، لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية ، حيث تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق والتأثير فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، ومنع حدوث تفاوتات واسعة فى توزيع الدخل والثروات ، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والوصول إلى مجتمع المتقين . مما يعفى أفراد المجتمع من سلبيات السياسة المالية الوضعية .

وفىما يلى تتناول بعض أدوات السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى التى تعمل على تحقيق المتغير التوزيعى خلال تحقيق المتغير الإنتاجى بإيجاز .

#### (١) مراعاة الأولويات الاقتصادية:

تعنى أن يدار الاقتصاد وفق خطة تحكم تخصيص الموارد الاقتصادية ، أى توزيعها على الأنشطة الاقتصادية ، وبالتالى تتحدد (سلة) إنتاج هذه الخطة مؤسسة على

احتياجات المجتمع وفق سلم متدرج<sup>(٣٣)</sup>. فمثلاً ينبغي أن تكون السلع مشروعة، وأن لا يتم تمويل إنتاجها أو استهلاكها عن طريق الربا، كما يتحقق لكل فرد من أبناء المجتمع حد الكفاية من الدخل بغض النظر عن إمكانياته الاقتصادية، وأن لا يتم تدمير الموارد الاقتصادية من أجل الحفاظ على معدلات أرباح أعلى. والحقيقة أن مراعاة الأولويات لا تحقق فقط العدالة والرفاه للجميع بل وتحقق التقدم الإنساني أيضاً<sup>(٣٤)</sup>.

تعمل السياسة المالية على تحقيق الأولويات (مقاصد الشريعة الإسلامية) والتي تتمثل في الحفاظ على الدين والعقل والنفس والعرض والمال، وقد استخلف الله الإنسان للعمل في الكون وتثمين ما فيه من موارد بأكفأ الطرق لإشباع حاجاته وفقاً لنظام أولويات محدد وواضح<sup>(٣٥)</sup>. فقد رتبت حاجات أفراد المجتمع تبعاً لأولوياتها في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية الخمس إلى ثلاث مستويات هي<sup>(٣٦)</sup>:

**المستوى الأول:** الضروريات وهي التي لا تستقيم حياة الناس بدونها وإلا اختل نظام حياتهم؛ مثل المأكل والمشرب والملبس والأمن والتعليم والصحة والدفاع والمواصلات والمساكن والمرافق الأخرى مثل الاتصالات... إلخ، وتوفير هذه الضروريات واجب على المجتمع سواء تم من خلال آلية السوق أو غير ذلك، فالأصل هو تنمية الإنسان وتوفير احتياجاته، وبعض المتطلبات تؤديها آلية السوق، والمتطلبات الأخرى يعمل على توفيرها كواجب عليه<sup>(٣٧)</sup>.

**المستوى الثاني:** الحاجيات وهي ما يحتاجه الفرد للتوسعة والتيسير ورفع المشقة؛ ومنها على سبيل المثال التوسعة في الأغذية والملابس والمساكن ووسائل الانتقال، ونظافة المدن والأبحاث العلمية في شتى المجالات... إلخ.

**المستوى الثالث:** التحسينات وهي الأمور التي تسهل الحياة وتحسنها؛ ومن أمثلتها تزيين المسكن والملبس وتوفير وسائل الراحة والسرور، وتوفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث، وتوفير الاعتمادات اللازمة

لتطوير أسلحة الجيش لتكون لدينا أحدث الأسلحة التى تردع أعداء الله وتبعدهم عن الطمع فى بلاد الإسلام ... إلخ .

طبقاً لما سبق فمهمة السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى ترتيب إنتاج السلع والخدمات طبقاً لهذه المستويات، ولا يباح الموافقة على مشروع يحقق احتياجات مستوى إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، ومن ثم فإن موارد المجتمع تكون مستخدمة دائماً فيما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة .

من ثم فإن غياب الالتزام بالأولويات الإسلامية<sup>(٣٨)</sup> يؤدى إلى إنفاق مئات الملايين من النقود على مشروعات تنتج سلعاً كمالية تخدم شريحة أقل من المجتمع، وفى الوقت الذى لا تجد فيه الفئات الأكبر فى المجتمع حاجاتها من السلع الضرورية. مما يترتب عليه إنفاق آلاف الملايين من النقود فى بلاد المسلمين فى إنتاج وشراء وتداول سلعة مثل السجائر فضلاً عن غيرها من السلع الغير مباحة والتى تضر المجتمع<sup>(٣٩)</sup>. وبالتالي ضياع جزء كبير من موارد المجتمع كان يمكن توجيهها لإنتاج السلع والخدمات التى تحتاج إليها الطبقة العريضة فى المجتمع وتمثل لها ضرورة من الضروريات وحاجة من الحاجات .

بالتالى يتم ترتيب المشروعات الاستثمارية طبقاً لقدرتها على تحقيق الأولويات التى حددها علماء الإسلام، وفى ضوءها يتم اختيار المشروع الذى يوفرها .

ويعنى ذلك أن يتم الاهتمام بالدرجة الأولى بإنتاج الضروريات من السلع والخدمات، ثم التفكير بعد ذلك فى إنتاج سلع الحاجيات ثم التحسينيات إذا سمحت الموارد بذلك. وإذا كان المشروع يمول من الموارد العامة للمجتمع (أى تقوم به الدولة) فلا يجوز شرعاً صرف هذه الموارد لإنتاج سلعة كمالية قبل كفاية كل فرد من المجتمع من السلع الضرورية<sup>(٤٠)</sup>. أما إذا كان المشروع خاصاً فيلاحظ الآتى<sup>(٤١)</sup> :

١- إن كان المشروع الخاص يحتاج إلى دعم من الأموال العامة (كشق طريق أو مساعدة مالية) فلا يجوز تقديم هذا الدعم إلا وفق الأولويات الإسلامية المطبقة على المشاريع العامة .



٢- هناك مجال واسع لولى الأمر لتشجيع المشاريع ذات الأولوية وتثبيط سواها، ولابد من تجريب الوسائل غير المباشرة قبل جواز اللجوء إلى أسلوب التقييد المباشر.

٣- إن من حق المسلم مزاوله العمل الحلال (سواء كان ضرورياً للمجتمع كإنتاج الخبز أو كمالياً كإنتاج الأزهار) حق صريح ولا يجوز سلب هذا الحق إلا لسبب صريح راجح شرعاً. وربما كانت سلطة ولى الأمر فى جباية المال من المسلمين إلزاماً لتلبية حاجة عامة (كإنتاج الغذاء إذا تقاعس الناس عن ذلك لسبب ما) أصحح شرعاً وأقوى من حقه من منع الناس من مزاوله إنتاج حلال ضئيل الأهمية شرعاً.

٤- على المسلم أن يعلم أنه عندما يقوم بمشروع خاص من خالص ماله فإن درجة ثوابه عليه خاضعة للأولويات الإسلامية حتى ولو لم يكن من حق ولى الأمر أو باستطاعته إلزامه بما هو أولى.

يستنتج مما سبق أن إدارة الاقتصاد الإسلامى وفقاً لهذه الأولويات تتضمن أسلوباً أفضل لمواجهة مشكلة التوزيع وعلاجه، كما أن التخطيط لتخصيص الموارد الاقتصادية طبقاً لهذه الأولويات يعتبر سياسة لتحقيق عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع. ومن ثم فإن هذه الأولويات تقيم علاقة إيجابية بين النمو والتوزيع، ويدخل فى هذه العلاقة الإيجابية أن يكون عائد أو ناتج النمو يستفيد منه جميع أفراد وفئات المجتمع، بحيث لا تستولى فئة من السكان على كل ناتج التنمية<sup>(٤٢)</sup>.

## (٢) الزكاة:

تأتى الزكاة فى مقدمة موارد التكافل الاجتماعى الإسلامى، ومن أهم مظاهره. ولا يرجع ذلك فقط إلى احتوائها على الحصيلة الأكبر فى معظم الدول الإسلامية، وإنما لكونها المورد الإلزامى الذى خصصه الإسلام لهذا الهدف النبيل، حيث بلغ مستواها إلى أنها عبادة وركناً من أركان الإسلام. فهى تقوم بدور أساسى فى القيام بإعادة توزيع الدخل والثروة، والزكاة باقتطاعها جزءاً من دخول وثروات الأفراد الأغنياء



ثم توزيعها على الفقراء والمساكين وغيرها من المصارف، من شأنها إعادة توزيع الدخل على النحو الذى يحقق العدالة الاجتماعية. ومؤدى ذلك عدم تركيز الثروة فى أيدي أفراد وحرمان فئة أخرى، بل الزكاة وسيلة فعالة للتقريب بين دخول أفراد المجتمع. تساهم الزكاة فى بناء المجتمع المتضامن المتكافل حيث يحس كل فرد بأحاسيس الآخرين لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة ٧١] وقوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً».

وتعمل الزكاة على تحقيق عدالة التوزيع على النحو التالى:

١- الزكاة فريضة إسلامية فى أموال الأغنياء تدفع للفقراء «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» ومعنى ذلك أنها فى غالبية مصارفها تحويلات مالية من الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين. إن الأثر التوزيعى للزكاة لا يقف عند حد نقل وتحويل بعض الدخل القومى، وإنما يتجاوزها إلى تحويل الثروات ورؤوس الأموال. ويترتب على هذه الدخول تزويد الفقراء بقوة شرائية إضافية لدخول السوق، وفى الوقت الذى تمثل فيه تلك الأجزاء من دخول الأغنياء منفعة حدية صغيرة نسبياً نظراً لكبير حجم ثروات الأغنياء، فإنها تمثل منفعة حدية كبيرة نسبياً بالنسبة للفقراء، وبذلك فإن إعادة التوزيع على هذا النحو تعمل على زيادة الرفاهية الكلية فى المجتمع<sup>(٤٣)</sup>. ولا يقتصر ذلك على المسلمين فقط، بل يمتد إلى غير المسلمين كما حدث فى عهد عمر بن الخطاب وغيره من الخلفاء وأمراء المسلمين، حيث كانوا يعطون من الزكاة لغير المسلمين من الفقراء والمساكين<sup>(٤٤)</sup>.

٢- تعمل الزكاة على إشباع قدر أكبر من الحاجات الضرورية والكفائية، وتأجيل إشباع الحاجات الكمالية إلى حين ارتفاع المستوى العام للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، فالكل يأخذ من السوق بقدر حاجته، عند قلة الموجود، ولا بأس بالزيادة، إذا كان فى السوق سعة، فيتم التوزيع بقدر الحاجة، فحد الغنى. فهى تساهم فى تقريب الفوارق بين الطبقات فى المجتمع ومن شأن ذلك أن يخلق جواً من الأمن والطمأنينة يسود المجتمع ويزيل ما يكون قد ترسب فى النفوس من حقد أو

حسد بين طبقاته . ويترتب على ذلك إشاعة الأمن بين الناس وقلة الجرائم ، خاصة المالية منها .

٣- تعمل الزكاة على عدالة توزيع الموارد الإنتاجية : والذي يتحدد وفق مكونات الطلب الفعلي ونسبة كل مكون إلى الطلب الكلي ، من خلال زيادة القوة الشرائية النسبية لدى الفقراء وتكييف الهيكل السلعي للطلب على الضروريات ، ونقص الطلب على الكماليات وبيع الصفوة القادرة ، تؤدي إلى توجيه الجانب الأكبر من الإنفاق نحو إنتاج السلع التي تعمل على إشباع الحاجات الحقيقية للمجتمع ، مع الحد من التنوع غير المرغوب فيه في توليد الحاجات ، وأنواع الاستهلاك الترفي والاستهلاك المظهري .

٤- تساهم الزكاة في تحقيق التأمين الاجتماعي من خلال سهم الغارمين والذي ينفق منه على من أصابهم مصيبة أو جائحة أو كارثة ، ومن استدانوا لأنفسهم في غير محرم . كما يشمل الغارمين لإصلاح ذات البين ، وما يقاس عليه من ألوان البر والخدمة الاجتماعية<sup>(٤٥)</sup> .

٥- تساهم الزكاة في علاج مشكلة البطالة ، حيث أجاز الفقهاء استخدام جزء من الحصيلة لتوفير مستلزمات العمل والآلات والمعدات والحامات للقادرين على العمل من الفقراء والمساكين .

٦- التخطيط الإقليمي : فإن محلية الزكاة ، وعدم جواز نقلها من الإقليم الذي جمعت فيه ، إلا بعد استيفاء تمام حاجاته ، يضمن تخصيص الموارد الزكوية لكل إقليم لتحقيق أقصى فائدة له . ويكون لعدالة هذا التوزيع أثره البعيد في استثمار موارد كل إقليم ، الاستثمار الأمثل لتحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم استئثار المركز أو العاصمة بها .

٧- وفي مجال التوزيع بين الأجيال : فإن استخدام كامل حصيلة الزكاة في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، يكون له أثره في عدم ترحيل

جزء من مشكلات الجيل الحالى إلى أبناء جيل قادم، وعدم تحميلهم جزء من مشكلات أسلافهم.

٨ - ولأن تشريع الزكاة لا يحده زمان ولا مكان، فإنها تعتبر أداة دائمة ومستقرة وثابتة فى تحقيق التوزيع العادل بين أفراد المجتمع.

٩ - وعلى ذلك فإن الزكاة تخفف العبء المالى على موازنة الدولة حيث أن الدولة رغم إيراداتها المحدودة تسعى جاهدة إلى إنفاق ما لديها من إيرادات، ومن هنا يظهر دور الزكاة فى توفير كثير من نفقات الدولة، وحماية الدولة من اللجوء إلى وسائل استثنائية؛ مثل القروض، والتمويل التضخمى.

من ثم فإن السياسة المالية للاقتصاد الإسلامى ذات فعالية وإيجابية، ذلك لأنها لم تكن تأخذ التوزيع القائم للدخل القومى كأمر ثابت لا تتدخل فيه، ولكنها تؤثر فيه، إما بتصحيحه بخطوات جذرية، أو باتخاذ السياسات التدريجية. وتعتبر الزكاة ضماناً لتحقيق عدالة التوزيع واستمرارها فى المجتمع المسلم لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

يستنتج مما سبق أن الزكاة فريضة جمعت بين العبادة من ناحية والجانب الاجتماعى من ناحية أخرى. وهى فى النهاية أداة اقتصادية لتحقيق عدالة توزيع الدخل فى المدى القصير وعدالة توزيع الثروة فى المدى الطويل. ويصاحب ذلك منع تركيز الثروات والدخول وبالتالي منع التفاوت الحاد فى التوزيع. إن هدف الزكاة كذلك ألا يحدث تفاوت شاسع فى الدخل. وأقل ما تحققه هو اختفاء الفريق الذى لا يجد المستوى المعيشى اللائق به من الطعام والكساء والمأوى. وأكثر من ذلك أنها تعمل على أن ترتفع بهؤلاء حتى يقتربوا ويدخلوا فى زمرة الأغنياء المالكين. وهذه الأداة بالإضافة للأدوات الأخرى تأخذ فى الاعتبار المتغير التوزيعى خلال المتغير الإنتاجى.

### (٣) توظيف أملاك الدولة:

يقصد بها الأموال التى ترد إلى بيت المال أو الخزينة العامة ويكون مصدرها

أُملاك الدولة سواء كانت عامة أو خاصة. فى حالة قيام الدولة أو من يمثلها بأداء الخدمات للأفراد لا بد أن يكون لديها أُملاك خاصة بها تصلح أن تكون مصادر إيرادية تغطى منها بنود الإنفاق المحددة فى الموازنة العامة للدولة، وهذه الأُملاك مثل الأراضى الزراعية والمباني والطرق والكبارى، .... إلخ ويطلق على أُملاك الدولة «الدومين». وهذا المصطلح يطلق على أُملاك الدولة سواء كانت أُملاكاً عامة ذات نفع مباشر دون مقابل من الجمهور أو أُملاكاً خاصة تمتلكها الدولة وينتفع بها الجمهور بمقابل مادي، والأُملاك الخاصة هى التى تمثل المصدر الرئيسى للإيرادات التى تحصل عليها الدولة.

فى هذا الشأن يقول ابن قدامة<sup>(٤٦)</sup>: «وما كان من الشوارع والطرق والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياءه، سواء كان واسعاً أو ضيقاً، وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون، وتتعلق به مصلحتهم، فأشبهه مساجدهم». وقد أضاف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى هذه الملكية نموذجاً هاماً تمثل فى الأراضى المفتوحة بالجهاد، فكانت مصدراً للخراج الذى مول الكثير من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للأمة الإسلامية<sup>(٤٧)</sup>.

يجوز للدولة أن تخصص بعض الرسوم مقابل الانتفاع من المال العام كرسوم زيارة الحدائق العامة والمتاحف التى تكون رسوماً رمزية الهدف منها تنظيم الانتفاع من المرفق المستخدم. والدولة الإسلامية يوجد فيها أُملاك عامة غير موجودة فى الدولة الحديثة مثل المساجد، الأوقاف، الماء، الكلاً، النار، الملح، حديث الرسول ﷺ «الناس شركاء فى ثلاث الماء والكلاً والنار»<sup>(٤٨)</sup>.

والحمى من الأُملاك العامة غير موجودة فى الوقت الحالى ويقصد به تخصيص جزء من الأرض ذات الكلاً والماء للانتفاع العام بها من قبل عامة المسلمين لحديث الرسول ﷺ «لا حمى إلا لله ورسوله»<sup>(٤٩)</sup>، ومن أمثلته «حمى النقيع» الذى خصصه الرسول ﷺ لخيلى المسلمين. يلاحظ أن الحمى كان على أرض المنافع العامة وليس مصادرة للملكية خاصة، حيث لو نزعَت الملكية الخاصة لمصلحة ملكية عامة وجب

تعويض صاحبها بثمان المثل. كما حمى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الربذة والشرف لخیل المسلمين وعین مسئلاً عنها یقال له هُنْى ومعنى ذلك أن الحمى وإن كان مخصصاً لله ممثلاً فى رعاية خیول الجهاد ونعم الصدقة، إلا أن عمر اتخذ منه أداة لإعادة التوزيع لموارد الثروة فى صالح الفقراء ومحدودى الدخل، إذ حول جزء من المراعى المشتركة بین الغنى والفقير إلى انتفاع الفقراء دون غیرهم. ومن التعليمات التى أصدرها إلى هذا المسئول: یا هُنْى ضم جناحك على الناس، واتق دعوة المظلوم فإنها مجابة، وأدخل رب الصریمه (رب الإبل) ورب الغنیمه وإیاك ونعم ابن عفان (عثمان ابن عفان) وابن عوف (عبد الرحمن بن عوف) فإنهما إن تهلك ماشيتهما یرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصریمه ورب الغنیمه یأتینى بعیاله فیقول: یاأمیر المؤمنین .... أفتاركهم أنا؟. فقد وظف عمر بن الخطاب ملكية الدولة فى القضاء على الفقر ومساعدة محدودى الدخل، فقد أخذ فى الاعتبار المتغیر التوزيعى مع المتغیر الإنتاجى.

كما أنه إذا احتاج الأغنياء إلى سلع وخدمات لا تتوفر فى القطاع الخاص، وقامت الدولة بإنتاجها، فإنهم يحصلون عليها من القطاع العام. وفى هذه الحالة إما أن تكون للدولة موارد تغطى هذه النفقة، فلها إذن أن تقدمها للفقراء والأغنياء من مال الجماعة، إما بدون مقابل أو بثمان مخفض. ولكن إذا لم تكف موارد الدولة لذلك فإنها تحصل من الأغنياء على ثمن مقابل المنفعة التى يحصلون عليها، أما الفقراء فإنهم يحصلون على هذه السلعة أو الخدمة بثمان أيضاً يدفع من بيت مال الزكاة. ومن ثم فإن الاقتصاد الإسلامى يقدم نظاماً يحترم الملكية العامة والخاصة، ويوزع الأعباء بعدالة، ويحقق التكافل بین أفراد المجتمع، وعدالة التوزيع، ويحفز التنمية، وهناك فرق بین حقوق الجماعة وحقوق الفقراء. فبينما اختص بيت مال الزكاة بحقوق الفقراء، اختص بيت المال العام بحقوق الجماعة كلها أغنياء وفقراء.

#### (٤) التوظيف<sup>(٥٠)</sup>:

التوظيف هو أخذ جزء للضرورة من أموال الأغنياء لصالح الخزانة العامة خاصة عند الطوارئ الداهية، وعجزت موارد الخزانة العامة عن مواجهتها<sup>(٥١)</sup>.



الأغنياء فقسمتها على الفقراء»، ونقل أيضاً قول على بن أبى طالب عليه السلام: «إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه». يتبين أن الاقتصاد الإسلامى يستخدم للقضاء على الفقر وتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع التوظيف على الأغنياء (فرض ضريبة). وهذا إذا لم تكف الزكاة لتحقيق ذلك. ومن ثم يكمل أدوات السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى لتحقيق عدالة التوزيع بين الطبقات فى المجتمع، أى يؤخذ بالمتغير التوزيعى خلال المتغير الإنتاجى.

#### شروط التوظيف:

إذا لم يقبل الناس على التبرع أو إقراض ولى الأمر أو كانت الحصيلة ضعيفة، فإن من حق ولى الأمر حينئذ أن يلجأ إلى فرض الضريبة على القادرين وبالقدر أو بالسعر الذى يجعل الحصيلة كافية لمواجهة المشكلة العامة. ومن ثم فإن أهم الأسباب الداعية للتوظيف وجود حاجة عامة. وقد قسم الفقهاء هذه الحاجة العامة إلى ثلاث مقتضيات: الرعاية الاجتماعية، الإنفاق العسكرى، التنمية الاقتصادية. وهى فرض على الكفاية تكمل الدولة قصور الأفراد فيها. ثم إن القوة العسكرية لا تتوفر إلا مع قوة اقتصادية.

يختلف التوظيف تماماً عن الضرائب التى من أهم أوصافها إجبارية ونهائية وبدون مقابل، فقد اشترط الفقهاء على الدولة لتقوم به ما يأتى:

- ١- وجود حاجة عامة ليس فى بيت المال ما يمولها.
- ٢- أن يكون الإمام عادلاً، ويبدأ بالأخذ من حاشيته وأعوانه.
- ٣- أن يكون تحديد هذه الحاجة العامة عن طريق أهل الشورى وخبراء الحل والعقد.
- ٤- أن تسبق الدعوة للتبرع للتوظيف.
- ٥- ألا يزيد عن الحاجة وينتهى بانتهائها وتصرف فيما جمعت له.
- ٦- أن يؤخذ بالعدل والسوية من الأقدر فالأقدر.



- ٧- ألا يؤخذ من الناس ما يمس حوائجهم الأصلية وقوت سنة .
- ٨- ألا يكون هناك إنفاق ترفى يمكن أن يستغنى عنه ، أو تسبب يمكن ملاقاته .
- ٩- ألا يقدر الحاكم على تعجيل الحقوق الواجبة كالزكاة .

والتاريخ الإسلامى يدل بتطبيقه على فاعلية هذه الشروط ، حين داهم التتار بلاد الإسلام وأراد السلطان قطز فى مصر أن يقتصر من التجار لقلّة المال فى بيت المال ، فاستشار الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقال : «أخرجوا وأنا أضمن لكم على الله النصر ، إذا أحضرت ما عندك وعند حريمكم وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلّى الحرام ، وضربته سكة ونقداً وفرقته فى الجيش ولم تقم بكفائتهم ، ذلك الوقت اطلب القرض ، أما قبل ذلك فلا» .

وما يحقق عدالة التوزيع فى الإسلام - لاسيما فى مستوى المساواة التامة بين الأفراد فى مجال الضروريات - التوظيف على الأغنياء . فحينما لا تكفى موارد المجتمع لإشباع الحاجات الضرورية ، يجوز لولى الأمر أن يأخذ من أموال الأغنياء ما يحقق لأفراد المجتمع المساواة . والتوظيف وسيلة فعالة لتحقيق العدالة التوزيعية ، لأنه يأخذ من أموال الأغنياء ويرد على الفقراء وتغطية حاجات الدولة العامة ، وهذا الأسلوب يحقق توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة .

#### (٥) الميراث

الميراث فى نظر الإسلام حق وعدل ومصلحة للأفراد والجماعة من حيث وجوه كثيرة لأن نظام التوريث لا ينفصل عن نظام الأسرة ، والأسرة دعامة من أكبر دعائم المجتمع . ومن مميزات هذا النظام أنه إلزامى .

يهدف نظام الميراث إلى عدالة توزيع الثروات بين الناس ، وذلك لأنه يقسم التركة المتراكمة على عدد كبير من أقرباء المورث ، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من ناحية ، ويحول دون تجميع ثروات كبيرة فى يد فئة محدودة من الناس من ناحية أخرى . أى أن نظام الميراث يقوم بتفتيت الثروات الكبيرة الموجودة فى يد فئة قليلة بعد فترة وجيزة على عدد كبير من الأفراد ، ولحرص الإسلام على تقريب التفاوت



بين الناس حظر على المورث أن يوصى لأحد ورثته بأكثر من حقه الشرعى ، وحظر عليه أيضاً أن يوصى لغير ورثته بأكثر من ثلث التركة .

نظام الميراث جعله الإسلام قيماً على الملكية الفردية لأنه يتم توزيعها وفق نظام دقيق يكفل الآتى :

أ) تفتتت هذه الثروة وانتقالها إلى أيدي متعددة بدلاً من احتواء يد واحدة لها .  
ب) يجرى توزيعها تبعاً للحاجة لأن حاجة الأولاد أشد من حاجة الآباء باعتبار أولئك مقبلين وهؤلاء مدبرين ، ونصيب الأبناء أكبر ، لأن حاجة الذكر أشد من حاجة الأنثى لأنها من بين عائلة يقام عليها ، ونصيب الذكر أكبر لأنه يقوم على عائلة .

ومن ثم فإن نظام الميراث يمنع تركيز الثروة فى يد فرد واحد - كما تفعل النظم الأخرى - . وهو بهذه الصورة يعمل على إعادة التوزيع بين الأفراد ، فلا يكون المال دولة بين الأغنياء .

من ثم فإن السياسة المالية فى الاقتصاد الإسلامى ذات فعالية وإيجابية . وتستخدم العديد من الوسائل لتحقيق العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع ، مثل الوقف والحمى ، وإحياء الموات والإقطاع ... ، فكل هذه الوسائل وغيرها تعمل على تحقيق التوازن بين الفئات التى يتكون منها المجتمع ، وتوفر لهم مصدراً للدخل وحقاً فى ثروة المجتمع على اختلاف الأمكنة وامتداد الأزمنة . وهكذا تلافى الاقتصاد الإسلامى الخطأ الذى وقع فيه الاقتصاد الاشتراكى ، وهو تركيزه على التوزيع الشخصى وتجاهله للتوزيع الوظيفى . كذلك تلافى العيوب التى وقع فيها الاقتصاد الرأسمالى حول التوزيع المتفاوت للدخل .

وهكذا يتضح أن الاقتصاد الإسلامى له ذاتيته التى تجعله يسعى لتحقيق الإشباع المادى والروحى معاً فى إطار متوازن بين الفرد والمجتمع بحيث لا يطفئ أحدهما على الآخر ، ومن ثم فإن الاقتصاد الإسلامى قادر على تقديم برنامج عملى لحل جميع المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع وذلك بشرط توافر الإرادة السياسية .

## خاتمة البحث

أولاً: الخلاصة والنتائج:

تم من خلال هذا البحث التعرض لموضوع السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق عدالة التوزيع. ثم بيان تفوق الاقتصاد الإسلامي على الاقتصاد الوضعي؛ لاهتمامه بالمتغير الإنتاجي والمتغير التوزيعي معاً، وذلك من خلال بيان منهجية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي وقدرتها على تقليل التفاوت بين أفراد المجتمع. كذلك بيان الدور الفعال للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل تجعلها قادرة على ممارسة هذا الدور، والقيام بذلك بكفاءة عالية. وتوصل البحث من خلال ما سبق إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

١- إن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي عملت على إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب رأس المال؛ ولذلك يتدهور باستمرار نصيب الأجور لصالح أصحاب عوامل الإنتاج. وذلك يعد سبباً رئيساً لمعاناة الفقراء بدرجة كبيرة، لأن الفقراء يقتطعون جزءاً أكبر من دخلهم للإنفاق على السلع والخدمات. ولذا إزداد توزيع الدخل مزيد من التفاوت بسبب اتجاه نصيب الأجور للانخفاض من هذا الدخل في مقابل زيادة نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك.

٢- الفكر الاقتصادي لم يهتم بالمتغيرين التوزيعي والإنتاجي معاً إلا لفترة قليلة - دولة الرفاه - وباستمرار كان يعتمد في توزيع الدخل على المتغير الإنتاجي.

٣- النظام العالي الجديد قام بإهمال المتغير التوزيعي ورجع مرة أخرى إلى المتغير الإنتاجي في توزيع الدخل والثروة، مما أدى إلى سوء توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر، وظهور مجتمع العشرين في المائة في مواجهة الثمانين في المائة.

٤- الفكر الاقتصادي الإسلامي يربط بين المتغيرين التوزيعي والإنتاجي في توزيع الدخل والثروة، ويؤدي ذلك إلى مزيد من العدالة التوزيعية.

٥- الفكر الاقتصادى الإسلامى يستخدم حد الكفاية كمعيار أساسى للحكم على رفاهية المجتمع وعدالة التوزيع وليس حد الكفاف .

٦- الملكية فى الاقتصاد الإسلامى تؤدى وظيفة مزدوجة ، وتحقيق التوازن والتنسيق والتكامل بين الملكية الخاصة والعامة يسبب العدالة فى توزيع الموارد على أفراد المجتمع .

٧- إن توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج فى الاقتصاد الإسلامى يقوم على أساس إن جميع عوامل الإنتاج تحصل على نصيب من الدخل الذى يتولد من النشاط الاقتصادى ، طبقاً لتفاعل قوى السوق . وتكون حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج عادلة .

٨- إن السياسة المالية فى الإسلام تحقق هدف دينى وأهداف اقتصادية وهدف اجتماعى لتحقيق التوازن الاجتماعى بين كافة أفراد المجتمع ، وتعمل على توزيع الدخل على مستحقيه توزيعاً عادلاً ، وترشد الإنفاق العام والخاص .  
ثانياً: التوصيات:

تتعلق السياسة المالية بجوانب متعددة ويختلف دورها من وقت لآخر ولكن لها مرامى وأهداف عامة منها : عدالة التوزيع ، تقديم الخدمات الاجتماعية ، تشجيع أنشطة اقتصادية واجتماعية معينة ، يرى صانع السياسة أنها مفيدة للمجتمع ، ونرى فى هذا المجال أهمية الأخذ بالتوصيات الآتية :

١- إعادة النظر فى الدور الاقتصادى للدولة ، وأن تمارس التخطيط التأسيرى تجاه كافة الأنشطة الاقتصادية بما يؤدى فى النهاية تحقيق مشروعاتها التنموى الذى يهدف تحقيق مجتمع الكفاية كحد أدنى . فإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لا يعنى اختفاء دور الدولة وممارسة بعض الاستثمارات العامة ، فهذا الاتجاه أصبحت تحتمه عدة أمور منها : تدنى القطاع الخاص ، وارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة أعداد من يعيشون تحت خط الفقر . وليس معنى هذا العودة إلى تجربة القطاع

العام المريعة، ولكن إرادة الاستثمارات العامة بمعايير اقتصادية. وأن يعاد النظر في برنامج الخصخصة المنفذ حالياً.

٢- العمل على وجود قاعدة بيانات دقيقة ومتوفرة لكل من يطلبها عن مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة ما يتعلق ببيانات توزيع الدخل والفقراء ومستحقى الدعم... ومن ثم رسم ملامح السياسة الاقتصادية التى يترتب عليها تقليل التفاوت فى توزيع الدخل مع النمو.

٣- ينبغى ترشيد الإنفاق الحكومى؛ وبخاصة ما يتعلق منه بمظاهر البذخ أو تبديد الموارد.

٤- تفعيل دور مؤسسات الزكاة والوقف، على شرط أن يتم ربط أداء هذه المؤسسات بالخطة العامة للدولة، وأن تشمل هذه المؤسسة مجال العمل الخيرى ويكون مجالها تقليل التفاوت بين أفراد المجتمع، والإنفاق على الصحة والتعليم... الخ.

٥- ضرورة تطبيق السياسة المالية التى هى جزء من السياسة العامة فى الاقتصاد الإسلامى لأنها تحقق العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع، ومنها مصلحة الفرد والمجتمع فى الدنيا والآخرة.

## مراجع وهوامش البحث

- ١- لمزيد من التفصيل، انظر فى ذلك:  
- د. رفعت العوضى: «تخطيط القوى العاملة فى القطاع الزراعى»، (جامعة الأزهر، كلية التجارة، رسالة دكتوراه، ١٩٧٩م).  
- د. رمزى زكى: «فكر الأزمة»، (القاهرة: مكتبة مدبولى، ط ١، ١٩٨٧م).  
٢- انظر فى ذلك:  
- د. رفعت المحجوب: «الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو»، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١م).  
٣- إبراهيم العيسوى: «التوزيع والنمو والتنمية بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر» المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين، (القاهرة: ٣- ٥ مايو ١٩٧٩م، ص ١٦٣).  
٤- نقلاً عن: د. محمد شوقى الفنجري: «ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامى»، (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٣م، ص ١٤١).  
٥- انظر فى ذلك:  
- ميلتون فريدمان: «دراسات وقضايا اقتصادية» ترجمة إلياس إسكندر، (القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، مختارات التفاوت العالمية، ١٩٨٧م).  
- وأيضاً:  
- M. Friedman: Studies in theory of money, the university of Chicago Press, 1956.  
٦- انظر: هانس بيترمارتن: هارلد شومان: «فخ العولمة»، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: عدنان عباس على، مراجعة وتقديم: رمزى زكى، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨م).  
٧- المرجع السابق.  
٨- انظر: نورينا هيرتس: «السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية»، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: صدقى خطاب، العدد ٣٣٦، أكتوبر ٢٠٠٧م).  
٩- نقلاً عن: رفعت العوضى: «نظرية التوزيع فى الاقتصاد الإسلامى» رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٧٤م، ص ٤٥).

- ١٠- ربيع محمود الروبى: «الملكية العامة فى صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية»، (جامعة الأزهر: مركز صالح كامل سلسلة دراسات رقم (١٣)، ٢٠٠٠م، ص ١٩).
- ١١- انظر فى ذلك: د. عبد الله مختار يونس: «الملكية فى الشريعة الإسلامية ودورها فى الاقتصاد الإسلامى»، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ١٢- د. عبد الحميد الغزالى: «حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية»، (المنصورة: دار الوفاء، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ٧٤).
- ١٣- لمزيد من التفصيل، انظر:
  - د. رفعت العوضى: «فى الاقتصاد الإسلامى المرتكزات- التوزيع- الاستثمارات- النظام المالى»، (قطر: كتاب الأمة، شعبان ١٤١٠هـ، ص ٦٢ - ٦٩).
  - حمزة الجميعى الدموهى: «عوامل الإنتاج»، (القاهرة: بدون ناشر، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ١٤- د. ربيع محمود الروبى: «التكافل الاجتماعى...»، مرجع سابق، ص ٢٩٤.
- ١٥- د. محمد عبد المنعم عفر: «التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات فى الاقتصاد الإسلامى»، (المنصورة: دار الوفاء، ط ١، ١٩٩٢م، ص ١٩٦).
- ١٦- انظر:
  - أبو عبيد: «الأموال»، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦٥.
  - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: «الخراج»، تحقيق: محمد إبراهيم، (القاهرة: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ٧٣).
- ١٧- أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى: «الجامع لأحكام القرآن»، (القاهرة: دار الحديث، ط ٢، ج ١٨، ١٩٩٦م، ص ٢٤).
- ١٨- سروحيمير: منازلهم بأرض اليمن، والسرو من الجبل: ما ارتفع من مجرى السيل وانحدر عن غلظ الجبل.
- ١٩- د. يوسف القرضاوى: «فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة»، (القاهرة: مكتبة وهبة، ط ٢١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٤٣٧).

- ٢٠- عبد الرحمن بن خلدون : «مقدمة ابن خلدون» ، (الإسكندرية : دار ابن خلدون ، بدون تاريخ نشر ، ص ٢٠٢) .
- ٢١- المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
- ٢٢- لمزيد من التفصيل ، انظر : سيد قطب : «العدالة الاجتماعية فى الإسلام» ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٠م) .
- ٢٣- د . عبد الهادى النجار : «الأمن والتنمية الاقتصادية - الركائز الأساسية» ، ندوة «الأمن والتنمية الاقتصادية» ، (جامعة الأزهر ، مركز صالح كامل الإسلامى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، ص ٧٨) .
- ٢٤- د . محمد شوقى الفنجرى : «الوجيز فى الاقتصاد الإسلامى» ، (القاهرة : دار الصحوة ، ١٩٨٥م ، ص ٦١) .
- ٢٥- د . على عبد الواحد وفى : «حقوق الإنسان فى الإسلام» ، (القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٩م ، ص ٦٥) .
- ٢٦- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى : «لسان العرب» ، (بدون مكان طبع ، ط ١ ، ج ٦ ، بدون تاريخ ، ص ١٠٧) .
- ٢٧- محمد بن يعقوب الفيروز أبادى : «القاموس المحيط» ، (بدون مكان طبع ، ج ١ ، بدون تاريخ ، ص ٧١٠) .
- ٢٨- لمزيد من التفصيل ، انظر : د . يوسف محمود عبد المقصود : «الموارد المالية فى الدولة الإسلامية» ، (القاهرة : دار الطباعة المحمدية ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ٢٩- ابن عابدين (محمد أمين) : «حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدار المختار» ، (القاهرة : طبعة دار السعادات ، المطبعة العثمانية ، بدون تاريخ ، ص ١٥) .
- ٣٠- الإمام ابن قيم الجوزية : «الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية» تقديم وتحقيق : د . محمد جميل غازى ، (القاهرة : دار البيان العربى ، بدون تاريخ ، ص ١٤) .
- ٣١- انظر : د . عبد الكريم صادق بركات ، عوف محمد الكفراوى : «الاقتصاد المالى الإسلامى - دراسة مقارنة بالنظم الوضعية» ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤م ، ص ٦١٨ ، ٦١٩) .
- ٣٢- أخرجه الإمام أحمد فى مسنده .

- ٣٣- د. رفعت العوضى: «عالم إسلامي بلا فقر»، (قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، كتاب الأمة، العدد ٧٩، رمضان ١٤٢١ هـ، ص ٦١).
- ٣٤- انظر: د. محمد عمر شابرا: «مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي»، ترجمة: رفيق يونس المصري، (دمشق: دار الفكر، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ص ٩٩ - ١٠٣).
- ٣٥- د. عبد الحميد الغزالي: «حول قضايا التخلف والتنمية والتمويل في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي» تعقيب على بحث د. حاتم القرنشاوي: ندوة «موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية»، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
- ٣٦- انظر:
- الإمام أبو حامد الغزالي: «المستصفى في علم الأصول»، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ج ٢، بدون تاريخ، ص ٤٥ - ٥٠).
  - الإمام أبو إسحق الشاطبي: «الموافقات في أصول الشريعة»، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ج ٢، بدون تاريخ، ص ٨ - ١٢).
- ٣٧- د. محمد عبد المنعم عفر: «السياسات الاقتصادية في الإسلام»، (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ط ١، ١٩٨٠ م، ص ١٨١).
- ٣٨- لمزيد من التفصيل، انظر:
- د. رفعت العوضى: «الأولويات الاقتصادية في الإسلام»، (الرياض: دار معاذ للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
  - د. عبد الرحمن يسري أحمد: «الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي»، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، سلسلة مطبوعات باللغة العربية رقم (٩)، ١٤٠٢ هـ).
- ٣٩- د. يوسف إبراهيم يوسف: «النظام الاقتصادي الإسلامي، خصائصه - أهدافه - آثار تطبيقه»، (القاهرة: مكتبة الرسالة الدولية، ط ٤، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٢٩١).



- ٤٠- د. محمد أنس الزرقا: «القيم والمعايير الإسلامية فى تقويم المشروعات الاستثمارية»، (القاهرة: الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، عدد ٣٠، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص ٢١٠).
- ٤١- المرجع السابق، ص ٢١٠.
- ٤٢- د. رفعت العوضى: «وسطية الإسلام الاقتصادية والطريق الثالث»، (الجيزة: دار أبو المجد، ٢٠٠٧م، ص ٨٩).
- ٤٣- محمد بن ناصر على الحجرى: «دور الدولة...»، مرجع سابق، ص ٢٢٢.
- ٤٤- أبو عبيد: «الأموال»، مرجع سابق، ص ٥٤٠ - ٥٤١.
- ٤٥- د. يوسف القرضاوى: «فقه الزكاة»، مرجع سابق، ص ٦٢٣.
- ٤٦- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة: «المغنى والشرح الكبير»، (القاهرة: دار المنار، ج ٥، بدون تاريخ نشر، ص ٤٢٦).
- ٤٧- نقلاً عن: د. ربيع الروبى: «الملكية العامة...»، مرجع سابق، ص ١١.
- ٤٨- أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى.
- ٤٩- أخرجه البخارى وأحمد.
- ٥٠- انظر: د. رفعت العوضى: «فقه التوظيف/ الضريبة دراسة فقهية مع تحليل مالى» بحث مقدم لمؤتمر «المالية العامة والمالية الإسلامية: الفلسفة والنظام»، ٦- ٨ نوفمبر ٢٠٠٦م، حقوق عين شمس).
- ٥١- د. يوسف القرضاوى: «فقه الزكاة»، مرجع سابق، ص ١١٣٤.
- ٥٢- انظر: د. يوسف القرضاوى: «فقه الزكاة»، مرجع سابق، ص ١١٣٣ - ١١٨٢.
- ٥٣- القرطبى: «الجامع لأحكام القرآن»، مرجع سابق، ص ٢٤٦.
- ٥٤- انظر: ابن حزم: «المحلى» تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة: دار التراث، ج ٥، ٦، ٩، بدون تاريخ نشر).

## الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومصطلحات

الأستاذة مسعودة نصبه (\*) الأستاذة/ دلال بن طنبى (\*)

### مقدمة:

إن لكل اقتصاد خصائصه الأساسية التي يتميز بها عن غيره من الاقتصاديات الأخرى، وينفرد الاقتصاد الإسلامي بخصائص ومقومات توازن بين القيم الأخلاقية والقيم المادية المؤثرة في السلوك البشري في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. ويتكون الإطار الهيكلي للاقتصاد الإسلامي من عدد من المرتكزات الأساسية كنظام الملكية، والحرية الاقتصادية، والتكافل الاجتماعي، يتحدد وفقا لها محتواه المذهبي.

### أولاً: طبيعة الاقتصاد الإسلامي

إن الطبيعة الذاتية للاقتصاد الإسلامي والغاية المستهدفة من البحث فيه تختلف تماماً عن طبيعة الأنظمة الأخرى، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يستمد أصوله من القرآن والسنة، ويبحث في المناهج الإسلامية التي تحقق العدالة، وهذا ما يميزه بجملة من الخصائص فهو متطور من حيث نظرياته المستندة على اجتهادات العلماء، وثابت من حيث الأصول والمبادئ العامة.

### ١. مفهوم الاقتصاد الإسلامي

يتمتع الاقتصاد الإسلامي بشخصية متميزة ومستقلة، ويختلف كل الاختلاف عن الأنظمة الاقتصادية المعاصرة حتى من حيث النشأة والتطور، ويتطلب توضيح مفهوم الاقتصاد الإسلامي تناول تعريفه اللغوي والشرعي والاصطلاحي.

### ١.١. الاقتصاد لغة

الاقتصاد في اللغة من القصد ، وهو التوسط وطلب الأسد . ويقال هو على قصد : أي رشد وطريق قصد : أي سهل . وقصدت قصده : أي نحوه<sup>(١)</sup> .

### ١.٢. الاقتصاد شرعا

يستعمل الفقهاء كلمة الاقتصاد بمعنى التوسط بين طرفين : الإفراط والتفريط ، حيث أن له طرفين هما ضدان له : تقصير ومجاوزه . فالمقتصد قد أخذ بالتوسط وعدل عن الطرفين<sup>(٢)</sup> . فالالاقتصاد رتبة بين رتبتين ، ومنزلة بين منزلتين ، والمنازل ثلاثة : التقصير في جلب المصالح ، والإسراف في جلبها ، والاقتصاد بينها . فالتقصير سيئة ، والإسراف سيئة ، والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقصير ، وخير الأمور أوسطها<sup>(٣)</sup> .

### ١.٣. الاقتصاد اصطلاحا

علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق ، ويبحث أيضا في مسائل الإنتاج والاستثمار ، ومسائل التوفير والادخار ، والغنى والفقر<sup>(٤)</sup> . أما الاقتصاد الإسلامي فهو دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في معالمة ومؤسساته الرئيسية ، كما أشارت إليها المصادر الأساسية للإسلام الممثلة في القرآن والسنة ، وكما يوضح حدود إطاره القانوني منهج الشريعة في أصولها وأحكامها ، ويوضح حدود انفعاله السلوكي ، ونموذج صياغته النفسية للأفراد المتعاملين بمنهج الأخلاق المتضمن في هذا الدين<sup>(٥)</sup> .

(١) نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣/١٤١٤، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥.

(٣) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأئمة. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (دون تاريخ)، المجلد الثاني، ص ٢٠٥.

(٤) أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي. بيروت: دار الجيل، ١٩٨١/١٤٠١، ص ٣٦.

(٥) محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي - علم أو وهم. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠/١٤٢٠، ص ٩٣.

والاقتصاد الإسلامي هو أيضا علم التحليل الاقتصادي الإسلامي ، حيث يهدف إلى دراسة الظاهرة الاقتصادية ، ومحاولة التعرف على علاقة أجزائها فيما بينها ، وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى من حولها ، أي أن هدف التحليل الاقتصادي هو التعرف على القوانين الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

كما عرف الدكتور محمد عبد الله العربي ، الاقتصاد الإسلامي بأنه : « مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية ، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر »<sup>(٢)</sup>.

ونخلص من ذلك أن الاقتصاد الإسلامي ذو وجهين الأول ثابت وهو المذهب الاقتصادي الإسلامي ، والثاني متغير ، وهو النظام الاقتصادي الإسلامي .

#### أ – المذهب الاقتصادي الإسلامي

المذهب هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة ، أي مجموعة المبادئ العامة التي وردت في القرآن والسنة ، والمتعلقة بشؤون الاقتصاد

#### ب – النظام الاقتصادي الإسلامي

وقد عرف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه البناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس المذهب الاقتصادي الإسلامي بحسب كل بيئة وكل عصر . ووفق ذلك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام مرّن يتغير بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل المجتمع في مختلف العصور والأمكنة .

#### ٢. نشأة الاقتصاد الإسلامي وتطوره

على الرغم من أن مصطلح الاقتصاد الإسلامي حديث النشأة ، إلا أن معناه ومضمونه قديم وموجود منذ أن وجد الإسلام<sup>(٣)</sup> . فلعل الاقتصاد الإسلامي أصول

(١) المرجع السابق، ص ١١٤ .

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي الإسلامي. ط٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٣١ .

(٣) صالح حميد العلي، توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة. بيروت: اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ٢٤ .

قائمة مع بداية التشريع الإسلامي، كما أنه نما وترعرع على يد فقهاء الأمة عبر العصور والأجيال، حتى أصبح في عصرنا الحاضر علما مستقلا بذاته، يتدارسه الباحثون وعلماء الاقتصاد الذين بهرهم ما يشتمل عليه من مبادئ وأسس وما يكتنفه من قيم وأخلاقيات لا تتوافر في أي نظام اقتصادي آخر<sup>(١)</sup>.

#### ٢.١. في القرآن الكريم

يمثل المصدر القرآني المصدر الرئيسي للنظرية الإسلامية، وهو المصدر الإلهي الذي يتميز بصفة الثبات والاستمرار، فالقرآن هو كلام الله المنزل على الرسول ﷺ. ففي هذا المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي نجد تحريم الربا، وإباحة البيع والشراء، والإشارة إلى التجارة، والحث على كتابة الدين، والأمر بالسعي في طلب الرزق، والنهي عن تطفيف الكيل والميزان، وضرورة احترام العقود، وترشيد الاستهلاك والاعتدال في الإنفاق، إلى غير ذلك من المبادئ الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

#### ٢.٢. في السنة النبوية المطهرة

تعتبر السنة النبوية هي المصدر البياني والتفسيري للمصدر القرآني<sup>(٣)</sup>. وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، نجد فيها أيضا من المبادئ الاقتصادية، فلم يكن الرسول ﷺ نبياً هادياً يدعو إلى مبادئ وقيم إسلامية فحسب، ولكنه كان أيضاً حاكماً منفذاً أقام حكومة ودولة إسلامية<sup>(٤)</sup>.

فقد بين عليه الصلاة والسلام أن حب الإنسان للملك فطرة إنسانية، ويترتب على ذلك أن النظم الاقتصادية يجب ألا تتعارض مع هذه الفطرة، وحث على حماية المال الخاص والعام، وأقر الملكية العامة لموارد الثروة لمصلحة المجتمع، حتى لا يستبد

(١) محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٦/١٩٨٦، ص ٢٧.

(٢) حسن سري، الاقتصاد الإسلامي مبادئ وخصائص وأهداف. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ١٤١٩/١٩٩٩، ص ٣١.

(٣) محمد فاروق النبهان، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٤) محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص ٢٦.

بها فرد أو أفراد ، ونهى عن الغش وعن الكسب غير المشروع ، حتى ولو أنفقه صاحبه في الصدقة لأن الغاية لا تبرر الوسيلة ، كما أكد الرسول ﷺ على حرمة الربا ، وبين أن هذه الحرمة يشترك فيها كل من أسهم في التعامل الربوي ، كما حث عليه الصلاة والسلام على استثمار المال وعدم كنزه ، لما في ذلك من تعطيل للثروة وتآكلها ، وأوضح قيمة الإنتاج الطيب وإثابة المسلم عليه<sup>(١)</sup>.

### ٢.٣. كتب الفقه العامة

تتناول العبادات والمعاملات الشخصية ، ويلمس فيها اجتهاد علماء الأمة في استنباط الأحكام المالية من الأدلة الشرعية... فالمواضيع التي تدخل مباشرة في فقه الاقتصاد الإسلامي هي على سبيل المثال : الزكاة ، الربا ، الصرف ، السلم ، القرض ، الرهن ، الحوالة والضمان ، المساقاة والمزارعة ، الإجارة ، الفئ ، الغنيمة ، العشور ، الجزية ، الخراج... الخ ، ويمكن تصنيفها على حسب فروع علم الاقتصاد فيما يلي<sup>(٢)</sup> :

- ١- النقود والمصارف : ويرتبط بها : البيوع ، الصرف ، الربا ، السلم ، القرض ، الرهن ، الحوالة ، الضمان .
- ٢- توزيع الدخل : يشمل عوامل الإنتاج وإعادة توزيع الدخل ، ويرتبط به من المواضيع الفقهية : الربا ، القرض ، الشركة ، المساقاة ، المزارعة ، الإجارة ، الزكاة ، صدقة التطوع ، الهبة والعطية ، الوصايا ، الميراث ، النفقة .
- ٣- النظام المالي : يتميز النظام المالي في الإسلام بأنه واضح المعالم ، مستقل الشخصية ، له سمات بارزة تميزه عن غيره من النظم المالية العالمية ، فهو نظام يحتوي على مبادئ كلية وقواعد كبرى ، وترتبط به كل من الزكاة ، صدقة التطوع ، الكفارات ، الوقف ، الفئ ، الغنيمة ، النفقة ، العشور والخراج<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن سري ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) أحمد الحصري ، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي . بيروت : دار الكتاب العربي

للنشر ، ١٤٠٧/١٩٨٦ ، ص ٤٣٠ .

#### ٢.٤. كتب الفقه المتخصصة:

اقتصرت على الفقه المالي والاقتصادي، وقد بدأت مرحلة أخرى لعلم الاقتصاد الإسلامي، حيث أفردت المؤلفات والمصنفات التي عالجت الجانب الاقتصادي وحده، وينبغي الإشارة هنا على أن ظهور الكتب المتخصصة جاء مع بداية عصر التدوين، مما يدل على أن الفقه المالي والاقتصادي قد وجد عناية فائقة من علماء المسلمين الأوائل. وقد ارتبط ظهور كتب الفقه المتخصصة وازدهارها بتطور كتب الفقه العام، فقد شهدت الفترة ما بين القرن الثاني والقرن الثامن هجري ازدهارا واسعا لكتب الفقه المالي والاقتصادي، امتدت لكل فروع المعرفة الاقتصادية. ومع نهاية القرن الثامن هجري كادت تتوقف حركة التصنيف والتأليف<sup>(١)</sup>.

ومع بروز الصحو الإسلامية المعاصرة كان الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي جزءا من اهتمامها على المستويين النظري والتطبيقي.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين انتشرت مراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية الإسلامية في مختلف الجامعات العالمية، وقامت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التي جسدت الفكرة وساهمت في تطورها. وقد بلغ البحث في الفقه المالي والاقتصادي درجة متطورة من خلال المؤتمرات العلمية المتخصصة ورسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الشريعة وأقسام الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مساهمات العلماء في هذا المجال الهام.

#### ٣. خصائص وأهداف الاقتصاد الإسلامي

ينفرد الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الغربي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي ومنها :

##### ٣.١. الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الشامل

إن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بالدين الإسلامي باعتباره عقيدة وشريعة. وبناءً على ذلك لا ينبغي دراسة الاقتصاد الإسلامي مستقلا على

(١) حسن سري، مرجع سابق، ص ٣٥ - ٣٧.

عقيدة الإسلام وشريعته<sup>(١)</sup>. ذلك أنه يتربط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام كدين و نظام حياة كامل<sup>(٢)</sup>. ويبدو ذلك واضحاً من خلال الاتجاه التشريعي الذي يرتبط بالحلال والحرام لتحقيق مصلحة العباد ، كتحريم الربا وبعض أنواع البيوع<sup>(٣)</sup>.

### ٣.٢. الرقابة على النشاط الاقتصادي في الإسلام ذاتية في المقام الأول

تتميز الرقابة في النظم الوضعية بأنها رقابة خارجية تمارسها السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة، ولا تعتبر كافية في توجيه الحياة الاقتصادية، لأن الإنسان كثيراً ما يخالف النظم والتعليمات بمجرد ابتعاده عن الرقابة التي تمارسها السلطات الحكومية<sup>(٤)</sup>.

أما الرقابة في ظل الاقتصاد الإسلامي فهي رقابة أشد فاعلية لأنها رقابة الضمير الديني الحي النابعة من داخل الإنسان ووجدانه، هذا الضمير هو خلاصة التربية الإسلامية، ومعايشة المناخ الإسلامي المنقاد لتعاليم الله سبحانه وتعالى، فاستحضار المسلم لمعية الله الكاملة وعلمه بأدق الأسرار ومحاسبته له في كل ما يفعل تجعله يحاسب نفسه قبل أن يحاسبه موله سبحانه<sup>(٥)</sup>.

وحين يحس المسلم بأنه إذ تمكن من الإفلات من رقابة السلطة فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله، وهو ما فيه أكبر ضمان لسلامة السلوك الاجتماعي، وعدم انحراف النشاط الاقتصادي<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٢٥ .

(٢) عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية. القاهرة: الرسالة للطباعة والنشر، (دون تاريخ)، ص ٧ .

(٣) عبد المجيد قدي، الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، دراسات اقتصادية. العدد الثاني. ١٤٢١/٢٠٠٠، ص ١٥٧ .

(٤) حسن سري ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٥) المرجع السابق، ص ٢٧ .

(٦) أحمد محمد العسال، فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام - مبادئه وأهدافه - مكتبة وهبة للنشر، دار غريب للطباعة، ١٤٠٥/١٩٨٥، ط ٧، ص ٢٧ .



### ٣.٣. التوازن بين الروحية والمادية

يعني الاقتصاد الإسلامي بالأهداف الروحية كعنايته بالأهداف المادية وهذا امتداد للوسطية التي تميزه، فالدولة عند تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد على حصيله الإيرادات العامة، ولذلك كان من الوظائف الاقتصادية لإيرادات الدولة جانب المصالح العامة، ويدخل في هذه المصالح كل نشاط اقتصادي يكون ضروريا للمجتمع.

وتبرز المقومات الروحية في الاقتصاد الإسلامي من خلال ثلاثة أصول، فتوفير الحرية لكافة أفراد المجتمع يكون من خلال مكافحة استرقاق الشعوب من أفكار الغرب والعمل على التخلص منه، كذلك بعثهم الأفراد ومواهب المروءة فيهم، والعمل على رعاية العقائد والتعاليم وتبصير الفرد بغايته من الحياة . إن الحياة تقوم على أساس سعي دائم في سبيل العيش يدفع عجلة التقدم المادي والعمراني للبشرية مع توفر طهارة الروح، وبالتالي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الرفاهية المتوازنة بشقيها المادي والروحي<sup>(١)</sup>.

### ٣.٤. التوازن مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

ينفرد الاقتصاد الإسلامي بموقفه المتميز بالتوفيق بين مصالح الفرد والجماعة، فهو إذ يعترف بحرية الفرد، يضع لها الضوابط الكفيلة بدرء وقوع الأضرار على الجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان فإنه يقدم مصلحة الجماعة على مصالح الفرد اعتمادا على القاعدة الشرعية بدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، فإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما<sup>(٢)</sup>.

(١) عطية عبد الواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي . القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٨٤ .

(٢) منذر قحف، مرجع سابق، ص ٥٤ .

فمبادئ الاقتصاد الإسلامي تعترف بالحرية الفردية كما تعترف بالملكية الفردية، ولكن في إطار من الالتزامات والحدود الشرعية والأخلاقية التي تعمل على التوفيق والتوازن والتوسط مع الحقوق الجماعية<sup>(١)</sup>.

#### ٣.٤. عالمية الاقتصاد الإسلامي

تناول الإسلام حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية ولذلك لم يكن الاقتصاد الإسلامي مجرد مبادئ وقيم إسلامية، إنما هو تنظيم اجتماعي اقتصادي<sup>(٢)</sup>، يقوم على مبادئ ذات طابع عالمي كل دولة تطبقها تعد نموذجاً لنظام اقتصادي إسلامي.

فالتجربة الماليزية قد ساهمت في فحص التناقض المزعوم بين الإسلام والتقدم العلمي، وتسير في تقدم مستمر مع الدول الأخرى، وما وقف الدين الإسلامي حجر عثرة في سبيل تطورها وازدهارها<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

يتألف الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي من أركان رئيسية ثلاثة هي : نظام الملكية الحرية الاقتصادية المقيدة والعدالة الاجتماعية يتحدد وفقاً لها محتواه المذهبي ويتميز بذلك عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى في خطوطها العريضة ١. نظام الملكية

للاقتصاد الإسلامي موقفه المتميز من الملكية والمختلفة عن موقف كل من الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي ١.١ الملكية العامة

أقر الإسلام الملكية العامة التي تعني اشتراك الناس جميعاً في المصادر الهامة

(١) حسن صالح عناني، خصائص إسلامية في الاقتصاد. القاهرة: المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، دون تاريخ، ص ١٣٦ .

(٢) محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص ٢٦ .

(٣) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ١٩٣ .

للثروة والمنافع التي تقوم عليها ضروريات الحياة، فلا يختص بها واحد دون سواه، بل للجميع حق الانتفاع، والملكية العامة مقيدة، فلا يملك الحاكم أن يوسع فيها على حساب الملكية الخاصة... لأن تصرفه مقيد بالمصلحة العامة<sup>(١)</sup>.

كما يقصد بالملكية العامة كل المرافق العامة التي تخصص لإشباع الحاجات العامة كالجامعات والمدارس والمستشفيات وغيرها، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية التي تقيمها الدول، وتهدف من خلالها إلى إشباع طلبات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

#### ١.٢. الملكية الخاصة

تعرف الملكية الخاصة في الاقتصاد الإسلامي بأنها حق شخصي لا يجوز التعرض له، ما دام المالك يلتزم فيها بما هو مقرر شرعا، لأن ملكية الفرد هي استخلاف إلهي ومنحة ربانية تقوم حيث شرعها الله وتمتنع حيث منعها.

ومن فطرة الإنسان التي جبل عليها حرصه الشديد على التملك والرغبة في الحياة، لذا فإن الملكية الخاصة ليست وظيفة اجتماعية لأن جعلها كذلك يتعارض مع كونها من الحقوق الفردية، إنما هي حق فردي ذو وظيفة اجتماعية واسعة.

#### ١.٣. الملكية المشتركة

يقصد بالملكية المشتركة، الملكية الناشئة عن عملية وقف عين ما، والوقف هو إحدى الصيغ التي حث عليها المشرع الإسلامي وأقرها، لدعم الأفراد للجهات ذات النفع العام بغرض استمرارها في أداء وظائفها الاجتماعية، حيث يتم بمقتضى هذه الصيغة حبس بعض الأعيان على ملك الواقف أو الجهة والتصدق بمنافعها أو صرف هذه المنافع على من اشترط الواقف التصديق أو الصرف عليهم<sup>(٢)</sup>.

(١) صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة. بيروت: اليمامة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٧٨

(٢) عطية عبد الحليم صقر، اقتصاديات الوقف. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٦ وما بعدها.

## ٢. الحرية الاقتصادية المقيدة

إن حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي مقيدة وليست مطلقة، وهذه القيود لا تتعلق بتحديد ملكية الأفراد الخاصة أو وضع حد أقصى لها، إنما تتعلق بكيفية استعمالها بما لا يسيء بالصالح العام<sup>(١)</sup>.

فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع... يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة، فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل، التي تهذب الحرية وتصلقها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها<sup>(٢)</sup>.

### ٢.١ مفهوم الحرية الاقتصادية والتحديد الإسلامي لها

يعالج هذا الفرع مفهوم الحرية الاقتصادية في المنظور الإسلامي ثم تحديد الأساسين اللذين يقوم عليهما التحديد الإسلامي لها.

#### ٢.١.١ مفهوم الحرية الاقتصادية

تعتبر الحرية الاقتصادية في المنظور الإسلامي حقاً لكل فرد من أفراد المجتمع وفي ذلك ما يدفع المسلمين للسعي في مجال الإنتاج والاستثمار، ويحقق مصالحهم ومصالح الجماعة، لكن هذه الحرية ليست مطلقة يعبث بها الأفراد، فتقود إلى أعمال غير مشروعة، بل حدد لها الشارع الإسلامي ضوابط تكفل حماية مصالح المسلمين<sup>(٣)</sup>.

#### ٢.١.٢ التحديد الإسلامي للحرية الاجتماعية في الحقل الاقتصادي

يقوم على أساسين أحدهما: التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية، والآخر

(٢،١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٣/١٩٨٢، ص ٢٦٠.

(٣) أنور عبد الكريم، الاقتصاد الإسلامي: مصطلحات ومفاهيم، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي. سطيف: من ٢٩ شوال إلى ٠٦ ذو القعدة ١٤١١هـ، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، ١٩٩١، ص ٣٨.

التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه<sup>(١)</sup> :

- التحديد الذاتي للحرية : يتكون طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشأ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الذي يتحكم الإسلام في كل مرافق حياته «المجتمع الإسلامي»... وتوجيه الحرية الممنوحة لأفراد المجتمع الإسلامي توجيهها مهذباً صالحاً، دون أن يشعر الأفراد بسلب شيء من حريتهم، لأن التحديد نبع من واقعهم الروحي الفكري، فلا يجدون فيه حداً لحرياتهم، ولذلك لم يكن التحديد الذاتي تحديداً للحرية في الحقيقة، وإنما هو عملية إنشاء المحتوى الداخلي للإنسان الحر، إنشاءً معنوياً صالحاً، حيث تؤدي الحرية في ظل رسالتها الصحيحة.

- التحديد الموضوعي للحرية : يعنى به التحديد الذي يفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي من الخارج، بقوة الشرع ويقوم هذا التحديد الموضوعي للحرية في الإسلام على المبدأ القائل : إنه لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة من ألوان النشاط التي تتعارض مع المثل والغايات التي يؤمن الإسلام بضرورتها.

## ٢.٢. القيود المفروضة على الحرية الاقتصادية

إذا كانت الحرية حق، فإن الحق يقابله واجب أو التزام تجاه المجتمع الذي نعيش فيه، ويتمثل الالتزام في القيود التي فرضها الإسلام على الحريات، ومن تلك القيود<sup>(٢)</sup> :

### ٢.٢.١. مراعاة أحكام الإسلام في الحلال والحرام

إذ ليس من حق الفرد أن يسرف أو يبذر، أو أن يصرف النعم في غير ما خلقت له، أو تعطيل ملكه بحيث لا ينتفع به، ولا ينتفع به الآخرون.

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) حسن سري، مرجع سابق، ص ٤٨ .

## ٢.٢.٢. الالتزام بالواجبات الشرعية

ومن ذلك أداء الزكاة دون من أو تفضل، والنفقة على من يجب الإنفاق عليهم والإنفاق في سبيل الله وتحقيق التكافل الاجتماعي.

## ٢.٢.٣. الحجر على السفية والمجنون والعاجز

حيث يمنع الإسلام الفرد التصرف في ماله، إذا لم يحسن استعماله لسفه، أو طراً عليه جنون أو عجز، ويكون ذلك لمصلحته أولاً أو لمصلحة الغير، كالحجر على المفلس لصالح دائنيه.

## ٢.٢.٤. حق الشفعة(\*) للجار والشريك

حيث يمنع الإسلام الشريك أو الجار من التصرف في ملكه تصرفاً يضر بالغير حتى ولو كان الضرر متوقفاً.

## ٢.٢.٥. عدم التصرف في المال الخاص تصرفاً يؤذي الغير

ويخضع ذلك لقواعد الشرع العامة ومنها: لا ضرر ولا ضرار، الضرر يزال ويحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي يعترف للأفراد بالحرية الاقتصادية في مجالاتها المختلفة «إنتاج، استهلاك، ملكية وتبادل»، ولكن ضمن إطار من القيم المعنوية والخلقية التي يدعو الإسلام إلى الالتزام بها أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.

والإسلام حينما وضع هذه القيود على الحرية الاقتصادية، لم يضعها نتيجة للأخطاء أو العيوب التي أسفرت عنها التجربة، وكشف عنها الواقع العملي، كما هو الشأن في النظام الرأسمالي، ولكن وضع القيود في نفس الوقت الذي أقر فيه الحرية

(\*) لغة من الشفع، وهو الزوج ضد الوتر، وسميت شفعة لأن الشفع يضم المبيع إلى ملكه الذي كان فرداً، وشرعا استحقاق الشريك أو الجار انتزاع حصته لشريكه أو جاره مما انتقلت إليه بعوض مالي، فيأخذ الشفع حصّة البائع بالثمن الذي استقر عليه العقد .

الاقتصادية، ولعل هذا يبرز جانبا من واقعية الاقتصاد الإسلامي. ويسعى الإسلام من وراء فرض القيود السابقة بلوغ الأهداف التالية<sup>(١)</sup>:

✓ قيام علاقات الناس الاقتصادية على أسس من التكافل والتراحم والعدل بدلا من التباغض والتنافر والغش، وما يؤدي إليه من صراع طبقي واضطراب في حياة الأمة.

✓ دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته بدلا من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال الوضيعة لكسبه دون جهد.

✓ إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد بطرق غير مشروعة، والإسلام يهدف من وراء تحريم هذه الطرق تحقيق تكافؤ الفرص والقضاء على أهم العوامل التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي في المجتمع.

### ٣. العدالة الاجتماعية

لقد جسد الإسلام العدالة الاجتماعية فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر و ضمانات تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية الإسلامية وانسجامه مع القيم التي يتركز عليها<sup>(٢)</sup>.

فالعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية ينظر فيها إلى تعادل جميع القيم بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة<sup>(٣)</sup>. وتعتمد العدالة الاجتماعية في المنظور الإسلامي على مرتكزين أساسيين هما: الضمان الاجتماعي والتوازن الاجتماعي.

#### ٣.١. الضمان الاجتماعي

لعل من أهم ما جاء به الإسلام في المجال الاقتصادي، مبدأ الضمان الاجتماعي

(١) أحمد محمد العسال وفتحي أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٢) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٣) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٣، ط ٩، ص ٢٧.

في شكل تنظيم ديني قصد به تحرير الإنسان من عبودية الحاجة، واستئصال البؤس والفقر، وتوفير مستوى لائق لمعيشة كل فرد في المجتمع الإسلامي في حدود ما تقتضيه كفايته<sup>(١)</sup>.

### ٣.١.١. ماهية الضمان الاجتماعي

سيتم تحديد ماهية الضمان الاجتماعي من خلال مفهومه، ثم التفرقة بينه وبين التأمين الاجتماعي والتكافل الاجتماعي.

#### أ - مفهوم الضمان الاجتماعي

يقصد بالضمان الاجتماعي ضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد، مما عبر عنه رجال الفقه الإسلامي القدامى باصطلاح حد الكفاية، تمييزاً له عن حد الكفاف الذي هو الحد الأدنى للمعيشة<sup>(٢)</sup>.

فحد الكفاف يقا تل عليه المضطر لدفع غائلة الهلاك عن نفسه، أما حد الكفاية فهو الحد الذي تكون فيه مسؤولية تحقيق هذا الهدف، إما مسؤولية مباشرة تقع على الأفراد من باب التكافل الاجتماعي، أو ما يسمى بحق القرابة، وإما أن تكون المسؤولية جماعية تقع على المجتمع بكامله وتقوم به الدولة نيابة عن أفراد الأمة وتمثلهم في تحقيق ذلك، وحد الكفاية هذا هو حق مشروع لجميع الأفراد حين عجزهم عن تحقيق هذا الحد لأسباب خارجة عن إرادتهم كالمرض والعجز وكبر السن، وعدم وجود فرص للعمل وهنا تقع المسؤولية على المجتمع والدولة لتحقيق الحد الذي يكفل لهم مستوى لائقاً للمعيشة<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ط٣، ص ١٨

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤ .

(٣) محمد عمر الزبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٨/١٩٩٨، ص ١٨.



## ب - ضرورة التفرقة بين الضمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، التكافل الاجتماعي

يطلق البعض اصطلاحات التأمين الاجتماعي، الضمان الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، كما لو كانت مترادفة في حين أن بينها فروقا أساسية<sup>(١)</sup> :

✓ فالتأمين الاجتماعي<sup>(٢)</sup> : تتولاه الدولة والمؤسسات الخاصة، ويتطلب مساهمة المستفيد باشتراكات يؤديها وتمنح له مزايا التأمين الاجتماعي أيا كان نوعها، متى توافرت فيه شروط استحقاقها بغض النظر عن دخله.

✓ الضمان الاجتماعي : فهو كما سبق توضيحه التزام الدولة نحو مواطنيها، وهو لا يتطلب تحصيل اشتراكات مقدما، وتلتزم الدولة بتقديم المساعدة للمحتاجين في الحالات الموجبة بتقديمها كمرض أو عجز أو شيخوخة، ما لم يكن لهم دخل أو مورد رزق يوفر لهم حد الكفاية.

✓ أما التكافل الاجتماعي : فهو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض، وهو لا يقتصر في الإسلام على مجرد التعاطف المعنوي، بل يشمل أيضا التعاطف المادي بالتزام كل فرد بعون أخيه المحتاج .

## ج - منزلة الضمان الاجتماعي في الإسلام :

للضمان الاجتماعي في الإسلام منزلة متميزة، فهو يعتبر من أولويات الاقتصاد الإسلامي، كما أنه صميم الدين، بالإضافة إلى أنه يعلو فوق كل الحقوق<sup>(٣)</sup>.

✓ الضمان الاجتماعي من أولويات الاقتصاد الإسلامي : هو بالمعنى المتقدم أي التزام الدولة الإسلامية بكفالة حد الكفاية لا حد الكفاف، لكل مواطن فيها، أيًا كانت ديانتها أو جنسيته، متى عجز لسبب خارج عن إرادته أن يوفر لنفسه المستوى اللائق للمعيشة، يعتبر من أولويات الاقتصاد الإسلامي.

(١) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٧٦.  
(٢) الزكاة لا تغني عن التأمين، ولا يغني التأمين عن الزكاة، فلكل منهما مجاله ولكل منهما سنده الشرعي، ولكل منهما الحاجة القصوى إليه، بحيث يقوم كل منهما بجانب الآخر معاونا ومكملا له، دون أدنى تناقض أو اصطدام.

(٣) محمد شوقي الفنجري، الإسلام والضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٤.

✓ الضمان الاجتماعي في الإسلام صميم الدين : يعتبر الضمان الاجتماعي في نظر الإسلام من صميم الدين ، وأن مجرد إنكاره أو إهداره هو تكذيب لرسالة الإسلام .

✓ الضمان الاجتماعي في الإسلام يعلو فوق كل الحقوق : يعتبر الحق الناشئ عن الضمان الاجتماعي هو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق ، ومن ثم فهو حق مقدس يلتزم به كل مجتمع إسلامي ، ولو أدى الأمر في مجتمع فقير تشح فيه الموارد والثروة إلى ألا يحصل أحد على أكثر من حاجاته الضرورية .

٣.١.٢. الزكاة هي مؤسسة الضمان الاجتماعي

لم يكتف الإسلام بمجرد الدعوة إلى الضمان الاجتماعي ، وإنما أنشأ لذلك منذ أربعة عشر قرناً مؤسسة مستقلة هي مؤسسة الزكاة ، التي هي بالتعبير الحديث مؤسسة الضمان الاجتماعي في الإسلام<sup>(١)</sup> ، تستقطب تياراً تمويلياً مستمراً يصل في بعض التقديرات إلى ٧٪ من الدخل الوطني في الدولة التي لا تملك موارد معدنية ، وتتراوح تلك النسبة من ١٠ إلى ١٤ ٪ في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة<sup>(٢)</sup> ، ولا تعتبر مهمة مؤسسة الزكاة قاصرة فقط على مجرد سد حاجة الفقير العاجز ، بل إعطاء فرصة العمل للقادر عليه<sup>(٣)</sup> .

أ – تعريف الزكاة:

الزكاة في اللغة هي الزيادة<sup>(٤)</sup> ، وهي البركة والنماء والإصلاح والطهارة والصالح<sup>(٥)</sup> .

أما من ناحية الاصطلاح ، فالزكاة هي تكليف سنوي أو موسمي ، تفرض بنسب

(١) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢) عبد الله طاهر ، «حصولية الزكاة وتنمية المجتمع» ، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية. البنك الإسلامي للتنمية ، ١٤١٠/١٩٨٩ ، ص ٢٦٢ .

(٣) محمد شوقي الفنجري ، الإسلام والضمان الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٤) أحمد الشرباصي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٥) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط. مصر: دار المعارف ، المجلد الثاني ، ١٣٩٢/١٩٧٢ ، ط ٢ ،

ص ٣٩٦ .

مختلف على القيمة الصافية للثروة النامية أو القابلة للنماء ، وتتولى الدولة جبايتها وإنفاقها على المصارف المحددة في القرآن الكريم، لتحقيق أبعاد معينة<sup>(١)</sup>.

فالزكاة إذن تزيد في المال ولا تنقص منه وتطهره ، مما قد يخالط كسبه أو غوه من الغش أو الربا ، ك ما تطهر نفس المعطى من آثار الشح والبخل ، وتدربه على البذل والعطاء ، والزكاة بالنظر لآخذها تطهير له من الحسد والبغضاء وتحرير له مما يذل كرامة الإنسان ودعم فعلي له ، مادي ومعنوي ، بما يصلح حاله ويرفع قدرته على مواجهة مشكلات الحياة<sup>(٢)</sup>.

#### ب - خصائص الزكاة.

للزكاة خصائص تتمثل في<sup>(٣)</sup>:

- ✓ الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة ، وفريضة ثابتة بالقرآن والسنة والاجتهاد وعبادة يتقرب بها العبد إلى ربه ، وفي ذلك دلالة على أهميتها .
- ✓ الزكاة فريضة مالية توضح نظرة الإسلام للمال ، القائمة على أساس نظرية الاستخلاف ، التي تقتضي حرية التصرف في الأموال التي تدخل في ملكية الإنسان مقيدة بأوامر مالكها الحقيقي . ووفق ذلك يكون الإنسان حرا في استخدام ماله شريطة أداء الحقوق التي فرضها الله عليه ، ومنها الزكاة .
- ✓ تقوم الدولة بمجباية الزكاة وتوزيعها ، ويبرر القرآن الكريم ذلك من خلال اعتبار «العاملين عليها» أحد مصارفها الثمانية ، وفي هذا التحديد ضمان لفعالية تنظيمها .
- ✓ اتساع وتنوع الوعاء الخاضع للزكاة ، بحيث تعتبر جميع الأموال القابلة للنماء ، سواء كانت تلك القابلة للنمو حقيقية أم تقديرية ، وعاء للزكاة بشروط معينة ، بالإضافة إلى اعتدال معدلات الزكاة وتباينها باختلاف الأوضاع .

(١) جمال لعامرة، النظام المالي في الإسلام. الجزائر: دار الدنيا، ١٩٩٦، ص ١٥ .

(٢) جمال لعامرة، «اقتصاديات الزكاة ودورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة»، البصيرة الصادرة بالجزائر، العدد الأول، ١٤١٧/١٩٩٧، ص ٩٢

(٣) المرجع السابق، ص ٩٤ .

- ✓ الزكاة فريضة مخصصة المصارف، مستقلة الميزانية، ويعتبر أسلوب تخصيص الإيرادات لإنفاق معين نظاماً حديثاً، يرى بعض الاقتصاديين أن تطبيقه في الدول النامية سوف يحدث أثراً كبيراً في زيادة الإيرادات العامة .
  - ✓ الزكاة تعفي الأموال الاستهلاكية والأموال غير القابلة للنماء من الخضوع لها، كما أن هناك حداً أدنى للثروة معفى من الزكاة وهو ما دون النصاب .
  - ✓ إن حصيلة الزكاة تنمو وتتزايد مع نمو النشاط الاقتصادي، لأن الزكاة لا تأكل وعاءها، بل تزيد من معدلات نموه، مما يترتب عليه استمرارية نمو حصيلة الزكاة وتجدها كل سنة، ومما يجعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المترتبة عليها تتميز بالثبات والاستقرار النسبي .
- ٣- الأبعاد الاجتماعية للزكاة.

تعمل الزكاة على إيجاد بيئة اجتماعية مستقرة، هذه الأخيرة ما كان لها أن تكون في غياب تطبيقها في المجتمع المسلم<sup>(١)</sup>، حيث أن للزكاة أبعاداً اجتماعية بالغة الأهمية، تهئ لكل فرد في المجتمع أسباب الحياة الكريمة، وحد الكفاية، الذي يحفظ له إنسانيته، سوف يتم تبين بعض أهمها<sup>(٢)</sup>:

- أ- الزكاة تطهر النفوس وتزكيها .
- ب- الزكاة دعم وإغاثة لابن السبيل .
- ج- الزكاة هي الأداة الفعالة في توفير الضمان الاجتماعي، وتقع على الدولة مسؤولية ضمان حد الكفاية لكل فرد سواء تحملتها بصورة مباشرة من مآليتها العامة أو بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الأفراد أو بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعي<sup>(٣)</sup> .

(١) د. محمد شريف بشير، الزكاة وتحفيز الاستثمار وضمان الربح. [www.Islamonline.net/Arbic/economics/2001/06/article2SHTmle](http://www.Islamonline.net/Arbic/economics/2001/06/article2SHTmle) 02/06/2004

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦ وما بعدها .

(٣) محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار اقتصاد إسلامي. القاهرة: مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، ١٩٨٨، ص ٨٠.

وكل ذلك من خلال :منع التفاوت الفاحش بين طبقات المجتمع ، ومحاربة التسول ، ودعم الغارم من أجل الإصلاح الاجتماعي ، وضمان الغرم بسبب الكوارث ، وتمويل نفقات الزواج<sup>(١)</sup> .

### ٣.٢. التوازن الاجتماعي

قد يختلط هدف التوازن الاجتماعي مع هدف تحقيق الضمان الاجتماعي في أذهان بعض الباحثين ، لأن الأخير يستهدف أيضا نقل الثروة من طبقة الأغنياء إلى طبقة الفقراء عن طريق فريضة الزكاة ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع ويحقق نوعاً من التوازن الاجتماعي ، إلا أن هدف تحقيق الضمان الاجتماعي يحقق هذه الآثار بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة بذاتها بالنسبة للوظيفة الأصلية المقصودة من ذلك الهدف ، لذا فإن هدف التوازن يعتبر مستقلاً بذاته له دوره الخاص المميز ، الذي يقوم بتحقيق مقاصد أخرى غير سد الحاجات الضرورية للمجتمع أو الوصول بالمجتمع إلى مستوى الكفاية<sup>(٢)</sup> .

#### ٣.٢.١. مفهوم التوازن الاجتماعي

يقصد بالتوازن الاجتماعي :التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل . والتوازن في مستوى المعيشة معناه أن يكون المال موجوداً لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام ، أي أن يحيا جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة ، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة ، ولكنه تفاوت درجة وليس تناقضاً كلياً في المستوى ، كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي ، وهذا لا يعني أن الإسلام يفرض إيجاد هذه الحالة من التوازن في لحظة ، وإنما يعني جعل التوازن الاجتماعي في مستوى المعيشة ، هدفاً تسعى الدولة في حدود

(١) جمال لعامرة ، «اقتصاديات الزكاة وبورها في حل المشكلات الاقتصادية المعاصرة» ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ وما بعدها .

(٢) محمد عمر الزبير ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

صلاحياتها إلى تحقيقه والوصول إليه بمختلف الطرق والأساليب المشروعة التي تدخل ضمن صلاحياتها<sup>(١)</sup>.

### ٣.٢.٢. أساليب الإسلام في حفظ التوازن الاجتماعي.

وإذ استلزم الإسلام عدالة التوزيع منكرًا التفاوت الفاحش في توزيع الثروة، فقد كان له ثلاثة وسائل رئيسية لضبط التفاوت وضبط التوازن الاجتماعي :

١- عدم السماح بالثروة والغنى إلا بعد ضمان الكفاية لا الكفاف : وهذا لكل فرد أيا كانت جنسيته أو ديانتة، فضلا عن عدم السماح كلية بكنز المال أو حبسه عن التداول، أو إنفاقه في سرف أو ترف<sup>(٢)</sup>.

٢- عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع : فقوم المجتمع الإسلامي هو العدل والمحبة والتعاون، وإن التفاوت الفاحش في توزيع الثروة واستئثار أقلية بخيرات المجتمع يتنافى والعدل، بل يؤدي إلى الجور وتحكم الأقلية، كما يولد الكراهية والحسد في نفوس الأكثرية الكادحة ويخلق الطبقية والتحكم والصراع، مما يقضي على الانسجام بين أفراد المجتمع<sup>(٣)</sup>.

٣- شرع الإسلام بيت مال المسلمين : يمثل خزانة عامة لموارد الدولة، تتولى من خلالها الإنفاق على مصالح المسلمين وتحدد موارده في<sup>(٤)</sup> :

- ✓ موارد أساسية دورية سنوية : تتمثل في الزكاة والخراج والجزية والعشور .
- ✓ موارد غير دورية : تشمل الغنائم والفيء والشركات لمن لا وارث له وكل مال لم يعرف له مستحق إلى جانب تبرعات المسلمين، كما يجوز للدولة سن الضرائب وضرائب الكفاية، ذلك بما يكفل الموارد الكافية، ويحقق التوازن المالي في ميزانية الدولة .

(١) محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٦٤٠ .

(٢) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٩ .

(٤) أنور عبد الكريم، مرجع سابق، ص ٣٩ .

## دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية

دكتورة/ حدة رايس (\*)

### تمهيد

يتميز عالمنا المعاصر اليوم بتعدد وتنوع أزماته ، لكن تختلف فيما بينها في درجة شدتها واتساعها ويترتب على هذه الأزمات آثار متعددة اقتصادية واجتماعية ونفسية وما ينتج عن ذلك من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق الدولية ككل.

فما المقصود بالأزمة ؟ وما هي أهم أنواع وآثار الأزمات المالية والنقدية التي عرفتتها بعض البورصات العالمية والعربية ؟ وما هو دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية ؟ وهو ما سوف يتم التفصيل فيه من خلال العناصر التالية :

### المبحث الأول: ماهية السوق المالية الإسلامية

يختلف مفهوم السوق المالية في الإسلام عن المفاهيم التقليدية السابقة الذكر ، من حيث انه يهدف إلى جعل المعاملات المالية تعقد في شكل منظم ، ومتفق عليه بين الأطراف المتعاملة ، ووفقا لآجال مختلفة ، بناء على قواعد وقيم الشريعة الإسلامية وحتى يتضح مفهومنا أكثر للسوق المالية الإسلامية نتعرض إلى نشأة هذه السوق في العديد من الدول الإسلامية وكذا حاجة الاقتصاد الإسلامي إليها وما هي الضوابط الشرعية العامة والمقومات الأساسية التي تحكم هذا النوع من الأسواق .

## المطلب الأول: نشأة وتطور السوق المالية الإسلامية

لقد عرفت الدول الإسلامية أسواق مالية في البداية، من خلال الدول الاستعمارية، حيث أنشأت العديد من البنوك والبورصات تطبيقاً لنظمها الاقتصادية، ولضمان تصدير المواد الخام إليها، وتسويق منتجاتها بهذه الدول. وفي هذا الإطار بدأت تظهر فكرة إنشاء سوق مالية إسلامية فيما بعد منذ حوالي عقدين من الزمن، وطرح هذه الفكرة د/ سامي حمود وذلك في ندوة البركة الثانية في تونس سنة ١٩٨٤م، وفي البحرين تم ذلك فعلاً سنة ١٩٨٦ بتأسيس شركات مساهمة إسلامية. وعدة منشآت استثمارية للأوراق المالية.

وتواصلت التجارب بعد ذلك، في إنشاء سوق مالية إسلامية والتي بدأت تظهر بوادرها في إصدار عدد من البنوك الإسلامية لبعض أنواع الصكوك والشهادات، وبدأت المؤسسات المالية بالتعاون لإيجاد أدوات مالية مستمدة من الشريعة الإسلامية، تشكل أساساً لسوق مالية إسلامية<sup>(١)</sup>.

ثم طرحت الفكرة أيضاً في المؤتمر الدولي الأول للبنوك الإسلامية الذي عقد في اسطنبول سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦، وذلك في إطار: إنشاء صندوق استثمار مشترك تساهم فيه البنوك الإسلامية، وتكون مهمته إنشاء المشروعات وطرح صكوك أو شهادات لتمويل هذه المشروعات.

كما أكد د/ محمد سيد مناعي هذه الفكرة، في بحث مقدم إلى ندوة عقدت بألمانيا، في محرم ١٤٠٩هـ / أغسطس من سنة ١٩٨٦م وأكد على تطوير أدوات مالية إسلامية جديدة وتأسيس سوق ثانوية لهذه الأدوات، وهو ما أعيد التركيز عليه في القاهرة في: محرم ١٤٠٩هـ/ سبتمبر ١٩٨٨، بضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية لتسهيل انتقال واستثمار الأموال الإسلامية في البلاد الإسلامية.

ولقد كانت لهذه المساهمات الفكرية، وإلى الوقت الحالي، اجتهادات ملحوظة في مجال الفكر الإسلامي الخاص بالأوراق المالية، وظهور عدة اقتراحات



بشأن هذه الأخيرة من الناحية العملية والعلمية وسندها من الناحية الشرعية، ولقد خرجت فعلا إلى حيز الوجود، حيث قامت العديد من الدول والمؤسسات المالية الإسلامية بإصدارها وطرحها للتداول ولقيت قبولا لدى الأفراد، مثل<sup>(٢)</sup> : سندات الدين العام والخاص مثل سندات السلم وسندات المقارضة في الأردن، وشهادات القرض الحسن بماليزيا<sup>(٣)</sup>، شهادات ودائع استثمارية، لبيت التمويل الكويتي والبنوك الإسلامية في السودان، وشهادات المعاملات الإسلامية في القاهرة، شهادات المشاركة في الباكستان، وشهادات صناديق التمويل لهيئة الاستثمار بالسودان...الخ.

وظهرت كذلك تدريجيا العديد من المحاولات حول إنشاء السوق المالية الإسلامية، وأهمها تجربة تأسيس مركز إدارة السيولة للبنوك الإسلامية بالبحرين عام ٢٠٠٢، ويبقى المجال مفتوحا للمزيد من البحث والتطوير.

### المطلب الثاني: حاجة الاقتصاد الإسلامي إلى الأسواق المالية

إن مؤسسات الوساطة المالية، ومنها السوق المالية، هي وسائل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ولها أهمية بالغة وتؤدي وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وبشكل أخص بالنسبة للمجتمع الإسلامي، وذلك للأسباب التالية<sup>(٤)</sup> :

١٠ - لكون الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مشاركة وليس القرض فيه وسيلة تمويل، ولذلك كانت الأوعية (ومنها الأسواق المالية) التي تؤدي إلى تعبئة المدخرات بطريقة المساهمة في رأس المال والمشاركة في مخاطر الاستثمار وفي الأرباح هي مؤسسات ملائمة للاقتصاد الإسلامي ومناسبة لطبيعته لأنها توفر الصيغ التي تمكن من توفير الأموال للمستثمرين وتحقيق السيولة للمدخرين ضمن الحدود الشرعية.

٠٢ - لاعتماد نشاطات البنوك الإسلامية على الاستثمار وليس على الإقراض، في توظيف فائض السيولة، ومن ثم يمكن أن تلعب الأسواق المالية دورا في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للبنك دون الإخلال بالتوازن المطلوب بين السيولة والربحية.

٠٣ - يضاف إلى ذلك مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تطوير نشاط السوق المالية الإسلامية من خلال استعراض اتجاهات الأسواق المالية العربية والأوربية ومعاملاتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي ظل هذا النجاح يمكن أن ترتفع قدرة السوق المالية الإسلامية على تحدي مستويات المنافسة التي تفرضها الأسواق المالية المعاصرة.

**المطلب الثالث: الضوابط الشرعية العامة للسوق المالية الإسلامية**  
هناك ضوابط شرعية عامة تميز السوق المالية الإسلامية وتعطيه أهمية أكثر، نذكر منها<sup>(٥)</sup>:

٠١ - الالتزام بالقيم الإسلامية: الإيمانية والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور، ومنها المعاملات في السوق المالية الإسلامية، تجنباً للأثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات، أو التدليس، أو المقامرة وغيرها، من المعاملات المحرمة والتي تقتضي ضوابط السوق المالي الإسلامي الابتعاد عنها.

٠٢ - تجنب مختلف المعاملات الربوية<sup>(٦)</sup>، سواء في مجال الديون (ربا النسيئة)، أو في مجال البيوع (ربا البيوع)، باعتبار أن الفوائد الربوية هي مصدرا للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المالية بصفة خاصة<sup>(٧)</sup>.

٠٣ - تجنب البيوع غير المشروعة، التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل<sup>(٨)</sup>: بيع الغرر، بيع العينة، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش...الخ.

## دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية

د/ حدة رايس

٠٤ - ضبط وترشيد وتوجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٠٥ - شيوخ الصدق والشفافية والأمانة في المعاملات المالية، وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات وظروف المختلفة للسوق المالية.

٠٦ - الوفاء بالعهود والعقود، وتداول الأوراق المالية الإسلامية الرائجة في السوق المالية الإسلامية، واستحداث منتجات مالية من شأنها أن تشجع المدخرين المحليين على توظيف أموالهم، وكذا إعادة توطين الأموال المهاجرة خارج البلاد الإسلامية.

وأخيراً، فإن هذه الضوابط الشرعية تلعب دوراً استراتيجياً في تحسين أداء السوق المالية الإسلامية وتكسيبها قدرة تنافسية عالية، مستقرة ومستمرة، تجعلها في مستوى التحدي الذي تفرضه الأسواق المالية العاصرة.

المطلب الرابع: مقومات إقامة الأسواق المالية الإسلامية ومتطلباتها  
يتوفر للسوق المالية الإسلامية مختلف المقومات الأساسية لاستمرار نذكر منها ما يلي<sup>(٩)</sup>:

٠١ - المال: وهو متوفر، إذا تم استثماره داخل البلاد الإسلامية.  
٠٢ - الأوراق المالية الإسلامية: لقد تمكن رجال الفقه والاقتصاد الإسلامي من صياغة أوراق مالية، خالية من المعاملات الربوية، تكون بديلة لمثيلاتها في السوق المالية التقليدية.

٠٣ - المؤسسات المالية المصدرة للأوراق المالية: فهي في حاجة إلى تمويل إسلامي لحمايتها من تلاعب المضاربين والمقامرين في استثمارها لمدخراتها.

٠٤ - توفر المتخصصين : من علماء الفقه الإسلامي وخبراء المال والأسواق والاقتصاد الإسلامي ، الذين يعملون على توجيه المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية.

وحتى يتم إنشاء سوق مالية إسلامية بمقوماتها السابقة يتطلب الأمر ما يلي<sup>(١٠)</sup>:

٠١ - إعادة صياغة القوانين التي تحكم أسواق الأوراق المالية القائمة في البلاد الإسلامية لتتفق مع قواعد ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

٠٢ - إصدار أوراق مالية جديدة كبديل للأوراق المالية الحالية والتي تبين أنها مخالفة للشريعة الإسلامية ، وفي الفقه الإسلامي متسع لذلك.

٠٣ - وضع ميثاق لقيم المتعاملين في أسواق الأوراق المالية الإسلامية يتضمن الدوافع والزواجر ( الثواب والعقاب ) ، حتى يمكن ضمان عدم الانحراف في المعاملات.

٠٤ - وضع ميثاق بين كافة الدول الإسلامية للتعاون والتنسيق بينهم في التعامل في أسواق الأوراق المالية الموجودة لديهم.

٠٥ - التوسع في إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية «مصارف إسلامية - شركات استثمار إسلامية - صناديق استثمار إسلامية - شركات سمسة إسلامية...» لدعم التعامل في أسواق الأوراق المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: أنواع الأزمات المالية والنقدية العالمية والعربية  
نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأزمة المالية وخصائصها الأساسية وأنواعها من خلال الآتي:

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأسبابها

الأزمة هي عبارة عن التغير المفاجئ الحاد الأثر الذي يحدث بسبب تغيرات متصلة في القوى ويكون من نتائجها انهيار التوازن<sup>(١١)</sup>.

و يقصد بأزمة الأسواق المالية التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق المالية<sup>(١٢)</sup> ومن الأسباب الأساسية للأزمة المالية نذكر ما يلي<sup>(١٣)</sup>: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، التقلبات في أسعار الفائدة العالية، التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية، اضطرابات القطاع المالي، عدم تلاؤم أصول و خصوم المصارف، التحرر المالي غير الوقائي، تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان، ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي.

### المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية والمصرفية

يمكن تقسيم الأزمات في الأسواق المالية والنقدية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي<sup>(١٤)</sup>:  
أولاً أزمة النقد الأجنبي:

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة ، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على العملة لبلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو رغم البنك المركزي على الدفاع على العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات الطابع القديم أو الحركة البطيئة و بين أزمات ذات طابع جديد. إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة<sup>(١٥)</sup>.

أما في الحالة الثانية، فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من الاقتصاد، يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية أو الرأسمالية الأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

ثانياً: الأزمة المصرفية:

تحدث الأزمات المصرفية عندما اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من البنوك، مما يؤدي إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إرغام) الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقدي دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقت أطول من أزمات العملة ولها آثار قاسية على النشاط الاقتصادي وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأسمال والتحويل ولكنها أصبحت أكثر شيوعا السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة<sup>(١٦)</sup>.

ثالثاً أزمة الديون:

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون على تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام). كما أن المخاطر المتوقعة بان يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأسمال المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة الصرف الأجنبي<sup>(١٧)</sup>.

رابعا: أزمات مالية شاملة:

هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، و تؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، ويتضمن هذا النوع صوراً مختلفة أهمها ما يلي :

#### ٠١ - أزمة سيولة :

غالبا ما تنتج عن الاندفاع نحو سحب الودائع من البنوك، و التي قد تكون بسيطة إذا تعلق الأمر بينك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله لمجابهة طلبات المودعين، لكن إذا كان التزام على سحب الودائع ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي، فان تنافس البنوك على التصرف في أصولها و محاولة تسيلها يؤدي إلى انهيار قيمتها، و من ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

#### ٠٢ - أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات :

وتنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، وعدم توافق هياكل الاستحقاق بين أصول وخصوم البنوك ومحدودية رؤوس أموالها، عندما تتعرض المشروعات والبنوك إلى التعثر و تصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، فتميل إلى الدخول في مجالات استثمار مرتفعة المخاطر أملا في الحصول على عوائد مرتفعة، كبديل من الدخول في مجالات استثمار آمنة منخفضة العائد، وفي كثير من الأحيان ينتهي بها هذا السلوك إلى الإفلاس، كما حدث لبنوك الإقراض والادخار في الـو.م.أ مطلع الثمانينات.

#### ٠٣ - أزمة انفجار فقائيع الأصول<sup>(١٨)</sup>:

تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول ارتفاعا شديدا بسبب هجوم مضاربي عنيف، حيث يعتقد كل مضارب أنه بمعزل عن مخاطر انهيار السوق لأنه يستطيع الخروج منه في الوقت المناسب، أو لتحقيقه مكاسبا رأسمالية ضخمة تؤمنه ضد مخاطر الانهيار، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار، و خير مثال عن ذلك أزمة الكساد العظيم في ١٩٢٩ في الـو.م.أ، و انهيار سوق الأوراق المالية في اليابان عام ١٩٩٠م.

#### ٠٤ - أزمة استراتيجيات وقف الخسائر:

يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربين و التجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين ، فإذا ما انتشرت هذه الممارسات ، فإن انخفاض الأسعار سيتفاقم بشكل ضخم ، و من أشهر الأمثلة على ذلك أزمة أكتوبر ١٩٨٧ في الو.م.أ<sup>(١٩)</sup>.

#### المطلب الثالث: أمثلة على بعض الأزمات العالمية والعربية

من أمثلة الأزمات المالية في البورصات العالمية نذكر ما يلي :

أولاً: الأزمات المالية في السبعينات:

نذكر من أهمها :

٠١ - أزمة فيانا ١٨٧٣ في ٩ ماي ١٨٧٣.

- وسببها المضاربة الجاحمة و المفرطة على الأسهم لسوق الأوراق المالية بفيانا وزيادة عمليات البيع و الشراء للأسهم مع ضمانات ضعيفة جدا على الدوائع مما أدى إلى انقلاب حاد في موازين الاقتصاد العالمي<sup>(٢٠)</sup>.

٠٢ - أزمة التضخم الحاد الألماني بنوفمبر ١٩٢٣ .

وكان سببه الرئيسي الحرب العالمية الثانية حيث قامت القوات الفرنسية بشل الحركة على منطقة الروور RUHR و هي المنطقة الاقتصادية الأولى بألمانيا وقد أدى ذلك إلى انخفاض القيمة السوقية للمارك الألماني ولقد تطلبت الأزمة الألمانية تدخل من طرف الأجانب لفك الحصار الذي تشنه فرنسا مما أدى إلى استنجد الرئيس هتلر ببعض البريطانيين و الأمريكيين لحماية مصالحهم وإقناع فرنسا.

٠٣ - انهيار البورصات العالمية عام ١٩٢٩ - أزمة الخميس الأسود

شهد وول ستريت Wall Street مزيدا من الارتفاع في أسعار البورصة



خلال شهر سبتمبر من عام ١٩٢٩. بسبب الاحتفاظ أو عدم التوقف عن شراء الأسهم بالسوق، و لكن بنهاية شهر سبتمبر بدأت المشاكل حيث كانت أسعار الأسهم تنخفض أو ترتفع بسبب تدخل البنوك. وقد أخذت حركات الانخفاض في التسارع اعتباراً من يوم السبت ١٩ أكتوبر ١٩٢٩ وهو بداية انهيار البورصة، حتى جاء يوم الخميس ٢٤ أكتوبر وبدأ هجوم كثيف لطلبات البيع وتسييل محافظ الأوراق المالية لتصل الأزمة في هذا اليوم بتداول ١٢.٩ مليون سهم ناتج عنها خسارة قدرها ٦ مليار دولار<sup>(٢١)</sup>.

#### ٤ - أزمة عدم قابلية تحويل الدولار الأمريكي أوت ١٩٧١

وحدثت هذه الأزمة في ١٥ أوت ١٩٧١ فقررت الولايات المتحدة توقيف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب مما أدى إلى تبني أمريكا في فيفري ١٩٧٣ م لنظام الصرف العائم (المتقلب) وبهذا الحدث ظهرت الأسواق المالية الحديثة ببورصة أمريكا في ١٩٧٣ و نشأت تبعاً للضرورة القائمة على إنشاء سوق للصرف و ذلك لاستخدام النظام الجديد (سعر الصرف العائم) وتمويل العجز السائد بالمؤسسات المالية بأمريكا.

ثانياً: الأزمات المالية بعد الثمانينات:

ومن أهمها نذكر :

- أزمة يوم الاثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ م - الاثنين الأسود<sup>(٢٢)</sup>.
- أزمة أكتوبر ١٩٨٩ - الجمعة اليتيمة ١٣/١٠/١٩٨٩ م<sup>(٢٣)</sup>.
- الأزمة المالية في المكسيك في أواخر ١٩٩٤.
- أزمة جنوب شرق آسيا ٢٧/١٠/١٩٩٧ - النمر الآسيوية<sup>(٢٤)</sup>.
- الأزمة المالية والاقتصادية في روسيا ١٩٩٨.

- الأزمة البرازيلية عام ١٩٩٩

ثالثاً: الأزمات الحديثة بعد سنة ٢٠٠٠

ومن أمثلتها نذكر:

٠١ - انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وتنقسم إلى أنواع الأزمات التالية<sup>(٢٥)</sup>:

- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في إبريل ٢٠٠٠ م.
- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في مارس ٢٠٠١ م.
- انهيار أسعار الأسهم الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠١ م.

٠٢ - أزمة العقود العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية أوت ٢٠٠٧ م «subprime»<sup>(٢٦)</sup>:

أما عن أمثلة الأزمات المالية في البورصات العربية نذكر ما يلي:

أولاً: تدهور وركود البورصة المصرية في عام ١٩٦١ م

حيث تدهور حجم التعامل من حيث النوعية وعدد الأوراق المتداولة واتجهت مستويات الأسعار إلى الهبوط السريع نتيجة العديد من الإجراءات التي أدت إلى فقدان الثقة في نفوس المتعاملين<sup>(٢٧)</sup>.

ثانياً: أزمة بورصة بيروت في منتصف الستينات

والتي انعكست بوضوح على حجم التبادل حيث تراجع حجم التعامل وتدهورت أسعار الأسهم بسبب زيادة حدة التضخم وانعكاساته على الاستثمار في البورصة.

ثالثاً: أزمة سوق المناخ بالكويت عام ١٩٨٣ م

بسبب مبالغة المتعاملين في البيع بأجل و بأسعار فاقت قدراتهم المالية.

## دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية

### د/ حدة رايس

وغياب الإطار القانوني والرقابة الفعالة على المعاملات في سوق المناخ وتوقف تدفق رؤوس الأموال إلى الكويت والمضاربات الحادة مما نتج عنه هبوط أسعار الأسهم في السوق الرسمية (البورصة)، وهبوطها بصورة اشد في سوق المناخ.

رابعاً: أزمة البورصة المصرية عام ١٩٩٥ م

بسبب التسعير الخاطئ لأسهم شركات القطاع الأعمال العام. وعملية المضاربة التي تستند أساساً على الاندفاع في الشراء أو البيع دون توفر المعلومات الكافية.

خامساً: أزمة سوق الإمارات للأوراق المالية عام ١٩٩٨ م

فقد كان ذلك نتيجة المضاربات الشديدة في أسعار الأسهم التي وصلت إلى ذروتها يوم ١٦ سبتمبر ١٩٩٨ م، حيث ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة التي يتم تداولها في ذلك الحين لتبلغ ١٢٣ر٨ مليار درهم كما أدت موجة بيع كميات كبيرة من الأسهم لجني أكبر قدر من الأرباح إلى تدهور الأسعار بشكل كبير حتى انخفض مؤشر أبو ظبي خلال ثلاثة الشهور ونصف الأخيرة من عام ١٩٩٨ م حوالي ١٤٧١ر٦٧ نقطة، فبعد إن وصل المؤشر إلى أعلى مستوى له في ١٦ سبتمبر ١٩٩٨ م وهو ٥٠٦٢ر٢ نقطة انخفض ليصل إلى ٣٥٩٠ر٥٣ نقطة في نهاية ديسمبر ١٩٩٨ م ويشكل هذا الانخفاض ما نسبته ٢٩١٪ ويعد هذا الهبوط شديد في أسعار الأسهم خلال فترة وجيزة. فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات لتصل في نهاية ديسمبر ٢٠٠٠ م إلى ٨٠٣ر٨ مليار درهم، مقارنة مع ١٢٣ر٨ مليار درهم في سبتمبر ١٩٩٨ م أي إن حجم خسائر أسهم شركات المساهمة بسوق الإمارات قد بلغ ٤٣ر٥ مليار درهم من قيمتها السوقية خلال الفترة من ١٣ سبتمبر ١٩٩٨ م إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠٠ م.

**المطلب الرابع: الآثار العامة الناتجة عن أزمات الأسواق المالية**  
بصفة عامة فإن الآثار الناتجة عن حدوث أزمات الأسواق المالية كبيرة ومتعددة وتختلف هذه الآثار من أزمة إلى أخرى و بدرجات متفاوتة وفيما يلي أهم الآثار الناتجة عن تلك الأزمات<sup>(٢٨)</sup> :

٠١ - زيادة التوتر النفسي الذي يفقد ثقة كثير من المستثمرين في سوق الأوراق المالية .

٠٢ - انخفاض الاستثمار في الأوراق المالية والتحول إلى الاستثمارات الأخرى البديلة.

٠٣ - انخفاض قيمة الشركات المدرجة والتأثير السلبي على أدائها ونشاطها وعدم تنميتها واستقرارها.

٠٤ - التوجه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل.

٠٥ - تفاقم مشكلة السيولة وضعف الأسواق المالية .

٠٦ - عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.

فأزمات بورصات الأوراق المالية تؤثر تأثيرا ماديا ومعنويا على أطراف متعددة محليا ودوليا وتتأثر بها أيضا حيث تختلط الأسباب بالنتائج وتتداخل في عناصرها وأسبابها، فمثلا نجد أن أهم من يتأثر بهذه الأزمات هم المستثمرون من نواحي نفسية وعدم ثقة في الاستثمار بالأوراق المالية على الرغم من أن سلوكيات بعض المستثمرين تعد من أهم أسباب الأزمات و ذلك بقيامهم بالتلاعب في الأسعار والقيام بالمضاربات المفرطة و المعاملات التي تقوم على الغش أو رفع الأسعار وخفضها بصورة مصطنعة أو القيام بترويج الإشاعات والمعلومات غير حقيقية والممارسات غير أخلاقية وغير قانونية، وحسب رأينا يعتبر المنهج الإسلامي

الأداة الناجعة للأزمات المالية والمصرفية في الأسواق المالية كما نوضح ذلك في العناصر الموالية.

### المبحث الثالث: المنهج الإسلامي لعلاج الأزمات المالية والمصرفية في الأسواق المالية

نتعرض في هذا المبحث إلى مختلف السياسات الوضعية والإسلامية لتجنب الأزمات المالية والمصرفية كما يلي :

المطلب الأول: السياسات الوضعية لتجنب الأزمات المالية والمصرفية  
تطرح في الأدبيات الاقتصادية و التجارب العملية جملة من السياسات الهادفة إلى تقليل احتمال حدوث الأزمات المالية منها<sup>(٢٩)</sup>:

- ٠١- العمل على تقليل الاضطرابات و المخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.
- ٠٢- التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع التزامات المصرف الحاضرة .
- ٠٣- تقليص دور الدولة في القطاع المصرفي و التقليل من القروض الموجهة من الحكومة.
- ٠٤- تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي والمالي.
- ٠٥- تحسين نظام الحوافز لملاك المصارف وإدارتها العليا بما يخدم ويعزز نشاطات المصارف بحيث يتحمل كل طرف نتائج قراراته على سلامة أصول وأعمال المصرف.

- ٠٦- منع وعزل آثار سياسة سعر الصرف المعمول بها من التأثير السلبي على أعمال المصرف أو تهديد بإحداث أزمة في القطاع المصرفي .

٠٧ - إعطاء استقلالية أكبر للمصارف المركزية في تنفيذ السياسة النقدية الملائمة.  
٠٨ - زيادة التنافس في السوق المالي وذلك عن طريق فتح المجال لمصارف جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة ورفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

٠٩ - الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل لمراقبة أعمال المصارف التجارية بهدف زيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها<sup>(٣٠)</sup>.  
**المطلب الثاني: الأزمات المالية والمصرفية في الأسواق المالية من منظور إسلامي**

نتناول في هذا المطلب أسباب الأزمات في السوق المالية من منظور إسلامي وكذا طرق معالجتها وفقا لهذا النظام كما هو موضح في العناصر التالية:  
**أولاً: تشخيص أسباب الأزمات في السوق المالي**

من المعالم الأساسية التي تسبب انهيار سوق الأوراق المالية: المقامرات والمضاربات والتعامل بالربا والاحتكار والتدخلات السياسية، ولعل هذه السلوكيات غير الشرعية تشكل عائقاً أمام تدبير الموارد المالية وحسن توظيفها وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية وأزمات مالية، والتي نتعرض لها تفصيلاً كما يلي:

٠١ - سيطرة رؤوس الأموال الكبيرة في الأسواق المالية :

وهذا يمكنهم من التأثير المخطط لإحداث ضرر كبير بصغار المستثمرين والمتعاملين ولاسيما إذا كان يدعم هؤلاء المسيطرين مؤسسات مالية أجنبية لها أغراض خاصة وحاكمة، وتؤكد مختلف الدراسات التي تمت أن - جورج سورس - اليهودي كان من بين أسباب الأزمة في دول شرق آسيا.

وتعتبر هذه السيطرة نوعاً من أنواع الاحتكار المنهي عنه شرعاً لقوله ﷺ: «المحتكر ملعون»<sup>(٣١)</sup> وقوله ﷺ: «لا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(٣٢)</sup>.

## ٠٢ - المعاملات الربوية

ومن صورها في سوق الأوراق المالية التعامل بالسندات بفائدة ثابتة وبدل التأجيل في العمليات الآجلة وشرط الفسخ، فعندما يعجز المدين عن سداد الفائدة أو رد قيمة السند في ميعاد استحقاقه تروج الشائعات حول تلك الأوراق فينخفض سعرها وتنهار معها المؤسسة أو الشركة أو الحكومة المصدرة لتلك السندات، و يترتب علي ذلك ضياع أو تبديد وأكل أموال الناس بالباطل، والإسلام يحرم التعامل بالربا لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٣٣)</sup> ويقول ﷺ: «لعن الله الربا وموكله وشاهديه وكاتبه»، وقال: هم سواء»<sup>(٣٤)</sup>.

ولقد صدر عن مجمع الفقه الإسلامي بجده في مؤتمره السادس: تحريم التعامل في السندات مهما كان نوعها أو شكلها، وفي حاله الشراء الجزئي أو البيع المكشوف، ويعجز المشتري عن سداد ما عليه من دين بفائدة وينخفض سعر الورقة وبالتالي التخلص منها بأي ثمن مما يؤدي إلى سلسلة من المضاعفات تقود إلى الانخفاض الشديد في الأسعار بدون مبرر اقتصادي واستثماري وهذا بسبب المعاملات الآجلة بقروض ربوية.

## ٠٣ - الشائعات المغرضة

والتي لا أساس لها من الحقيقة التي غايتها إحداث أضرار كبيرة بالمتعاملين وبالسوق وبالاقتصاد القومي، والتي تقوم بها مجموعة من كبار المتعاملين في الأسواق بتخطيط وتنظيم دقيق مدعم من قبل المنظمات المالية الأجنبية وقد يكون لبعضها أغراض سياسية خبيثة، فعلي سبيل المثال تصدر شائعة بوجود خسارة بالشركة فتتخفض أسعار أسهمها، أو أن يتوقع وجود عجز

في ميزانية دولة ما فينخفض سعر أوراقها وسنداتها أو أن هناك احتمالا أن تقوم الدولة بتخفيض عملاتها وهكذا...

فالإسلام يفرض هذه الشائعات لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعِ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ هَمَزٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ<sup>(٣٥)</sup>. ويقول تعالى: ﴿سَمْعُونََ لِلْكَذِبِ أَكْثَلُونَ لِلْحَقِّ﴾<sup>(٣٦)</sup> وقوله ﷺ: «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: المسبل والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب»<sup>(٣٧)</sup> ويقول ﷺ: «كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثا هو لك به مصدق وأنت له به كاذب»<sup>(٣٨)</sup>.

٤٠ - المقامرات القائمة علي الغرر والتدليس والكذب والغش والتوقعات وهو أن كل متعامل سواء كان مشتريا أو بائعا يربط حظه بتقلبات الأسعار المتوقعة فهذا نوع من أنواع القمار الذي نهى الشرع عنه ، كما أن معظم المعاملات في سوق الأوراق المالية لا تقوم على القبض الفعلي حسب ضوابط الفقه الإسلامي حيث يتم بيع بعض الأوراق المالية وهي في ذمة البائع الأول، وقبل أن يحوزها المشتري الأول تحدث عدة بيوعات ، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعليين ، فهذه المقامرة محرمة وقد حرمت الشريعة الإسلامية التدليس بإخفاء معلومات ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣٩)</sup> ويقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٤٠)</sup> وقوله ﷺ: «إياكم وكثرة الحلف في البيع فانه ينفق ثم يحق»<sup>(٤١)</sup>.

٥٠ - التدخلات من قبل المنظمات المالية والنقدية العالمية

مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الإنشاء والتعمير والتي



يسيطر عليها اليهود و الدول الأمريكية وغيرهم من الذين يحاولون السيطرة على أسواق المال في دول العالم الثالث من خلال عملاتهم وهذا لا يحتاج إلى دليل أو برهان و لعل تصريحات بعض المسؤولين في هذه المنظمة خير دليل على ذلك .

ولقد تبين من التحليلات السياسية والاقتصادية العالمية أنه هناك خوف و زعر من النمو الاقتصادي في دول النمر السبع ، ووجود خلاف بينهم وبين المؤسسات المالية العالمية حول تخفيض قيمة العملة وعلاج العجز في ميزان المدفوعات وتحجيم التصدير إلى بعض الدول ، ولقد أدت هذه الخلافات إلى وجوب توجيه أزمة مالية اقتصادية إلى تلك الدول وهو ما حدث فعلا .

٠٦ - اقتراض الشركات والمؤسسات وغيرها من المؤسسات المالية بفائدة ربوية فعندما يحين ميعاد سداد تلك القروض ولا تجد سيوله تضطر تلك الشركات والمؤسسات إلى التخلص مما قد يكون لديها من أسهم أو سندات في سوق الأوراق المالية بأي سعر ، ويترتب علي ذلك زيادة العرض يعقبه انخفاض في السعر وينجم عن ذلك خسارة وفوضي وإشاعات وحالة تشاؤم في السوق وهذا الانخفاض غير حقيقي وليس له مبرر اقتصادي وسببه الحقيقي القروض بالفائدة المحرمة شرعا وهي من الأسباب الرئيسية للأزمات .

٠٧ - الاقتراض الأجنبي بفوائد

فقد تلجأ الشركات والمؤسسات والحكومات إلى الاقتراض بفوائد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية الخارجية وهذا يسبب أزمات مالية وخسائر باهظة لدي المقترضين وتتدخل المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي وتفرض على الدولة المدينة رفع سعر الفائدة وهذا بدوره يفرض سلسله من المضاعفات تؤدي إلى انهيار في السوق المالية وفي الاقتصاد القومي بصفه عامة .

#### ٥٨ - الإسراف والتبذير:

من أسباب الأزمات الاقتصادية التوجيه غير الرشيد للأموال في الكماليات والمظهرات والإسراف والتبذير، سواء من قبل بعض الشركات أو المؤسسات أو من قبل الحكومة، وهذا يعتبر تبديدا للأموال من جهة ولا يحقق التنمية الحقيقية من جهة أخرى، ويضاعف من مخاطر ذلك إذا كانت هذه الأموال مقترضة بفوائد ربوية، وهذا له دور رئيسي في إحداث الأزمات أيضا في السوق المالية.

ثانياً - قدرة السوق المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات في الأسواق المالية  
ثبتت قدرة السوق المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية والنقدية من خلال الالتزام بقيم المنهج الإسلامي على النحو التالي<sup>(٤٢)</sup>:

١- الالتزام بالقيم الإسلامية: في كل الأمور ومنها المعاملات في الأسواق، وكلما كان الالتزام بالقيم ضعيفا، كلما كانت هناك فرص لحدوث الأزمات في المعاملات في الأسواق، وتمثل هذه القيم الوجود أو الوقاية من حدوث الاحتكارات والتدليس والكذب والمقامرة والتعامل بالربا والإسراف والتبذير ومن بين تلك القيم نذكر:

- أ - القيم الإيمانية: ومنها استشعار الخوف من الله والمحاسبة الآخروية.
- ب - القيم الأخلاقية: ومنها الصدق والأمانة والإخلاص والعفو والتسامح والوسطية والوفاء.
- ج - القيم السلوكية: ومنها التعاون والتضامن والأخوة والاستقامة والحكم والأناة والرفق.

وصدق رسول الله ﷺ حيث يقول: «إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق»<sup>(٤٣)</sup>.

٢- تجنب المعاملات الربوية: سواء كانت في مجال الديون «ربا النسيئة» أو في مجال البيوع «ربا البيوع»، وتعتبر فوائد الديون وفوائد القروض وفوائد

السندات من الربا المحرم بأدلة الكتاب والسنة وجمهور الفقهاء ، كما تعتبر هذه الفوائد من السباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية بصفة خاصة والاقتصادية بصفة عامة ، ومن المنظور الإسلامي تعتبر هذه الأزمات من أنواع الخراب والمحق الذي أشار الله إليه في القرآن الكريم : ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزَيِّبُ الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(٤٤)</sup> كما تعتبر كذلك من الحرب التي توعدها الله بها المتعاملين بالربا مصداقا لقوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٤٥)</sup>.

٣- تجنب البيوع غير المشروعة : ومنها ما يتم في السوق المالية مثال : بيع الغرر ، بيع العينة ، بيع الكالئ بالكالئ نبيع ما ليس عندك ، بيعتين في بيعة واحدة ، بيع النجش ، بيع الوفاء... إلخ.

٤- تطهير المعاملات من الاحتكار : سواء كان احتكار كبار المتعاملين أو احتكار المؤسسات المالية والنقدية العاملة في تلك الأسواق نأو احتكار الدولة ، ويجب أن تكون هناك منافسة حقيقية لا يشوبها غرر أو جهالة أو تدليس أو مقامرة أو مضاربة أو أي صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل . ومن مساوئ الاحتكار وأخطاره الجسيمة أنه يضيق المنافسة ويقضي على صغار المتعاملين ويؤدي على تركيز الثروة في يد قليلة من المتعاملين تكون قادرة على السيطرة على المعاملات في الأسواق ، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد والأحكام التي تعالج الاحتكار ومنها تحريم البيوع السابقة الذكر.

٥- ضبط وترشيد الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية : والتي تحتاج إليها الناس جميعاً وفيها منافع لحفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال ، وتجنب توجيه الأموال نحو الإسراف والتبذير ، وعدم إنفاق أي مال لا يقابله عائد مشروع.

## خلاصة

وفقا لما سبق نستخلص أن الأزمة تعبر عن حالة تواجهها المؤسسات والمشروعات تتلاحق فيها الأحداث و هي نتائج مجموعة تغيرات تراكمية تغذي كل منهما الأخرى و تتشابك معها الأسباب بالنتائج.

ولقد كانت للأزمات وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان العربية والمتقدمة ، إذ أنها غالبا ما تشهد تدهورا حادا في الأسواق المالية نظرا لفشل الأنظمة المصرفية والمالية في أداء مهامها الرئيسية والذي يتسبب في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأوراق المالية المتداولة وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج و العملة.

ومن أهم العوامل التي أسهمت في حدة الانعكاسات والآثار السلبية المباشرة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية ضيق ومحدودية الأسواق المالية العربية وعدم اندماجها في الاقتصاد العالمي ومحدودية الاستثمار الأجنبي.

كما أن الأسباب الرئيسية للأزمات وانهيار البورصات متعددة ومتداخلة ومتشابكة ، وقد ترجع هذه الأسباب إلى ضعف أو خطأ في سلوك المستثمر والمؤسسات المالية وإدارة المخاطر والمضاربات الوهمية والممارسات الغير أخلاقية والغير القانونية. والتي تفتقد كلها إلى القيم الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية خاصة ، حيث تقوم هذه الأخيرة على الضوابط الشرعية السابقة بهدف تطوير طرق وأساليب التمويل في الأسواق المالية والمحافظة على الموارد المالية للمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

### قائمة الهوامش

- (١) مجلة الاقتصاد الإسلامي، أخبار البنوك الإسلامية، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العددان: ٥٣-٥٢، ربيع الأول والثاني ١٤٠٦هـ / نوفمبر وديسمبر ١٩٨٥ م، ص ١١.
- (٢) عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل (الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٤م)، ص ٣٤٧.
- (٣) أون إسماعيل: «تطوير سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا»، ملتقى التجربة الماليزية في العمل المصرفي الإسلامي، الكويت: من ٠٩ إلى ١٢ مارس ١٩٩٧م، ص ٢٢١.
- (٤) محمد علي القرني، نحو سوق مالية إسلامية، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، المجلد الأول، العدد الأول، رجب ١٤١٤ / ديسمبر ١٩٩٣م، ص ١٢.
- (٥) حسين حسين شحاتة، «المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢١٦، ربيع الأول ١٤٢٠ / يونيو ١٩٩٩، ص ١٣.
- (٦) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، السنة غير مذكورة، ص ٥٧ وما بعدها.
- (٧) نضال الشعار، سوق الأوراق المالية وأدواتها - البورصة، (الجندي للطباعة والنشر، سوريا، ٢٠٠٦)، ص ١٦ وما بعدها.
- (٨) نزيه حماد: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. (المركز العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٤١٤ / ١٩٩٣)، ص ٢٢٩.
- (٩) حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ١٤.
- (١٠) حسين حسين شحاتة وفاض عطية: الضوابط الشرعية للتعامل في سوق الأوراق المالية (مكتبة التقوى، مصر، ١٤٢٢ / ٢٠٠١)، ص ١٠١.
- (١١) عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في البورصات الأوراق العربية والعالمية و التنمية المتواصلة (شركة أبو ظبي للطباعة والنشر أبو ظبي، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

- (١٢) عرفات تقي الحسيني : التمويل الدولي (دار مجدلاوي للنشر عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٩)، ص ٢٠٠.
- (١٣) ناجي التوني : الأزمات المالية. جسر التنمية سلسلة دورية تعني بقضايا في الأفطار العربية، عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٤ السنة الثالثة. ص ٠٤ - ٠٨.
- (١٤) كريتيانا ملدر : عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل. التمويل و التنمية : تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٩ عدد ٤ / ديسمبر ٢٠٠٢
- (١٥) [www.startimes.com](http://www.startimes.com)
- (١٦) [batna.dzwww.univ](http://batna.dzwww.univ) - تاريخ الإطلاع ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٧.
- (١٧) <http://www.alnour7.com>
- (١٨) أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا (مصر، دار النيل للطباعة والنشر، ٢٠٠١)؛ ص ١٤، ١٦.
- (١٩) المرجع السابق، ص ١٨.
- (٢٠) Jim Roger: Immobilier US; une bulle et des requins 18-12-2007 [www.contreinfo.info](http://www.contreinfo.info)
- (٢١) راجع : عرفات تقي الحسيني : التمويل الدولي. مرجع سابق، ص ٢٠٢.
- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن : تطور الفكر والوقائع الاقتصادية (مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، طبعة ٢٠٠٠)، ص ١٩٩-٢٠٢
- (٢٢) - مروان عطون : الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ج ٢، طبعة ٢٠٠٠)، ص ٢٠١ وما بعدها
- ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ (دار الهدى للطباعة والنشر - عين مليلة الجزائر ١٩٩٠)، ص ١٠٩ وما بعدها.
- (٢٣) - مروان عطون : الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، مرجع سابق، ص ٢١٤ - ٢٢٣.

## دور السوق المالي الإسلامي في مواجهة الأزمات النقدية والمالية

د/ حدة رايس

- (٢٤) - أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٦ .
- (٢٥) Emmanuel Kessier :Une crise financiere :un traitement de choc qui n'a pas pris [www.france-info.com](http://www.france-info.com) 18-12-2007
- (٢٦) Pierre angel: la crise des subprime, [www.humanité.fr](http://www.humanité.fr)
- (٢٧) ففي عقاب التأميمات لم يتبق من شركات تابعة للقطاع الخاص سوى عدد محدود لا يجاوز الثلاثين (مقابل ٩٢٥ شركة قبل التأميم) مما أدى إلى تدهور نشاط البورصة بدرجة شديدة .
- (٢٨) الموقع الإلكتروني : تدهور وركود البورصة المصرية .  
<http://www.iconaty.com> / 5/01/08:09:30
- (٢٩) الموقع [www.startimes.com](http://www.startimes.com)
- (٣٠) - ناجي التوني : الأزمات المالية: جسر التنمية سلسلة دورية تعني بقضايا في الأقطار العربية، عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٤ السنة الثالثة، ص ١٠ - ١٢ .
- (٣١) رواه ابن ماجه .
- (٣٢) رواه مسلم .
- (٣٣) سورة البقرة، الآية ٢٧٥ .
- (٣٤) رواه الخمسة .
- (٣٥) سورة القلم، الآية ١٠ - ١١ .
- (٣٦) سورة المائدة، الآية ٤٢ .
- (٣٧) رواه المسلم
- (٣٨) رواه أحمد وأبو داود .
- (٣٩) سورة البقرة، الآية ٤٢ .
- (٤٠) سورة النساء، الآية ٢٩ .
- (٤١) رواه مسلم .
- (٤٢) حسين حسين شحاتة وعطية فياض، مرجع سابق، ص ٩٨ وما بعدها .
- (٤٣) رواه الطبراني .
- (٤٤) سورة البقرة، الآية ٢٧٦ .
- (٤٥) سورة البقرة، الآية ٢٧٨ ، ٢٧٩

## قراءات في واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الأستاذ/ غالم عبد الله (\*)

### Résumé:

### الملخص:

Cet article a pour but d'éclairer les grandes mutations qu'a subi l'économie algérienne et leurs influences sur les entreprises publiques économiques notamment les effets des réformes appliqués depuis la restriction organique sur la compétitivité de ces entreprises.

La finalité de tout cela et d'apprécier les résultats des réformes économiques en termes de capacités concurrentielles des entreprises face aux défis de la compétitivité internationale

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهم التحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر وتأثيرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في جميع مجالات نشاطها و الهدف من وراء هذا هو تقييم مدى تأثير الإصلاحات على القدرات التنافسية للمؤسسات وتأهيلها لمواجهة تحديات التنافسية التي أفرزها الوضع الدولي الجديد .

### المقدمة:

إن الاقتصاد الجزائري مقبل على تحولات وإصلاحات عميقة في جميع المجالات لذا وجب على المؤسسات الوطنية أن تدرك هذا التحول وتعيد النظر في استراتيجياتها من وقت لآخر حتى تضمن لنفسها حصة سوقية معتبرة .

لقد أصبح من المعروف لدى الخبراء والباحثين أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية خلال الحقبة الأخيرة هي نتيجة تبنيها للوصفة التي قدمها كلا من الصندوق الدولي والبنك الدولي كشرط للإقراض ولذلك حاولنا تقديم قراءات شاملة عن الوضعية الاقتصادية قبل وبعد الإصلاحات من خلال محطتين أساسيتين هما :

---

(\*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة محمد خيضر بسكرة.  
e-mail : GHALEM602@yahoo.fr.



- وضعيّة الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية.
- وضعيّة الاقتصاد الجزائري أثناء وبعد الإصلاحات الاقتصادية.

## I وضعيّة الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

لقد خلف الاستعمار الفرنسي بعد خروجه من الجزائر سنة ١٩٦٢ اقتصادا هشاً يتكون أساساً من مجتمع زراعي مع وجود قاعدة صناعية محدودة. وخلال السنوات الخمس والعشرين بعد الاستقلال اتبعت الجزائر نموذج النمو الاشتراكي ذو التوجه نحو الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات. واحتوى هذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات. وعلى صناعات إحلال الواردات وإنشاء مزارع الدولة الضخمة عن طريق تأميم الأراضي وكانت هذه الإستراتيجية تستند في تمويلها على إيرادات صادرات قطاع المنتجات الهيدروكربونية التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنتي ١٩٨٦/١٩٨٩ التي تميزتا بانخفاض في سعر البترول.

ولأجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم وللوصول إلى هذه الأهداف اتبعت عدة سياسات منها:

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

- الاهتمام بالسوق الوطنية كمرحلة أولى والانضمام إلى السوق العالمية كمرحلة ثانية.

ولتحقيق التنمية مرت الجزائر بمرحلتين أساسيتين:

أ- مرحلة القرار المستقل التي تمتد من ١٩٦٢ إلى ١٩٩٣ والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات خاصة البترول خلال سنوات ١٩٧٣-١٩٧٩-١٩٨١.

ب- مرحلة القرار الغير المستقل ابتداء من سنة ١٩٩٣. ونظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية و التي ترجع إلى تدهور الاقتصاد نتيجة لثقل المديونية الخارجية الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة و تبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي و البنك العالمي .

و تأسيساً على ما ذكرنا فإن هذه المرحلة تميزت بإصلاحات ذاتية مرت بعدة مراحل يمكن تقسيمها إلى<sup>(١)</sup> :

#### I - ١- مرحلة الانتظار (١٩٦٢ - ١٩٦٦) :

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية على مستوى الجهاز الإنتاجي نتيجة خروج المعمرين الأوروبيين الأمر الذي دفع العمال الجزائريين إلى تسيير و إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك كما تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري وخلال هذه الفترة قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعي سنة ١٩٦٣ إضافة إلى توفير الأدوات والشروط اللازمة التي تمكنها من القيام بالتخطيط .

#### I - ٢- مرحلة التصحيح الهيكلي الأول (١٩٦٧ - ١٩٧٩)

خلال هذه المرحلة اتبعت الدولة الجزائرية المخطط التنموي الأول (مخطط الثلاثي الأول ١٩٦٧-١٩٦٩) والذي يركز أساسا على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات. وفي سنة ١٩٧٠ ظهر المخطط الرباعي الأول الممتد من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٣. وخلال هذه الفترة قامت سكرتارية الدولة للتخطيط باختبار المشاريع على أساس معايير محددة و كان الهدف المنتظر من إتباع هذا المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة أساسية لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد .

(١) عبد اللطيف بن اشنهو- التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط- ١٩٦٢-١٩٨٠- الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- ١٩٨٢- ص ٢١.

وتكملة للمخطط السابق. اعتمدت الدولة الجزائرية على المخطط الرباعي الثاني ( ١٩٧٤-١٩٧٧ ) والرامي إلى توفير مصادر لتمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة و خاصة منها الحديد و المحروقات و مواد البناء و الميكانيكا والكهرباء والإلكترونيك؛ كما اهتمت كذلك بالقطاعات الغير اقتصادية حيث أعطيت الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل و على العموم فقد تميزت هذه المرحلة بالمخطط التوجيهي للاستثمارات و التنظيم التساهمي بغية إقامة صرح اقتصادي وطني مكون أساسا من شركات وطنية كبرى تسيطر على السوق الوطنية. إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية و زيادة مفرطة في عدد العمال إضافة إلى عدم توازن حجم الاستثمارات<sup>(١)</sup>.

### I - ٣ التصحيح الهيكلي الثاني (١٩٧٩ - ١٩٨٧)

تميزت هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن ممتلكات عمومية من خلال صدور القانون ٨١ / ٨٤ ثم القانون ١٩ / ٨٧ المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية وكان الهدف من وراء هذا القانون هو إعادة تنظيم أملاك الدولة الزراعية.

ومن أجل ضمان التسيير الفعال و المحكم للمؤسسات قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم ٨٠ / ٢٤٢ الصادر في سنة ١٩٨٠ و طبق هذا الإجراء بداية من سنة ١٩٨١. حيث تم تقسيم ٣٠ مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى ٣٠٠ مؤسسة جديدة و اتجهت بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية<sup>(٢)</sup> ابتداء من سنة ١٩٨٣.

(١) كربال بغداد. نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة. العدد الثامن. ص ٥٦.

(٢) غالم عبد الله. تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢، رسالة الماجستير. غير منشورة، ص ٦٥.

إن الهدف من وراء تلك الإجراءات هو تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما قامت الدولة بضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص.

لقد كانت هذه الإجراءات في البداية تهدف إلى تنظيم المؤسسات الاقتصادية العمومية لتستجيب لمتغيرات المحيط الاقتصادي الجديد<sup>(١)</sup>.

#### I - ٤ التصحيح الهيكلي الثالث (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

تميزت هذه المرحلة باستمرار السلطات الجزائرية في القيام بمجملتها من الإجراءات كاستقلالية المؤسسات العمومية (قانون ٨٨/٠١). حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة باتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات دون العودة للجهة المركزية.

تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة<sup>(٢)</sup>.

- إن استقلالية المؤسسات العمومية لها مجموعة من الميزات نذكر منها :
- تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة.
- لمواكبة الاقتصاد الوطني التغيرات الجديدة يجب الربط بين التخطيط وعمل السوق.

1) Bouyacoub. Ahmed. "l'entrepris publique et l'économie de marché (1988-1993) algérie. Le cahiers du CREAD.N39.1997.P 23."

(٢) بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر - الانجازات و التحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف ٢٩/٣٠ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١٣.

## II مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

في سنة ١٩٨٩ تم تعديل دستور الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية بإجراء تغييرات تمثلت في حذف الفصل الثاني المتعلق بالاشتراكية وحصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية وتقرير حق الملكية الخاصة دون أي قيد، بالإضافة إلى التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهكذا تقرر عدم تدخل الدولة في تسيير وإدارة المؤسسات الاقتصادية العمومية، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فقد تقرر تحديد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج ولذلك صدر قانون ٩٠-١٠ لسنة ١٩٩٠ والمتعلق بالنقد والقرض حيث نص صراحة على فتح فروع للبنوك الأجنبية مع الترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لكن الوضع الاقتصادي قبل التعديل الهيكلي كان كارثياً حيث أظهرت الإحصائيات عدم تحقق النمو وإنعاش التنمية ولم يتم حقيقة الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، حيث زاد الوضع تأزماً باتجاه مسار النمو السالب وانخفاض معدل النمو في نهاية ١٩٩٣ إلى - ٢.٠٪ في الوقت الذي كان ينتظر أن يصل إلى ٢.١٪<sup>(١)</sup>.

وهناك مجموعة عوامل ساهمت في الوصول إلى التعديل الهيكلي :

### II - ١ - العوامل المساعدة للوصول إلى التعديل الهيكلي:

- ارتفاع أسعار الفائدة التي اقترنت بها مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر التي أصبحت تستنزف جزءاً كبيراً من إيرادات صادراتها.
- الحماية الجمركية من حيث التحيز في التمييز بين منتجات الدول النامية والدول الرأسمالية.
- التضخم المستورد.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.

(١) مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص، الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أفريل ٢٠٠٢م،

- عجز موازين المدفوعات .
- الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو فى إنتاج الغذاء .
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج .
- فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقل التكنولوجيا وهجرة الأدمغة .

## II - ٢ - وسائل التعديل الهيكلي :

وضعت الجزائر خلال التوقيع على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامجا يحتوي على وسائل مختلفة لحل الأزمة التي تعاني منها الجزائر، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى :

### II-٢-١ الوسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي:

تتمثل فى إعادة هيكلة المؤسسة العمومية من حيث إعادة تنظيم التسيير الداخلي لها ووضع إستراتيجية التكيف والتحكم مع الأخذ بعين الاعتبار السوق والتطور التكنولوجي لخلق القيمة المضافة فى الإنتاج وتعزيز النظام الإعلامي والاتصال فى المؤسسة، وهكذا قررت الحكومة مواصلة عملية تطهير المؤسسات اتجاه استقلال المؤسسة أو توسيع رأس مالها .

وتقرر فى شأن المؤسسات العودة إلى التعامل بالمقاييس العالمية عن طريق الاعتماد على مواردها<sup>(١)</sup>؛ وهكذا انتقلت المؤسسات إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي وخلق المنافسة وترقية السوق المحلية بمنافسة الواردات كما أكد البرنامج على استمرار عملية الخصخصة وتكون فى البداية فى مجال السياحة والتجارة والنقل والصناعات الغذائية من مبدأ العمل وفق العقود المبرمة كما أن البرنامج يتضمن استكمال تطهير ٢٣ مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة .

(١) عماري عمار، قطاف ليلي، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي فى الجزائر، الملتقى الدولي حول التأهيل

أما بند الحماية الاجتماعية فقد خصصت الحكومة قوانين وإجراءات تهدف إلى تأمين وحماية الطبقات الاجتماعية التي تعيش في وضعية صعبة، لهذا خصصت الحكومة قوانين لحماية العمال حيث تقرر بالنسبة للفئة الأولى منح مساعدات عن طريق إنشاء صندوق التأمين على البطالة أو عن طريق تسيير التشغيل الذي وضع خصيصاً للتكفل بهم قبل الشروع في طردهم. حيث فرضوا على المؤسسة مراعاة عدة اعتبارات منها السعي نحو تحويل فائض من العمال نحو نشاطات جديدة، أما بالنسبة للعمال المحالين على التقاعد المسبق فقد تقرر إنشاء صندوق يخصصهم يدعى صندوق التقاعد المسبق.

من ناحية ترقية الاستثمارات، ففي سنة ١٩٩٤ وفي إطار إنعاش وتنمية الاستثمار تقرر دراسة ٤٣٠ مشروعاً استثمارياً يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم معالجة ٣٧٥ مشروعاً فقط، حيث منحت لهذه المشاريع امتيازات جبائية. وفي إطار تشجيع الاستثمار فقد جاء في برنامج التعديل الهيكلي خوصصة البنوك بفرض فتح المجال لإنشاء مؤسسات مالية غير مرتبطة بالدولة والتي من شأنها تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على العمل بمنحها القروض<sup>(١)</sup>.

## II - ٢-٢ - الوسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية:

حرص في مجال التجارة الخارجية في تطبيقها لبرنامج الاستقرار الاقتصادي على ضرورة النجاح في السياسة الجديدة للتجارة الخارجية التي احتلت المكانة الرئيسية في البرنامج والذي يتضمن عدة نقاط نلخصها فيما يلي:

١ - إنشاء قانون خاص بالتجارة الخارجية.

٢ - السياسة الجبائية: اتخذت عدة تدابير في مجال الجبائية تتمثل في تقليص أو إظهار الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والإعفاء من رفع نسبة الضريبة على أرباح الشركات المعاد استثمارها.

(١) منير يونس، ثمار الإصلاحات، النهوض الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص، ص ص ٢٥، ٢٧.

- ٣- السياسة الجمركية: فى مجال الإجراءات الجمركية سطرت تدابير خاصة تتمثل فى رفع نسبة الحقوق الجمركية لحوالى ٢٩ سلعة بهدف حماية المواد المصنعة محليا أمام المستوردة، كما تم تعديل قانون الجمارك بالاعتماد على إستراتيجية عمل تركز على تسهيلات إدارية تهدف إلى حماية الإنتاج وتمويل الخزينة العمومية تماشيا مع اقتصاد السوق.
- ٤- تخفيض قيمة العملة المحلية بغرض تحقيق المساواة بين أسعار السلع والخدمات المحلية والأجنبية.
- ٥- تحرير التجارة الخارجية.



### III - نتائج وانعكاسات مسار برنامج التعديل الهيكلي:

لا بد من تقييم مسار برنامج التعديل الهيكلي، حيث انتهت الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس ١٩٩٨، لذلك أصبح من الضروري تطبيق هذا البرنامج لمعرفة مدى نجاحه أو فشله في إصلاح الاقتصاد الجزائري، وهناك رأيان: رأي الهيئات المالية الدولية ورأي خبراء الاقتصاد.

#### III - ١ - تقييم الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي):

بعد أربع سنوات من لجوء الجزائر والعمل مع مؤسسات بريتن وودز وموافقتها على تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي فقد شهدت تحولات جذرية في اقتصادها، حيث تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد على القطاع العام والتخطيط المركزي لتحقيق التنمية إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ويسير حسب آليات السوق، وكما تشير الإحصائيات الرسمية فإن الجزائر قطعت شوطا كبيرا للوصول إلى مؤسسات اقتصادية تم استعادة نشاطها وحسب خبراء صندوق النقد الدولي، فالجزائر حققت التوازنات الكبرى وذلك بالتزامها بتطهير مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلتها كما استطاعت الجزائر تحقيق تقليص في عجز الميزانية إلى ١٤٪ من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٥ بعد أن كان ٤٤٪ سنة ١٩٩٤، كما استطاعت أيضا الوصول بالناتج الداخلي الخام إلى ٤٣٪ سنة ١٩٩٥ بعد عامين من التدهور بفضل ارتفاع الصادرات عن طريق رفع رصيد المحروقات، واستنادا إلى هذه البيانات فالجزائر في نظر خبراء الصندوق هي بمثابة تلميذ جيد عرف كيف يلتزم بالتعاليم المملاة عليه، حيث ورغم الظروف الصعبة فقد شجع أعضاء الصندوق الجزائر على قدرتها في التحكم في معدل التضخم والوصول به إلى ٤,٨٪ سنة ١٩٩٨، بعد أن تجاوز سنة ١٩٩٤ نسبة ٣٠٪ وكذلك الانتقال من وضعية سلبية للنمو (-١,٢٪) سنة ١٩٩٤ إلى ٤٪ سنة ١٩٩٧ وتحقيق احتياطات صرف قدرت بـ ٨,٥ مليار دولار، وهي تمثل وضعية سيولة لم تحقق أبدا من طرف الجزائر.

كما أن نسبة خدمة الدين تطورت من ٤٨٦٪ سنة ١٩٩٤، ٤٣٨٪ سنة ١٩٩٥ لتنتقل إلى ٣٦٩٪ وقد حقق الميزان التجاري فائض قدره ٣٥ مليار دولار سنة ١٩٩٦م<sup>(١)</sup> مما مكن الدولة من متابعة سياستها للتخلص من مديونيتها تجاه الخزينة حيث انخفضت إلى ٣٤٧٧ مليار دينار سنة ١٩٩٦ وتحول عجز الميزانية إلى فائض يساوي ١٣٪ من الناتج الداخلي الخام في نهاية ١٩٩٧، كما حقق سعر الصرف للدينار استقرارا في حدود ١ دولار = ٥٦ دج، هذا ما جعله قادرا على منح ضمانات للمستثمرين حيث تم إبرام ٧٠٠٠ مشروع استثماري بقيمة تفوق ٥٠ مليون دولار.

كما تم وضع احتياطي صرف في حدود ٨٥ مليار دولار، وقد سمحت إجراءات التقشف في النفقات العمومية من تقليص العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية إلى ٣٧ مليار دينار بعدما كان يتجاوز سابقا ٧٠ مليار دينار، وبلغت خدمة الدين ٥٣٪ من قيمة المداخيل بعدما كانت تقارب ١٠٠٪ ومن بين القطاعات التي عرفت نمو أكبر قطاع الفلاحة حيث وصل إلى ١٩٥٪ سنة ١٩٩٦ نتيجة الظروف الطبيعية بطبيعة الحال، وعرف قطاع المحروقات ارتفاعا بسبب اكتشاف آبار وبداية اعتماد الجزائر على تصدير الغاز، أما قطاع البناء والأشغال العمومية المستقطب لأكثر نسبة من العمالة فقد انتقل النمو فيه من ٠٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤٥٪ سنة ١٩٩٦ ليتدحرج إلى ٢٤٪ سنة ١٩٩٨ بينما انتقل معدل نمو الصناعة من ٣٩٪ سنة ١٩٩٧ إلى ٤٦٪؛ بفضل هذه النتائج تمكنت الجزائر من احتواء انهيار الدينار مع تقليص معتبر للتضخم ومن ثم تسديد ما قيمته ١٥٠ مليار من ديونها سنة ١٩٩٩.

1) Benbitour Ahmed, l'expérience algérienne de développement (1962- 1991), édition Dar Echrida, Algeria 1992, p 45.

### III - ٢ - تقييم الخبراء:

### III - ٢ - ١ - الناحية الاقتصادية :

أجمع المتخصصون في الاقتصاد على أن الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر، رغم التحسينات الملحوظة تبقى الأوضاع هشة، ويرى الخبراء أنه من الصعب الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل وتحقيق نسب نمو تفوق ٤٪ أو ٥٪ بالموازاة في التحكم في نسب التضخم في حدود تقل عن ٧٪، فالاستقرار الاقتصادي غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية بل يعتمد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى، وهو مشكل في حد ذاته ذلك أنه راجع لالتزام الجزائر بمحستها داخل الأوبك والتي تمثل ٩٠٨ ألف برميل يوميا عن الفائض في السوق النفطية وتقلب أسعار البترول، فالجزائر تعتمد على توفر الموارد الطبيعية لتسديد ديونها مع أن هذه الموارد ممولة بقروض حيث أن ٤٠٪ من الديون ناتجة عن سعي الدولة في تحقيق برنامجها الغازي، لذا يرى الخبراء أن الإصلاحات جاءت متأخرة وكان لا بد على الجزائر أن تقوم بها منذ ١٩٨٦ وهي السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط وظهر انعكاسها المباشر على الخزينة.

هناك كذلك تفاقم العجز الغذائي الذي أصبح يمثل ٨٠٪ حيث أن الإحصاءات كشفت على أن إنتاج الحبوب لم يتغير من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٩٨ مع أن عدد السكان تضاعف ليصل ٣٥ مليون نسمة، أما بخصوص قطاع الصناعة فقد عرف نموا سلبيا إذ تراجع بنسبة - ٣٩٪ سنة ١٩٩٧، هذه النتائج السلبية تنذر بصعوبة إنقاذ قطاع الصناعة مما يؤكد أن المؤسسات العمومية لم تتكيف بعد مع مبدأ التنافس فهي تسعى للاحتفاظ بهامش الربح مع رفع الأسعار بدلا من تقليص التكاليف<sup>(١)</sup>.

(١) مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) الدورة العادية الثانية عشر، ١٩٩٨.

### III - ٢-٢ - الناحية الاجتماعية:

ورغم النتائج الاقتصادية المحققة إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب مما أثر على القدرة الشرائية للمستهلكين حيث أن سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية أدت إلى تسريح أكثر من ٢٦٠ ألف عامل وزادت من تفاقم ظاهرة البطالة التي وصلت إلى ٢٨٢٪ لسنة ١٩٩٧ ليصبح هذا الرقم من أعلى المعدلات في العالم بعد أن كانت هذه النسبة ١٦٥٪ سنة ١٩٨٥، وهذا ما حرك موجة الاحتجاجات العارمة في أوساط العمال، ويقول الملاحظون أنه لولا الوضع الأمني لتعرضت البلاد إلى انفجار اجتماعي، إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية.

وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور وتحرير الأسعار، حيث أن أسعار المواد الغذائية تطورت بمعدلات مرعبة.

#### IV- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي:

##### IV-1- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:

أصاب الانكماش مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة، وكان القطاع الأكثر تضررا هو القطاع الصناعي، فقد أثر انخفاض الإنتاج فيه وظلت معدلات استخدام قدراته متدنية وتدهورت مالية المؤسسات وتم حل العديد من المؤسسات، فمثلا بالنسبة للإنتاج، فقد هبط مؤشر الإنتاج بأكثر من ١١ نقطة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٧، وأكثر المؤسسات المتضررة من الانكماش هي المؤسسات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري، أما الصناعات الوحيدة التي شهدت نموا مطردا فهي فروع الطاقة والمحروقات.

وقد ارجع هدم البنية المالية للمؤسسة إلى ظاهرة التمويل على المكشوف وحده، فقد لوحظ تأزم قوي بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية، ارتفع هذا المكشوف على الحساب بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من ٩ مليار دينار سنة ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٣ مليار دينار في نهاية ١٩٩٦، وهو ما يمثل ٢٨٪ من رقم الأعمال الإجمالي.

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني أن القطاع الصناعي كان له مالية إيجابية تقدر بـ ٨ مليار دينار سنة ١٩٩٣، وقد بدأ ظهور التمويل على المكشوف سنة ١٩٩٤ بمبلغ ١٠ مليار دينار. إن برامج التصحيح أدت إلى حل ٨٠٠ مؤسسة منذ ١٩٩٤، وانجر عن ذلك انخفاض في عدد العمال وحتى سنة ١٩٩٨ فقد تم تخفيض عدد العمال بوضع ١١٨٢٩٩ في المؤسسات العمومية مقابل ٩٤٧ في المؤسسات الخاصة، فمن خلال البيانات يلاحظ أن العمال الذين شملتهم عمليات التخفيض يعادل حوالي ٥٪ من مجمل السكان المشغولين في القطاع المهيكل عام ١٩٩٧، هذا ما يبين إلى أي مدى كانت انعكاسات عملية إعادة الهيكلة سلبية على التشغيل، هذا ما إذا أضفنا إلى عدد العمال الذين شملتهم عمليات التخفيض

واختاروا التقاعد المسبق فإننا نصل إلى عدد ٢٦٤ ألف عامل شملتهم الإجراءات المذكورة، وهذا يمثل ٦٪ من السكان المشغولين<sup>(١)</sup>.

#### IV-٢ - الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي على القطاع الفلاحي:

بدأت الإصلاحات الهيكلية في الفلاحة سنة ١٩٨٧ ولوحظ أن بعض المزروعات زادت بشكل ملحوظ فيما سجلت مزروعات أخرى تراجعاً كبيراً، ففي إنتاج المزروعات الصناعية تم ضربه في ثلاثة ما بين ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤، بينما زاد الإنتاج في اللحوم الحمراء بنسبة ٣٦٪، كما بلغ إنتاج الحبوب ٢٢٪ والعلف ٤٥٪، والخضر الجافة ١٤٪ واللحوم البيضاء ٧٪، وهذه المعايير تظهر أن الإنتاج الزراعي الاستراتيجي تراجع تاركا المجال للمزروعات لجلب أكثر ربحاً للمنتج، وأن الأسعار الفلاحية للخضر والفواكه تم تحريرها سنة ١٩٨٢ ويلاحظ أن هذا التحرير لم يأت بتنمية ذات شأن للإنتاج، فإن الواردات من المواد الغذائية لم يتم تقليصها بل تفاقمت التبعة الغذائية اتجاه الخارج ومازال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف رغم أن الواردات تميل نحو الانخفاض منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

(١) مشروع التقرير التمهيدي، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، مرجع سابق.

## الخاتمة:

أن الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها الجزائر منذ سنة ١٩٨٨ بغية معالجة الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الوطني والتي وجدت تفسيرها في عجز ميزان المدفوعات وتفاقم أعباء الديون الخارجية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لكن لم ينتج عن هذه الإصلاحات الهيكلية إلا نتائج ظرفية مرتبطة بتطبيق البرنامج من ناحية البعد الزمني، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي، وأمام هذه الأوضاع المزرية لم يكن للجزائر خيار إلا قبول أصعب وسيلة للخروج من النفق حيث تبنت سياسات التعديل الهيكلي بالاتفاق مع المؤسسات الدولية وهذا ما سمح لها بتأخير آجال تسديد ديونها الخارجية بالاتفاق مع كل من نادي باريس ونادي لندن على إعادة جدولة ديونها العمومية وديونها الخاصة حيث تحصلت الجزائر على مساعدات مالية من عدة جهات لتدعيم الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها.

أما عن الوضعية الاقتصادية الحالية فالجزائر تعيش في رخاء مالي ولكن لا يحقق النمو الفعلي إذ وصل احتياطي الصرف من العملة الصعبة مايقارب ٨٠ مليار دولار وتقدر نسبة النمو في المتوسط ٦,٦٪ وهذا راجع إلى ارتفاع عائدات النفط. إن المطلوب من الحكومة الجزائرية في تقديرنا تكثيف الرقابة المالية على النفقات العمومية والاهتمام بالصادرات والتركيز على الجباية غير البترولية أكثر حتى نصل إلى النمو المطلوب.

### قائمة المراجع

١. بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر - الانجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف ٢٩/٣٠ أكتوبر ٢٠٠١.
٢. عبد اللطيف بن اشنهو - التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط - ١٩٦٢ - ١٩٨٠م - الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية - ١٩٨٢.
٣. عماري عمار، قطاف ليلى، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول التأهيل
٤. غالم عبد الله. تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢، رسالة الماجستير. غير منشورة.
٥. كربال بغداد. نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة بسكرة. العدد الثامن.
٦. مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص، الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أبريل ٢٠٠٢.
٧. مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) الدورة العادية الثانية عشر، ١٩٩٨.
٨. منير يونس، ثمار الإصلاحات، النهوض الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والأعمال - عدد خاص.
9. Benbitour Ahmed, l'expérience algérienne de développement (1962- 1991), édition Dar Echrida, Algeria 1992.
10. Bouyacoub. Ahmed. "l'entreprise publique et l'économie de marché (1988- 1993) Algérie. Le cahiers du CREAD.N39.1997



## واقع التنمية البشرية فى اقتصاديات البلدان الإسلامية

الأستاذ/ حامد نور الدين (\*)

### المقدمة:

ظهرت الدعوة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية من جانب بعض المنظمات الدولية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد سبق هذه الدعوة اهتمام بعض المنظمات الدولية وبعض الاقتصاديين منذ السبعينيات بالعنصر البشري أثناء عملية التنمية الاقتصادية، ونحت هذا المنحى معظم الدول ومنها الدول الإسلامية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدول في ذلك الوقت هو رفع معدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، ولكن لم تغط استراتيجيات التنمية هذه أي اهتمام يذكر للعنصر البشري، اعتقاداً بأن رفع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي بشكل تلقائي إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد بها، وبعد حوالي عقدين من تطبيق هذه الإستراتيجية واجهت أغلب هذه الدول - حتى تلك التي حققت معدلات نمو مرتفعة - مشكلات زيادة الفقراء، وسوء توزيع الدخل، وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان، ومن هنا كانت الحاجة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية تأخذ في الحسبان العنصر البشري، وهو ما أصبح يعرف باسم التنمية البشرية.

### • مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها:

هناك عدة محاولات لإعطاء مفهوم للتنمية البشرية، وإجمالاً يمكن القول بأن التنمية البشرية<sup>(١)</sup>: عبارة عن تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته

(\*) قسم العلوم الاقتصادية - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر

الهاتف: ٠٠٢١٣٩٤٤٥٥٢٤٥

الفاكس ٠٠٢١٣٣٣٧٥٣٠٠٣

hamednouredine@yahoo.fr

المادية من غذاء وكساء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت فراغه والمشاركة السياسية والاجتماعية.

ومفهوم التنمية البشرية هذا يعني أنها ليست ثابتة بل متغيرة، لأن احتياجات البشر تتغير مع الزمن، كما أن قدرات الفرد تتم بشكل مستمر على نحو يمكنه من رفع مستوى معيشته بشكل مستمر والتطلع إلى حياة أفضل مع مرور الوقت. أما تقرير التنمية البشرية الذي يعده ويصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيعرف التنمية البشرية <sup>(١)</sup>: بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن الخيارات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أبعاد هي:

أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.  
وأن يكتسبوا المعرفة.  
وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.  
وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال.

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الابتكار والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.

للتنمية البشرية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية

والسياسية، وما لم تستطع التنمية البشرية إيجاد توازن بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

ولذلك فإن دليل التنمية البشرية مؤشر مركب يغطي ثلاثة أبعاد لرفاه الإنسان هي<sup>(٣)</sup> : الدخل والتعليم والصحة، كما هو قياس مختصر للتنمية البشرية يقيس معدل الإنجازات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية هي<sup>(٤)</sup> :

- ❖ حياة مديدة وصحية وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- ❖ المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وله ثلثي الأهمية، وثلث الأهمية لمعدل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية.
- ❖ مستوى معيشة لائق ويقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد ( معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

كما أضيف مقياس تمكين الجنوسة والذي يحتوي على العناصر التالية<sup>(٥)</sup> :

- ❖ المشاركة السياسية وصنع القرار : وتقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
- ❖ المشاركة الاقتصادية وصنع القرار : وتقاس بمؤشرين :

- النسبة المئوية لحصص الإناث من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين

- النسبة المئوية لحصص الإناث من المناصب المهنية والفنية

- ❖ السيطرة على الموارد الاقتصادية : وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

كما حاولت بعض التقارير إضافة مؤشر آخر للأدلة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم إرجاء هذا الأمر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي، فضلا عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليتمكن قياسه كمياً<sup>(٦)</sup>

ولكن يتعين علينا عند استخدام هذه المؤشرات لقياس التنمية البشرية الأخذ في الحسبان بعض التحفظات التي ترد عليها وهي<sup>(٧)</sup> :

١/ أنها جزئية بمعنى أن كل مؤشر يقيس عنصرا واحدا من عناصر التنمية البشرية.

٢/ إن مدى دقة كل مؤشر في قياس أحد عناصر التنمية البشرية تتوقف على طريقة جمع وإعداد البيانات الخاصة بالمتغيرات التي يتكون منها كل مؤشر .

٣/ إن هذه المؤشرات الكمية لا تبين الجوانب الكثيفة في التنمية البشرية، فعلى سبيل المثال أن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الصحة هي : نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية إلى إجمالي السكان، وعدد السكان لكل طبيب ولكل ممرضة، ولكن هذه المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها نوعية الخدمات الصحية المقدمة، ومثال آخر وهو قياس الحالة التعليمية، ومن مؤشرات نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم، وعدد التلاميذ لكل مدرس، ولا تبين هذه المؤشرات نوعية التعليم من حيث المضمون ومدى متابعتها للتقدم العلمي في شتى المجالات ولا الوسائل المستعملة ومدى تنمية المناهج لقدرات التلاميذ ومدى كفاءة المدرسين، وهذا ما أكدته تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥ بقوله<sup>(٨)</sup> : ما زالت الفجوات في فرص التعليم كبيرة، سواء من حيث معدل سنوات الدراسة، أو نوعية التعليم، حيث يبقى الحصول على تعليم عال (ذا نوعية راقية) امتيازاً متاحاً في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع، وهذه اللامساواة التعليمية اليوم، هي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية غدا .

ولكن رغم هذا تبقى مؤشرات التنمية البشرية هذه أفضل وسيلة لمعرفة واقع الدول الاقتصادي والاجتماعي بل وحتى السياسي، ويمكننا معرفة واقع الدول الإسلامية حسب هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي :

| الترتيب | الدولة            | قيمة الدليل | العمر المتوقع | نسب الالتحاق بالتعليم بالمائة | الناتج المحلي الإجمالي للفرد |
|---------|-------------------|-------------|---------------|-------------------------------|------------------------------|
| ٢٥      | سنغافورة          | ٠.٩١٦       | ٧٨.٩          | ٨٧                            | ٢٨.٠٧٧                       |
| ٣٣      | الكويت            | ٠.٨٧١       | ٧٧.١          | ٧٣                            | ١٩.٣٨٤                       |
| ٣٤      | بروني(دار السلام) | ٠.٨٧١       | ٧٦.٦          | ٧٧                            | ١٩.٢١٠                       |
| ٣٩      | البحرين           | ٠.٨٥٩       | ٧٤.٥          | ٨٥                            | ٢٠.٧٥٨                       |
| ٤٦      | قطر               | ٠.٨٤٤       | ٧٣.٠          | ٧٦                            | ١٩.٨٤٤                       |
| ٤٩      | الإمارات          | ٠.٨٣٩       | ٧٨.٣          | ٦٠                            | ٢٤.٠٥٦                       |

## واقع التنمية البشرية فى اقتصاديات البلدان الإسلامية

أ/ حامد نور الدين

|           |    |      |       |                 |     |
|-----------|----|------|-------|-----------------|-----|
| ١٥.٢٥٩    | ٦٨ | ٧٤.٣ | ٠.٨١٠ | عمان            | ٥٦  |
| ١٠.٢٧٦    | ٧٣ | ٧٣.٤ | ٠.٨٠٥ | ماليزيا         | ٦١  |
| ٧.٠٣٢     | ٦٧ | ٧٤.٣ | ٠.٨٠٠ | البوسنة والهرسك | ٦٢  |
| ٧.٥٧٠     | ٩٤ | ٧٣.٨ | ٠.٧٩٨ | ليبيا           | ٦٤  |
| ٤.٩٧٨     | ٦٨ | ٧٣.٩ | ٠.٧٨٤ | ألبانيا         | ٧٣  |
| ١٣.٨٢٥    | ٥٩ | ٧٢   | ٠.٧٧٧ | السعودية        | ٧٦  |
| ٥.٨٣٧     | ٨٤ | ٧٢.٢ | ٠.٧٧٤ | لبنان           | ٧٨  |
| ٤.٦٨٨     | ٧٩ | ٧١.٦ | ٠.٧٦٠ | الأردن          | ٨٦  |
| ٧.٧٦٨     | ٧٥ | ٧٣.٥ | ٠.٧٦٠ | تونس            | ٨٧  |
| ٧.٧٥٣     | ٦٩ | ٦٨.٩ | ٠.٧٥٧ | تركيا           | ٩٢  |
| ٧.٧٥٢     | ٧٢ | ٧٠.٧ | ٠.٧٤٦ | إيران           | ٩٦  |
| غير متوفر | ٨١ | ٧٢.٧ | ٠.٧٣٦ | فلسطين المحتلة  | ١٠٠ |
| ٦.٦٠٣     | ٧٣ | ٧١.٤ | ٠.٧٢٨ | الجزائر         | ١٠٢ |
| ٣.٦١٠     | ٦٣ | ٧٣.٦ | ٠.٧١٦ | سوريا           | ١٠٧ |
| ٣.٦٠٩     | ٦٨ | ٦٧.٢ | ٠.٧١١ | أندونيسيا       | ١٠٨ |
| ٤.٢١١     | ٧٦ | ٧٠.٢ | ٠.٧٠٢ | مصر             | ١١١ |
| ٤.٣٠٩     | ٥٨ | ٧٠.٠ | ٠.٦٤٠ | المغرب          | ١٢٣ |
| ١.٩٤٣     | ٤٦ | ٦٣.٧ | ٠.٥٥٦ | جزر القمر       | ١٣٢ |
| ٢.٢٢٥     | ٣٨ | ٦٣.٤ | ٠.٥٣٩ | باكستان         | ١٣٤ |
| ١.٩٤٩     | ٣٧ | ٦٠.٩ | ٠.٥١٦ | السودان         | ١٤١ |
| ١.٩٩٣     | ٢٤ | ٥٢.٩ | ٠.٤٩٤ | جيبوتي          | ١٤٨ |
| ١.٨٧٩     | ٥٥ | ٦١.١ | ٠.٤٩٢ | اليمن           | ١٥٠ |
| ١.٩٤٠     | ٤٦ | ٥٣.١ | ٠.٤٨٦ | موريتانيا       | ١٥٣ |
| ١.٧١٣     | ٣٨ | ٥٦.٠ | ٠.٤٦٠ | السنغال         | ١٥٦ |
| ٩٧٧       | ٣٥ | ٥٤.٣ | ٠.٤٥٤ | إريتريا         | ١٥٧ |
| ٧٥٦       | ٣٦ | ٤٧.٨ | ٠.٣٧١ | إثيوبيا         | ١٧٠ |
| ٢.٠٩٠     | ٣٥ | ٧٣.٧ | ٠.٣٦٨ | تشاد            | ١٧١ |

المراجع : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٣ - ص ٢٨٥ .

وما تجدر ملاحظته هو أنه لا يكون لهذه المؤشرات أي معنى ما لم تقارن بالمؤشرات الإقليمية الأخرى والتي نعرضها في الجدول التالي :

| المنطقة        | قيمة الدليل | متوسط العمر | نسب الالتحاق<br>بالتعليم بالمائة | الناتج المحلي<br>الإجمالي للفرد |
|----------------|-------------|-------------|----------------------------------|---------------------------------|
| الدول النامية  | ٠.٦٧٩       | ٦٥.٢        | ٦٣                               | ٤.٧٧٥                           |
| الدول العربية  | ٠.٦٨٠       | ٦٧.٣        | ٦٢                               | ٥.٦٨٠                           |
| الدول المتقدمة | ٠.٩٢٣       | ٧٧.٨        | ٨٩                               | ٢٧.٥٧١                          |
| العالم         | ٠.٧٤١       | ٦٧          | ٨٩                               | ٨.٨٣٣                           |

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٦ .

مع العلم أن قيمة الدليل (دليل التنمية البشرية) ، يقسم إلى ثلاث مجموعات<sup>(٩)</sup> :

- تنمية بشرية مرتفعة ( حيث يبلغ الدليل ٠.٨٠٠ وأكثر )
- تنمية بشرية متوسطة ( ٠.٥٠٠ - ٠.٧٩٩ )
- تنمية بشرية منخفضة ( أقل من ٠.٥٠٠ )

وإذا كنا موضوعيين فيجب أن نقارن نسبنا بنسب الدول المتقدمة ، لأننا نسعى للأفضل ، ولذلك يجب أن نركز على قطاعي التعليم والصحة .

لأن التعليم يعتبر المكون الأول والهام من مكونات تكوين القدرات البشرية ، وتتناول الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالتنمية البشرية دراسة الأثر الإيجابي للتعليم من ثلاث زوايا هي<sup>(١٠)</sup> :

- يعتبر التعليم أداة لاكتساب التقنيات اللازمة لممارسة الفرد لنشاطاته الإنتاجية .
- يعتبر الوسيلة اللازمة لسد حاجة السوق من القوى البشرية المؤهلة .
- اعتباره حقا إنسانيا أساسيا لأفراد المجتمع .

كما أن الاهتمام بصحة الفرد والمجتمع يعتبر من الأمور اللازمة لأي نشاط اجتماعي أو اقتصادي، حيث يعتبر أمرا هاما للفرد حيث تكسبه الصحة الجيدة القدرة على ممارسة النشاط، وبالتالي القدرة على أداء عمله بشكل أفضل، وهذا سيؤدي إلى زيادة دخله، أما بالنسبة للمجتمع فتؤدي إلى الوقاية والعلاج من الأمراض السارية والمستعصية فتقلل من وفيات الأطفال، وهذا يؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية في الأمد الطويل، فضلا على أنها حق لكل إنسان يشيع من خلالها حاجة من حاجاته الأساسية<sup>(١١)</sup>.

### قطاع الصحة :

تكلف الأنظمة الصحية في معظم هذه الدول ما يقارب ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ( نصف هذا الإنفاق تموله الدولة ) وتمثل من ٤ إلى ١٠٪ من الميزانية العامة، ورغم الجهود المبذولة إلا أن شعوب هذه الدول تعيش ظروف صحية كارثية سواء من حيث مستوى الخدمات المقدمة أو من حيث البرامج الوقائية المختلفة، و لذلك على هذه الدول أن تسعى للقيام بإصلاحات ضرورية تتمثل فيما يلي :

#### ١ - تحسين الخدمات الصحية :

حيث تحتاج الخدمات الصحية المقدمة من الدولة إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء ، «فعلى سبيل المثال ، تزيد معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية في صعيد مصر على ضعف هذه المعدلات في المحافظات الحضرية ، بينما تزيد معدلات وفيات الأطفال الرضع في المغرب في المناطق الريفية بمقدار ٥٠٪ عنها في المناطق الحضرية»<sup>(١٢)</sup> أما في الجزائر فبعد الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في توفير التغطية الصحية لجميع المواطنين تقريبا إلا أننا نلاحظ تراجعاً مذهلاً في هذا الميدان في السنوات الأخيرة ، «لقد إنخفض إنفاق الدولة حسب كل ساكن بنسبة ١٨٪ بين سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ بالقيمة الفعلية من ٦٢٠ إلى ٥٠٨ دينار»<sup>(١٣)</sup>، حيث تفشت أمراض كنا نعتقد أنها ولت إلى غير رجعة ، كمرض

الطاعون الذي ضرب بقوة في صيف سنة ٢٠٠٣ بالغرب الجزائري ، وإن كنا نعلم أن هذا التراجع من طرف الدولة في تقديم الخدمات الصحية مرده إلى تعليمات المؤسسات الدولية للتخلي عن القطاع العام أو تخفيض تواجد الدولة في هذه القطاعات والفتح التدريجي المجال أمام القطاع الخاص ، لكن هذا لا يعني تخلي الدولة عن ضمان الحد الأدنى من الخدمات الصحية الضرورية ، كالتلقيحات ضد الأمراض المختلفة ، ومنع إنتشار الأوبئة المختلفة ، لأنه وكما يقول ج . بيكر في كتابه «الرأس المالي البشري» : «إن تقديم الخدمات الصحية ليس هدفا في حد ذاته إنما هو استثمار في الرأس المال البشري» ، ولذلك يجب على الدول الإسلامية أن تستمر في التركيز على توفير الخدمات الصحية الضرورية ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ومحاربة الأمراض المتنقلة بواسطتها ، ومكافحة الأمراض المعدية ، وتحسين التكفل بصحة الأم والطفل .

## ٢ - ضبط فعالية كلا من القطاعين العام والخاص :

وذلك بتوحيد التشريعات المسيرة لكلا القطاعين ، وأن تباعد الدولة عن التمويل المباشر للقطاع العام ، وأن تتولى إدارة النظام لا غير ، وتشجع على أن تكون المرافق العامة مستقلة ذاتيا ، بدون إغفال مراقبة القطاع الخاص وتقنين تقديم خدماته ، وربط تسعيرات كلا القطاعين بتعويضات صندوق الضمان الاجتماعي .

## ٣ - ضمان التوزيع العادل للهياكل الصحية وحسن مرد وديتها :

إذ يتعين على الحكومات أن تفي باحتياجات مواطنيها ، وأن تضمن وجود العدد الكاف من العاملين في القطاع الصحي ، وفي جميع الوحدات و التي يجب أن تكون موزعة بعدل على جميع جهات البلد ، وأن تضمن الحكومات الحصول على الخدمات الأساسية الصحية للمواطنين ، وأن تراقب نوعية هذه الخدمات .

## ٤ - التمويل الكافي للتدخلات الصحية العامة :

حيث يجب على الحكومات أن تحمي شعوبها من مخاطر مختلف الأمراض ، وهذا بتوفير التمويل الكافي لتقديم هذه الخدمات الصحية العامة بأسعار مدروسة



وفي متناول الطبقات الدنيا، وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل وللبطالين، والبحث عن طرق أفضل لتمويل الخدمات الصحية العامة وذلك بمتابعة اشتراكات الضمان الاجتماعي لكل المؤسسات عمومية كانت أو خاصة وإجبار أرباب العمل بتسجيل مستخدميهم بالضمان الاجتماعي، ومتابعة الإدارات المركزية والوزارات التي لا تدفع اشتراكاتها، وإنشاء مناصب عمل جديدة بإيجاد المشاريع الاستثمارية الفعلية لا المؤسسات والمقاولات الوهمية، تفعيل نظام الوقف وتشجيعه. وقد أجريت دراسة على الجزائر سنة ١٩٨٩ من طرف منظمة الأمم المتحدة أظهرت أن نفقات الدولة على الصحة تتزايد بنسبة أعلى من تزايد الناتج الداخلي الخام، وأنه رغم تناقص نسبة تزايد السكان إلا أن نسبة النفقات الصحية في تزايد وهذا ما يوضحه بجلاء الجدول الآتي :

| الفترة             | ١٩٨٦ - ١٩٩٠ | ١٩٩١ - ١٩٩٥ | ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ - ٢٠١٠ |
|--------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| نسبة النمو السكاني | ٣.٢         | ٣.٠         | ٢.٥         | ١.٩         |
| النفقات الصحية     | ٥.٢         | ٦.٦         | ٧.١         | ٧.٧         |

Source : ONU , D 'après : felah lazhar , « plans d 'ajustement structurel et développement de la prévention : un paradoxe ? » , colloque international sur le programme d 'ajustement structurel et ses effets sur les secteurs de l 'éducation et de la santé , BATNA, 20-21-22 Novembre 2000 ,p 121.

ونسبة ٧٪ من النفقات الصحية المحققة في الجزائر تضعها في مرتبة متقدمة بالنسبة لكثير من الدول للإسلامية، ولكن تضعها في نفس الوقت في أسفل القائمة بالنسبة للدول المتقدمة التي تتراوح بها هذه النسبة بين ( ٨ و ١٤ ٪ ) ، ومما تجدر ملاحظته هو أنه مهما ارتفعت هذه النسبة فإن أثارها تكون جد محدودة ما لم يرافق ذلك تدابير أخرى مثل : القضاء على الأمية أو التخفيض من نسبها قدر الإمكان وخاصة عند النساء ، الرفع من نسبة تغذية الأطفال الرضع بحليب الأم ، توفير الكمية و النوعية اللازمة من المياه الصالحة للشرب وإيصالها للمواطنين،

العمل على إيصال جميع المساكن بقنوات الصرف الصحي، نشر الثقافة الصحية و الوقائية لدى المواطنين، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على توفر نظام تعليمي عصري و فعال و هذا ما سنتعرض له في العنصر التالي .

### قطاع التربية والتعليم:

إذا كان الالتحاق بالتعليم يكاد يكون مطلقا بأغلب الدول الإسلامية، إلا أن الاستمرار فيه هو الإشكال الأبرز، إذ في كثير من هذه الدول لا يكمل كل التلاميذ التعليم الابتدائي بل لا يتجاوزون السنة الخامسة منه<sup>(١٤)</sup>.

و إذا كانت الأمية تتراجع في كثير من أنحاء العالم بصفة عامة، إلا أنها للأسف تتزايد في البعض منها، ومن هذه الناطق معظم الدول الإسلامية، وإذا كانت المدة المتوسطة لدراسة التلاميذ بكثير من الدول هي أربعة عشر سنة، فإنها لا تتجاوز الثماني سنوات في كثير من الدول الإسلامية<sup>(١٥)</sup>.

ولذلك برزت قضية التربية و التعليم في السنوات الأخيرة على أعلى مستويات النقاش و التحليل لعلاقتها الوطيدة بالتنمية البشرية، إذ بعدما كان الكثير يرى بأن قطاع التربية و التعليم قطاع غير منتج، راج الآن و بخاصة بالمجتمعات المتقدمة أنه إذا كان العائد الاقتصادي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية التقليدية الصناعة والزراعة والخدمات يعود إلى عدة عوامل، فإن أهمها على الإطلاق هو نوع العنصر البشري الذي يدخل في هذه العملية، ولكن نوع العنصر البشري المسؤول عن التنمية البشرية يعتمد اعتمادا كلياً على نوع النظام التربوي، و على هذا الأساس يظهر جلياً أن أحد الاستثمارات الكبرى التي يمكن أن تحدثها المجتمعات الإسلامية في اقتصادياتها إنما هو الاستثمار عن طريق التربية والتعليم، و ذلك بالتركيز على العناصر التالية :

■ تعزيز الكفاءات و تسمينها : لقد أصبح جلياً عند المختصين في ميدان التربية بأن النظام التربوي لا يمكن أن يحقق غاياته و لا أن يبلغ مراميه و مقاصده ما لم يلقى تأييداً من لدن المكونين أنفسهم الذين هم الساهرون على تطبيقه،

ومن أجل ذلك وجب أن تعالج مسألة إعداد المكونين بالجدية اللازمة ، بعيدة المدى لا مجال فيها للحلول المرتجلة ولا للتخطيط التقريبي ، جدية في مستوى عظمة مهام المربي وأهميته ، ولذلك تبرز مبادئ أساسية لإعداد مكونين أكفاء ، وتثمين وتعزيز الكفاءات الموجودة ، ومن هذه المبادئ<sup>(١٦)</sup> :

- ١ . التخطيط لعمليات التكوين على المدى القريب و المدى المتوسط والمدى البعيد ، مع الأخذ بعين الاعتبار لأولويات تفرضاها الحاجة الملحة نتيجة السلبات المترتبة عن ميراث سنوات سابقة من جراء التوظيف المباشر و التكوين السريع .
- ٢ . الشمولية في التكوين بحيث تؤخذ مختلف عناصر العملية التكوينية بعين الاعتبار ضمن عمليات منسجمة منسقة متكاملة .
- ٣ . التكيف و المرونة في برامج التكوين مع ما هو موجود في الدول المتقدمة ، وما يحدث من تطورات على المستوى العالمي .
- ٤ . إشراك المتكونين في بناء المشاريع التكوينية ، الشيء الذي يدفعهم إلى الاهتمام أكثر بالتكوين الذاتي و الاستزادة من طلب العلم والمعرفة .
- ٥ . تكفل الدولة بالحاجيات المادية لتكوين أفضل و اعتبار الاستثمار البشري عاملاً مهماً من عوامل استقرار المجتمع وتقدمه ورفاهيته ، وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى تخفيض نسبي الرسوب والتسرب المدرسي ، مما يوفر للدولة رصيذاً إيجابياً في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية .
- ٦ . جعل التكوين عملية مستمرة في الزمان و المكان مما يجنبنا تجاوز العمليات الظرفية و الآنية التي نجدها في الغالب موجهة إلى تحقيق هدف ترقية المربين في السلك و الإطار لا أكثر .
- ٧ . التكوين واجب وحق وجزء لا يتجزأ من الاهتمامات اليومية و الدورية للمكون و المتكون على حد سواء ، مما يتطلب إصدار نصوص تشريعية و تنظيمية تؤكد ذلك .

٨. ضرورة العناية بالوضعية الاجتماعية و المادية للمربي باعتباره العنصر الأساسي في العملية التربوية <sup>(١٧)</sup>.

■ تكيف البرامج و المناهج مع المستجدات العالمية و المحلية : وذلك بتعزيز البحث التربوي الذي يعتمد على المعطيات العلمية الدقيقة وعلى الدراسات الميدانية التجريبية، وإدماج التكنولوجيات الحديثة في الميدان التربوي، واستيعاب العلوم والمعارف و التفتح على العالم وثقافته إيجابيا، وتنشيط حركة الترجمة وتفعيل دور اللغات الأجنبية والاهتمام والعناية اللازمة بها، ومعالجة ملفها بعيدا عن الاعتبارات السياسية و الإيديولوجية .

■ إيجاد دور للقطاع الخاص و تفعيله : إن التعليم الخاص الذي نقصده هو قيام الأفراد بإنشاء مؤسسات تربوية خاصة، وهو ظاهرة ليست غريبة على المجتمع الجزائري ، إذ كان منتشرا قبل الاستعمار وإبانه وبعد الاستقلال حتى صدور أمره ١٦ أفريل ١٩٧٦ التي ألغته، ولكن للأسف ظهر نشاط تربوي موازي لعمل المدرسة تمثل أساسا في دروس الدعم والتقوية ، مما حفز بعض الأفراد على إنشاء مدارس قائمة لهذا الغرض في منأى عن رقابة الدولة وقوانينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى شجع هذا الواقع على ظهور مدارس خاصة في مطلع التسعينيات لها مناهج و أهداف مغايرة لتلك المعتمدة في المؤسسات التربوية العمومية وغير خاضعة لأية رقابة أو قوانين منظمة لنشاطها، ولهذا وجبت العودة للتعليم الخاص مع وضع ضوابط له تحدد كفاءات تسييره وشروطها ليكون دعامة للتعليم العمومي الذي تضمنه الدولة و مكمل له .

■ مفهوم التعليم الخاص <sup>(١٨)</sup> :هو التعليم الذي يتم في مؤسسات تربوية تعليمية خاصة تنشأ من قبل أفراد جزائريين مؤهلين و تحت الرقابة الصارمة و الدقيقة للدولة ، وهو بهذا المفهوم يختلف عن الخصوصية في التعليم التي تعني تحويل ملكية المؤسسات التربوية التعليمية إلى ملكية خاصة، وبهذا المعنى يصبح التعليم الخاص مرتكزا مدعما للتعليم العام ومكملا له هذا من جهة، ومن

جهة أخرى فهو يختلف عن التعليم الحر الذي غالبا ما ينتظم في مدارس وزوايا وفقا لبرامج غير موحدة ولا يخضع لرقابة الدولة .

■ ضوابط التعليم الخاص : والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

- ألا يكون مهما تغيرت الأوضاع مدعاة للتشكيك في مجانية التعليم الذي يعتبر مكسبا شعبيا تقره النصوص الرسمية الأساسية التي تدير البلاد : «الحق في التعليم مضمون - التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون - التعليم الأساسي إجباري - ...»<sup>(١٩)</sup> .

- أن يكون هذا التعليم مطابقا للتعليم الذي تتكفل به الدولة في جميع غاياته وأهدافه وخصائصه ومحتوياته وتقويمه .

- أن يكون باللغة العربية .

- أن يخضع إلى مراقبة الهيئات التابعة للدولة .

- أن يعتبر حقل استثمار مفتوح للمستثمرين الجزائريين دون سواهم ، ولا يعمل فيه إلا الجزائريون .

- ألا يكون ذا طابع استغلالي .

أهداف التعليم الخاص :

إن الأهداف المنتظرة من التعليم الخاص هي التي تشكل في حقيقة الأمر المبرر الشرعي لوجوده ونراه يساهم في :

- التخفيف من التسرب والرسوب المدرسي وذلك باستيعاب التلاميذ المتسربين من التعليم العام .

- إتاحة الفرصة للمواطن لاختيار التعليم الذي يفضل لأبنائه ونوع الخدمات التعليمية التي يرغب فيها .

- المساهمة في نشر التعليم ومحو الأمية ورفع المستوى الثقافي العام في المجتمع .

- تخفيف بعض التكاليف والأعباء على الدولة.

- مجالات التعليم الخاص : للتعليم الخاص مجالات واسعة للاستثمار من بينها :

- التعليم التحضيري.

- التعليم القرآني.

- التعليم العام.

- التكوين المهني والتمهين.

- تعليم الحرف والصناعات التقليدية.

- تمويل القطاع الخاص : يمكن أن تمول أو تستثمر في القطاع الخاص بصفة قانونية الأطراف الآتية :

- الجمعيات الوطنية والمحلية.

- الشركات العمومية والخاصة.

- المواطنون الجزائريون.

- كما يمكن أن يؤدي الوقف دوراً رائداً في نشر التعليم الخاص وتشجيعه.

وينبغي أن يخضع هذا الاستثمار في كل الحالات إلى دفتر شروط تحدد فيه مواصفات المدارس الخاصة من حيث التصميم و الملائمة و الوظيفة ووفرة شروط الأمن و الوقاية.

### الخاتمة:

لقد تم توجيه عدة انتقادات لدليل التنمية البشرية ومؤشراته، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أنه ما يزال هناك تباين واضح في تحديد أبعاد التنمية البشرية بشكل واضح، والعناصر المكونة لها.
- الاختصار على المؤشرات الثلاث فقط (التعليم، الصحة، الدخل)، يقلل من شموليته.
- يعاني من عدم دقة أرقامه، وتعدد مصادر الحصول على المعطيات.

ولكن هذا لا يجب أن ينسبنا أن نموذج التنمية البشرية هذا قد اهتم بتطوير القدرات البشرية وتنميتها، حيث تعتبر الوسيلة الأساسية لتعظيم منفعتها، وزيادة مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي، وقد أثبتت كثير من الدراسات أن تطوير العنصر البشري أسهم بنسبة تزيد عن ٨٠٪ من الزيادة في النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة في الأجل الطويل، فضلا عن تحقيق زيادة أرباح القطاعات الاقتصادية في الأجل القصير.

## الهوامش:

- (١) أمينة عز الدين عبدالله، التنمية البشرية العربية في التسعينيات، مطبوعة النفط والتنمية في عقد التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٥٧.
- (٢) تقرير التنمية البشرية، لسنة ١٩٩٧، ص ٢٣١.
- (٣) إبراهيم الدعمة، التنمية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوطني، دراستان الكتاب الثقافي، أريد، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٢٧.
- (٤) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص ٢٤١.
- (٥) المرجع السابق، ص ٢٣٤.
- (٦) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية: مفاهيم ومتضمنات، مؤتمر التنمية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن، ١٠-١٢/٧/٢٠٠٧، ص ١٠.
- (٧) عبد الهادي عبد القادر سويدي، قراءات في اقتصاديات الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، ١٩٩٩، ص ٢٣٤، بتصرف.
- (٨) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦، ص ٢٥.
- (٩) المرجع السابق، ص ٢١٢.
- (١٠) إبراهيم مراد الدعمة، مرجع سابق، ص ١٣.
- (١١) المرجع السابق، ص ١٤.
- (١٢) التمويل والتنمية مجلة صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠٠٣، ص ١٦.
- (١٣) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي»، نوفمبر ١٩٩٨، ص ٨٠.



14) Le monde de l'éducation , mars 1994 , p4 .

١٥) وزارة التربية الوطنية، «تكوين المكونين، أفاق مستقبلية»، ديسمبر ١٩٩٧م، ص ٣٧ .

١٦) المجلس الأعلى للتربية، توصيات الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ٢٨، ٢٩، ٣٠، جوان ١٩٩٨م، ص ٢٣ .

١٧) المجلس الأعلى للتربية، الندوة الوطنية حول المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، ٢٨، ٢٩، ٣٠، جوان ١٩٩٨م، ص ١٠٣ .

١٨) المادة ٥٣، دستور ١٩٩٦ المعدل .

١٩) اليونيسيف، أوضاع التعليم الأساسي في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «ملتقى التربية الشاملة» بسكرة ١٠/٩/٨ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٩٠ .

## السوق المالية في الجزائر بين معوقات النجاح ومقترحات التفعيل

الأستاذ/ ربوح عبد الغني (\*)

### ملخص البحث:

إن الحديث عن مجموعة الدول النامية والتي كانت ولا تزال تعاني شبح التخلف الاقتصادي كونها عاشت مصيراً مشتركاً (الاستعمار الأجنبي) وهي لحد الآن تبحث عن الحلول التي تضمن لها الخروج من هذه الأزمة، يقودنا إلى الحديث عن مواكبة التطورات الراهنة والسعي الجدي لتوفير كل مقومات النهوض الحضاري وانتهاج السبل الرامية إلى تكثيف الاستثمارات المالية، والجزائر كغيرها من الدول تبنت حديثاً مشروع بورصة القيم استكمالاً لمسارها الإصلاحي وتكريساً لانتقالها إلى اقتصاد السوق، من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية المعاصرة والتركيز على الأهداف المرجوة من انضمام مؤسساتها إلى البورصة.

### تمهيد:

لقد بدا في الآونة الأخيرة توجه مختلف الدول نحو اقتصاديات الأسواق الدولية من خلال اتخاذ إجراءات عديدة من المنتظر أن تكفل لها تطوير استثماراتها المالية من أجل تحقيق تنمية شاملة كفيلة بتطوير اقتصادياتها ووقوفها في وجه المنافسات وصراعات إثبات الوجود ولهذا لجأت معظم الحكومات إلى تنشيط أسواق رأس المال واستحداث أساليب ووسائل جديدة لمسايرة التقنيات والتطورات التكنولوجية الراهنة والتلاؤم مع متغيرات البيئة الاقتصادية، وفتح الاستثمارات أمام الرساميل الخاصة والأجنبية وتوفير أسهل السبل لها ولهذا لجأت الدول إلى تنشيط وتطوير أسواق رأس المال وصناديق الاستثمار والمحافظة المالية والتي من دون شك أصبح لها دورها الفاعل في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مختلف سبل الاستثمار.

وأمام الحاجة المتزايدة للاستثمار في إطار التطور الاقتصادي ومع استنزاف كل وسائل الاستدانة أصبحت الدول النامية مضطرة للجوء إلى طريق التمويل المباشر والذي لا يتحقق إلا من خلال إنشاء وتطوير قيم متداولة.

وفي ظل بروز ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة التي حققت نتائج باهرة من حيث حجم التعاملات المالية وكذا مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للدول فإن كل هذا يقودنا إلى التساؤل حول تجربة السوق المالية بالجزائر والتي لا تزال محتشمة الإنجازات؟.

#### ١ - الظروف الاقتصادية المصاحبة لإنشاء بورصة الجزائر:

إن الحديث عن السوق المالية للجزائر يقودنا أولا إلى الحديث على نقطة التحول التي تفصل بين مرحلتين مختلفتين تابعتين لنظامين اقتصاديين مختلفين.

##### ١-١ مرحلة الاقتصاد المخطط (١٩٦٥-١٩٨٨):

لقد عاشت الجزائر مدة زمنية قاربت ربع القرن مرحلة اقتصادية شهدت تبني الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال وبعده المنهج الاشتراكي كنظام اقتصادي مبني على أسلوب التخطيط المركزي والذي يعمل على التجميع الشامل لموارد المجتمع وكل إمكانياته وثم توجيهها بشكل رشيد لتحقيق الأهداف المسطرة والمخططة.

وقد تميزت مختلف سياسات التمويل والادخار الناجمة والمنبثقة عن النظام الاقتصادي المتبنى آنذاك بالدور الأساسي والرائد لخزينة الدولة وفي تمويل الاستثمارات الإنتاجية على المدى الطويل، من خلال البنك الجزائري للتنمية (BAD)<sup>(١)</sup>.

أما فيما يخص التمويل متوسط الأجل فكان يتم آليا من طرف البنوك الأولية ولتغطية هذه الاحتياجات الأساسية للتمويل كان المنفذ النهائي هو الرجوع إلى التمويل النقدي وذلك عن طريق الإصدار النقدي.

ومن جهة أخرى فإن القانون آنذاك لا يسمح لأي عون اقتصادي بإصدار قيم ما عدا الخزينة والتي تصدر أذونات الخزينة وأذونات التجهيز.

ويمكن القول إن عملية تمويل الاستثمارات في تلك المرحلة والتي انبثقت عن هذا النموذج لم تتولد عنها ضرورة إنشاء سوق مالي حيث أن إشكالية التمويل وإقامة بورصة قيم لم تكن مطروحة آنذاك غير أنه وسرعان ما ظهرت حدود هذا النظام وفي معظم البلدان التي انتهجته ولاسيما الجزائر والتي ظلت تتخط منذ بداية الثمانينات في أزمة اقتصادية ومالية تولد عليها عجز وعدم مقدرتها على تأمين القنوات الاقتصادية الخاصة بالإنتاج والاستهلاك ولا على تمويل النمو الاقتصادي وقد ازدادت حدة هذه الأزمة مع تدهور أسعار البترول والتي كانت تشكل المصدر الرئيسي والهام للمدخلات الجزائرية وبهذا تجمعت كل مظاهر الأزمة وازدادت عمقا بتفاقم وارتفاع معدلات التضخم والتراجع الكبير لاستثماراتها الإنتاجية والتدهور المستمر والمتتالي لمستويات المعيشة وكذا نفاذ المخزون إضافة إلى التجاهل الكلي لمظاهر الاقتصاد الرأسمالي الحر.

#### ١-٢ مرحلة الإصلاحات الممهدة للانتقال إلى اقتصاد السوق:

نتاجاً للوضعية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري وما صاحبها من تخلي الخزينة عن توفير المصادر اللازمة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، ظهرت الحاجة الملحة إلى الخوض في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والرامية إلى دفع الاقتصاد الجزائري نحو طريق الانفتاح الاقتصادي والمعتمد على اقتصاد السوق، أين تسود المبادرات الخاصة وقوانين السوق التي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاقتصاديات الديناميكية والتي من شأنها تأمين الجو المناسب للنهوض بالاقتصاد الجزائري من جديد وبذلك وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها مستقلة وعرضة لمواجهة مشاكل تمويل استثماراتها والتي لم يعد النظام البنكي بمقدوره أن يتضمنها وأن يتحمل عبئها لوحده.

وانطلاقاً من كل هذه الأوضاع وتتابعها بدأت السلطات العمومية تستشعر ضرورة إقامة سوق مالي يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد السوق.

حيث تعتبر هذه الهيئة المالية (البورصة) استكمالاً للمخطط المالي الملازم للتحويل إلى اقتصاد السوق كونها تمثل مفتاحاً جديداً للتمويل يحل محل الخزينة العمومية والتي أصبحت عاجزة عن تمويل الاستثمارات وكونها أيضاً مكملة للدور الذي يلعبه النظام البنكي في مجال تعبئة الادخار وتوفير الموارد المالية اللازمة لقيام الاستثمارات ولقد شرع فعلاً في تأسيس بورصة الجزائر في بداية التسعينات وقد مرت بعدة مراحل لتصل إلى ما هي عليه الآن.

### ١-٣ مراحل إنشاء بورصة قيم الجزائر.

تدخل فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والتي أعلن عليها عام ١٩٨٧م، ودخلت حيز التطبيق عام ١٩٨٨م، حيث بدأ التحضير فعلياً لإنشائها ابتداءً من سنة ١٩٩٠م، ومرت منذ ذلك الوقت بمراحل، إلى غاية الوقت الحالي. يمكن حصرها في ثلاث:

### ١-٣-١ المرحلة التقريرية:

لقد ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر وفقاً لنص المرسوم رقم: ٩٠-١٠١ المؤرخ بـ: ٢٧ مارس ١٩٩٠ الذي ينص على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط كما أوضح المرسوم رقم: ٩٠-١٠٢ المؤرخ بتاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٠م أنواع شهادات الأسهم (certificats d'action) التي تقوم بإصدارها الشركات العمومية، وسمح هذا المرسوم للشركات المذكورة باكتساب شهادات الأسهم المكتسبة برؤوس أموال الشركات العمومية الاقتصادية الأخرى.

وفي نفس السنة تم إنشاء شركة القيم المنقولة في ١٢/٠٩/١٩٩٠م وتشبه مهمتها إلى حد بعيد مهمة البورصة في الدول العظمى وتأسست شركة القيم المنقولة بالجزائر بفضل صناديق المساهمة الثمانية وقد قدر رأسمالها بمبلغ ٣٢٠٠٠٠٠٠ دج موزع بحصص متساوية بين الصناديق الثمانية ويديرها مجلس إدارة مكون من

ثمانية أعضاء كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة ويقوم المجلس بتعيين المدير العام الذي يتولى مهمة تسيير الشركة<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها شركة القيم المنقولة والخاصة بالدور غير الواضح والمنتظر أن تلعبه وأيضا ضعف رأسمالها، فقد تم تعديل قوانينها ورفع رأسمالها في فبراير ١٩٩٢ إلى (٠٠٠.٠٠٠.٩٣٢ دج) كما تغير اسمها لأن أصبح «بورصة الأوراق المالية».

والجدير بالذكر أنه بالرغم من كل المجهودات إلا أن البورصة في الجزائر لم تكن عملية في هذه المرحلة نتيجة للعوائق والعراقيل والصعوبات والتي اعترضت طريق انطلاقها والتي تعلقت أساساً بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

١-٣-٢ المرحلة الابتدائية (١٩٩٣-١٩٩٦):

إن سير الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ نهاية الثمانينات استدعى وجود بعض التعديلات في القانون التجاري والذي لم يكن يتوافق مع شروط سير البورصة بالجزائر، حيث منع القانون (٨٨ - ٠٤) المؤرخ بتاريخ ١٢ جانفي ١٩٨٨م عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية.

وبموجب المرسوم التشريعي رقم: (٩٣ - ٠٨) المؤرخ في ٢٥ أفريل ١٩٩٣م تم إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري خصت شركات الأسهم وكذا القيم المنقولة.

أما فيما يخص شركات الأسهم فقد أدلى المرسوم بشكل صريح على إمكانية تأسيسها والشروع في عمليات العرض العمومي للإدخار (Appel Public a L'épargne) وذلك عند تأسيس الشركة من جديد أو عند رفع رأسمالها وتم أيضا رفع المبلغ الأدنى اللازم لتكوين شركة الأسهم من (٠٠٠.٠٠٠.٣٠٠ دج) إلى:

- خمس ملايين دينار جزائري (٠٠٠.٠٠٠.٥٠٠ دج) في حالة إجراء العرض العمومي الإدخار

- مليون دينار جزائري (١٠٠٠ر٠٠٠ دج) عند عدم اللجوء إلى العرض العمومي للادخار وطبقا لهذه التعديلات أصبحت شركات الأسهم تشكل وسيلة فعالة لتعبئة الادخار.

أما فيما يخص القيم المنقولة فقد نص هذا المرسوم على إمكانية إصدار قيم جديدة من القيم المنقولة مثل أسهم التمتع، شهادات الاستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة وكذا السندات ومنها السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والسندات المرفقة بأذونات الاكتتاب.

ويعتبر قرار إدخال قيم منقولة جديدة في غاية الأهمية خاصة في ظل إنشاء بورصة القيم المنقولة بالجزائر وقد حددت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٣ ماي ١٩٩٣م) فيما يخص الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة.

١- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) وهي تشكل سلطة سوق القيم المتداولة وهي تعمل على السهر على تنظيم النشاط البورصي وبالرغم من أن هذه الأخيرة أنشأت سنة ١٩٩٣م إلا أن انطلاقها الفعلية وقيامها بنشاطها الموكل إليها لم تتم في فيفري ١٩٩٦م وبعد تعيين أعضاءها.

٢- شركة تسيير بورصة القيم (SGBV). وتسهر هذه الهيئة على ضمان السير الحسن لعمليات التداول ببورصة القيم.

وكما جاء في المادة (٥٠) من هذا المرسوم أنه لا يجوز إجراء أية عملية مفاوضة للقيم المنقولة إلا داخل مقصورة البورصة وعن طريق وسطاء في العمليات البورصية وذلك بعد اعتمادهم من طرف اللجنة.

١-٣-٣ مرحلة الانطلاقة الفعلية (١٩٩٦م إلى الوقت الحالي):

لقد تم التجهيز تقريبا للانطلاقة الفعلية لبورصة قيم الجزائر فكان كل شيء جاهز مع نهاية سنة ١٩٩٦م فيما يخص الناحية القانونية والتقنية حيث :

- تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة.

- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة.
- عقب تأسيس لجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة (COSOB) إلى جانب شركة تسيير القيم المنقولة (SGBV) فقد أصبح كل الأفراد العاملين بهاتين الهيئتين جاهزين للعمل.

ومع بداية سنة ١٩٩٧م تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية والذين يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك، شركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مهمة تكوين هؤلاء الوسطاء عن طريق الاستعانة بخبراء كنديين وتنظيم عدة ملتقيات من بينها ملتقين أسبوعيين في كل من تونس وفرنسا بهدف الاستفادة من خبرة هذين البلدين في مجال التعامل بالسوق المالي وعملت هذه الأخيرة طوال هذه السنة على تهيئة الجو الملائم وتحضير كل الهيئات المعنية للشروع في العمل وفي التاريخ المحدد وهو نهاية ١٩٩٧م.

وقد تم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ ٠٢ جانفي ١٩٩٨م والمتمثلة في القرض السندي سوناطراك في السوق الأولي وعلى هذا الأساس أصبحت شركة سوناطراك أول متعامل اقتصادي يدخل سوق الرساميل في الجزائر في الوقت الذي ينتظر فيه الانطلاقة الفعلية للتعامل ببورصة قيم الجزائر، وتم وضع برنامج خاص بالمؤسسات التي من المفروض أن تقيد في البورصة في السنوات القريبة المقبلة وذلك بعد القيام بطرح أسهمها للاكتتاب من قبل الجمهور وذلك عن طريق لجوؤها إلى:

- فتح رأسمالها
  - زيادة رأسمالها
- وقد قامت ثلاثة شركات بالإصدار الفعلي للأوراق المالية عن طريق فتح رأس مالها أو رفع رأسمالها الاجتماعي وهي:
- شركة الرياض سطيف والتي قامت بفتح رأسمالها الاجتماعي بنسبة ٢٠٪.
  - مجمع صيدال والذي قام بفتح رأسماله الاجتماعي بنسبة ٢٠٪.



- فندق الأوراسي والذي قام برفع رأسماله الاجتماعي بنسبة ٢٠٪.

## ٢- إصدارات بورصة الجزائر:

تعتبر شركة سوناطراك أهم الأقطاب الأساسية للاقتصاد الجزائري كونها تمثل شركة مساهمة رأسمالها ٢٤٥ مليار دينار جزائري ممثل بـ ٢٤٥ مساهم.

وتهتم هذه الأخيرة بالبحث، التنقيب، الإنتاج، النقل، التحويل، التسويق للمحروقات وهي منوطة بمجموعة مهام وهي:

❖ الاستجابة للاحتياجات المالية الجزائر الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالمحروقات

❖ رفع قيمة مصادر المحروقات الجزائرية

❖ المساهمين في التنمية الوطنية وخلق وسائل التسديد الخارجي

وقد تم إصدار القرض السندي لشركة سوناطراك وعرضه في السوق الأولي وفق المميزات التالية:

❖ الابتدائي: ٥ مليار دينار جزائري<sup>(٣)</sup>.

❖ الإضافي: ٧١٥٦ مليار دينار جزائري

❖ المبلغ الإجمالي: ١٢١٥٦ مليار دينار جزائري.

وقد تمت أول تسعيرة غير رسمية لسندات سوناطراك يوم الاثنين ٢٢ جوان ١٩٩٨م.

وتحدد أسعار البيع والشراء المطبقة من طرف البنوك لكل يوم من أيام الأسبوع (من يوم الاثنين إلى يوم الخميس).

وقد تراوحت أسعار هذه السندات خلال المرحلة قبل التسعيرة الرسمية قد تراوح ما بين ١٠٠ر٧٪ إلى ١٠٥ر٨٦٪ في الفترة من (٢٢ جوان ١٩٩٨م إلى غاية ١٤ أكتوبر ١٩٩٩م).

وكل هذه التغيرات تفسرها أن الهدف الرئيسي المرجو في بداية التسعير كان

يضمن أساساً في ضمان سيولتها، ونظراً لضعف العمليات المنجزة من جهة ومواكبة تطورات أسعار الفائدة عملت لجنة التسعيرة على تغيير السعر الأساسي للمعدل المرجعي حيث أصبح مساوياً للسعر المتوسط لسندات الخزينة (٣ أشهر ٦ أشهر)، نهاية جانفي ١٩٩٩م.

## ٢-١ التسعيرة الرسمية لسندات سوناطراك:

التحقت شركة سوناطراك بالتسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر وذلك ابتداء من تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٩٩م.

وقد اتبعت هذه الأخيرة التمام دخولها إلى البورصة الإجراء العادي بعد أن توفرت على كل الشروط المطلوبة، وتتم المفاوضات على مستوى شركة إدارة بورصة القيم كل يوم اثنين صباحاً وحددت حصص النظامية الإلزامية لها بـ ١٠٠ ألف دينار جزائري كقسمة اسمية إذ لا تقبل الأوامر المقدمة من طرف الوسيط في العمليات البورصية إذا ما قلت الكميات المطلوبة أو المعروضة عن حد الحصة وقد قدرت الكميات المقصودة للشراء أو البيع التي يكن أن يتقدم بها الوسيط (بثلاثة ملايين دينار جزائري) أي ما يعادل ثلاثين حصة نظامية، وقد قدر حجم العمليات المحققة إلى غاية ٢٧ جوان ٢٠٠٠م ما يعادل ٣٧٢٥ سند متبادل.

## ٢-٢ شركة الرياض سطيف والدخول إلى البورصة:

نتج عن إعادة هيكلة مؤسسة السميد، المطاحن، العجائن الغذائية، الكسكسي التي كانت تحمل اسم «SEMPAC» إنشاء شركة الرياض سطيف سنة ١٩٨٣م وتحولت بعد ذلك سنة ١٩٩٠م إلى شركة أسهم قدر رأس مالها الاجتماعي بـ: ١٠٠ مليون دينار جزائري، وقد حددت فترة الاكتتاب من ٠٢ نوفمبر إلى غاية ديسمبر ١٩٩٨م.

وكان رقم التأشيرة الممنوح من طرف لجنة ومراقبة عمليات البورصة هو ٩٨/٠١ والمؤرخة في ٢٧/٠٦/١٩٩٨م، وقد قدر ربح السهم الواحد بـ ١٣٠ دج أي ما يعادل ١٣٪ من القيمة الاسمية.

جدول ١ : عملية الطلب العمومي لشركة الرياض سطيف

| رأسمال الشركة  | عدد الأسهم | س الإصدار |
|----------------|------------|-----------|
| ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دج | ٤٠٠٠٠٠٠    | ٢٣٠٠ دج   |
| ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دج | ٥٠٠٠٠٠٠    | ٢٣٠٠ دج   |

المصدر : Bulletin cosob .N° 01, année 1999. p 18

والجدير بالذكر أن عملية رفع رأس مال الشركة لم تحظ بنجاح كبير وسط جمهور المتعاملين، حيث تم تصريف ٥١٪ فقط من الإصدار الكلي و تم الاكتتاب الباقي من طرف البنوك المشككة لنقابة التوظيف والتي تعهدت بضمان السير الحسن لهذه العملية.

وتعد أسهم هذه الشركة أول الأسهم التي تم تسعيرها ببورصة قيم الجزائر حيث تمت أول تسعيرة لها يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٩م حيث تم لأول يوم افتتاح مقصورة بورصة الجزائر لمختلف الوسطاء في عمليات البورصة بهدف تسعير الأسهم وقد حدد سعر الإدخال لهذه الأسهم بنفس سعر الاكتتاب الذي طبق على مستوى السوق الأولى وهو ٢٣٠٠ دج ويمثل هذا الأخير السعر القاعدي للمفاوضات أثناء الجلسة الأولى للتسعيرة والتي تمت وفقا للتسعيرة الثابتة كل يوم اثنين ويخضع هذا السعر لتغيرات مستمرة أثناء الجلسة ووفقاً للتسعيرة الثابتة كل يوم حتى يتم أخيراً تحديد السعر التوازني والذي يتم وفقه إبرام عمليات الشراء والبيع، وقد قدر حجم العمليات المنجزة إلى غاية ٢٧ جوان ٢٠٠٠م ما يعادل ٥٧٦٥٨ سهم متبادل.

٢-٣ مجمع «صيدال» والدخول إلى البورصة:

استنادا للأمر ٢٢/٩٥ الصادر بتاريخ ٢٦ أوت ١٩٩٥م والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المؤهلة ببرنامج الخصوصية، تقرر عن المجلس الوطني لمساهمات الدولة إدخال مؤسسة صيدال، إلى بورصة القيم المنقولة بالجزائر وذلك

## السوق المالية في الجزائر بين معوقات النجاح ومقترحات التفعيل

أ/ ريوح عبد الغنى

عن طريق بيع جزء من رأسمالها في إطار عملية الخوصصة، وتقرر بهذه المؤسسة السماح بطرح جزء من رأسمالها من رأسمالها في البورصة، وقد اتبعت مؤسسة صيدال لإتمام دخوله إلى البورصة إجراء العرض العمومي للبيع لأسهمها وبسعر ثابت ومحدد مسبقاً، وقد كان التحضير لهذه العملية بعقد مؤتمر تمهيدي بين لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومسؤولي المجمع وقد مرت هذه العملية بعدة مراحل، وبعد حصول مؤسسة صيدال على قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمتعلق بالسماح لها بدخول البورصة عقب الاجتماع غير العادي الذي عقدته المؤسسة بتاريخ ٢٢ جوان ١٩٩٨م وتقرر بموجبه دخول البورصة بنسبة ٢٠٪ من رأسمالها الاجتماعي.

جدول ٢ : خصائص عملية العرض العمومي لمجمع صيدال

| البيان         | المبلغ       |
|----------------|--------------|
| مبلغ العرض     | ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ دج |
| عدد الأسهم     | ٢٠٠٠٠٠٠      |
| القيمة الاسمية | ٢٥٠ دج       |
| سعر البيع      | ٨٠٠ دج       |

Source : Notice d'information, groupe saidal .1999 p06.

### \* تسعير المجمع في البورصة:

بعد استيفاء مؤسسة صيدال كل الشروط اللازمة للتسعير بالبورصة وبعد قيمتها بإجراء العرض العمومي، عملت على تحضير ملف القبول لأسهمها في البورصة، وتم بعد ذلك تقديم الملف كاملاً إلى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، حيث أعلنت هذه الأخيرة على منح رخصة تنظيم الانضمام للمجمع وقبول تداول أسهمها في البورصة بتاريخ ٢٤/٠٥/١٩٩٩م وتم تجديد سعر الإدخال آنذاك بـ ٨٠٠ دج.

وقد بدأت أول عمليات التفاوض في مقر بورصة قيم الجزائر يوم الاثنين ١٣ سبتمبر ١٩٩٩م وفقا للتسعيرة الثابتة وقد تروح سعر التوازن في بداية العملية بين ٨٢٠ و ٨٢٥ دج وقد حسم العمليات المنجزة إلى غاية ٢٧ جوان ٢٠٠٠م ما يعادل ٧٩٤٥٦ سهم متبادل.

## ٢-٤ فندق الأوراسي والدخول إلى البورصة:

الأوراسي مؤسسة خدمية وهو فندق ذو خمسة نجوم أسماها الاجتماعي مؤسسة التسيير الفندقية (الأوراسي) EGH دشن يوم ٠٢ ماي ١٩٧٥م وتم تجديده وإعادة تجهيزه سنة ١٩٨٨م، وتم تغيير القانون الأساسي نظرا لتحويله إلى شركة ذات أسهم في ١٢ فيفري ١٩٩١م برأسمال اجتماعي مقدّر بـ ٤٠ مليون دينار جزائري، وقد كانت حصص الأسهم قبل رفع رأسماله الاجتماعي مقسمة على صناديق المساهمة للخدمات وكذا صناديق المساهمة للصناعات المختلفة إضافة إلى صناديق المساهمة للنساء، وقد قدر عدد الأسهم المصدرة بـ ٤٠٠ سهم بقيمة اسمية مساوية لـ ١٠٠٠ دج.

وطبقا للمرسوم رقم ٩٥/٢٥ الخاص بسير الأموال العامة للدولة تم تحويل أسهم الفندق كلية لصالح الشركة القابضة العامة للخدمات وبهدف زيادة القدرة المالية للفندق قام برفع رأسماله الاجتماعي حيث أصبح مساوياً بـ ١٥ مليار دينار جزائري موزع على ٦ مليون سهم بقيمة ٢٥٠ دج سهم مملوكة كلياً من طرف الشركة القابضة العمومية للخدمات.

بموجب القرار الصادر عن المجلس الوطني لمساهمات الدولة المنعقد في ٠٢/٠٥/١٩٩٨م والمرسوم رقم ٩٥/٢٢ الخاص بخصوصية المؤسسات العمومية جزئياً تم قبول دخول فندق الأوراسي إلى البورصة مثل مؤسسة الرياض سطيف ومجمع صيدال.

وبعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية في ٢١ جوان ١٩٩٨م بالفندق قام بإجراء عملية العرض العمومي لبيع ٢٠٪ من رأس مالها الاجتماعي بغرض توفير

## السوق المالية في الجزائر بين معوقات النجاح ومقترحات التفعيل

أ/ ريوح عبد الغنى

المصادر المالية الملازمة لتمويل نشاطات الطموحة والمستقبلية ممثلة بـ: ١٢٠٠.٠٠٠ سهم وقد بدأت العملية في ١٥ جوان ١٩٩٩م اختتمت في ١٥ جويلية من نفس السنة تكلفت مؤسسة الراشد المالي بعملية العرض العمومي للفندق .

وقد تمت هذه العملية طبقا لتأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم ٩٩/٠١ في ٢٤ ماي ١٩٩٩م وحددت فترة الاكتتاب في هذه الأسهم من ١٥ جوان إلى ٢٥ جويلية ١٩٩٩م.

جدول ٣ : عملية العرض العمومي للبيع للفندق

| مبلغ الإصدار    | سعر الإصدار  |
|-----------------|--------------|
| ٢٠٪ من الرأسمال | ٤٠٠ دج للسهم |

المصدر : بعض الوثائق الخاصة بدخول الأوراسي للبورصة

وبعد انتهاء فترة العرض العمومي وإجراء المداولات الموسمية صرحت شركة إدارة بورصة القيم بأن عملية العرض كانت إيجابية، حيث فاقت نسبة الطلب، نسبة العرض بما يقدر بـ: ١٢٣٧ سهم حيث استوفت أسهم الفندق كل الشروط الضرورية للتسعيرة بالبورصة والمتعلقة بتوزيع ٢٠٪ من رأس المال وعلى أكثر من ٣٠٠ مساهم.

وعلى اعتبار النجاح الذي شهدته عملية العرض العمومي للبيع للفندق على مستوى السوق الأولى واستيفاء الشروط الضرورية اللازمة للتسعير على مستوى السوق الثانية تم قبول تسعيرة بتاريخ ١٤ فيفري ٢٠٠٠م بسعر ٤٠٠ دج للسهم ويتولى مؤسسة مهمة التدخل في السوق الثانوية وحضور جلسات التفاوض، وقد قدر حجم العمليات المنجزة إلى غاية ٢٧ جوان ٢٠٠٠م ما يعادل ٣٣٧٠٧ سهم متبادل.

٣- تقييم نشاط بورصة القيم المنقولة بالجزائر:

٣-١ حجم العرض والطلب:

لقد بلغ الحجم الإجمالي الذي أثمر عليه نشاط البورصة في سنة ٢٠٠٥ م على سبيل المثال فيما يخص مجموع الأسهم على النحو التالي:

جدول ٤: حجم العرض والطلب على قيم المؤسسات

| قيم الشركات  | عمليات الشراء | عمليات البيع |
|--------------|---------------|--------------|
| الرياض سطيف  | ٥٠٠٠          | ٤            |
| مجمع صيدال   | ١٧٣٧٣         | ١٧٢٠٧        |
| نزل الاوراسي | ١٧٨٠٠٥        | ١١٧٨٠        |
| المجموع      | ٢٠٠٣٧٨        | ٨٢٩٩١        |

المصدر: التقرير السنوي للجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة COSOB، ٢٠٠٥ م، ص ١٥.

والجدير بالذكر من خلال هذا الجدول إن العرض الإجمالي المسجل في سنة ٢٠٠٥ قدرب: ٢٨٩٩١ سهم مقابل ١٠٤٤٨١ سهم في سنة ٢٠٠٤ م أي بمعدل انخفاض ٧٢,٢٥٪ أما فيما يخص حجم الطلب فقد بلغ ٢٠٠٣٧٨ سهم مقابل ٣٠٧٢٧٣ في سنة ٢٠٠٤ م أي بمعدل نسبة انخفاض ٢٤,٨٠٪، إما فيما يخص الحجم المتبادل في السوق لم تتمكن إلا من امتصاص أي ما يمثل ٦٧,٣٪ من الطلب و٤٦,٥٢٪ من العرض المقدم في سنة ٢٠٠٥ م.

٣-٢ تطور الأسعار:

❖ مستوى الأسعار: لقد تذبذبت أسعار قيم الشركات المسعرة في البورصة كمايلي:

## السوق المالية في الجزائر بين معوقات النجاح ومقترحات التفعيل

أ/ ريوح عبد الغنى

جدول ٥ : تطورات أسعار القيم المنقولة ببورصة الجزائر

| الشركات      | السنوات | ٢٠٠٤      | ٢٠٠٥      |
|--------------|---------|-----------|-----------|
| الرياض سطيف  |         | ٥٠ - ١٠٠٠ | -         |
| مجمع صيدال   |         | ٣٦٠ - ٣٤٥ | ٣٦٠ - ٣٤٥ |
| نزل الاوراسي |         | ٢٦٠ - ٢٦٠ | ٣٠٠ - ٢٦٥ |

المصدر: التقرير السنوي للجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة COSOB،  
٢٠٠٥م، ص ١٧.

فيما يخص قيم الرياض سطيف فإنه لم تسجل لها أي تسعيرة طوال سنة ٢٠٠٥م كما يبين الجدول السابق، كما تبرز القيم الفوراق المبينة أعلاه تغيراً في الأسعار وذلك بالانخفاض بنسبة ٥٧٪ فيما يخص مجمع صيدال و ٢٤٪ فيما يخص قيم الاوراسي وذلك بالمقارنة مع أسعار الإدخال التي كانت على الترتيب ٨٠٠ دج و ٤٠٠ دج.

وقد كان متوسط الأسعار المسجل خلال سنة ٢٠٠٥م ٢٩٠ دج، ٣٤٩ دج، فيما يخص قيم مجمع صيدال ونزل الاوراسي.

وقد بلغ حجم التبادلات المنجزة لسنة ٢٠٠٥م حوالي ١٣٤٨٧ سهم من مجموع ٢٠٠٣٧٨ سهم معروض للشراء و ٢٨٩٩١ سهم معروض للبيع حيث تعتبر هذه الأرقام ضعيفة أمام ما تم تبادله في سنة ٢٠٠٤م حيث سجل تبادل حوالي ٢٢١٨٢ سهم متبادل من إجمالي ١٠٤٤٨١ سهم معروض، وهذا يعني انخفاض حجم التبادل حول قيم شركة الرياض سطيف بنسبة ١٠٠٪.

و ٥٢٧٥٪ فيما يخص نزل الاوراسي وارتفاع نسبته ٤٩ر ١٩٤٪ فيما يخص مجمع صيدال.



والجدير بالذكر أن حجم العمليات المنجزة في سنة ٢٠٠٥م قد بلغت ٤١٨٨٢٠٠ ر.د مقابل ٨٤٠٠٠٠ ر.د في سنة ٢٠٠٤م علما أن معدل الرسملة البورصية قد بلغ حوالي عشرة ملايين وأربع مئة مليون دينار جزائري.

#### ٤ - الإصدارات الجديدة ببورصة الجزائر:

عمدت إدارة بورصة القيم المنقولة بالجزائر خلال سنة ٢٠٠٥م إلى تنفيذ مجموعة من الإجراءات المسجلة أهمها تجزئة قيم شركة الرياض سطيف من خلال تقسيمه إلى خمسة وأصبح المعاملات على سندات الرياض سطيف منذ الجلسة رقم ٥١٧ بتاريخ ديسمبر سنة ٢٠٠٥م تجري على أساس قيمة اسمية مبلغها ٢٠٠ ر.د بدل ١٠٠ ر.د، كما شهدت السوق السندية إصدارات جد معتبرة خلال هذه السنة أيضا حيث أصدرت ٧ قروض سندية أهمها:

#### ٤-١ القروض السندية لشركة سونلغاز:

أصدرت شركة سونلغاز قرضين سنديين أصدر أولهما في شهر مارس من سنة ٢٠٠٥م وثانيهما أثناء شهري ماي وجوان من السنة نفسها وكان الهدف من إصدار هذان القرضان هو تمويل الاستثمارات المتصلة بإنتاج الكهرباء ونقل الكهرباء والغاز وتوزيعيهما وكانت آجال الاستحقاق على مدى عشر سنوات للقرض السندي الأول بقيمة ١٠ ملايين.

#### ٤-٢ القروض السندية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية:

قامت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بإصدار قرض سندي مبلغ ١٢ مليار و ٢٢٠ مليون دينار جزائري بهدف تمويل اقتناء طائرات جديدة وقد كانت مدة استحقاق القرض ٦ سنوات بمعدل فائدة ٤٪.

#### ٤-٣ القروض السندية لشركة اتصالات الجزائر:

التحقت شركة اتصالات الجزائر في أول مرة لها ببورصة الجزائر حيث عمدت إلى إصدار قرض سندي مبلغه خمسة ملايين وخمسمائة مليون دينار جزائري بهدف

تمويل اقتناء تجهيزات جديدة تهدف أساساً إلى عصرنه شبكتها الخاصة بالهاتف النقال .

#### ٤-٤- القروض السندية للمؤسسة الوطنية للحفر:

عمدت المؤسسة الوطنية للحفر كونها فرع من فروع شركة سوناطراك الكبرى هذه الأخيرة التي سبق وأن أصدرت قرضاً سندياً تم انتهاء مدة استحقاقه في جانفي سنة ٢٠٠٣م، وقد أقدمت المؤسسة الوطنية للحفر بإصدار قرض سندي لأول مرة مقداره ٨ ملايين دينار جزائري .

#### ٤-٥- القرض السندي لشركة سيفيتال:

تعتبر شركة سيفيتال الشركة الأولى ذات الطابع الخاص التي انضمت إلى السوق المالية من أجل رفع رأسمالها لتمويل جزء من مخطط تطويرها على مدى ثلاث سنوات وتمثل هذه الأخيرة مجموعة صناعية مدمجة يقوم نشاطها على تكرير الزيت والسكر وقد بلغ القرض المصدر من طرف هذه الشركة ٥ ملايين .

#### ٥- معوقات نجاح بورصة الجزائر ومقترحات تفعيلها:

##### ٥-١- معوقات النجاح:

اعترض ولا يزال مشروع إقامة بورصة قيم بالجزائر مجموعة عوائق وحواجز شملت عدة مجالات ولا تزال تقف حجر عثرة أمام نمو وتطور أي سوق مالي . فالمنهج الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد استقلالها لم يكن عاملاً مساعداً على بناء وتوفير العوامل والثقافات الكفيلة بقيام بورصة قيم كفؤة وناجحة كون هذا المنهج يتعارض كلياً مع مبادئ الاقتصاد الحر أين تتوفر كل الظروف المواتمة لنمو ونجاح بورصة القيم .

ولأجل استكمال هذا المشروع اتخذت الحكومة عدة إجراءات إصلاحية كان هدفها تعديل الاختلافات الكبيرة التي شملت المستويين الكلي والجزئي أكدت بها

انتقالها إلى نظام اقتصادي غير الذي كان سابقاً ومبني على أساس الحرية الاقتصادية.

#### ٥-١-١ - العائق المتعلق بالمحيط السياسي<sup>(٤)</sup>:

يمثل المحيط السياسي أهم المقومات الأساسية لنجاح مشروع بورصة القيم خاصة في الوقت الراهن، فيعتبر استقرار وأمن البلد والأشخاص وأمن ممتلكاتهم حافزاً قوياً وعاملاً مهماً لنجاح مثل هذا المشروع. وغياب محيط سياسي مستقر كما كنا نعيش في وقت قريب في الجزائر كان له ومن دون شك الأثر السلبي في زيادة المخاوف لدى المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين من جهة وعلى عدم استقرار الإدارة السياسية من جهة أخرى خاصة إذا تعلق الأمر بتشريع بعض القرارات كتلك المتعلقة بخصوصية المؤسسات العمومية والإسراع في انضمامها إلى البورصة.

#### ٥-١-٢ - العوائق المتعلقة بالمحيط الاقتصادي:

هناك عدة عوامل اقتصادية كلية وجزئية تحد من عزيمة المستثمرين ونشاط الإرادة الادخارية للعائلات والمتعاملين الاقتصاديين وبالتالي الحد من توظيفاتهم في القيم المنقولة وهي تتمثل فيما يلي:

#### ١ - التضخم<sup>(٥)</sup>:

بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها معدلات التضخم بالجزائر إلا أن المهم والأهم هو كيفية الحفاظ على هذه المستويات لمدة أطول وضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي كون القاعدة الاقتصادية تتميز بنوع من الهشاشة نظراً لاعتمادها الكلي على الإيرادات البترولية ومالها من مساهمة عظيمة في معدل نمو الاقتصاد الجزائري في حين جمود باقي القطاعات، وهذا ما يجعلها دوماً في حساسية شديدة للاختلالات والتقلبات المتتالية لأسعار المحروقات ومن تسبب الصدمات الخارجية إلى عودة معدلات التضخم الفاحشة.

#### ب - غياب المنافسة وتهميش القطاع الخاص :

باعتبار المؤسسة هي الخلية الأساسية لاقتصاد أي بلد، حيث أن فعاليتها تمثل

فعالية الاقتصاد ، كما أن الأسواق المالية أيضا تستمد فعاليتها من فعالية المؤسسات المقيدة بها غير أن الملاحظ أن المؤسسات الجزائرية وفي وقت مضى كانت تفتقر إلى وجود أدنى مستويات المنافسة بينها ، طبقا لكون عمليات الإنتاج ، التوزيع ، تحديد الأسعار مرتبطة كليا بتطبيق الخطط الموضوعة ، إضافة إلى طبيعة ملكية القطاع الصناعي والتي أدت إلى وجود نوع من الاحتكار وهو ما يفضي إلى عدم وجود منافسة ، بمعناه الحقيقي وللنهوض ببورصة الجزائر ينبغي اتخاذ إجراءات مبنية أساسا على تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأجنبية .

#### ج- السوق الموازي :

تستقطب السوق الموازنة عدد هائل من المؤسسات والأسر هذه الأخيرة التي يمكن أن تكسب موارد نادرة ، كما أنه يمكن للمؤسسات تحقيق مداخيل وأرباح غير عادية من خلال عمليات غير مصرح بها للسلطات الجبائية وهذا ما يشجع تداول رؤوس الأموال بصفة غير رسمية ويعمل على عرقلة كل صادرات توجيه نحو الإدخارات نحو الاستثمار المنتجة<sup>(١)</sup> .

#### د- غياب الثقافة التسييرية :

يعتبر غياب الثقافة التسييرية من بين العوامل المعرقة لنجاح مشروع بورصة القيم المنقولة غير أن الحديث عن معوقات نجاح بورصة الجزائر يقودنا إلى الحديث عن غياب روح التسيير واستراتيجية التسويق في محيط المؤسسات الجزائرية كونها لا تعد انشغالا أساسياً بالنسبة لها ولا بالأخطار التي تهدد كيائها حيث أن غالبية المؤسسات الجزائرية كانت تعمل في إطار احتكاري مما يفضي إلى غياب أي شكل من أشكال المنافسة مما يؤدي إلى كبح كل المبادرات التنافسية والإبداعية .

وكما هو الحال بالنسبة إلى القطاع الخاص الذي لم تكن له مكانة تذكر على الساحة الاقتصادية ، ولم تتوفر له أدنى مقومات الصعود والنجاح .

### ٥-١-٣- العوائق المتعلقة بالجانب القانوني:

من المعروف أنه من بين الشروط الضرورية لقيّد المؤسسات بالبورصة اقتصار عملية الدخول للبورصة إلا على المؤسسات الناجحة.

غير أن الجهاز الإنتاجي منذ الاستقلال كان تحت سيطرة المؤسسات العمومية والتي كانت تملك ٨٠٪ من الاستثمارات وهذه الأخيرة كانت عاجزة مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى اللجوء إلى عمليات التطهير المالي، كما أن هناك عدد هائل من هذه المؤسسات لازالت تتخبط في مساوي النظام المالي القديم.

وإضافة إلى كل ذلك فإن المؤسسات الجزائرية حالياً تأخذ شكل شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شركة اسم جماعي (SNC)<sup>(٧)</sup>، ولا يمكن أن تنتقيها إلا صناديق المساهمة حيث يتم انتقال ملكية السهم من صندوق لآخر بطريقة إدارية<sup>(٨)</sup>.

وهو كذلك عائق من أهم العوائق القانونية لقيام ونجاح مشروع البورصة في الجزائر علماً أنه على الشركة الراغبة في القيد بالبورصة أن تأخذ شكل شركات أسهم (SPA).

### ٥-١-٤- العوائق الاجتماعية والثقافية:

#### ١- العامل الديني:

يستدعي التفكير في مشروع إقامة بورصة قيم منقولة بالجزائر، الأخذ بعين الاعتبار مبادئ وقيم المجتمع الجزائري. فهذه الأخيرة ضرورة ويجب أن تكرر لحساب سياسة تجنيد وتوجيه الادخار، حيث يعتبر توظيف الادخارات في أوراق مالية على شكل سندات بمثابة (الربا) وهو محرم شرعاً، وهذا ما يفضي إلى أحجام الكثير من ذوي الفوائض المالية عن توظيفاتهم في شراء السندات.

وانطلاقاً من كون العامل الديني من بين العوائق الأساسية لنجاح وفعالية البورصة في الجزائر تظهر الحاجة الماسة للبحث عن أساليب استثمارية تتوافق والقيم الدينية للمجتمع الجزائري.

## ب- غياب الثقافة البورصية<sup>(٩)</sup>

إنه من غير المشكوك فيه الجزم بغياب الثقافة المالية والبورصية لدى مجتمعنا وللقضاء على هذه الظاهرة ينبغي اعتماد أساليب ووسائل تأخذ من السلطات وقتاً طويلاً فغالبية الجمهور يفتقر حتى إلى أدنى المستويات للثقافة المالية والبعض الآخر فاقد الثقة في الجهاز المصرفي لبنوكه مؤسساته المالية ويعتبر هذا العامل معرقلاً لميلول الجمهور نحو توجيه مدخراتهم إلى مختلف أوجه الاستثمار ويميلون إلى اختزان فوائضهم المالية واكتنازها دون التفكير حتى في توظيفها وكل هذا راجع بشكل أساسي إلى انعدام المعرفة حتى بالميكانيزمات والآليات التي يقوم عليها عمل البنوك والمؤسسات المالية وعدم توافر أساليب التحفيز المختلفة التي تؤثر في النهاية على قرار الادخار لدى الفرد .

ويرى جل الأفراد أن السبيل الوحيد لحفظ ادخاراتهم هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهذا معلوم فالكل لا يحس أصلاً بأهمية وجود بورصة قيم بالجزائر .

وإضافة إلى كل هذه العوائق هناك عائق آخر والذي ينبغي الاهتمام به وهو عدم فعالية النظام المعلوماتي حيث يساهم حجم ونوع المعلومات المتوفرة لدى المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات المناسبة بما يكفل رفع المردودية وخفض التكاليف، ومن بين المعلومات الضرورية والأكيدة في سوق القيم المنقولة هي تلك المتعلقة بالطلب، الأسعار، القدرة الشرائية وكل ما يتعلق بالاقتصاد عموماً، وانطلاقاً من أهمية هذه الأخيرة يمكن القول أنه في بعض الحالات قد تكون المعلومات المتحصل عليها غير صحيحة أو قائمة فقط على أساس الإشاعات، وفي هذه الحالة تصبح الشبكة المعلوماتية غير الرسمية عاملاً معرقلاً ومشوهاً للسير الحسن والكفء للبورصة ولوحظ هذا المشكل في البلدان النامية ومن بينها الجزائر حيث نلاحظ غياب الدور المنوط بنظام المعلومات والذي يؤثر على مدى اكتساب المعارف والخبرات اللازمة والمتعلقة بكل نوع من أنواع القيم المنقولة .

## ٥-٢- مقترحات النهوض بالبورصة في الجزائر:

من خلال ما ذكرنا سابقا من معوقات البورصة في الجزائر تظهر إلزامية البحث عن الحلول وإسداء مجموعة اقتراحات من شأنها المساهمة في تفعيل نشاط البورصة بالجزائر وإعطائها دفعة قوية وظهورها على النحو الذي نضمن به فعاليتها وممارستها للدور الاقتصادي المنوط بها كونها الركيزة الأساسية لأي اقتصاد رأسمالي.

ومن أبرز الاقتراحات ما يلي :

## ٥-٢-١- تهيئة المحيط السياسي المناسب:

من المعروف أنه من غير الممكن الوصول إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية والنهوض باقتصاد بلد معين من أجل تحقيق التنمية إلا عن طريق وضع سياسة رشيدة وحقيقية لتجديد الادخار المحلي وكذا الأجنبي ، دون توفر استقرار وأمن سياسي بهذا البلد مهما كانت مقوماته.

فالمستثمر الرشيد دوما يطرح تساؤلات كثيرة قبل الشروع في عمليات الاستثمارية أولا يتعلق بطبيعة المحيط السياسي ومدى استقراره ، وهل هذا الاستقرار دائم إن وجد أم لا؟.

وهذا ما يبرز دوره الأساسي في جلب وتوجيه الادخارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات المنتجة والحاسمة بالبلاد ، وعليه ينبغي على حكومتنا اتخاذ تدابير سليمة لأجل تحسين الوضعية الأمنية والسياسية للبلاد والسعي لضمان ديمومتها .

## ٥-٢-٢- العمل على محاربة التعاملات بالسوق الموازي

إن وجود الاقتصاد الموازي إلى جانب الاقتصاد الرسمي يعتبر من بين العوامل المثبطة للاستثمار في الأصول المالية ، كون الأول سوقا غير مراقب من طرف السلطات العمومية مما يجعله غير خاضع للمراقبة من طرف مصالح الضرائب ولا تلك الخاصة بالمنافسة والأسعار .

ويعتبر السوق الموازي عامل جذب للمستثمرين والمتعاملين نظراً لما يوفره للأطراف العاملة فيه من سرعة في تنفيذ الصفقات وإمكانية تحقيق أرباح خيالية دون عناء كبير.

وانطلاقاً من كل هذا يتعين على كل السلطات العمل على القضاء على مثل هذه الشبكات غير الرسمية ومعاينة الشركات العاملة بها وإلزامها بالنشاط في إطار رسمي من أجل القضاء على الأرباح غير العادية وضمان توجيه المدخرات والموارد المالية نحو الاستثمار في الأصول المالية والتي تنعكس بدورها على نجاعة مؤسساتنا ونجاحها ومن ثم النهوض باقتصاد بلدنا.

#### ٥-٢-٣ - التحكم في مستويات التضخم ومحاربة أسبابه:

ويتم محاربة ظاهرة التضخم من خلال التحكم الفعلي في نمو الكتلة النقدية بشكل له مرجعه وسنده الحقيقي مقرون بسياسة ميزانية فعالة مبنية على الإيرادات الجبائية من غير المحروقات.

إضافة إلى التحكم في مستوى النفقات العمومية والسعي على ترشيدها مع ضرورة إتباع سياسة ائتمانية حذرة مما يكون له الأثر على تخفيض مستويات التضخم واستمرار التحكم فيها وجعلها عامل إنعاش اقتصادي، والحفاظ على المستويات المعقولة لسعر صرف العملة الوطنية ومن ثم الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان استقطاب الموارد المالية والحد من هروبها نحو الخارج بما يكون الأثر الإيجابي على إعادة دفع الجهاز الإنتاجي، وتخفيض المؤسسات الخاصة والعامة على الدخول للبورصة، ولأجل توسيع مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد وتعظيم مساهمته في تحقيق التنمية الشاملة فإنه ينبغي على السلطات المعنية العمل على توفير الحوافز الكافية لانتظام هذه المؤسسات في شكل مساهمة وتسهيل دخولها إلى البورصة لأجل تمويل توسيعها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وكما هو الحال بالنسبة لقطاع المؤسسات العمومية في الجزائر والذي يسيطر على ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات، فإنه يتوجب على حكومتنا الإسراع بعمليات



الخصوصية لجزء معتبر من هذا القطاع لأجل مساهمة التطورات الراهنة والمستجدات الأخيرة على الساحة العالمية، وذلك باستئناف عمليات تطوير المؤسسات على المستويين التنظيمي والتسييري قبل الشروع في عمليات الخصوصية وتعيين مسيرين جدد على رأس إدارة هذه المؤسسات على أساس معيار الكفاءة التسييرية والنتائج المحصلة من طرفهم واعتماد نظام ترقية داخلي خاص بالمستخدمين والاهتمام الجدي بمكافئة العمال بحسب الإنتاجية المقدمة من طرفهم ووضع نظام تحفيز للعمال.

#### ٥-٢-٤ - الاهتمام بتطوير الثقافة البورصية<sup>(١٠)</sup>:

تعتبر الثقافة البورصية للمجتمع أهم مقومات النجاح لمشروع بورصة القيم بالجزائر، وكما ذكرنا سابقاً أن المجتمع الجزائري يفتقر لأدنى مستويات الثقافة البورصية، فإنه على السلطات المعنية السعي جاهدة لأجل نشر الثقافة الإدخارية لعامة الجمهور وتشجيعهم على توجيه مدخراتهم نحو البورصة وذلك عن طريق انتهاج سياسة إعلامية فعالة عن طريق الصحافة والتلفزيون وكذا شبكة الانترنت. إضافة إلى السعي إلى ترسيخ الثقافة البورصية عن طريق إنشاء هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

#### ٥-٢-٥ - الأخذ بعين الاعتبار العامل الديني:

حيث أن لهذا الأخير دور كبير في تحديد سلوك العديد من العائلات إذ ينبغي إدخال أدوات مالية جديدة تتطابق مع التوجه الديني، ومع القيم الاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري وذلك من أجل ضمان التوجيه والجلب الأعظمي للموارد الإدخارية والقضاء على ظاهرة الاكتناز وتدئة الآثار السلبية المترتبة عن هذه الأخيرة.

وعلاوة على ما سبق يتضح الواقع الحقيقي لبورصة الجزائر حيث لا يتداول بها الآن سوى عدد ضئيل من الشركات منهم المؤسسة الصيدلانية مجمع صيدال، وفندق الأوراسي، وشركة رياض سطيف التي توقفت عن التسعيرة لمدة سنة كاملة ثم عادت من جديد بالإضافة إلى بعض المبادرات المعتمدة التي تتضمن طبعا بعض

القروض السندية والتي تعتبر عدد قليل جداً مقارنة ببورصات دول أخرى، وهذا ما يبرهن على عدم قدرة ورغبة المؤسسات الجزائرية في الدخول إلى البورصة، هذا من جانب، ومن جانب آخر تخوف بعضها من الاستثمار في البورصة، إضافة إلى كون القروض السندية التي قدمتها المؤسسات الجزائرية مؤخراً لا تتوافق مع ميول طبقة لا بأس بها من الجمهور كون التعامل بها لا يتطابق مع نظرة الشريعة الإسلامية وهذا ما يطرح مشكل آخر هو عدم توافر أدوات مالية تسير وفق أحكام الشريعة الإسلامية وخاصة في ظل مضي عدد لا بأس به من الأسواق المالية بالبلدان العربية في التحول نحو أسواق مالية إسلامية وقد لقيت نجاحاً كبيراً.

إضافة إلى ضعف مساهمة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وهذا ما يتعارض تماماً مع الأهمية البالغة لها والمتعلقة خاصة بمنح المدخرين إمكانية التسيير العقلاني لادخاراتهم والتقسيم الجيد للأخطار مما يجعلها محركاً هاماً للادخار.

كما أن الحديث عن واقع بورصة الجزائر يقودنا إلى تقييم حجم التداول المحقق فعلاً والذي كان بمستويات ضعيفة جداً وكذا نسبة الرسملة البورصية والتي تمثل ناتج عدد الأسهم المكونة للرأسمال الاجتماعي للمؤسسة مضروباً بسعر السهم في البورصة والتي لا تمثل إلا جزءاً يكاد مهملاً من الناتج الداخلي الخام حيث تعتبر هذه الأخيرة المعيار الأساسي الذي يتم به الحكم عن مدى مساهمة السوق المالية في الاقتصاد.

## المراجع والإحالات

١. شمعون شمعون، البورصة بورصة الجزائر ، دار هومة ، الجزائر، ١٩٩٣، ص ٨٠.
2. Annales de la Commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse, N°1 Anne, 1998, P9.
3. Ben Salem. Meriem, La bourse des valeurs mobilières en Algérie, Problème et perspectives, Thèse de Magister, E. S. C, 98-99. P 161.
4. Ibid, P159.
5. Chamoun Chamoun, La bourse d'Alger, Edition Houma, 2<sup>ème</sup> édition, Alger, 1999, P 94.
٦. علي العمودي، سوق الأوراق المالية المتداولة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية «حالة تطبيقية (حالة السوق المالي الجزائري)»، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر: سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٩٤.
٧. شمعون شمعون، مرجع سابق، ص ٨٠.
8. Le marché financier en Algérie, Revue Media Banque N°30, juin- juillet 1997, PP 14-15.
٩. ريوح عبد الغني ، الدور المالي والاقتصادي لبورصة القيم المنقولة وأثرها على أداء المؤسسات «دراسة حالة بورصة الجزائر» ، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، غير منشورة ، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م.
١٠. التقرير السنوي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، COSOB، ٢٠٠٤، ص ٢٠٠٥ م.

## مساهمات ابن خلدون في الفكر الاقتصادي

الأستاذ/ محمد زرقون (\*)

### المقدمة

عندما نسمع اسم المفكر ابن خلدون (♦♦) تحضرنا بصورة تلقائية مجموعة من الأسئلة: لماذا لا يزال ابن خلدون يملك القدرة على إبهارنا كل مرة إذا حدث بيننا وبين فكره حوار ما أو تفاعل ما بالرغم من تلك المسافة الزمنية المعتبرة التي تفصلنا بيننا وبينه (سنة قرون)؟ هل يعود الأمر إلى أن مجتمعاتنا لم تستطع أن تتجاوز تلك البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي الوسيط، وعلى هذا الأساس لا تزال تحليلات ابن خلدون تمتلك الصلاحية والقدرة على تحليل ودراسة مجتمعاتنا ومشكلاتها الراهنة.

أم أن اجتهادات ابن خلدون كانت لديها القدرة على التجاوز واختراق بنى الزمان والمكان لتظل تبهرنا كلما إتصلنا بأفكاره ونظرياته في علم العمران ودور العصبية القبلية والدورات الاقتصادية والسياسية للدول والعلاقات الاجتماعية وظواهر الحضارة والازدهار والتخلف والتأخر التاريخي. وسقوط المدن وتحلل الأنظمة، وبالرغم من أننا بصدد إبراز «القيم العالمية» في فكر هذا المفكر الفذ من خلال نظرياته الاقتصادية فإننا سنروم الموضوعية في التعاطي ودعم السقوط في مطبات التمجيد والتقديس والنظرة اللاتاريخية لمنتج علمي لمفكر حارب كثيراً ضد الرؤية الأسطورية واللاعقلانية التي كانت تتميز بها الدراسات التاريخية في عصره، وبهذا

(\*) أستاذ مساعد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة-

الجزائر. البريد الإلكتروني: [Zizo607m@yahoo.fr](mailto:Zizo607m@yahoo.fr)

(\*\*) اقتصادي وفيلسوف واجتماعي إسلامي (١٣٣٢-١٤٠٦)، ولد في تونس من أسرة غربية، وهو من أبرز الشخصيات الإسلامية الفذة في العصور الوسطى، وهو مغربي الميلاد والنشأة والثقافة، كتب العديد من المؤلفات أهمها: «المقدمة»، بالإضافة إلى كتب الفلسفة والتاريخ والأدب.

فلن نغفل طيلة بحثنا عن أعمال روحنا النقدية فيما أنتجه من فكر ونظر وفي ممارسته العلمية كعالم وباحث له رؤية خاصة وآليات منهجية محددة.

ما الذي تبقى من فكر ابن خلدون الاقتصادي ولا يزال يرتبط بالفكر العالمي بوشائج وطيدة وقوية؟ وهل استطعنا نحن في القرن ٢١ من تجاوز الإشكالية التي إنطلق منها؟ هل حقاً استطعنا تجاوز واقع التخلف الاقتصادي والأزمة التي انطلق منها ابن خلدون لمعالجتها والتصدي لها أم أننا لا نزال نرزع تحت الإشكالية النظرية ذاتها؟ لقد طرح ابن خلدون بكل وضوح وقوة كما يقول الجابري: « مشاكل المجتمع العربي الحضارية، مشاكل ماضيه وحاضره، ومستقبله، وذلك من خلال تسجيله لعدة ظواهر عمرانية، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وثقافية ومحاولته تفسير كل منها وتحديد دورها في تشكيل الحضارة الإسلامية وحركة التاريخ العربي كله»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال دراستنا هذه سوف نتقصى حدود العلاقة مع هذا المفكر بين الفصل والوصل في فكره الإقتصادي وعلاقته بالقيم العالمية (Universally)، سوف نبرز هذه القيم بعد أن تأكدنا أننا لا نزال نرتبط بابن خلدون على صعيد المنهج والإشكالية النظرية ذاتها « التأخر والتخلف الاقتصادي، إمكانية التقدم والتطور» والإشكالية الحضارية ذاتها « السياسة والحكم (الراشد)، التخلص من ثنائية البداوة والحضارة».

أما الفصل والقطيعة مع ابن خلدون فتكمن على الصعيد المعرفي والاستنتاجات العلمية، فنحن مدعوون كباحثين إلى تجاوز ابن خلدون في هذا المجال بإتجاه آفاق جديدة في النهضة والفكر وهو ما يؤكد عليه (الجابري) في استنتاجاته حيث يرى أنه يجب علينا أن نتجاوز بالنقد والتحليل الخلدونية كواقع حضاري والتخلص من عوائقها الإبيستمولوجية.

## طرح الإشكالية

يعتبر ابن خلدون أحد الشخصيات العلمية السبّاقة في ميادين الفكر الإنساني ككل والفكر الإنساني في حركة التاريخيّة فهو يعد أحد الأقطاب التي يشار إليها بموسوعية المعرفة على شتى أصنافها وفروعها، كما يعد من أبرز المؤرخين وعلماء الاجتماع في العصور الوسطى وما بعدها، فلقد كانت شخصيته ولا تزال جذابة من كل جوانبها كون نظرياته تتميز بتلك الطاقة المتجددة بسبب قدرة ابن خلدون في صياغة المنهج وخلق المفاهيم والآليات التحليلية الناجعة في الفهم والتفكيك والبرهنة، لقد حاول ابن خلدون أن يروم الفعالية في إنتاج المعرفة العلمية والنجاعة الواقعية، فلم يكن ابن خلدون رجلاً منظراً ومفكراً متدثراً في برجه العاجي، بل كان كذلك رجل ممارسة وعمل من خلال مباشرته العمل السياسي والدبلوماسي وعن طريق ترحاله المستمر بين شعوب وثقافات وقبائل متنوعة ومختلفة ما وفر له المعطى العلمي المتعدد والمعقد ومنحه النظرة والقدرة على صياغة القوانين العامة والروابط الأنثروبولوجية والسوسيولوجية لمختلف الحضارات والكيانات السياسية والاجتماعية الموجودة، وعلى هذا الأساس يمكن إعتبار فكر ابن خلدون بمثابة نقطة التحول (Pradigme Shift) في آليات البحث في علوم الإنسان والمجتمع، هذا ما جعلنا نحاول إلقاء الضوء حول التنظير الاقتصادي لهذا المفكر، وكيف أعطى لها ذلك الزخم في تحليلاته الاجتماعية والتاريخية ومدى قدرة فكره الاقتصادي أن يروم القيم العالمية والإنسانية؟

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة قسمت إلى ثلاثة محاور رئيسية حيث نتناول مايلي :

- تقديم وإبراز الجوانب الشخصية العلمية لابن خلدون .
- أبعاد النظرية الاقتصادية في فكر ابن خلدون .
- تقييم وتحليل القيم العالمية في الفكر الاقتصادي الخلدوني .

## I - الشخصية العلمية عند ابن خلدون

### ١. أفق العقلانية الخلدونية

تمثل لحظة ابن خلدون في تاريخ الفكر الإسلامي لحظة فارقة ومميزة جداً يمكن اعتبارها بمثابة قطيعة ايبستمولوجية مع التراث المعرفي والفكري عند المسلمين يعبر عن إنشغال جديد وأدوات معرفية جديدة ومباحث جديدة مجسدة في ذلك الانتقال في التركيز في الفكر الإسلامي على مباحث الفقه والفلسفة والكلام والتصوف إلى مجال العلوم العملية، العمران والاقتصاد والحرب التي بلورها بلورة جديدة، لقد تمكن ابن خلدون من إدراك محدودية التعاطي العلمي مع المباحث السياسية والعمرانية والاقتصادية والحربية بابتكار مفاهيم جديدة حاول أن يخلصها قدر المستطاع من الشحنة والبطانة الأخلاقية والدينية فكان رائداً في العناية بالجانب العملي والتجريبي باعتماده خلفية عقلانية من خلال تعقيله للظاهرة الاجتماعية، فقد عرف كيف يتقيد كما قال (عبد الله العروي) في عبارة قوية ودالة من «المتاح للإنسانية جمعاء» في زمنه<sup>(٢)</sup>.

أي إنتهى ابن خلدون إلى تأصيل النزعة العقلانية في تشخيص الواقع الاجتماعي التاريخي في مواجهة تقاليد فلاسفة الفكر المثالي الميتافيزيقي في الإسلام من الكندي إلى ابن سينا فاستطاع بذلك أن يؤسس علماً جديداً هو علم الاجتماع أو علم العمران، لقد وهب ابن خلدون في ذلك مذهباً خاصاً ماثل في ذلك فلاسفة عصر النهضة الأوروبية في تحويله عمل العقل من الانشغال بالميتافيزيقا في ما وراء الطبيعة إلى إعماله في شئون المجتمع والتاريخ والعلم ومن منطق عقلانيته المتقدمة إنتقد ابن خلدون السحر والطلسمات وكتب في «إبطال صناعة التخميم وضعف مداركها وفساد غايتها»، كما عرض ابن خلدون علم المنطق بحياء موضوعي كما أن نقده للفلسفة لم يصل إلى حد تحريمها بل إكتفى بمن يريد الإطلاع عليها أن يلم بعلوم الدين في محاولة جادة منه للتوفيق بين «العقل والنقل» أو بين متطلبات المعرفة العقلانية والعلمية ومتطلبات الإيمان ما جعل مستشرقاً مثل: «Hamilton Gibb»

(هاملتون جيب) يتساءل بدهشة كيف وفق ابن خلدون بين عقلانيته وإيمانه الإسلامي التقليدي؟<sup>(٣)</sup>.

## ٢. الإشكال الإيبستيمولوجي عند ابن خلدون

تحدث المفكر المغربي محمد عابد الجابري عن الإشكال الإيبستيمولوجي عند ابن خلدون وهذا يعود في رأيه إلى أن آراء ابن خلدون في المعارف وأنواعها والعلوم وأصنافها ينطوي على إيبستيمولوجيا كاملة بالمعنى الحديث للكلمة أي بوصفها نظرية في العلوم ودراسة نقدية لمبادئها وفروضها وأسسها المنطقية وحصيلتها الموضوعية<sup>(٤)</sup>.

لقد طرح ابن خلدون في المقدمة مشكلاً إيبستيمولوجياً عميقاً وأساسياً، كيف نصنع من التاريخ علماً؟ كيف نكتسب رؤية جديدة عن حوادث الماضي رؤية علمية مبنية على التسليم المبدئي بأن حوادث التاريخ خاضعة في سيرها وتفاعلها لقوانين معينة واضحة وثابتة؟ أو كيف نضفي المعقولية على الظواهر والأحداث التاريخية وظواهر الحياة البشرية منها والإقتصادية والسياسية والثقافية؟<sup>(٥)</sup>.

مجموعة من الأسئلة طموحة جداً لا نشك في أن الفكر المعاصر يتردد في طرحها بهذه الحدة والإلحاح فكيف بابن خلدون وهو الذي عاش في مغيب الحضارة الإسلامية بطرحها بكل هذه الجدية والعمق بل كيف ذهب به الطموح إلى حد الاعتقاد بأن في إمكانه تقديم الأجوبة بل والإجابة عنها؟.

## ٣. علاقة العلم بالمجتمع عند ابن خلدون

أما بالنسبة لعلاقة العلوم والمعارف بالمجتمع وحراكه فيرى ابن خلدون أن العلوم تنشأ بصيغتها النظرية المنظمة والمنهجية في مجتمعات مدنية (مدينية، حضارية) بلغ فيها الرقي والتطور مستوى يسمح للناس بالتفرغ إلى الكماليات بعد إستيفائهم الحاجيات الضرورية وهذه هي الفكرة الجوهرية فيما يسمى «البعد الاجتماعي التاريخي للإيبستيمولوجيا الخلدونية»، ويتصور ابن خلدون أن النشاط



العلمي والفكري هو متغير تابع لمتغير مستقل هو النشاط الاقتصادي فالعلوم والمعارف لا تنشأ إلا في بيئات إقتصادية متطورة أي على الأقل أن يتجاوز المجتمع حد ضمان الحاجيات الضرورية للعيش، وبالتالي ضمان ظهور «الانقيلينيسنا» أي طبقة في المجتمع تتعيش من أموال الدولة وتتفرغ للعمل الفكري ويمكن أن نجد صلة وصل شديدة بين هذه الرؤية والتفسير الماركسي أي التفسير المادي للتاريخ أي الفكرة التي تربط وعي الناس بوجودهم الاجتماعي مما دفع بعض المفكرين إلى وصف الإيبستيمولوجيا الخلدونية في نشأة العلوم أنها إيبستيمولوجيا ماركسية.

لقد كان هدف ابن خلدون في مقدمته (مقدمة) نظرية إيبستيمولوجية ومنهجية الغرض، منها الرقي بالكتابة العلمية في التاريخ والاجتماع والاقتصاد من مجرد السرد القصصي «للأيام» و«أخبار القرون الأولى» إلى مستوى العلم الذي يتقيد بالموضوعية والدقة في النظر والتحقيق والتعليل والتفسير يروم بيان كيفية قيام الدول والأمصار وما يرافقه من نمو للصنائع والعلوم أو بصفة أشمل كيف تنشأ «الحضارة» ولماذا تزول أو تتراجع.

## II - أبعاد النظرية الاقتصادية في فكر ابن خلدون

إنه يجب علينا عند دراسة الفكر الاقتصادي الخلدوني أن ندرك طبيعة المجتمعات الإسلامية في العصور الوسطى باعتبارها مجتمعات تعيش في ظروف ما يسمى زمن «ما قبل الرأسمالية» وهذا مهم جداً لأن قيام النظام الرأسمالي يجعل المجتمع الذي يقوم فيه ينقسم إنقساماً واضحاً إلى بنيتين: بنية تحتية أو القاعدة الاقتصادية التي تشكل الصناعة عمودها الفقري، وبنية فوقية وقوامها أجهزة الدولة ومؤسساتها والإيديولوجيات المرتبطة بها، أما المجتمعات فيما قبل المرحلة الرأسمالية فهي لا تعرف هذا التمايز الواضح بين هاتين البنيتين، بل تشهد تداخل هذه العناصر بشكل يجعل المجتمع برمته عبارة عن بنية واحدة وهي السمة التي تميزها ويطلق عليها بالمجتمعات قبل الرأسمالية<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة إلى مقدمة ابن خلدون فتوفر لنا مفتاحاً خاصاً لفهم نخط معين من المجتمعات «ما قبل الرأسمالية» بعد أن قدمت لنا مفاتيح تخص فهم التاريخ السياسي والاجتماعي لهذه المجتمعات كمفهوم «العصبية» ودور «العقيدة الدينية»، إن العامل الاقتصادي الذي لم يكن يقدم زمن ابن خلدون أي «زمن ما قبل الرأسمالية» كعامل مستقل بذاته أو كما يقول «لوكاتش Lukacs» «كائن من أجل ذاته».

كما تفعل العصبية مثلاً والذي كان مع ذلك يقوم بأدوار حاسمة ولو من وراء ستار تحت ما يسمى «أسلوب الإنتاج الخاص بالاقتصاد القائم على الغزو» أي على إنتزاع الفائض من الإنتاج بقوة السلطان (قوة الأمير - أو قوة القبيلة - أو قوة الدولة) وقد وصفه ابن خلدون نظراً لذلك بأنه يذهب في المعاش غير طبيعي، لأنه لا يقوم على العمل والإنتاج بل يعتمد إحدى الطريقتين<sup>(٢)</sup>: الغزو أو العطايا التي يمنحها الأمير مما جمعه بنفس الطريقة، طريقة الغزو الداخلي أو الخارجي، وقد عبّر عن ذلك ابن خلدون بقوله «الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة، ثم فيمن تعلق بهم من الحضر

وهم الأكثر فتعظم بذلك ثروتهم ويكثر غناهم وتتزايد عوائد الترف ومذاهبه لديهم»<sup>(٨)</sup>، وهذا النمط من الاقتصاد يطلق عليه نمط «الاقتصاد الريعي»، وهنا سوف نعيد طرح التساؤل الذي طرحه الجابري «أليست جميع الدول العربية اليوم دولاً ريعية؟».

إن إشارتنا السابقة إلى نمط الاقتصادات ما قبل الرأسمالية قبل التعرّيج على ملامح النظرية الاقتصادية عند ابن خلدون هو بمثابة ضرورة منهجية حتى لا نقع في فخ إسقاط النظريات بشكل اعتباطي ومماثلتها عشوائياً بالنظريات الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية/الصناعية وما بعد الصناعية ولكن في نفس الوقت لن نغفل تلك التقاطعات والتواصلات الهامة مع الفكر العالمي.

#### ١. تقسيم العمل الخلدوني

يقرر ابن خلدون في مقدمته البناء النظري للمشكلة الاقتصادية «Economic Crisis» المتمثلة في نظره أن الإنسان بطبعه مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها من أجل أن يبقى حياً، وهذه الأشياء الأساسية هي الغذاء الضروري والملبس اللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه<sup>(٩)</sup>، ويوضح ابن خلدون الحاجات الضرورية والسياسية ليست هي كل شيء في حياة المجتمعات البشرية المتطورة، إنما هناك حاجات أخرى تظهر من نمو ورقي المجتمع وتحضره.

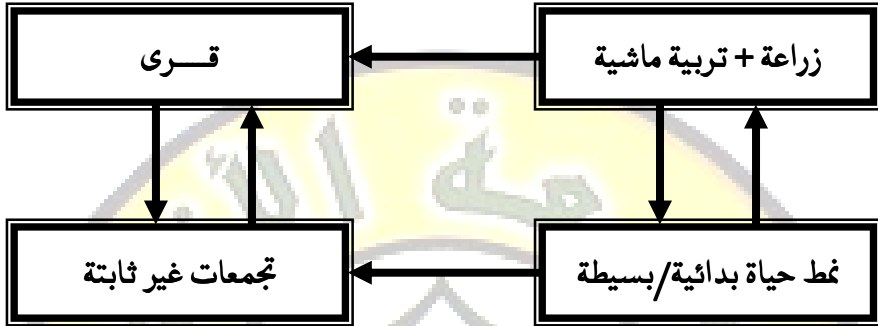
يقرر ابن خلدون كذلك أن إنتاج حاجة من الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم - حسب الإستعمال الخلدوني للكلمة - على نحو ما.

يقوم تقسيم العمل عند ابن خلدون على أساس نمذجته وتصنيفه للمجتمع إلى قسمين أساسين:

الأول: هو البدوي أو البدائي؛ والثاني: هو الحضري.

فالنمط الأول البدائي ونمط إنتاجه بدائي تقليدي حيث يقول عنه ابن خلدون «إن أهل البدو هم المستحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام وأنهم

مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد»<sup>(١٠)</sup>، ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي :



أم النمط الثاني وهو الحضري ويظهر في المجتمعات المدنية التي تطورت فيها الفعاليات الاقتصادية وبالتالي يتوجه فيها البشر إلى أعمال التجارة والصنائع<sup>(١١)</sup>، ويمكن تمثيل توضيح ذلك في الشكل الموالي :



وبالإضافة إلى ذلك نجد نقاط تقارب بين فكرة آدم سميث في تقسيم العمل وابن خلدون الذي أوضح فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل.

نميز في كتابة ابن خلدون توضيحه لعناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية في<sup>(١٢)</sup>: العمل ورأس المال، والموارد الطبيعية، أما العمل فذكره مراراً وتكراراً واعتبره ضمناً وصراحة أهم عنصر من عناصر الإنتاج، إذ بدونه لا يمكن إتمام أي شيء نافع للإنسان، وهو ما يدفعنا إلى الإشارة إلى نظرية القيمة عند ابن خلدون.

## ٢. الفهم الخلدوني للقيمة الاقتصادية

يرى ابن خلدون أن القيمة الاقتصادية للسلعة يحددها الجهد الإنساني (العمالي) المبذول فيها وليس مجرد قيمتها المادية، وهي مسألة إبتنى عليها الفكر الاقتصادي الحديث (والماركسي خاصة) وخصوصاً في دعوته إلى إنصاف العمال الذين يضيف جهودهم إلى قيمة السلعة أحياناً في ظروف قاسية، وهي قيمة يستفيد منها الرأسماليون عادة في النظم التي لا تنصف الطبقة العمالية، لم يصل ابن خلدون إلى هذه الدعوة صراحة لكنه إقترب من مضمونها كثيراً<sup>(١٣)</sup>.

## ٣. جدلية الاقتصاد والدولة في الفكر الخلدوني

تعد إشكالية علاقة السياسي بالاقتصادي أحد أهم الإشكاليات النظرية والعلمية التي تعاطى وتعامل معها الفكر الاقتصادي بشكل عميق منذ القديم وتعد هذه الإشكالية أحد أهم نقاط الاختلاف والإفتراق بين المذاهب الاقتصادية المعاصرة، وبهذا الصدد لم يُخف ابن خلدون آراءه حول هذه المسألة بكل جرأة وموضوعية، لم يكن يُخف ابن خلدون قلقه وإمتعاضه من السياسات التدخلية للأمراء والسياسيين في العملية الاقتصادية، ومع ذلك إعتبر ابن خلدون وجود الدولة مهم وضروري ليس كمنظم اقتصادي وإنما كإطار عام للعملية الاقتصادية حيث سمى الدولة في أحد نصوصه بـ «السوق الأعظم».

وناقش ابن خلدون هذه المسألة بإسهاب حيث كان يعتقد أن دخول الدولة النشاط الاقتصادي في مجال الإنتاج أو التجارة له أسباب ونتائج وهي: من جهة فإن الدولة كما يقول لا تقدم على مشاركة الناس في النشاط الاقتصادي أو التجارة

بسبب قلة إيراداتها من الجباية أو تصور هذه الإيرادات بالنسبة لنفقاتها المتزايدة، وهذا ناتج عن تضخم إنفاق الدولة على الأمراء والجند والترف، ويتعرض النشاط الاقتصادي للخلل، والأهم من ذلك في التحليل الخلدوني فإن تدخل الدولة السافر في الاقتصاد هو دليل على ضعف الدولة وقرب إنهيارها أو ما يمكن أن نعبّر عنه «حالة الكساد»<sup>(١٤)</sup>.

وقد ذكر الرئيس الأمريكي الأسبق «رونالد ريغن» وهو بصدد إطلاق سياساته «الليبرالية الجديدة» بعد ظهور بوادر تراجع الاقتصاد الأمريكي بسبب «السياسات الكينيزية» و«التدخلية» للدولة في الاقتصاد، ذكرهم بهذا التحليل الخلدوني ودعوتهم إلى تخفيض الضرائب من أجل تحفيز الاقتصاد مرة ثانية.

لقد حذر ابن خلدون من هذه المسألة مراراً وتكراراً أي اشتغال رجال السياسة والسلطة بالتجارة ومنافستهم أهل البلد وتجاره بما يؤدي إلى عرقلة الاقتصاد وتدميره وانعكاس ذلك سلباً على الدولة نفسها وكيف أن رؤوس الأموال تهرب وتهاجر من بلد التسلط إلى بلدان أخرى، وخاصة إذا استغل المتسلط نفوذه من أجل منافسة أهل البلد في أرزاقهم<sup>(١٥)</sup>.

#### ٤. العولمة من نافذة خلدونية

هل نستطيع الإدعاء بالقول على أن ابن خلدون يقدم تحليلاً أو تفسيراً لظاهرة العولمة التي نعيشها اليوم؟

إنه تساؤل ملغوم وشائك والإجابة عنه ليست بالأمر السهل هذا لأننا طرحنا في مستهل بحثنا عن وشائج الوصل والقطع بيننا وبين ابن خلدون وانتهينا إلى أن ابن خلدون يرتبط بنا على نحو ما على صعيد الإشكالية أي واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومحاولة تجاوزه إلى التقدم والتطور، وبما إن العولمة كظاهرة اقتصادية واجتماعية لها حضورها كإشكالية وكواقع نعيشه وتتعاطى مع تحليلاته، من هنا يجد ابن خلدون راهيته مع هذه الإشكاليات لأنه يعتمد على دعامة يمكن اعتبارها

أساسية في الفكر الحدائي ألا وهي : العقلانية ومن هذه الدعامة نستخلص مجموعة من النقاط يتقاطع فيها ابن خلدون مع مفهوم العولمة فمثلاً نجد ابن خلدون لا يستعمل مفاهيم مثل المجتمع أو القومية ويستعيز عنها بمفاهيم الاجتماع أو العمران أو الحضارة ونعرف أن مفهوم المجتمع بدأ يتأزم ويفقد معناه مع ظاهرة العولمة التي تركز على مقولات من قبيل الشبكات والعلاقات الشبكية والتضامات العرقية والقبلية، ومختلف المجتمعات التنظيمية.

وتحدث عن مفهوم الدولة وظاهرة انهيارها وتراجعها التي بشرت بها العولمة إلى صالح التشكيلات الاقتصادية المتنامية أو التشكيلات العصبوية التي شرحها ابن خلدون كثيراً.



### III - مدى تبني العالم الفكر الاقتصادي الخلدوني

إن البحث عن ملامح نظرية اقتصادية (خلدونية) تتسم بالإحتضان عالمياً أي نظرية تقدر على صياغة قوانين عامة حاکمة للعلاقات الإقتصادية متتبعة خطى مناهج العلوم الطبيعية حتى مرحلة التعبير الرياضي أمر يحتاج إلى مساءلات نظرهما على الفكر الخلدوني في هذا المجال: أين سنضع ابن خلدون بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين العالميين كـ «آدم سميث»<sup>(١٦)</sup> أو «ماركس»<sup>(١٧)</sup> أو المفكر الفرنسي «جون باتيست ساي»<sup>(١٨)</sup> الذي أبرز في أعماله صياغة مفهوم «المنظم» Entrepreneur أو «دافيد ريكاردو»<sup>(١٩)</sup> أو «جون مينارد كينز»<sup>(٢٠)</sup> أو غيرهم.

هل تعد أفكار ابن خلدون الاقتصادية على قدر النضج ذاته لأفكار هؤلاء المفكرين العالميين؟ أم أن الوضع التاريخي لابن خلدون (للمجتمعات ما قبل الرأسمالية) تحكم في شكل هذه الأفكار الاقتصادية كما يقول (جون كينيث جالبريث): «فالأفكار الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحيثما لا يوجد اقتصاد»<sup>(٢١)</sup>؛ أم أن النظريات الاقتصادية لهؤلاء المفكرين استبقت الكثير من المساهمات الفكرية لابن خلدون فيما يتعلق بنظريته في الأسعار أو الإنتاج، أو الأجور، أو توزيع الدخل والثروة؟.

من خلال هذه التساؤلات يمكن أن نعتقد بقوة في أهمية الأفكار الاقتصادية لابن خلدون على صعيد عالمي بنظرة موضوعية وغير متأثرة نحو أي تركز حول الذات لا غربي ولا شرقي، فالفكر الاقتصادي وبكل بساطة كما يقول (مارشال): «إن الاقتصاد السياسي أو علم الإقتصاد هو دراسة للبشرية في شؤون حياتها الاعتيادية»، ودراسات ابن خلدون هي بامتياز دراسات للوضع البشري في حالاته الاعتيادية وغير الاعتيادية<sup>(٢٢)</sup>.

وبالرغم من ذلك فإن المقارنات والمقاربات التي تقرأ المساهمة الخلدونية وحدوسها في المجال الاقتصادي والاجتماعي/ العمراني على ضوء ومنطق مفاهيم



الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي والثورة في العلوم الاجتماعية والإنسانية كما تبلورت في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، فإنها تمارس عمليات في الخلط النظري والفقر التاريخي الذي ينطوي على كثير من المغامرة ولا تتصور أن نتائجها مضمونة ومفيدة في تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الأفكار المقارن فمن المؤكد اليوم أن لغة ومنطق الأفكار والمفاهيم في العلوم الإنسانية تستند على منظورات العلوم الطبيعية ومناهجها إضافة إلى اعتمادها الرؤية الفلسفية المتضمنة في الخطاب العلمي الحديث والفلسفة الحديثة<sup>(٢٣)</sup>.



## الخاتمة

إن المساعي التي تبث عن إعطاء المساهمة الخلدونية خاصية إختراق الأزمنة والأنظمة المعرفية من أجل أن يقال إنها عالمية وذلك على حساب المكاسب الفعلية لمساهماته النظرية وإذا كان هناك بعض التماثل بين بعض الحدوس النظرية والمقدمات العامة أمر مؤكد في تاريخ الأفكار فإن المغالاة في افتراض التجانس بين أنظمة الفكر يغفل الكثير من الحقائق الموضوعية والمعرفية .

إن القيم العالمية في مساهمات ابن خلدون الاقتصادية لا تكمن في اكتشافه لمفاهيم مثل القيمة أو نظرية في الأسعار أو الأجور أو تقسيم العمل أو غيرها ، وإنما تكمن وتتجلى في نزعته الرامية إلى فتح طريق العقل التحليلي ليس فقط للظواهر الاقتصادية بل لمجمل الحوادث التاريخية التي تشير إلى كفاءاته وقدراته في بناء النماذج النظرية من أجل تقبل الظواهر الاقتصادية والتاريخية قابلة التعميم في حالة وجود شروط مماثلة في سياق اجتماعي أو تاريخي معين .

## الهوامش

١. محمد عابد الجابري، نحن والتراث، ط٦، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م، ص٣٢٢.
٢. كمال عبد اللطيف، من العقل إلى العقلانية، محاورة فكر عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠م، ص١٧١-١٨٠.
٣. محمد جابر الأنصاري، العلامة ابن خلدون: رحل منذ سنة قرون ومازال معاصر، مجلة العربي، عدد ٥٦١، أغسطس ٢٠٠٥م، ص١٠١-١٠٧.
٤. محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٢.
٥. نفس المرجع، ص٢٦٦.
٦. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، ط٦، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣م، ص١١.
٧. نفس المرجع السابق، ص١٣.
٨. ابن خلدون، المقدمة، طبعة لجنة البيان العربي، ج٣، ص٨٧٢.
٩. عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص٩٠.
١٠. ابن خلدون، المقدمة، ط١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٩م، ص٢١٢.
١١. آزاد أحمد علي، حول العمارة والتشييد عند ابن خلدون، المستقبل العربي، العدد ٢٦٠، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص١٥٩-١٦٦.
١٢. عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص٩٣.
١٣. محمد جابر الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.
١٤. عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.
١٥. محمد جابر الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص١٠٤.

١٦. فيلسوف واقتصادي اسكتلندي الأصل (١٧٢٣-١٧٩٠م)، هو أول الكلاسيك الإنجليز، نشر في ١٧٧٦م، مؤلفه الرئيسي بعنوان: « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمة ».
١٧. اقتصادي ألماني (١٨١٨-١٨٨٣م)، فيلسوف وعالم اجتماع، مؤسس الحركة العمالية الدولية، ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية، له العديد من المؤلفات السياسية والاقتصادية.
١٨. اقتصادي فرنسي (١٧٦٧-١٨٣٢م)، من أحد كبار مذهب التبادل ومن رواد المدرسة الغقتصادية الكلاسيكية، صاحب كتاب: « Traité D'économie », ويعرف كذلك بقانون الأسواق أو قانون المنافذ « Loi Des Débouches ».
١٩. اقتصادي إنجليزي (١٧٧٢ - ١٨٣٢)، يعد من أحد المنظرين في الاقتصاد السياسي، اشتهر بصياغة قانون الربيع العقاري.
٢٠. اقتصادي إنجليزي (١٨٨٣-١٩٤٦م)، يعتبر مؤلفه في « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود » سنة ١٩٣٦م ثورة منهجية وموضوعية بالنسبة للفكر الاقتصادي، عمل أستاذاً للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بإنجلترا، ومستشاراً اقتصادياً لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية.
٢١. جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. ١٦.
٢٢. نفس المرجع السابق، ص. ١٩.
٢٣. كمال عبد اللطيف، الأثر الخلدوني هل كان محدوداً، مجلة العربي، عدد ٥٦١، أغسطس ٢٠٠٥م، ص. ١١٢-١١٧.

## انعكاسات الجريمة عند الشباب بالجزائر

الدكتور/ معمر داود (\*)

### مقدمة:

إن البحث في موضوع الجريمة واسع جداً وهذا يعود لتشعب الظاهرة وتعدد الأسباب المؤثرة فيها ، وأيضا إلى تفشيها وانتشارها بصورة مذهلة ويظهر ذلك جليا بآثاره القوية في واقع المجتمع الجزائري الذي ننتمي إليه وما يحدث من اختلالات في التوازن الاجتماعي وفقدان المعايير التربوية والأخلاقية في الممارسات السلوكية التي أصبحت هي الأخرى ظواهر منفصلة تستدعي الدراسة وتحتاج إلى تفسيرات علمية وتحليلات منطقية لا إلى مجرد تخمينات شخصية أو تأويلات أيديولوجية تتنافى وموضوعية البحث العلمي .

ولما كانت مظاهر الجريمة متباينة من مجتمع إلى آخر ، بل وأيضا في المجتمع نفسه من طرف إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ، فلا شك أن العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة متباينة هي كذلك من حيث طبيعتها ومن حيث درجة تأثيرها تبعاً لشخص المجرم ذاته وتبعاً أيضا لظروف بيئته ومحيطه الاجتماعي بصفة عامة .

«ولأن صورة المجتمع هي تعبير عن سلوكيات أفرادها الإيجابية منها أو السلبية فلا جرم أن الشباب يكون بذلك أحق لوحة تعكس عليها حالة المجتمع الذي هو فيه إن خيراً فخيئاً وإن شراً فشرأ»<sup>(١)</sup> .

أما اليوم فالحديث عن الجريمة بات يمثل هاجسا كبيرا يشغل تفكير المهتمين بقضايا المجتمع باعتبارها ظاهرة مرضية ، تمثل خروج عن تقاليد المجتمع ، وتعديا على قيمه وقوانينه السائدة ، وهو ما يسمى عند «البير كامو» بمفهوم التمرد في

(\*) قسم علم الاجتماع — كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة عنابة — الجزائر

كتابه (الإنسان المتمرد) حيث لاحظ «أن هناك جرائم ترتكب بدافع الهوى، وأخرى استنادا إلى محاكمات عقلية»<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت فئة الشباب من أكبر الشرائح الاجتماعية وأهمها في مجتمعنا الجزائري حتى غدت الجرائم من أكبر البلدان فتوة في العالم<sup>(٣)</sup>، فإن أفرادها وبحكم وضعيتهم تلك الأكثر عرضة للتأثر بعوامل الجريمة نظرا لظروفهم النفسية والاجتماعية الخاصة، التي تخلق لديهم مشاكل التوازن النفسي واضطراب التوافق الاجتماعي، مما يؤدي إلى انتهاج السلوك الإجرامي.

حيث صار جنوح الأحداث وانحراف الشباب من أخطر الأمراض الاجتماعية التي أخذت في الانتشار خلال السنوات الأخيرة. والتي أنتجت عدة مشاكل نفسية أو اجتماعية واقتصادية، وظرف طبعت واقع التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة ببلادنا خلال العشرية الأخيرة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) متخذة أنواعاً كثيرة بدءاً من الجرائم المخلة بالآداب العامة إلى جرائم أكثر خطورة تعكس طابعاً مافياوياً ينتهج أسلوب الجريمة المنظمة، تمثلت مجالاتها على الخصوص في سرقة السيارات والمتاجرة بالمخدرات وتزوير الشهادات الخ...<sup>(٤)</sup>.

ولذلك فإن دراسة واقع الجريمة عند الشباب باتت مشكلة تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع بصفة عامة والمختصين في علم الاجتماع بصفة خاصة.

فالإجرام أيّاً كان نوعه أو مصدره هو سلوك مرضي فسر بعض الباحثين وجوده كدليل على فشل أنظمة التكوين والتربية أو عدم انسجامها مع الواقع الاجتماعي<sup>(٥)</sup> كما نظر بعض الباحثين إلى هذا السلوك كمؤشر من المؤشرات التي تكشف عن مكنن التوتر في العلاقات الاجتماعية والذي قد ينعكس تأثيرها على استمرار المجتمع وتوازن بناءاته<sup>(٦)</sup>.

وإذا ما اعتبرنا أن الضبط الاجتماعي بأنه عملية سوسيولوجية يحمي بها

المجتمع كيانه ومصالحه ويحافظ من خلالها على أهدافه ، فهو أيضا يعد وسيلة من الوسائل التي تندرج ضمن آليات وظروف مقاومة الجريمة ، ولهذا سنسعى - وهذا يعد هدفاً أساسياً - من خلال هذا البحث إلى الوقوف على أهم العوامل المتسببة في حدوث الجريمة عند الشباب ، وبالموازاة مع ذلك بإمكاننا إبراز أهم الضوابط الوقائية والوسائل العلاجية التي من شأنها أن تساهم في التقليل من انتشار الجريمة وخفض معدلاتها.

وبما أن أي سلوك إجرامي هو مستهجن من طرف المجتمع من جهة ويحرمه القانون والشرع من جهة أخرى فإنه بإمكاننا في هذه الحالة البحث عن ما هي العوامل التي تدفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة ؟ بمعنى أنه يجب معرفة مجموعة الظروف التي تؤثر في سلوكيات الشباب وميولهم واستعدادهم وأساليب تكيفهم ، فتدفع بهم من ثمة إلى الخروج عن المألوف ، بارتكاب أفعال شاذة يرفضها المجتمع ويحرمها القانون كما أنه يمكننا معرفة مساهمة الوضع الاقتصادي في انتشار الجريمة. وكذلك الظروف الاجتماعية والثقافية هل تؤدي إلى نزوع الشباب إلى اقتراف الجريمة ؟ وهل أن ضعف التربية والابتعاد عن الدين أيضاً يدفع الشباب إلى ارتكاب الجريمة.

إن الدافع لبحث موضوع الجريمة هام جداً. وقد حاولنا التركيز على انعكاساته على الشباب الجزائري وذلك في تقديري لعدة اعتبارات :

١- ارتفاع معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة ، وكثرة الحديث عنها بين عامة الناس وعبر مختلف وسائل الإعلام.

٢- تفشي ظاهرة الجريمة في أوساط الشباب بشكل مروع يبعث على القلق مما يؤدي إلى البحث والتعمق في النظريات المفسرة لها قديمها وحديثها ، والتركيز كذلك في العوامل التي أدت إلى حدوثها .

٣. محاولة البحث عن بعض الأساليب الوقائية للحد منها والتقليل من أضرارها على الأقل.

ومن الأهداف المهمة لهذا البحث :

١- تسليط الضوء على واقع الشباب الذي دخل عالم الجريمة وتفنن فيه وأبدع، تاركا وراءه قيم المجتمع وثقافته جانبا .

٢- الاهتمام بشريحة الشباب وسلوكها الغير سوي أحيانا ومحاولة فهمه وتأسيس تصور علمي حوله .

٣- التقرب منها كذلك لكشف أهم المشكلات التي يعانون منها، وإظهار تمثلاتها للواقع الاجتماعي الذي تتفاعل في إطاره ..  
وقبلولوج في عناصر البحث يجب أن نتعرض لأهم المفاهيم.

أولاً: المفاهيم الأساسية:

إن هذا الطرح شمل في مجمله العديد من المفاهيم الأساسية المدعمة له وسوف أورده فيما يلي :

١- مفهوم الجريمة :

لقد تعددت آراء الباحثين في تحديد مفهوم الجريمة حسب تخصصاتهم العلمية، وأن أصل الكلمة مشتق من الفعل الثلاثي جَرَمَ «بمعنى اكتسب أو حمل ما لا خير فيه»<sup>(٧)</sup>.

ويعرفها رادكليف براون Rad Cliffe Boroun بأنها «انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على متهكيه»<sup>(٨)</sup> كما يعرفها دوركهيم (Durkheim) بأنها «كل فعل معاقب عليه قانونا»<sup>(٩)</sup>.

والجريمة ظاهرة اجتماعية لها أبعاد اجتماعية معينة، تحتاج من الأخصائيين الاجتماعيين ضرورة تحديدها وتشخيص عواملها المختلفة ووضع الخطة العلاجية



المناسبة لمواجهتها<sup>(١١)</sup> بمعنى أن لعلماء الاجتماع باع في تحديدها دراستها . ولذلك فإن علم الاجتماع يعرفها «بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي يهدف إلى إفساد النظام القائم»<sup>(١٢)</sup> .

وهناك تعريفات متعددة للجريمة سوف نعرضها باختصار من تعريف اجتماعي ونفسي وقانوني .

أ- التعريف الاجتماعي للجريمة : وتمثل في :

- هي كل فعل يتعارض مع قيم وأفكار المجتمع ومبادئه الخلقية .
  - وهي اعتداء مصالح المجتمع المتعددة التي بني عليها .
- ويمكن أخذ تعريف رادكليف براون Rad Cliffe Boroun أيضا في هذا المجال بأنها تعد انتهاكا للعرف الذي يسود المجتمع مما يستوجب توقيع الجزاء على متتهكه .

ب- التعريف النفسي للجريمة :

- هي عبارة عن سلوك معاد للمجتمع وسلوك غير سوي .
  - كما أنها إشباع لغريزة إنسانية بشكل لا اجتماعي واندفاع حر لها .
- ويمكن التركيز على ألكسندر Alexander بأن السلوك الإجرامي ناتج عن الاضطراب في قوى الشخصية الثلاث في تكيفها مع ما يسود في المجتمع من قانون أخلاقي .

ج - التعريف القانوني للجريمة :

- هي عبارة عن فعل يعاقب عليه قانونا يجرمه القانون الجنائي .
- ويشير فرانسوا كرار إلى أن الجريمة هي كل عمل يقوم به الإنسان وهو مخالف للقانون<sup>(١٣)</sup> .

وتقسم الجريمة<sup>(\*)</sup> إلى العديد من الأنواع يمكن اختصارها في التالي :

- يتم تقسيمها حسب الجسامة .
  - يتم تقسيمها حسب التعمد .
  - يتم تقسيمها حسب موضوع ضررها .
  - يتم تقسيمها حسب درجة استمرارها.
- كما أن لها تصنيفاتها الاجتماعية بالشكل التالي :
- جرائم ضد الممتلكات مثل السرقة .
  - جرائم ضد الأفراد مثل القتل .
  - جرائم ضد الأسرة كالخيانة الزوجية على سبيل المثال.
  - جرائم ضد النظام العام كالجريمة المتعلقة بأمن الدولة.
  - جرائم ضد المصادر الحيوية للمجتمع كالصيد في غير موسم الاصطياد مثلا .
  - جرائم ضد الأخلاق والقيم كالأفعال المخلة بالحياء في المناطق العامة مثلا<sup>(١٣)</sup> .

## ٢ - مفهوم الجنوح:

يعبر هذا المفهوم عن الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث وأحيانا يستعمل للدلالة على جرائم الكبار إذا كانت هيئة من ناحية وكان ارتكابها للمرة الأولى من ناحية أخرى<sup>(١٤)</sup> .

ويعرف الجنوح بأنه «الميل إلى الانحراف ويستخدمه علماء الإجرام عادة للدلالة عن الجريمة ويهتم بها علماء الاجتماع والنفوس والقانون والتربية ويفسره

(\*) هذه الأنواع على سبيل المثال لا على سبيل الحصر لأنها أنواع الجرائم قد تصل إلى ٢٠ نوعا أو أكثر.

كل حسب وجهة نظره وينصب بوجه عام على أنماط لسلوكات يجرمها القانون وتستوجب عقوبات خاصة، وتعتبر خروجاً على قيم المجتمع وتقاليده فهي ضارة مهددة لنظامه»<sup>(١٥)</sup> وهذا يتأتى من خلال مواد قانونية تحدد ماهية الأفعال التي تنسب على جنح، كما تسن لها أحكام عقابية خاصة بها .

كما يعرف القانونيون الجنوح بأنه «تعد على عرف اجتماعي منصوص عليه بالعقوبة قانوناً»<sup>(١٦)</sup> .

ويحددها بول تابان «Paul Tappan» بشكل دقيق حيث يعرفه «بأنه أي رد فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة يصدر فيه حكم قضائي»<sup>(١٧)</sup> .

كما أن علماء النفس ينظرون إلى الجناح بأنه يمثل صورة من صور انعدام التكيف الذي يعبر عن عجز الفرد من إقامة علاقات مع الآخرين.

أو حسب تعريف «أيكهورن» بأن الجنوح هو «انحراف العمليات النفسية السوية»<sup>(١٨)</sup> فالجنوح إذن في نظر علماء النفس هو ما ظهر من سلوك نتيجة أحد الاضطرابات في النمو والتي كانت بدورها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل مما أدى بعد ذلك إلى نقص في بعض نواحي الشخصية»<sup>(١٩)</sup> .

ويؤكد كذلك روبرت ميرتون فكرة أن السلوك الجانح هو سلوك خارج عن إرادة الفرد حيث يرى أن هذا السلوك لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره»<sup>(٢٠)</sup> .

وبعد التعرض لهذين المفهومين الأساسيين فإننا نجد بأن هناك تداخلا بين مفهومي الجريمة والعنف، على اعتبار أن الجريمة هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده وهي من الوقائع الاجتماعية التي

لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم عصورها وعانت منها الإنسانية على مر الأجيال .

يظهر التداخل واضحاً بين المفهومين إلا أنه يمكن التفرقة فقط بينهما في أن العنف أكثر اتساعاً من الجريمة ، حيث يشتمل على تلك التي يعاقب عليها القانون ، بل إن بعضها قد يكون مرغوباً فيها اجتماعياً عندما يكون منظماً من خلال معايير المجتمع (انظر : أحمد زايد وآخرون ٢٠٠٢م ص ١٠) <sup>(٢١)</sup> .

وقبل التعرض للنظريات المفسرة للجريمة سأحاول إعطاء نظرة للظاهرة عبر العصور:

#### ثانياً: ظاهرة الجريمة عبر العصور:

يمكننا التعرض للجريمة تاريخياً وذلك عبر العصور بدءاً بالعصر اليوناني (الإغريقي) ومروراً بالعصر الإسلامي وانتهاءً بالعصر الحديث الذي يمكن التعرض له بنوع من الإسهاب .

##### ١ - الجريمة في العصر الإغريقي (اليوناني):

أهم ما يلفت الانتباه هو شهرة قواعد قانون داركون عند اليونان «بقسوتها إلى درجة وصفها بأنها كتبت بالدم» ، وأصبحت كلمة داركون عالمية تطلق على الأفعال التي تمتاز بالقسوة وعدم تطبيق العدالة ، إلا أنه قد حقق تطوراً هاماً ومجهوداً قانونياً خاصاً ، إذ يعتبر من أوائل من التمس مفهوم القصد الجنائي في جريمة القتل <sup>(٢٢)</sup> ولم تدم هذه القوانين طويلاً إذ استبدلت بقانون «صولون» الذي ركز على عملية الإرث للبنات والأولاد الطبيعيين ، وتحريم قتل الأبناء وركز على تطبيق إصلاحاته على الدائن والمدين كما قام بحماية الزراعة وتشجيع الصناعة ، والتجارة ونظم الاقتصاد عن طريق إنشاء نظام للنقد <sup>(٢٣)</sup> وبهذا يعد صولون بأنه أبو الديمقراطية وهو من وضع أصولها.

وفيما يتعلق بتقسيمات الجرائم فقد فرقت التشريعات الاثينية بين الجرائم العمدية والجرائم الخطئية إذ عقوبة الأول تتراوح بين السجن والإعدام، والغرائم المالية، فبينما في الثاني لم يكن العقاب عليها جنائيا. وفي هذا الصدد من الحديث يقول الأستاذ إميل جارسون «Emil Garson»: «إن العرف جرى على نفي الجاني بعيداً عن محل وقوع الجريمة، وبعيدا عن عشيرة المجني عليه»<sup>(٢٤)</sup> وهو تصرف يمنع تكرار الجريمة، ويجعل الجاني يسعى بكل الوسائل لإصلاح ما تسبب فيها.

## ٢ - الجريمة في العصر الفرعوني:

لقد لعبت القوانين الفرعونية دوراً هاماً في تنظيم مجتمعهم حيث كانت لهم شريعة متماسة مع شرائع الحضارة متغلغلة في كافة مناحي الأسرة والملكية والعمل والزراعة والعقاب<sup>(٢٥)</sup> إذ أن من أهم الجرائم التي يعاقب عليها القانون، في عصر الفراعنة نذكر منها: جرائم العصيان لأوامر الملك، والتستر على المؤامرات ضده، والقتل والعيب في المقدسات، والسحر والاغتصاب ومخالفة القوانين، والحنث في اليمين والكسب غير المشروع وهي كلها جرائم ذات صبغة أخلاقية، مما يعكس اهتمام الفراعنة وحرصهم الشديد على العناية بمقدساتهم، وجوانب حياتهم الروحية، ومن الأدلة على ذلك تضمن التشريعات الفرعونية إعدام من يقتل حيواناً مقدساً ولو قضاءً وقدرًا<sup>(٢٦)</sup>.

وقد اهتم الفراعنة بسن العقوبات التي تناسب طبيعة الجرائم السائدة عندهم «وأهما العقوبات التي كانوا يعرفونها هي الإعدام والعقوبات المقيدة للحرية والبدنية والمالية والأدبية»<sup>(٢٧)</sup> وأن العبرة في توقيع الجزاء على المذنب تقوم بناء على نتيجة الفعل دون مراعاة لظروف الفاعل وملابسات الجريمة.

## ٣ - الجريمة في العصر الروماني:

يذكر المؤرخون أن روما قد عرفت نوعين من الجرائم هما :

## الجرائم العامة والجرائم الخاصة :

«يتمثل النوع الأول في الأفعال التي تمس الدولة مثل التجسس والخيانة الكبرى والقتل العمدى وهذه كلها تستحق عقوبة الإعدام»<sup>(٢٨)</sup>.

أما النوع الثاني : فيتعلق بما يلحق من أذى مع الآخرين (الأشخاص) أو إتلاف ممتلكات أو قطع أشجار وتبديد أموال القصر مثلاً وما إلى ذلك<sup>(٢٩)</sup>.

وقد تطور هذا النوع من الجرائم في التشريع الروماني بمرور الزمن .

إذ مثل صدور قانون الألواح الإثني عشر<sup>(\*)</sup> أهم حدث قانوني قبل التدخل البريتوري في العهد الجمهوري الثاني ، حيث تعرض هذا القانون لجرائم عديدة مثل جرائم ضد الأموال كالسرقة والاعتداء على أموال الغير ، أو كل الأضرار التي تلحق بالجسم ماعدا القتل<sup>(٣٠)</sup> . وبهذا يمكن القول أن الجريمة قد حظيت باهتمام واسع في التشريع الروماني المجسد لفلسفة هذا المجتمع ، الذي أولى عنايته بالقانون ، حرصاً منه على تحقيق أهداف فلسفته البراغماتية .

### ٤ - الجريمة في العصر الإسلامي والشريعة الإسلامية:

يمكن الفصل بين الجريمة في العصر الإسلامي وفي الشريعة رغم الارتباط الوثيق بينهما.

### أ - الجريمة في العصر الإسلامي:

لقد كان لظهور الإسلام الأثر العميق في تغيير الذات الإنسانية وهدايتها إلى سبل الخير والرشاد ، فكانت معالمة هي التي رسمت بزوغ الحضارة الإسلامية التي بهرت العالم لفترة ممتدة من الزمن.

وفي الإعجاز العلمي لهذا الدين أنه ضبط مجالات التنظيم الاجتماعي فكان له الأثر الواضح في الحد من ظاهرة الجريمة ، حيث شهدت تقلصاً كبيراً خلال

(\*) قانون الألواح الإثني عشر : أول قانون روماني يظهر للوجود .

العصر الإسلامي ، خاصة أثناء قرونه الوسطى قبل سقوط دولة الخلافة العباسية وذلك نتيجة للتطبيق الصارم والعدل لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي وضعت الحلول الصحيحة والعلاج النافع للجريمة ، فصانت للجماعة حقوقها وأعراضها وعقيدتها وأوجدت للمجتمع نظاماً عادلاً تقبله النفوس وتفهمه العقول<sup>(٣١)</sup> نظام تعجز عن صياغته أي نظرية وضعها الإنسان ، لأنه غير مقيد بأبعاد الزمان والمكان.

وتعد الجريمة من منظور إسلامي إحدى الرذائل التي تعبر عن فساد في عقيدة الفرد ، لأن الإيمان الصحيح يمنع صاحبه من الإقبال على الجريمة أو حتى مجرد التفكير فيها. ولقد أثبت القرآن الكريم قدم هذه الظاهرة ، في تاريخ التجمع الإنساني ، بل إن ظهورها كان أسبق حتى من فكرة ظهور المجتمع حيث قال تعالى : ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾<sup>(٣٢)</sup> وعلى ذلك حرص الإسلام على محاربتها باعتباره دين المحبة والتسامح والعدل ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ... ﴾<sup>(٣٣)</sup> ومعناه الحكم بين الناس بالعدل حتى لا ينتشر الفساد والانحراف والجريمة.

وبما أن السلوك الإنساني لا يمكن فصله عن الأخلاق سواء كانت حسنة أم سيئة اعتبر الجريمة من زاوية إسلامية مفهوماً أخلاقياً يقصد به كل سلوك انطوى على المساس بالمثل العليا للمجتمع بصرف النظر عن درجة خطورته وضرره<sup>(٣٤)</sup> . وشمل هذا المفهوم الجرائم الدنيوية بعقوباتها المختلفة كما وكيفا وكذلك الجرائم الأخروية التي تركت عقوبتها للمولى عز وجل .

#### ب- الجريمة في الشريعة الإسلامية:

تعد الجريمة في الشريعة الإسلامية ظاهرة شرعية لأنها مقيدة بأحكام

الشرع، المحددة والواضحة في الكتاب والسنة «ولأن مصدر الشريعة هو الخالق سبحانه وتعالى، فإن نظام التجريم الإسلامي يتسم بالإطلاق والثبات والموافقة للطبيعة البشرية إلى جانب المرونة»<sup>(٣٥)</sup> وهو ما يجعل الفقه الجنائي الإسلامي قابلاً للتطبيق، في أي مكان وزمان، وهو ما لم تصل إليه نظريات التجريم، في مختلف القوانين الوضعية التي أوجدها الإنسان.

ولا تقوم الجريمة في الشريعة الإسلامية، إلا إذا توافر هناك نص شرعي، ينهي عن عمل أو ترك أفعال معينة، وهذا طبقاً للمقولة التالية «لا جريمة ولا عقوبة بغير نص»، وهي مبادئ قررتها القوانين الوضعية الحديثة، بعد أن وضعها الإسلام في إطار متعامل قبل ذلك بقرون عدة<sup>(٣٦)</sup>. وتحدد الجرائم والعقوبات الشرعية استناداً إلى أنها وردت في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة بفعل أو قول للرسول عليه الصلاة والسلام. ومن أنواع الجرائم بصورة مختصرة:

- جرائم الحدود: والتي نص القرآن صراحة عليها وأقرتها السنة الشريفة بعقوبات دقيقة وواضحة ومنها الردة: أي الخروج عن الإسلام. والبغي أي التمرد على نظام الحكم والزنا، وهي من الجرائم الخطيرة، والقذف، أي اتهام المحصنة بالزنا وشرب الخمر: والسرقة وغيرها وهذه كلها مدعمة بنصوص قرآنية محكمة قررت وفصلت فيها.

- جرائم القصاص: وهي مرتبطة بالاعتداءات التي تقع على النفس أو الأطراف بما فيها الجروح لقوله تعالى ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ<sup>(٣٧)</sup>﴾. والحكمة من القصاص هو أن تكون العقوبة مساوية للجريمة كما وكيفاً. بقصد تحقيق العادلة ومنع الاعتداءات داخل البيئة الاجتماعية.

- جرائم التعزير: «يشمل هذا النوع كل الجرائم التي لا تدخل ضمن جرائم الحدود أو جرائم القصاص»<sup>(٣٨)</sup> المرونة في تطبيق الأحكام الشرعية مختلف



الجرائم وذلك مراعاة لاختلاف المجتمعات، وعدم ثبات أنماط العلاقات الاجتماعية من ظرف إلى آخر.

#### ٥ - الجريمة في العصر الحديث والجزائر:

تعتبر الجريمة في العصر الحديث إحدى أبرز الظواهر الاجتماعية التي باتت تطرح نفسها على المهتمين بقضايا المجتمع نظر لانتشارها الواسع كما وكيفا في أغلبية بلدان العالم النامية ومنها الجزائر وكذلك في البلدان المتقدمة . والمتمعن في هذه الظاهرة يجد أن النظر إليها يختلف من قطر إلى آخر، فشرب الخمر مثلا يعد جرما في المملكة العربية السعودية، ولكن لا يعد الفعل ذاته جريمة في أقطار أخرى<sup>(٣٩)</sup> هذا من جهة ومن جهة أخرى ونتيجة للتغيرات السريعة التي يشهدها العصر الحديث، أصبح النظر يكاد يكون متباينا تجاه الجريمة داخل المجتمع نفسه . فالجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون فهي مرة مخالفة ومرة أخرى جنحة ومرة ثالثة جناية<sup>(٤٠)</sup>.

ومن أهم الجرائم في عالمنا المعاصر ما يلي:

#### أ- جرائم الإرهاب والاغتيال:

وهو ما حدث في الأزمة السياسية الجزائرية عند إلغاء الانتخابات التشريعية<sup>(\*)</sup>، وصعود بعض مناضليها للجبال في ما يسمى بالجماعات المسلحة الإسلامية دفاعاً على الخيار التعددي والديمقراطي، ودامت عشر سنوات وسميت بالعشرية السوداء أي فترة التسعينات إذ أصبحت حرباً إرهابية دامية، على الرغم من أن مكافحة الإرهاب مهمة الجميع، ومع ذلك فإن الأعمال الإرهابية التي نفذت سنة ١٩٩٢ م (بداية الأزمة الأمنية) وسنة ١٩٩٧ م.

(\*) الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإتقاد : حزب سياسي جزائري .

## الجدول رقم (١)

حجم الأعمال الإرهابية في الجزائر من سنة ١٩٩٢ م إلى سنة ١٩٩٧ م<sup>(٤١)</sup>

| الفترة الزمنية | الاغتيالات والقتل | الجرحي | الاغتصاب | الاختطاف | تخريب المنشآت المدرسية | عمليات الحرق | المجموع |
|----------------|-------------------|--------|----------|----------|------------------------|--------------|---------|
| ١٩٩٧.١٩٩٢      | ٢٦٥٣٦             | ٢١١٣٧  | -        | -        | -                      | -            | ٤٧٦٧٣   |
| ١٩٩٧.١٩٩٣      | -                 | -      | ١٦٥٣     | -        | -                      | -            | ١٦٥٣    |
| ١٩٩٧.١٩٩٤      | -                 | -      | -        | ٢٦٤٣     | -                      | -            | ٢٦٤٣    |
| ١٩٩٥           | -                 | -      | -        | -        | ٨١٠                    | -            | ٨١٠     |
| ١٩٩٦.١٩٩١      | -                 | -      | -        | -        | -                      | ٢٨٨٢         | ٢٨٨٢    |
| المجموع        | ٢٦٣٣٦             | ٢١١٣٧  | ١٦٥٣     | ٢٦٤٣     | ٨١٠                    | ٢٨٨٢         | ٥٥٦٦١   |

ر. الجدول: - الملازم الأول بحاوي محمد - الجزائر: مخطط للإرهاب واستراتيجية للمقاومة والوقاية .

- مذكرة ما بعد التدرج المتخصص في الأمن الوطني - المعهد العالي للدراسات في الأمن الوطني الجزائر ١٩٩٩ م.

كما أن هناك الاغتيالات السياسية التي حدثت لسياسيين منهم على سبيل المثال: الرئيس الجزائري محمد بوضياف المقتال عام ١٩٩٢ م<sup>(\*)</sup> وكذلك بالنسبة للرئيس المصري محمد أنور السادات الذي تم اغتياله عام ١٩٨١ م<sup>(\*\*)</sup>.

وما زال الإرهاب يضعف ثم يعود من جديد . وربما أيضا الجريمة الإرهابية التي تمت في العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تم اختطاف السفير المصري والسفير الجزائري ومستشاره في فترتين متقاربتين، وتم اغتيالهم، رغم وجود أمن خاص بالسياسيين ورغم انتشار الأجهزة الأمنية في كل مكان وفي كل دولة، إلا أن الإرهاب يفاجئ الجميع في العديد من المرات .

(\*) تم اغتيال الرئيس محمد بوضياف يوم ٢٩/ جوان (يونيو) ١٩٩٢ م بقصر الثقافة بمدينة عنابة بالشرق الجزائري .

(\*\*) تم اغتياله بالنصب التذكاري بالأتوستراد أثناء مهرجان عسكري احتفالي من طرف إسلام بولي. مدينة نصر.

## ب- الجرائم العائلية:

مثل جنایات قتل الزوج لزوجته والعكس في بعض الأحيان والقيام بتقطيع الجثة وتقسيمها ووضعها في أكياس ورميه في القمامة ، وقد حدث هذا في العديد من البلدان ، وقد يقتل بعض الأبناء آباءهم من أجل المال ، لأنه عاطل ولا يعمل إلى غير ذلك من الظروف الطرق التي تتم بها الجرائم .

## ج- الجرائم الجنسية:

ومنها الاغتصاب أو العدوان الجنسي والشذوذ بالإضافة إلى اغتصاب القصر ذكورا كانوا أو إناثا أو سرقة طفلة من أمام بيتها أو اختطافها والتعرض لها جنسيا ثم رميها مما أدى إلى تكوين عصابات عن طريق القمع والقوة وذلك باستعمال السلاح للقيام بالأعمال الدنيئة ، بالإضافة إلى جماع المحارم ويا لها من سلوكيات تؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة للمجتمع<sup>(٤٢)</sup> .

## د- جرائم الرشوة والاختلاس والنصب والابتزاز والتزوير:

تتم هذه الجرائم باختلاق مبررات وهنا منها ما يتعلق بالسياح واستدراجهم وتوفير جو خاص بهم من تقديم النساء لهم وكذا الأمر بالنسبة لسائقي سيارات الأجرة الذين يتعرضون أحيانا إلى النهب والسلب والتجريد من الأموال بعد تقديم خدمات للجميع ، وتتم هذه العملية من خلال عصابات منظمة ، كذلك عملية الاختطاف لابتزاز أهل الضحية كما حدث مؤخرا في بلاد القبائل الكبرى<sup>(٤٣)</sup> بالجزائر من اختطاف ممثل لحزب سياسي من أجل إفشاله في المشاركة في الانتخابات التشريعية ، وهذا العمل ينطبق على الأطفال الصغار.

(\*) تيزو وزو عاصمة القبائل الكبرى بالوسط الجزائري وقد تم اختطاف مناضل لحزب سياسي - وطالب الخاطفون فدية تقدر بـ: ٠٣ ملايين، ليتم إطلاقه، وفعل تم لهم ذلك قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة بأيام ١٧ ماي ٢٠٠٧م.

كما يتم تزوير العمل وإدخال المخدرات بصور مختلفة وهذا يتم في العديد من البلدان وللجزائر الحظ في ذلك ، بالإضافة إلى الغش في الأغذية وقطع الغيار دون أن ننسى تزوير الوثائق الرسمية من جواز سفر وبطاقة رمادية إلى شهادات علمية ودبلومات جامعية إلى مجالات السياسة والاقتصاد على الرغم من تعديل القوانين إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتجنب هذه الآفات .

#### هـ- جرائم المخدرات:

إذ يتم توزيع المخدرات وانتقالها من مكان لآخر وتهريبها عبر الحدود وتوزيعها رغم تنوعها من مخدرات طبيعية صلبة وسائلة وحقن وأقراص وغيرها من هروين وبانجو وحشيش ومورفين وأقراص الهلوسة وغيرها . هذه الجريمة التي تتبناها عصابات دولية تجد لها مساعدين بالداخل (مافيا داخلية) تحتمي ببعض العناصر ذات النفوذ والسلطة ولها مع كل أسف حصانة دبلوماسية في بعض الأحيان.

كما لا ننس بعض الصيادلة المنحرفين الذين يساهمون في الاتجار بالأدوية والأقراص المخدرة<sup>(٤٣)</sup>.

#### و- الجرائم الطبية والعلاجية:

وتتعلق هنا ببيع الأطفال والمتاجرة بأعضائهم بعد اختطافهم من طرف عصابات متخصصة ، بالإضافة إلى زرع الكلى بمئات الملايين وسرقة أعضاء من المرضى دون استشارتهم وإجراء عمليات قيصرية لتوليد أي حامل دون مبرر وفتح بطن المرضى وغلقها ، وترك بعض الوسائل الطبية داخل بطن المريض ، وعدم الإلتقان وإيهام المريض بأنه مصاب بمرض خطير وغيره لكي يقتنع بقبول إجراء عملية بأثمان باهظة .

إذ أصبح الطب مهنة للتجار والنصب بعد أن كان مهنة الرحمة والإنسانية، والدليل على ذلك العديد من العمليات التي يدفع الناس من خلالها أموالهم وأموالهم بإرادتهم لأن ثقتهم في الطبيب لا تضاهيها ثقة<sup>(٤٤)</sup>.

#### ز - جرائم العنف المدرسي:

ازداد العنف في المدارس بشكل رهيب ولدينا أمثلة عديدة ولا ننس فقط ما حدث منذ ثلاثة أشهر من هذه السنة ٢٠٠٧م ذلك الطالب الذي حمل السلاح بإحدى الجامعات الأمريكية، وقتل ٢١ طالباً، ناهيك عن الاعتداء على المعلم والغش في الامتحانات كما حدث في العديد من البلدان خاصة في شهادة البكالوريا من تهديد الطلاب بالغش فإذا منعوا هددوا الحراس (الأساتذة) أو قاموا بجرح أجزاء من جسمهم ليصابوا بنزيف انتقاماً لأنفسهم<sup>(٤٥)</sup>.

كما أن للأفلام ووسائل الإعلام وكل ما يؤدي إلى مشكلة الجرم والتعمق فيها.

#### ح - جرائم العنف البلطجة<sup>(\*\*)</sup>

وهذه مظاهر لجرائم نادرة تكتب الجرائد عنها يومياً، وتتميز بأن يكون الضحية تحت طلب أحد الصعاليك أو البلطجين. الذي سلب حقوقه ويأخذ ماله بالإكراه والتعدي عليه، وهذه كانت نادراً ما تحدث لأصحاب الأعمال والأغنياء، ولكنها انتقلت إلى المجتمع العادي، نتيجة لتفشي البطالة والفقر وفشل الدولة، وضعف السلطة وعدم ردع وعقاب المجرمين مما جعل هذه الظواهر تستفحل وتجد انتشاراً كبيراً وصعوبة أكبر في إيجاد الحلول لها<sup>(٤٥)</sup> ورغم التطور الهائل الذي أحرزته الدول الغربية المتقدمة، إلا أنها تبقى تعاني من خطر الإجرام

(\*) حدث هذا في بكالوريا الجزائر للعام ٢٠٠٧م، حيث حاول طالب منع من الغش بجرح يديه جرحاً عميقاً حمل على إثره إلى المستشفى نتيجة النزيف الدموي الكثيف .

(\*\*) البلطجة مصطلح مصري يستعمله الأشقاء المصريون .

الذي يفتك بمجتمعاتها، كل يوم وبمعدلات مرتفعة ولهذا كله «نجد عالم اليوم المتحضر عالم غير مستقر نفسياً وعقلياً وأمناً ونهايته غير معروفة وحياته مخوفة بالأخطار على الرغم مما هو فيه من بحبوحة العيش ورفاهية المدنية»<sup>(٦٦)</sup> وينطبق الأمر هنا على جل المجتمعات في عالمنا الحالي الذي تعد الجزائر جزء هام فيه وليست بمنأى عن الجريمة والانحراف التي ينعكس وجودها من خلال عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية ودينية وغيرها.

### ثالثاً: النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية:

تعتبر الجريمة من الظواهر التي شغلت الفكر البشري منذ الأزل، وقد تطورت عبر العصور القديمة وبتطور الحياة الإنسانية أيضاً عبر العصور التالية<sup>(\*)</sup> وإلى العصر الحديث الذي ركزت الأبحاث فيه على أسباب وعوامل الجريمة وأنماطها إذ كانت هذه الظاهرة تمثل حقلاً للتجارب العلمية وسبباً لظهور العديد من النظريات التي تناولتها من قريب أو من بعيد والتي سنتعرض لأهمها في القسم التالي :

١- المذهب الفردي : وسوف نعرض من خلاله بعض النظريات وأهمها .

أ - نظرية سيزار لمبروزو César Lombroso ، وهو من مؤسسي علم الإجرام الأوائل ، وبحكم اختصاصه في الطب وفحص بعض الجنود المتمردين والمنحرفين عن النظام فقد جمع ببعض الملاحظات عن تلك الحالات مثل الوشم كعلامة تميز الجنود الأشرار ، إضافة إلى بعض الكتابات الماجنة التي يكتبونها على أجسامهم ، وعند قيامه بتشريح جثث المجرمين المتوفين وجد لمبروزو عيوباً ملحوظة في تكوينهم العضوي كالشدوذ في الجماجم والأسنان وعلى أساس النتائج التي توصل إليها استنتج أن هذا الشذوذ ينبئ عن طبيعة إجرامية خطيرة يولد المجرمون بها.

(\*) سوف نتعرض للجريمة بنوع من الإسهاب عنصر لاحق وهو الظاهرة الإجرامية عبر العصور.

وهي نتيجة لخطأ في صيرورة تطورهم من الإنسان البدائي . ومعنى ذلك أن هذا الشذوذ العضوي ما هو إلا ارتداد إلى الإنسان الهمجي الأول<sup>(٧٧)</sup> وعلى هذا النحو يقر بوجود سمات مميزة لدى المجرمين ، اعتبرها صفات إجرام تجعل خطورتهم الإجرامية قائمة حتى وإن لم ينجحوا إلى ارتكاب الجريمة ، طالما أن لديهم استعدادا للخروج عن القانون في أية لحظة.

إن فكرته عن المجرم بالنظرة كما كان الأمر عند الشعوب القديمة ، وأن هناك ميلا للإنسان البدائي نحو الجريمة ، إذ أن لمبروزو انطلق في تفسيره للسلوك الإجرامي من هذه الفرضية إذ اعتبر المجرم صورة للإنسان البدائي ، وإذا لم يكن كذلك فهو يترد إلى تلك الحالة عند ارتكابه للجريمة. ورغم تصنيفه للمجرمين : من مجرم مجنون إلى مجرم صرعي وسيكوباتي ومجرم بالعاطفة ، إلا أنه لم يكن ليقنع بالنتائج التي توصل إليها في أبحاثه مما أدى به في كل مرة إلى تعديل تلك النتائج حيث ادخل في اعتباره فضلا عن العيوب الخلقية والجسمية الظاهرة ، اختلاف الوظائف النفسية للمنحرفين ، وفي خطوة لاحقة ادخل في حسابه تأثير العامل الاجتماعي<sup>(٧٨)</sup>.

وبهذا تعد نظريته من أهم النظريات المفسرة للجريمة من حيث أنها مهدت الطريق لقيام نظريات جديدة أتت بعدها .

#### ب - نظرية إيرنيست هوتون «Ernest Hooton»

لقد صرح عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي بأن المجرمين يتميزون بصفات جسمية تختلف عنها لدى بقية السكان من غير المجرمين ، وأن نوع الجريمة التي يرتكبها المجرم يتحدد تبعا لتنوع الصفات الجسمية لدى الأفراد ، كما أقر أيضا بوجود علاقة ارتباطية بين طبيعة الأجناس البشرية ، ومدى انتشار الجريمة<sup>(٧٩)</sup> وهذا دليل على تأثيره بنظرية لمبروزو التي ترجع الإجرام إلى عوامل بيولوجية ماثلة في شخص المجرم ذاته.

وتتلخص نظريته في قيامه بدراسة على أربعة عشر ألفاً من المجرمين الذين تمت إدانتهم من طرف القضاة إضافة إلى قيامه بدراسة لمجموعة أخرى من غير المجرمين تعادل ربع المجموعة الأولى فتبين له من ذلك وجود صفات خاصة ذات طبيعة وراثية ينفرد بها المجرمون دون غيرهم. كشكل العينين والأنف والجهة والأذنين... الخ. كما تبين له كذلك أن تنوع تلك الصفات هو الذي يجعل المجرمين يتميزون بأنواع معينة من الجرائم، فهناك مثلاً صفات خاصة بمرتكبي جرائم المال و صفات أخرى خاصة بمرتكبي الجرائم التي تقع ضد الأشخاص، والشيء نفسه بالنسبة لمرتكبي الجرائم ضد الأمن العمومي، وهكذا هو الحال فيما يخص بقية الجرائم الأخرى<sup>(٥٠)</sup> ورغم أن «هوتون» قد استعمل مجموعة ضابطة ليقارنها مع المجموعة التجريبية، ومع ذلك لم تسلم نظريته من النقد خاصة إذا تعلق الأمر في صفاته الوراثية.

#### ج - نظرية سيجموند فرويد «Sigmund Freud»

وهو المحلل النفسي الذي كان يعمل طبيباً لتفسير الجريمة والجنوح مع التركيز على أن الإنسان يبدأ حياته بغريزتين أساسيتين: غريزة الجنس وغريزة الموت<sup>(٥١)</sup> إذ تمثل الأولى غريزة الحب وما له من عواطف وانفعالات وميول نحو الجنس الآخر، بينما تتمثل الثانية في غريزة الكره والعدوان ومنها تظهر السلوكات الشاذة واللااجتماعية كالانحراف والجريمة ومنها يقدم لنا فرويد العدوانية بأنها ميل أصيل في الطبيعة الإنسانية<sup>(٥٢)</sup>.

ولكي يبرهن فرويد على صدق هذا الافتراض فقد قسم النفس الإنسانية إلى مستويين من النشاط العقلي: أحدهما شعوري والآخر لا شعوري وعلى هذا الأساس ميز بين ثلاثة أقسام في النفس وهي<sup>(٥٣)</sup>.

قسم الذات (ID) يمثل الجانب اللاشعوري الذي يحوي طاقة (الليدو) وما شمله من غرائز.



قسم أنا (Ego) ويمثل الجانب العقلي من النفسي أي جعل الفرد واعيا لسلوكه ومتحكم فيه

قسم أنا الأعلى Super ego وهو مجموعة القيم والمثل العليا التي يكتسبها الفرد نتيجة التنشئة الاجتماعية، والتي تمارس سلطة وضبط لسلوكاته في الحياة وتمثل (الضمير).

لقد دعمت هذه المعطيات ملاحظات فرويد وأبحاثه فأرجع الجريمة إلى أسباب نفسية لدى الفرد المجرم مردها اختلالات واضطرابات في جوانب حياته الداخلية، تتطور إلى مكبوتات وعقد تمارس نوعا من الضغط السيكولوجي على نفسية الفرد، فيسعى إلى التخلص منه بشتى الطرق والوسائل والتي قد تنتهي به إلى الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة.

ويؤكد فرويد على أهمية الدوافع اللاشعورية والصراعات العقلية المكبوتة في حدوث الجريمة. فالرغبة المكبوتة قد يشبعها عن طريق نشاط بديل أو محرم، كذلك فإن الشعور بالنقص قد يعبر عنه بالتعويض وذلك بالإقبال على أنواع شتى من السلوك الإجرامي<sup>(٥٤)</sup>.

الانتقادات الخاصة بهذه النظريات:

بالنسبة لنظرية «المبروزو» فإن أول نقد وجه له من طرف تلميذه الإيطالي انريكو فيري Enrico Ferri مبنياً ضعف الأساس العلمي الذي استندت إليه هذه النظرية، لأن تحديد هيئة المجرم بمقاييس مادية وعضوية مسألة لا يصدقها العلم، وهذا الانتقاد حفز لمبروزو إلى بذل المزيد من البحث والفحص فيما بعد.

وبالنسبة لنظرية «هوتون» من أهم الانتقادات الموجهة لها هو اقتصرها على العوامل الشخصية متجاهلة تأثير العوامل الاجتماعية إذ لا يمكن عزل الفرد عن المجتمع مهما كانت الظروف كما أن هذه النظرية لم تصل إلى الحقيقة كلها

لأن السلوك الإجرامي يساهم في حدوثه العديد من العوامل لا يمكن إغفال بعضها أو عدم الإشارة إليها أثناء الدراسة.

وبالنسبة لنظرية «فرويد» ورغم التأييد الواسع الذي نالته خاصة عند ظهورها، إلا أنها تعرضت مع ذلك إلى العديد من الانتقادات منها اعتمادها على مبدأ الحتمية النفسية وكذلك عدم استنادها على أساس علمي - لا توجد بها قياسات ولا علم بدون قياس - لأنها قامت على دراسة لمجموعة من حالات المصابين بالمرض النفسي.

٢- المذهب الاجتماعي: سوف نعرض فيه ما يلي :

أ- نظرية التفكك الاجتماعي عند روبرت ميرتون R. Merton

تركز هذه النظرية في دور الظروف الاجتماعية في نشوء السلوك الإجرامي عند الفرد. وأن ميرتون يرى بأن المشاكل الاجتماعية هي سمة مصاحبة للتقدم الصناعي في المجتمع الحديث. ويصنفها إلى قسمين: الأول التفكك الاجتماعي والثاني السلوك الانحرافي، والعلاقة بينهما هي علاقة جدلية، وتؤدي عملية الصراع التي تنشأ للتوفيق بين الأفراد والمركز إزاء الأنساق الاجتماعية إلى ظهور أنواع متعددة من التفكك الاجتماعي تمتد آثارها إلى هذه الأنساق ذاتها ويحدث ذلك عندما تتداخل المعايير وتتضارب القيم فيعجز النسق الاجتماعي عن أداء وظائفه على النحو المرغوب، فتختل بذلك علاقته ببقية الأنساق الأخرى وهو ما يساعد على خلق مناخ تنمو فيه المشاكل الاجتماعية وتنشط فيه الانحرافات السلوكية<sup>(٥٥)</sup>.

وبما أن المجتمعات تتغير أحوالها تبعاً لضرورة الحياة ومقتضيات العصر فهي حتماً تتأثر بالتجديد الذي يطرأ على نظامها الاجتماعي بما يشتمل عليه من أنساق، وقد يؤدي هذا التغيير إذا كان سريعاً إلى أضعاف تماسك الأفراد بالقيم والممارسات السلوكية المتعارف عليها، خاصة عندما تتداخل المفاهيم وتباين

وجهاً النظر بشأنها فتضعف بذلك سلطة الرقابة الاجتماعية وتختلف أساليبها مما يجعل الظرف مواتياً لتجاوز القانون وتصبح المصلحة الخاصة هي الحاسم الوحيد في الحكم على مشروعية أو لا مشروعية السلوك.

وفي ظل هذه الأجواء المفعمة بالتناقض والغموض، ينتشر الانحراف وتكثر الجريمة تماماً مثلما يحدث ذلك في الحروب<sup>(٥٥)</sup>، أو الأزمات الاقتصادية، أو الاضطرابات السياسية<sup>(٥٦)</sup>.

وبما أن نظرية التفكك الاجتماعي ترجع السلوك الإجرامي إلى اختلال المعايير الاجتماعية، وعدم قدرة النسق الاجتماعي على تفعيل دوره الوظيفي داخل المجتمع، فهي قد بينت بأن هناك ارتباط كبير للجريمة بمعدلات التغير السريع في المجتمع مما يبين أن الجريمة تكثر في المدينة عنها في الريف. وعموماً فإن نظرية التفكك الاجتماعي قد أجابت على عدد معتبر من الاستفسارات المتعلقة بعوامل نشأة السلوك الإجرامي.

#### ب- نظرية تصارع الثقافات عند دونالد تافت Donald Taft

إن لكل مجتمع موروثة ثقافي الخاص به، نظراً لتباين المجتمعات في أساليب العيش وأنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، حيث يؤدي تصادم ثقافات تلك المجتمعات إلى حدوث ما يسمى بالصراع الثقافي الخارجي، ومثال ذلك تضارب ثقافة الجزائري مع ثقافة الأمريكي، وهو ما يقود إلى تصادم قيم كل منهما، فما يراه الجزائري عادياً قد يراه الأمريكي خروجاً عن المألوف، والعكس صحيح وقد أدى تطور وسائل الاتصال إلى تعميق حدة هذه الصراعات حيث بات كل مجتمع يعج بمجموعة من الثقافات، أدت إلى انتشار أنماط سلوكية، يعتبرها البعض انحرافية بينما ينظر إليها آخرون على أنها سوية<sup>(٥٧)</sup> وهو

(\*) الصراع العربي الإسرائيلي الذي تولدت عنه اغتيالات / جرائم حرب / اختطاف وسجن وهو الوضع الغير مستقر الذي يعيشه إخواننا الفلسطينيون بكل طوائفهم وتوجهاتهم .

ما خلق الفرصة في عدة مرات لحصول عدة أنواع من السلوك الإجرامي ، وقد يحدث الصراع الثقافي في المجتمع ذاته ، ويسمى في هذه الحالة بالصراع الثقافي الداخلي ، كأن تتضارب القيم التي يتلقاها الفرد داخل الأسرة والمدرسة مع ما يجده الفرد في الممارسة العملية ، مما يفقده القدرة على التمييز بين ما هو خطأ وما هو صواب ، فتتزلق من ثمة سلوكياته إلى الانحراف والجريمة خصوصاً إذا لم يجد هذا الأخير من يرشده ، أو يساعد على استبيان الحقيقة<sup>(٥٨)</sup> وأن أبرز مظاهر الصراع الثقافي هو ما ينشب بين الثقافة وما يسود من مبادئ داخل المجتمع.

#### الانتقادات الخاصة بهاتين النظريتين:

بالنسبة لنظرية «ميرتون» فإنها لم تقدم تفسيراً شاملاً لهذه الظاهرة الإجرامية لأنها قصرت عوامل الإجرام على عامل التفكك الاجتماعي وحده ، وهو تفسير غير واف وغير مقنع ، على اعتبار أننا نلاحظ أن بعض أفراد المجتمع يقدمون على الجريمة دون البعض الآخر على الرغم من تأثرهم جميعاً بعامل التفكك الاجتماعي.

بالنسبة لنظرية «دونالد» فإن السلوك الإجرامي وفقاً له ينشأ عن تضارب الثقافات المؤدي إلى اختلال المعايير ، وتضارب القيم إلى حد يصعب فيه على الفرد التمييز بين ما هو إيجابي وما هو سلبي ، وبمعنى آخر بين ما هو خير وما هو شر ، ومع أن هذا التفسير قد أعطى جواباً للعديد من التساؤلات المثارة حول الجريمة كظاهرة ، إلا أن هذه النظرية تبقى غير شاملة نظراً لاقتصارها في تفسير هذه الظاهرة على عامل الصراع الثقافي وحده ، مع أن الأفراد الذين يعانون من هذا الصراع لا يقدمون جميعاً على ارتكاب الجريمة في الحقيقة.

#### ٣- النظرية الاقتصادية عند وليم بنجر «William Binger»

ربط هذا العالم الهولندي الجريمة بأسباب مادية تتعلق بالأحوال الاقتصادية ، بمعنى أنه أرجع السلوك الإجرامي إلى ظروف اجتماعية تترتب عن

الأوضاع الاقتصادية، المتدهورة التي يفرضها النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد إلى الوقوع في الانحراف والجريمة، خاصة المنتمين منهم إلى الطبقة الفقيرة كنتيجة لمعاناتهم من المساوئ الناجمة عن هذا النظام كالبطالة وضعف القدرة الشرائية والشعور بالاغتراب<sup>(٥٩)</sup>.

وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث، في البواعث الاقتصادية التي يمكن أن تصبح سبباً في تكوين السلوك المنحرف.

وكانت دراسة لأكسان Lacassagne من أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين اختلاف الفصول والمواسم وبين تفاوت الجريمة، وبين أن أعلى الجرائم هي التي تتم خلال مدة ستة أشهر من السنة دون بقية الأشهر وأرجع ذلك إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية المصاحبة لهذه الشهور كارتفاع البطالة وزيادة الطلب على السلع المعاشية دون غيرها.

وهناك دراسات أخرى اهتمت بالعلاقة بين الجريمة والظروف الاقتصادية من حيث ارتفاع أو انخفاض المبيعات في السوق التجارية وما يصاحبها من ركود. وكذلك ظاهرة ازدياد أو قلة الاستيراد أو غيرها من الظروف الأخرى.

كما أن هناك ما يشير إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية قد تزداد نسبتها خلال فترة الرخاء الاقتصادي، وهذا ما ينته بعض الدراسات الأمريكية المتأخرة التي تناولت عدداً قليلاً من المدن الأمريكية الكبرى<sup>(٦٠)</sup>.

وهناك دراسات ربطت بين الفقر والجريمة بالرغم من تعددها غير أنها لم تفلح في إلقاء الضوء الكافي على العلاقة السببية بين الفقر والجريمة، بل على العكس من هذا فقد أظهرت بعض الدراسات الأخرى مثل العالمين الأمريكيين هيلي Healy وبرونر Broner ودراسة الطيبب الانجليزي جورينج Goring وغيرها بالإضافة إلى بعض الدراسات التي اهتمت بالحرمان العاطفي والتهميش

الذي يعاني منه الأفراد نتيجة الفقر والبطالة والنقص العاطفي والجو الوجداني في الأسرة والعائلة ، دون أن ننسى أن بعض الباحثين يركزون إلى أن ثراء بعض الأفراد يجعلهم معرضين أكثر من غيرهم ليكونوا ضحايا لبعض الجرائم ، خاصة جريمة السرقة المقتربة بالعنف الذي يصل إلى القتل أحيانا<sup>(٦١)</sup>.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تعطي تفسيراً يستمد جذوره من الفكر الشيوعي الذي يهدف إلى ضرب الرأسمالية ، وجعلها موضع نقد واتهام ، وهو تبرير لا يقدم الدليل المقنع ، على أن العامل الاقتصادي هو السبب في انتشار الجريمة ، نظراً لارتباطها بعوامل شتى يصعب حصرها.

وهناك بعض النظريات المعاصرة والحديثة يمكن ذكرها فقط على سبيل المثال لا الحصر ومنها نظرية الضبط الاجتماعي نظرية الرأسمال الاجتماعي ونظرية التخلف الثقافي وكذلك نظرية الوسط العائلي يمكن التعرض لها من الكتب أو من مواقع الانترنت المتعددة.

رابعاً: عوامل الجريمة والوقاية منها بالجزائر:

لكي نقرب أكثر من حقيقة الفعل الإجرامي في مجتمعنا وانعكاساته على الشباب يمكننا أن نستشف ذلك من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية التي عالجتها هذا الموضوع ، والذي اعتمدنا من خلاله بعض الإجراءات المنهجية لمعرفة الشباب عن قرب من خلال الاتصال بهم في مجالات عملهم المختلفة من اقتصادية وتربية ومهن حرة وتجارية بما فيها العاطلين عن العمل والبطالين بالأحياء الشعبية ، وملاحظتهم أحياناً ومقابلتهم في بعض الأحيان لمعرفة سلوكياتهم المختلفة وعلاقاتهم ببعضهم البعض ، ورأيهم في الجريمة ومسبباتها ، وقد حصلنا منهم على بعض المعطيات التي ساعدتنا في معرفة انعكاسات الجرم عليهم وعلى المجتمع.

ناهيك عن بعض الدراسات العلمية الهامة التي أنجزت وكلها أدت إلى الاهتمام بهذه الظاهرة وتطلبت الاهتمام بها بصورة أدق مما يبين أن دراسة موضوع الجريمة تشترك فيه العديد من النظريات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، وعندما بحثنا عن عوامل الجريمة عند الشباب بالجزائر والوقاية منها حاولنا معرفة الدافع الحقيقي لاقتواف هذه الجريمة على عينة بلغت ٣٧ شاباً فاتضح من خلال إجاباتهم حسبما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (٢) ما الدافع الحقيقي لارتكاب الجريمة؟<sup>(١٢)</sup>.

| الاحتمالات      | التكرارات | النسبة المئوية % |
|-----------------|-----------|------------------|
| الحاجة          | ١٠        | ٢٧,٠٢            |
| وسوسة الشيطان   | ٠٩        | ٢٤,٠٢            |
| الخطأ           | ٠٨        | ٢١,٦٢            |
| التحريض         | ٠٥        | ١٣,٥٢            |
| الدفاع عن النفس | ٠٣        | ٠٨,١١            |
| الانتقام        | ٠٢        | ٠٥,٤١            |
| المجموع         | ٣٧        | % ١٠٠            |

إذ تبين أن أدنى دافع للإجرام هو الانتقام وأعلاه هو الحاجة وهذا بنسبة ٠٥,٤١ % للأول و ٢٧,٠٢ % للثاني ، وهذا دليل على أن الشباب الجزائري عموماً طيب السريرة والنفس وخير وليس له نزعة قوية للانتقام بصورة كبيرة ، وهذا لا ينطبق تماماً مع بعض الدراسات التي تركز على جوانب غريزية للجريمة أو اجتماعية كالتفكك ، بل يمكننا استنتاج بعض النقاط الأساسية المدعمة للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تركزت عليها الدراسة.

## ١ - عوامل الجريمة الاقتصادية والاجتماعية

لاحظنا أن العديد من العلماء يتفقون على أهمية العوامل الاقتصادية بنسبة عالية في حدوث الجريمة، ومن ضمنها تقلبات الأسعار والدخل وتأثير البطالة والفقر ويمكن إيجاد علاقة ذلك بالظاهرة الإجرامية.

أ- تقلبات الأسعار: يساهم ارتفاع الأسعار في عجز الكثير من الأشخاص على تلبية حاجاتهم ورغباتهم الشرائية وهو ما يدفعهم إلى القيام بأفعال إجرامية لتحقيق ذلك. ولحل هذه النقطة يجب الاعتماد على دور الخبراء الاقتصاديين لحلها.

ب- تقلبات الدخل: يؤكد بعض المختصين في علم الإجرام على أن لتغيرات الدخل الفردي علاقة ارتباطية لظاهرة الإجرام، سواء تعلق ذلك بارتفاع معدل الدخل أو بانخفاضه إذ أثبتت أرقام الإحصاءات الجنائية وجود تناسب عكسي بين انخفاض مستوى الدخل الفردي وأنواع من الجرائم خاصة منها السرقة والتي غالباً ما يلجأ إليها الفرد نظراً لعجزه عن إشباع كل حاجاته الضرورية<sup>(٦٣)</sup>، وهو ما يعني أنه يقل الإجرام عند الأشخاص أصحاب الدخل المرتفعة عموماً في غالب الأحوال.

ج - تأثير البطالة: تؤدي البطالة إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية، ومن نتائجها الكثيرة ظهور الفقر وخلق جو ملائم يدفع بالأفراد إلى الوقوع في أوكار الانحراف والجريمة<sup>(٦٤)</sup> ومن جهة أخرى تؤثر البطالة على الحالة النفسية للفرد، إذ تشعره بالنقص والإحباط، وهو ما يؤدي به إلى المعاناة من حالة سوء التوافق (MALADJUSTMENT) والتي تتجسد مظاهرها في الانعزالية عن المجتمع، والشعور بالاغتراب وفقدان الانتماء، وهو ما يضعف تماسك الفرد وامثاله للمعايير الاجتماعية والقواعد القانونية السائدة، بما يدفع به إلى ارتكاب أفعال إجرامية يعبر من خلالها عن وجوده ونظرته للمجتمع.



د - تأثير الفقر: نظرا للنتائج السلبية والانعكاسات المرضية التي يحدثها الفقر سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، ظهرت هناك العديد من الدراسات الاجتماعية ، وقد أرجعت أسباب الجريمة إلى عوامل اقتصادية من ضمنها الفقر حيث تشير إحدى الدراسات التي قام بها الباحث الإيطالي دي فيرس (F.DIVERCE) في أواخر القرن التاسع عشر أن نسبة المجرمين المحكوم عليها من أبناء الطبقة الفقيرة تصل إلى ٩٠٪ من مجموع المحكوم عليها ، في حين أن نسبة أبناء هذه الطبقة إلى أبناء كل الطبقات لا تتجاوز ٦٠٪<sup>(٦٥)</sup>.

وبنفس المستوى فإن للعوامل الاجتماعية دور مهم إذ تشكل في جملتها لدى علماء الاجتماع ما يسمى بالبنية الاجتماعية التي يتلقى الفرد فيها ضروب المعرفة وقواعد التربية ، ونظراً للتأثيرات القوية التي تمارسها هذه العوامل على سلوكيات الفرد ذهب بعض العلماء إلى ربط الظاهرة الإجرامية بعدد من العوامل الاجتماعية أهمها: الأسرة، مجتمع العمل ومجتمع الأصدقاء.

أ- الأسرة: يؤكد المختصون في علم الاجتماع الجنائي على دور الأسرة الكبير في ميل الفرد أو عزوفه عن السلوك الإجرامي ، إذ بينت الكثير من الحوادث الإجرامية أن المتسببين فيها هم أشخاص ينتمون إلى أسر يسودها التفكك ، مما ينعكس سلباً على نشأتهم داخل الأسرة ، فتتحرف أخلاقهم وتسوء تربيتهم وهو ما يهيئ لهم ظروفًا نفسية واجتماعية تدفع بهم إلى الوقوع في الجريمة ، فغياب الأب أو الأم عن الأسرة نتيجة الموت أو السجن أو الطلاق أو الهجرة ترتد آثاره سلباً على العملية التربوية داخل الأسرة ، إذ يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه وتقويمه ، فينشأ مضطرب السلوك مختل التربية ، وهو ما يدفع به في حالات كثيرة إلى الوقوع في أوكار الجريمة<sup>(٦٦)</sup> ، يضاف إلى ذلك كله العلاقات السيئة التي تسود داخل الأسرة من خلال الشجار والعداوة وغيرها ، وما يضاف

له من جهل للأولياء لأساليب التربية السليمة لأبنائهم، وظروف أخرى ترتبط بالسكن على سبيل المثال من حيث الضيق وغيرها.

ب- مجتمع العمل: تؤثر طبيعة العمل وظروف تأديته على الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، ومن ذلك الرضا بالعمل والتفاني في القيام به أو العكس، ويقوم العمل في حياة الإنسان، بدور كبير وهام إذ يقضي فيه المرء معظم أوقاته، كما أنه يمثل إشباعاً لرغباته ومتنفساً لطاقته ومورداً لرزقه، أضف إلى ذلك أنه يتيح له علاقات صداقة أو زمالة مع عدد من الأشخاص الذين يعملون معه.

ونظراً للاحتكاك الذي ينشأ بين العامل ومحيط عمله، تتولد العديد من المؤثرات التي قد تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجريمة، ومن ذلك سوء معاملة رب العمل له وقسوته أو عدم تشجيعه له أو تشغيله أكثر مما يحتمل وكذلك سوء علاقته بزملائه<sup>(٦٧)</sup>.

ج - مجتمع الأصدقاء: يتفاعل الفرد في المحيط الاجتماعي مع مجموعة من الأفراد يكن لهم معزة وتربطه بهم علاقات مختلفة، أهمها الصداقة، ويحدث وجود الشخص بين جماعة الأصدقاء «تأثيراً متبادلاً» فكل منهم يؤثر في تكوين شخصية الآخر، بدرجات متفاوتة حسب مقدار كل منهم في الإقناع وقوة الشخصية<sup>(٦٨)</sup> فإذا كانت شخصية الفرد ضعيفة فإنه يتأثر بسلوكات رفاقه، إيجابية كانت أم سلبية، فيقلدهم في أفعالهم ومختلف تصرفاتهم، مما يدفع به إلى الوقوع في الجريمة تأثراً ومحاكاة لسلوكات رفاقه المنحرفة.

ويظهر التأثير الواضح الذي تمارسه جماعة الأصدقاء المنحرفين على سلوك الفرد من خلال ولائه لتلك الجماعة ورفضه للابتعاد عنها.

تمتاز بعض سلوكيات الفرد داخل المجتمع بطابع تسوده الشدة والقسوة في التعامل وهو ما يقودهم في غالب الأحيان إلى الوقوع في ممارسة بعض الأفعال الإجرامية الإنحرافية التي قد تصل إلى مرتبة الجرائم<sup>(٦٩)</sup>.

## ٢ - استنتاجات عن الجريمة والوقاية منها

يمكن سرد بعض الاستنتاجات لنعطي نظرة عن الجريمة وكيفية علاجها أو التخفيف منها في التالي :

١ - أن تفشي ظاهرة البطالة يعطي مبرراً للشعور بالتهميش والاغتراب لدى الشباب الجزائري مما يدفعها إلى الانحراف أو ارتكاب جرم .

٢ - ارتفاع المعيشة والغلاء الفاحشين يجعل الشباب يعيش حرماناً كبيراً إزاء تحقيق مختلف حاجاته وهذا يعد مدعاة لارتكاب جرائم أو على الأقل انتهاج بعض أساليب الانحراف.

٣ - الظروف المحيطة والسكن الفوضوي والضيق يساهم في تفشي الجريمة خصوصاً فيما تعلق بضعف المرافق أو انهدامها وصعوبة الرقابة في هذه الأحياء بسبب وضعها .

٤ - التعليم والوازع الديني يخففان من حدة الجريمة وزوالها إذا تم توفيرهما والاعتماد عليهما في أوساط المجتمع وخاصة لفئة الشباب منه.

٥ - أن لجماعة الرفاق تأثيراً بالغاً على حياة وشخصية الشباب خاصة وأنه يقضي معهم أغلب أوقاته .

٦ - ممارسة الإدمان وشرب الكحول والمخدرات يعتبران العامل الأساسي لدفع الشباب إلى اقتراف الجريمة في أي وقت أو ظرف يتطلبه ذلك .

كما يجب أن نعرف بأن المجتمع الذي يتصف بمتغيرات مثل الفقر والتهميش والحرمان المفروض على غالبية فئات الشعب المحرومة من الكثير من

الأشياء يُؤكّد ما يسمى بالعنف الاقتصادي، وهذا في حد ذاته مدعاة لارتكاب الجريمة سواء في الجزائر أو غيرها.

ولمواجهة الجريمة يجب الاعتماد على طرق معينة في ذلك منها:

- ١- وعي الشباب بحقيقة الحياة وتنمية هذا الوعي ودمج هذا الشباب ضمن التعددية من حيث الاختلاف والتوافق والاعتدال وهذا يتأتى من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام.
- ٢- حرية التعبير - الرأي والرأي الآخر - بحيث يكون الحوار هو المسيطر لا العنف لأنه لن يؤدي إلى أية نتيجة بل التفاهم والمصالحة<sup>(\*)</sup> عن طريق الحوار الجدي والهادف.
- ٣- تحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم<sup>(٧٠)</sup>.
- ٤- تعزيز القيم الأخلاقية في السلوك الاجتماعي وكذلك في التعامل مع الآخر وهذا باعتبار الجريمة والعنف وغيرهما بأنها ظواهر اجتماعية يمكن اجتثاثها من جذورها، اعتمادا على البناء الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات.
- ٥- القيام بإعداد العديد من الدراسات والأبحاث بغية الكشف عن عناصر الثقافة التي تبعد الفرد وتعزله عن مجتمعه، والتي تكون غالباً كسبب مشجع للإجرام، ومعالجة ذلك يتم من خلال برامج إعلامية منظمة ومناهج دراسية في المؤسسات التربوية وغيرها، ناهيك عن دور المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال وعلى رأسها الأمم المتحدة<sup>(\*)</sup>.

(\*) مصطلح «المصالحة» تبنته الجزائر بعد مرحلة الإرهاب والأزمة الخائفة، من أجل مصالح الشعب مع بعضه وطي الصفحة السوداء وعودة أبناء الشعب الواحد إلى ذويهم والاعتماد على مبدأ التسامح والمساهمة من جديد في بناء الوطن لا في تخريبه.

(\*\*) نظمت منظمة الأمم المتحدة حتى الآن العديد من الدورات الدولية لمحاربة الجريمة ومعاملة المذنبين من خلال مؤتمرات خماسية منها مثلاً: المؤتمر الخامس الذي انعقد عام ١٩٧٥م بجنيف/سويسرا، والمؤتمر التاسع الذي انعقد عام ١٩٩٥م بالقاهرة عاصمة مصر، وهكذا دواليك بصورة دورية كل خمس سنوات، وقد أجمعت هذه الدورات معا على أن الجرائم الدولية بلغت في مجملها ٢٤ طائفة، حسب الخبراء والمختصين، ويمكن أن يزيد هذا العدد.

## خاتمة

وفي الختام يمكن التأكيد على ضرورة التوسع في تجربة الإرشاد الاجتماعي لكيفية التعامل مع الجماعات وجعلها جماعات ضابطة للسلوك الاجتماعي ، ومشجعة على اكتساب المعرفة والابتكار بدلا من أن تكون عاملاً أساسياً يؤدي إلى الانحراف والتشرد وغيرهما .

كما أن علاج الإجرام والعنف عموماً يكون ناجحاً بالبحث الجاد الذي يسعى إلى إيجاد حلول ناجحة وحقيقية لمعالجة القضايا التي يواجهها المجتمع ، ويجب معرفة تخوف الشباب الجزائري من المستقبل الذي يشعرون في غالب الأمر باليأس والإحباط خاصة من خلال بحثهم الدائم عن العمل أو السعي إلى الهجرة خارج البلاد (وجدت قوارب عرض البحر بها شباب غادروا الجزائر إلى سواحل فرنسا/ أسبانيا/ إيطاليا ثلاث مرات على الأقل في سنة ٢٠٠٧م) ويزداد الأمر سوءاً إذا ساءت معاملتنا للشباب كأبناء ومربين ومسؤولين ، فإن هذا يجعلهم مؤهلين لارتكاب الجريمة في أي لحظة من اللحظات ، على الرغم من أن الهدف الأساسي هو محاولة إيجاد علاج لظاهرة الجريمة والتخفيف منها على الأقل في مجتمعنا الجزائري الشاب والفتي ، الذي يجب الاهتمام به ومحاولة توعيته وتحفيزه على التمسك بثقافته الأصيلة المستمدة من مبادئ دينه الإسلامي الحنيف ، في معالجة ظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر المتفشية في المجتمع .

## المراجع

### • القرآن الكريم .

- ١- محمد سعيد رمضان البوطي: الإسلام ومشكلات الشباب، دار الشهاب، ط٢، باتنة ١٩٧٤م، ص ١٦
- ٢- البير كامو: الإنسان المتمرّد: ترجمة نهاد رضا، منشورات عويدات، ط٢ بيروت / باريس ١٩٨٣م ص٧.
- ٣- محمد السيويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٩٠م، ص ٥٠.
- ٤- وكالة الأنباء الجزائرية: ظاهرة جنوح الأطفال بوهران، جريدة الأصيل، عدد ١٤٩ (١٨/١٢/١٩٩٨م).
- ٥- الطاهر عيسى والأزهر بوغنبوز: المراهق والمجتمع دراسة مقارنة: د.م.ج - الجزائر ١٩٩٤م. ص ٢٠.
- ٦- السيد علي شتا: علم الاجتماع الجنائي: دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٧م. ص ١٠٠.
- ٧- محمد إسماعيل إبراهيم: «الجريمة» معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربية ط٢. ص ١٠٥.
- ٨- السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث . دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٥م، ص ١٠.
- ٩- عبد الرحمن عيسوي: مبحث الجريمة - دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها . دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٢م، ص ٢٤.

- ١٠- محمد سلامة محمد غباري: في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية - ٢٠٠٥م ص ١٤ .
- ١١- بركات النمر المهيترات: جغرافيات الجريمة (علم الإجرام الكارترجرافي) مجدلاوي ط ١ عمان الأردن ٢٠٠٠م ص ٢٣ .
- ١٢ و ١٣ - محمد سلامي محمد غباري نفس المرجع السابق ص ص ١٥-١٧ .
- ١٤- سامية حسن الساعاتي: الجريمة والمجتمع . بحوث في علم الاجتماع الجنائي - دار النهضة العربية ط ٢ بيروت ١٩٨٣م ص ٢٢ .
- ١٥- السيد عويس «الجنوح» معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٥م ص ٢١٤ .
- 16- Dictionnaire de Psychologie (Matière Seliquonce) Bordas Paris 1980
- ١٧- على محمد جعفر: الأحداث المنحرفين . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤م . ص ٣١ .
- ١٨- جعفر عبد الأمير الياسين: أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، عالم المعرفة بيروت ١٩٨١م ص ٣٢ .
- 19- Vieillard cylinky, les jeunes detinquants dans le monde paris ed, nordatel delachiaux et nestle paris 1963 p13
- 20- R.Merton : éléments de théories et méthodes de sociologie en. Plan .Paris 1965 .P167.
- ٢١- محمود سعيد الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية - نطاقات وتفاعلات ؛ دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع ، ط ١ ، القاهرة ، - ٢٠٠٦م ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .
- ٢٢- ٢٣- دليلة فركوس: تاريخ النظم ج ١ ، النظم القديمة ، أطلس للنشر - الجزائر ١٩٩٣م ص ص ١٢٩ - ١٣١ .

- ٢٤ - أبو اليزيد على المتيت: جرائم الإهمال - مؤسسات شباب الجامعة، ٥٥، الإسكندرية. ١٩٨٦م، ص ١٣ .
- ٢٥ - رؤوف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقابي - دار الفكر العربي، ط ٤، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٢١ .
- ٢٦ - أبو اليزيد علي المتيت، مرجع سابق، ص ١٠ .
- ٢٧ - رؤوف عبيد: مرجع سابق، ص ٢٤ .
- ٢٨ - دليلة فركوس: تاريخ النظم، نفس المرجع السابق، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- ٢٩ - شفيق الجراح: دراسة في تطور الحقوق الرومانية ومؤسساتها - المطبعة الجديدة، دمشق ١٩٧٨م ص ٣٣٨ .
- ٣٠ - دليلة فركوس: نفس المرجع السابق، ص ص ٢١٩-٢٢٢ .
- ٣١ - حمود بن ضاوي القثامي: الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية - الدار السعودية للنشر، ط ٢، ١٩٨١م ص ٢٩ .
- ٣٢ - سورة المائدة: الآية ٣٠ .
- ٣٣ - سورة الحديد: الآية ٢٥ .
- ٣٤ - حمود بن ضاوي القثامي: نفس المرجع السابق، ص ٢٤ .
- ٣٥ - ٣٦ - نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي - دار الشروق، ط ١، المملكة العربية السعودية - جدة ١٩٨٣م ص ٥٥ و ص ٥١ .
- ٣٧ - سورة المائدة: الآية ٤٥ .
- ٣٨ - نبيل محمد توفيق السمالوطي: نفس المرجع السابق، ص ١٣٩ .
- ٣٩ - حمود بن ضاوي القثامي: مرجع سابق، ص ٤٢ .



- ٤٠ - سامية حسن الساعاتي : الجريمة والمجتمع : مرجع سابق، ص ١٦ .
- ٤١ - أعمال الملتقى الدولي - العنف والمجتمع - المنعقد في ٠٩ - ١٠ مارس ٢٠٠٣م بجامعة بسكرة، الجزائر. ص ١٩١ .
- ٤٢-٤٣. جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف - الحدود المعالجة - المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٩م. ص ص ٢٨٠ - ٢٨٥ .
- ٤٤-٤٥. نفس المرجع السابق، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .
٤٦. حمود بن ضاوي القشامي : مرجع سابق، ص ٦٧ .
- ٤٧-٤٨ - سامية حسن الساعاتي : الجريمة والمجتمع : مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٣ و ص ٩٤
- ٤٩ - نفس المرجع السابق، ص ص ٩٦-٩٧ .
- ٥٠- فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب - دار النهضة العربية، ط ٥ . بيروت ١٩٨٥م، ص ص ٤١-٤٣ .
- ٥١- عبد الرحمن عيسوي : مبحث الجريمة : مرجع سابق، ص ص ٦٢-٦٣ .
- ٥٢ - عدنان عبد الرحيم: فرويد والطبيعة الإنسانية، دار الحقائق، ط ١، بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٤ .
- ٥٣- سامية حسن الساعاتي : مرجع سابق، ص ١٠١ .
- ٥٤- عبد الرحمن عيسوي : سيكولوجية الجنوح، منشأة المعارف (د.ت) القاهرة ص ٤٧ .
- ٥٥- محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي - دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (د.ت) ص ص ٨٦-٨٨ .
- ٥٦- نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص ٢٧٩ .

٥٧-٥٨. نبيل محمد توفيق السمالوطي، نفس المرجع السابق، ص ٥١-وص  
ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

٥٩. سامية حسن الساعاتي: مرجع سابق، ص ص ١١٢ - ١١٣ .

٦٠-٦١. محمد سلامة محمد غباري: في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة  
والانحراف . دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ٢٠٠٥م. ص ص ١١٠-  
١١٢ .

٦٢. انظر عبد الله راجحي وآخر: عوامل الجريمة عند الشباب، مذكرة تخرج للعام  
الجامعي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م.

٦٣. فوزية عبد الستار: مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق،  
ص ٢٠٢ .

٦٤ - ب. ز: البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، مجلة الأخصائي  
الاجتماعي، نادي الفارابي - معهد العلوم الاجتماعية - المسيلة، عدد ٢  
جانفي ١٩٩٩م.

٦٥. نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع  
سابق، ص ٢٤٥ .

٦٦. فوزية عبد الستار: نفس المرجع السابق، ص ص ١٦٦ - ١٦٨ .

٦٧. نفس المرجع السابق، ص ١٧٥ .

٦٨. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث،  
مرجع سابق، ص ٩٥ .

69- Raymond Thomas : Sociologie Contemporaine, Edition rigot.  
Paris - France .1994 P.P498-499

٧٠ - محمود سعيد الخولي: في مواقف الحياة اليومية - نطاقات وتفاعلات،  
مرجع سابق، ص ١٥٦ و ١٦٤ .

## مخاطر وضوابط الاستثمار في الأسهم دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي

الدكتور/ فهد بن عبد الله الشريف (\*)

### المقدمة:

إن الحمد لله نحمده سبحانه ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونسأله تعالى  
السداد والرشاد ، ونصلي ونسلم على نبينا محمد المبعوث رحمة للعباد ، وعلى آله  
الطيبين وصحبه الغر الميامين ، وبعد..

فتعد أسواق الأسهم من مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بدور هام في  
الاقتصاديات المعاصرة ، فهي تؤدي وظيفة مكملة ومتممة لوظيفة المصارف  
ومؤسسات التمويل الأخرى ، كما أنها تقوم بدور هام أيضاً في إيجاد وسيلة فعالة  
لجذب المدخرات الصغيرة وتشجيع ذوي الدخل المحدود على المساهمة في تعبئة  
الموارد المالية وتوفير التمويل اللازم للقيام بالأنشطة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية  
الاقتصادية ، ولذلك يعتبر الاستثمار في مجال الأسهم في حد ذاته ظاهرة إيجابية  
تساعد على توفير التمويل وتطوير وسائل استثمار المدخرات ورؤوس الأموال  
الفردية والانطلاق بها إلى مجالات أوسع من حيث تنوع فرص الاستثمار  
والمساهمة في تنوع مصادر الدخل القومي وتنوع القاعدة الإنتاجية والحد من  
تسرب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ، هذا بالإضافة إلى ما يمتاز به  
الاستثمار في مجال الأسهم من سهولة الاستثمار والحصول على عائد مجزي ،  
وسهولة تسيل الأسهم عند الحاجة إلى السيولة وغير ذلك.

وعلى الرغم من تعدد مزايا الاستثمار في الأسهم إلا أنه من الناحية

---

(\*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى.

الأخرى يواكب تلك الإيجابيات مخاطر عدة تكتنف الاستثمار في هذا المجال ، حيث تتعرض سوق الأسهم عادة لمخاطر عديدة ومتنوعة كتذبذب الأسعار وعدم الاستقرار وانتشار التصرفات والسلوكيات السلبية والقلق وتوتر الأعصاب وغير ذلك ، وقد تكون تلك المخاطر مفاجئة وفي أي لحظة دونما تحذير أو تنويه كالهبوط المفاجئ للأسعار ، وقد يصاحب تلك المخاطر خسائر فادحة يفقد فيها المستثمر كل أو جل أمواله ومدخراته وما قد يؤدي إليه ذلك من فقد صحته أو حياته كما حدث لبعض المستثمرين الذين أصيبوا بنوبات قلبية أودت بحياتهم عندما انهارت سوق الأسهم المحلية في أواخر شهر فبراير عام ٢٠٠٦م ، وقد يفقد المستثمر ما هو أغلى وأهم من خسارته المادية وهو خسارته في دينه عندما يقع في المحاذير الشرعية كالربا وأكل أموال الناس بالباطل وصور الغش والتحايل التي تملأ أسواق الأسهم عادة.

ويكمن جوهر المشكلة في أن الغالبية العظمى من المستثمرين في سوق الأسهم غير ملمين بشكل كاف بمخاطر الاستثمار في هذا المجال ، فالغالبية منهم يبحثون عن العائد دون معرفة أو مبالاة بالمخاطر التي قد يتعرضون لها جراء استثمارهم في هذه السوق.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الإقبال الكبير والمتزايد للاستثمار في سوق الأسهم من قبل مختلف شرائح وفئات المجتمع ، واهتمام الأفراد المتزايد بهذا المجال حتى أصبح شغلهم الشاغل وحديثهم في كل المجالس ، لا يقابله معرفة أو إلمام كاف من غالبية المستثمرين بالضوابط التي تحكم وتنظم عملية الاستثمار في الأسهم في الاقتصاد الإسلامي ، ولذلك فإن الحاجة ماسة لدراسة مخاطر الاستثمار في الأسهم من مختلف النواحي والتعرف على الإجراءات التي تساعد على الحد والتقليل منها ، وتوضيح الضوابط التي يجب أن تسير عليها عملية الاستثمار في الأسهم في الاقتصاد الإسلامي.

## الدراسات السابقة:

نظراً لما تحظى به أسواق الأوراق المالية من أهمية متزايدة في الاقتصاديات المعاصرة، حيث يتزايد الإقبال على الاستثمار في هذه الأسواق وخاصة في مجال الأسهم في كافة الدول، فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي تهتم بهذا الموضوع، إلا أن اهتمام تلك الدراسات والأبحاث كان منصباً في الغالب على توضيح أساسيات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية وكيفية التعامل في هذه الأسواق وإجراء عمليات التداول وأوامر البيع والشراء، وكيفية تحليل البيانات والمعلومات وأنواع التحليلات المستخدمة، وكيفية تحديد أسعار الأوراق المالية وأهم المؤشرات المستخدمة في هذه العملية وغير ذلك من أسس الاستثمار في هذه الأسواق.

وقد تعرضت بعض تلك الدراسات لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، إلا أنها ركزت على تصنيف لا يشمل كافة المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا المجال، وهو تصنيف المخاطر إلى مخاطر منتظمة وغير منتظمة. ومن تلك الدراسات الدراسة التي قام بها الدكتور منير هندي بعنوان (أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية)<sup>(١)</sup>. حيث تعرض في تلك الدراسة لتصنيف مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية حسب انتظام تلك المخاطر، فصنفها إلى مخاطر منتظمة كمخاطر تقلب سعر الفائدة ومخاطر السوق وانخفاض القوة الشرائية، ومخاطر غير منتظمة كمخاطر الإدارة والصناعة ونحو ذلك، وأشار إلى العلاقة بين هذين النوعين ومصادر كل منهما، كما قام الدكتور / محمد محمود بدراسة عن (مخاطر الاعتماد على البيانات

---

(١) د/منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

المحاسبية<sup>(١)</sup> تعرض فيها لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وتصنيفها أيضاً إلى منتظمة وغير منتظمة كما أشار إلى مصادر تلك المخاطر وطرق التقليل من تلك المخاطر.

وقام الدكتور / محمود الداغر بدراسة عن (الأسواق المالية)<sup>(٢)</sup> تعرض من خلالها للعلاقة بين عوائد ومخاطر الأوراق المالية وتصنيف تلك المخاطر إلى منتظمة وغير منتظمة وكيفية قياس كل منهما. وأجرى الأستاذ حمدي الجهني دراسة عن (أزمة سوق الأسهم السعودية)<sup>(٣)</sup> تعرض فيها للمخاطر التي تواجه الاستثمار في أسواق الأسهم بشكل عام وأشار من خلالها للمخاطر التي تواجه سوق الأسهم السعودية بشكل مختصر.

كما تعرضت بعض الدراسات التي أجريت في مجال الاستثمار بالأسهم لجانب آخر من المخاطر وهو مخاطرة الوقوع في الربا والقمار، ومن تلك الدراسات المقال الذي كتبه الدكتور محمد القرى عن السوق المالية الإسلامية<sup>(٤)</sup>، والذي تعرض فيه لمخاطر المضاربات في سوق الأسهم وأن معظم تلك المضاربات إنما هي في حقيقة الأمر نوعاً من المجازفات القمارية، كما قام الأستاذ صالح التميمي بدراسة عن (الأسهم المختلطة)<sup>(٥)</sup> تعرض فيها لخطر الوقوع في كبيرة من الكبائر وهي الربا من خلال الاستثمار في أسهم الشركات التي تتعامل بالربا سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما بالنسبة لضوابط الاستثمار في الأسهم من وجهة نظر الاقتصاد

(١) د/محمد محمود محمد، طريقك إلى البورصة - مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.

(٢) د/محمود الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٥م.

(٣) الأستاذ حمدي حمزة الجهني، أزمة سوق الأسهم، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٧هـ.

(٤) د/محمد القرى، نحو سوق مالية إسلامية، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، رجب ١٤١٤هـ.

(٥) الأستاذ صالح التميمي، الأسهم المختلطة، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.

الإسلامي فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع وحاجة الناس إليه نظراً للإقبال الكبير والمنقطع النظير من قبل مختلف الشرائح وفي معظم المجتمعات للاستثمار في هذا المجال، إلا أن هذا الموضوع لم يوفّ حقه من البحث والدراسة وبذل الجهد لتوضيح الضوابط التي يجب أن تسير عليها عملية الاستثمار في الأسهم حتى تكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولكي تؤتي ثمارها المرجوة منها في تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، ولكي لا تكون هذه العلمية متروكة لفوضى السوق كما هو الحال في كثير من أسواق الأسهم، إذ أن معظم الدراسات التي تعرضت لموضوع ضوابط الاستثمار لم تشر بشكل مباشر لضوابط الاستثمار في الأسهم، وإنما تعرضت لهذا الموضوع بشكل عام ضمن الحديث عن ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ودون التركيز على مجال معين<sup>(١)</sup>، ومن هنا تأتي أهمية وأهداف هذا البحث والتي تتركز في النقاط التالية:

- ١ - التعرف على المخاطر المتعددة والمتنوعة التي يتعرض لها المستثمرون في مجال الأسهم من مختلف النواحي سواء كانت مخاطر شرعية أو اقتصادية أو إدارية أو غير ذلك.
- ٢ - توضيح أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها لتجنب مخاطر الاستثمار في الأسهم.
- ٣ - تعريف المستثمر بكيفية قياس مخاطر الاستثمار في الأسهم باستخدام أسلوب

---

(١) من ضمن الدراسات التي تعرضت لموضوع ضوابط الاستثمار في الإسلام على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- د/ خالد سعد المقرن، ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.
- د/ صالح الصالح، المنهج التمويلي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- د/ قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

## التحليل الرياضي.

٤ - إلقاء الضوء على أهم الضوابط التي تحكم وتنظم عملية الاستثمار في الأسهم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

### خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة وأربعة مباحث على النحو التالي :

- المقدمة.
- الدراسات السابقة.
- المبحث الأول : مخاطر الاستثمار في الأسهم.
  - أولاً : المخاطر الشرعية.
  - ثانياً : المخاطر الاقتصادية.
  - ثالثاً : المخاطر السياسية.
  - رابعاً : المخاطر النفسية.
  - خامساً : المخاطر الإدارية.
  - سادساً : أنواع أخرى من المخاطر.
- المبحث الثاني : الإجراءات التي تساعد على تجنب مخاطر الاستثمار في الأسهم.
  - أولاً : الإجراءات المتخذة من قبل المستثمرين.
  - ثانياً : الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة بسوق الأسهم.



- المبحث الثالث : قياس مخاطر الاستثمار في الأسهم.
  - أولاً : قياس المخاطر المنتظمة.
  - ثانياً : قياس المخاطر غير المنتظمة.
- المبحث الرابع : ضوابط الاستثمار في الأسهم في ضوء الاقتصاد الإسلامي.
  - أولاً : الضوابط الشرعية.
  - ثانياً : الضوابط الأخلاقية.
  - ثالثاً : الضوابط الاقتصادية.
  - رابعاً : الضوابط التنظيمية.

## المبحث الأول

### مخاطر الاستثمار في الأسهم

يقصد بمخاطر الاستثمار في الأسهم بشكل عام احتمالات عدم تحقيق هدف الربحية والتعرض للخسارة أو الوقوع في المحاذير الشرعية جراء عملية الاستثمار في هذا المجال، ويعرفها البعض بمدى تذبذب العائد المتولد عن الاستثمار في الأوراق المالية، فالمخاطرة هي عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو حجم هذا العائد أو زمنه أو انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من أن الاستثمار في الأسهم يعتبر في الاقتصاديات المعاصرة أحد الروافد الهامة لدفع عملية التنمية الاقتصادية ووسيلة سهلة لتنمية مدخرات الأفراد وتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق مصالح المجتمع إذ أحسن الاستثمار في هذا المجال، إلا أن الاستثمار في الأسهم بوجه عام يحفه العديد من المخاطر المتنوعة، ولكي يسهل الإلمام بتلك المخاطر فسيتم تقسيمها إلى عدة أقسام على النحو التالي:

#### أولاً: المخاطر الشرعية:

ويقصد بهذا النوع من المخاطر المحاذير الشرعية التي قد يقع فيها المستثمر في مجال الأسهم سواء عن طريق الجهل بالحكم أو عدم المبالاة بتلك المحاذير جرياً وراء بريق أرباح الأسهم، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

##### ١- مخاطر الوقوع في الربا:

من أهم المخاطر الشرعية التي قد يتعرض لها المستثمرون في سوق الأسهم وأشدّها ضرراً على المجتمع وقوع الكثير منهم في الربا، سواء كان ذلك عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات التي تجاهر بالتعامل بالربا وتصر عليه كالمصارف

(١) د/ محمد محمود محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٢٨.

الربوية ، أو الوقوع في الربا عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات ذات الأعمال المشروعة في الأصل كالشركات التي تنتج المواد الغذائية أو الملابس أو الأجهزة أو غير ذلك من السلع المباحة ، إلا أن بعض هذه الشركات قد تتعامل بالربا في بعض أنشطتها كالاقتراض بالربا ، أو إيداع جزء من أموالها في المصارف الربوية للحصول على الفائدة الربوية ، وبالتالي تختلط الأرباح التي اكتسبتها الشركة من الحلال مع تلك التي اكتسبتها من الحرام.

ومع كون التعامل بالربا من كبائر الذنوب ، وعلى الرغم من الآثار السلبية المترتبة على انتشاره على الفرد والمجتمع من محق ولعن وحرب وغير ذلك ، حيث يقول المولى تبارك وتعالى : ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ..<sup>(٣)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام : «اجتنبوا السبع الموبقات ، قالوا يا رسول الله وما هن ، قال الشرك بالله والسحر ، .... وذكر منها أكل الربا»<sup>(٤)</sup>. وعن جابر رضي الله عنه قال «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء»<sup>(٥)</sup>. وغير ذلك من العذاب والعقاب والوعيد الشديد لمن يتعامل بالربا ، إلا أن الإقبال على الاستثمار في الأسهم ، والذي قد يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر للوقوع في الربا كما تبين في هذا السابق ، أخذ في التزايد وبشكل منقطع النظير ، حيث ابتلى كثير من الناس في هذا الزمان بشغف الاستثمار في الأسهم حتى أصبح شغلهم الشاغل وحديثهم في كل المجالس ، وبدون اهتمام منهم أو مبالاة لما قد يؤدي إليه ذلك من وقوعهم في الربا

(١) سورة البقرة، الآية (٢٧٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٧٨ ، ٢٧٩).

(٣) الإمام البخاري، صحيح البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج٢، ص ٨٥٣، حديث رقم ٢٧٦٦.

(٤) الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار ابن جزم، بيروت، ١٤١٦هـ، ج٣، ص ٩٨٨.

وأكلهم الحرام، وهذا مصداق لما أخبر عنه النبي عليه الصلاة والسلام، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ليأتين على الناس زمان، لا يبالي المرء بما أخذ المال، أمن حلال أم من حرام»<sup>(١)</sup>.

ولذلك يجب على المسلم قبل استثماره في الأسهم أن يعرف الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا المجال وأن يعرف ما هو حرام من هذه الاستثمارات فيأتيه وما هو حرام منها فيجتنبه.

## ٢- مخاطر الوقوع في البيوع الآجلة المنهي عنها:

من المخاطر الشرعية التي قد يقع فيها كثير من المستثمرين في سوق الأسهم الوقوع في البيوع الآجلة المنهي عنها شرعاً، إذ أن البيوع الآجلة التي تجري في سوق الأسهم ليست في معظمها بيعاً حقيقياً، ولا شراء حقيقياً، لأنه لا يجري فيها التقابض بين طرفي العقد فيما يشترط له التقابض في العوضين أو في أحدهما شرعاً. فالبائع في سوق الأسهم يبيع الأسهم في كثير من الأحيان قبل حيازتها، كما أنه قد يبيع أسهماً لا يملكها على أمل شرائها من السوق وتسليمها في الموعد، دون أن يقبض الثمن عند العقد كما هو الشرط في السلم.

كما أن المشتري في سوق الأسهم يبيع غالباً ما اشتراه من أسهم لآخر قبل قبضها، والآخر يبيعها أيضاً لآخر قبل قبضها، وهكذا يتكرر البيع والشراء على الأسهم ذاتها قبل قبضها إلى أن تنتهي الصفقة إلى المشتري الأخير الذي يريد أن يتسلم الأسهم من البائع الأول، الذي يكون قد باع ما لا يملك<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي قرر في دورته السابعة أن البيوع الآجلة التي تجرى في سوق الأوراق المالية على

(١) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، جـ ٢، ص ٦٢٠، حديث رقم ٢٠٨٣.  
(٢) د/ علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الريان، الدوحة، الطبعة السابعة، ١٤٢٦هـ، ص ٤٧٨.

المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك البائع، بالكيفية التي تجري في السوق المالية (سوق الأسهم) غير جائزة شرعاً، لأنها تشتمل على بيع الشخص ما لا يملك، اعتماداً على أنه سيشتريه فيما بعد ويسلمه في الموعد، وهذا منهي عنه شرعاً لما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا تبع ما ليس عندك»<sup>(١)</sup>.

كما أن المجمع الفقهي يقرر أن العقود الآجلة في سوق الأسهم ليست من قبيل بيع السلم الجائز في الشريعة الإسلامية، وذلك للفرق بينهما من وجهين:

أ - في السوق المالية لا يدفع الثمن في العقود الآجلة في مجلس العقد، وإنما يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية، بينما الثمن في بيع السلم يجب أن يدفع في مجلس العقد.

ب - في السوق المالية تباع السلعة المتعاقد عليها وهي في ذمة البائع الأول، وقبل أن يجوزها المشتري الأول، عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعليين، مخاطرة منهم على الكسب والربح، كالمقامرة سواء بسواء، بينما لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه<sup>(٢)</sup>.

ولذلك يجب على المسلم أن يحذر عند دخوله سوق الأسهم بائعاً أو مشترياً، وأن يتورع عند دخوله لهذه السوق بأن ينوي نية صادقة أن يشتري أسهماً إسلامية، وأن يتسلم الأسهم، ويدفع الثمن، أو يدفع الثمن ويتحدد موعد استلام الأسهم، أما أن يبيع ويشترى أي نوع من الأسهم وعن طريق بيع الدين بالدين فلا يجوز<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، دار بيت الأفكار، الرياض، جـ ١، ص ٣٣٤، باب البيوع، حديث رقم ١٢٧٧.

(٢) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، الدورة السابعة، عام ١٤٠٤هـ. نقلاً عن د/ علي السالوس، موسوعة القضاء الفقهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

(٣) د/ علي السالوس، موسوعة القضاء الفقهية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٧١.

### ٣- مخاطر عمليات المضاربة العشوائية والوقوع في القمار:

تعتبر عمليات المضاربة العشوائية التي تعج بها أسواق الأسهم من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المستثمرون في هذه السوق، هذا بالإضافة إلى ما قد تؤدي إليه تلك العمليات من الوقوع في القمار المحرم شرعاً.

وقد يكون من الأفضل قبل الشروع في بيان هذا النوع من المخاطر توضيح الفرق بين عمليات المضاربة في هذه السوق والمضاربة المعروفة شرعاً لكي لا يتم الخلط بينهما، فالمضاربة في الإسلام تعني شركة يكون فيها رأس المال من طرف والعمل من الطرف الآخر ويقسم الربح بينهما بالنسبة المتفق عليها. أما المضاربة في سوق الأسهم فتعني القيام بعمليات بيع وشراء للأسهم بشكل سريع ومتكرر وبطريقة عشوائية وغير مدروسة ترتفع معها درجة المخاطرة بشكل كبير، وتقوم في معظمها على المجازفة والمغامرة واقتناص الفرص لتحقيق الأرباح السريعة والعالية. وهذا النوع من المضاربات يشكل تهديداً حقيقياً وخطراً بالغاً لعملية الاستثمار في سوق الأسهم، ومعوفاً رئيسياً لهذه السوق عن قيامها بدورها في مجال دعم التنمية الاقتصادية، ولذا يرى كثير من المختصين أن جل المعاملات في أسواق الأسهم المعاصرة لا تخدم غرضاً اقتصادياً مفيداً، ولكنها غطاء يخفي وراءه أنواعاً من عمليات المجازفة القمارية<sup>(١)</sup>. وبالتالي فإن معظم تلك العمليات لا تتفق مع الهدف الرئيسي من عملية الاستثمار في الأسهم وهو المشاركة في تمويل الشركات المساهمة عن طريق الاكتتاب في أسهمها لتحقيق عوائد سنوية من خلال الأرباح التي توزعها تلك الشركات، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه هذا التمويل من دعم لإنشاء الشركات الكبرى والمشاريع الاقتصادية التي تخدم المجتمع وتساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيه.

(١) د/ محمد علي القرى، نحو سوق مالية إسلامية، بحث منشور بمجلة دراسات اقتصادية إسلامية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، رجب ١٤١٤ هـ، ص ١٤.

وقد أجمع العديد من الخبراء والمختصين على أن المضاربات العشوائية تعتبر من أهم الانتقادات الرئيسية لأسواق الأسهم لما تؤدي إليه تلك المضاربات من زيادة مخاطر الاستثمار في الأسهم وزيادة توتر وتذبذب السوق، ولما تحدثه من تقلبات حادة في أسعار الأسهم مما يشكل معه خطورة بالغة على المتعاملين في السوق ولا سيما على صغار المستثمرين والذين لا تتوفر لديهم الخبرة والدراية الكافية في مجال الاستثمار بالأسهم<sup>(١)</sup>.

ومما يزيد من خطورة المضاربات العشوائية أنها قد تتحول إلى نوع من المقامرة، وهو نوع يطلق على المضاربات التي لا تستند إلى أساس من العقل أو المنطق ولا تقوم على تحليل ودراسة المعلومات المتاحة بطريقة صحيحة، وإنما يبدى فيها المستثمر رغبته الكبيرة في تحمل درجة عالية جداً من المخاطرة وتعرض أمواله للخسارة الكبيرة عن طريق المراهنة على دخل غير مؤكد من أجل تحقيق أرباح عالية إذا صدقت توقعاته، فكأنما هو يراهن على اتجاه الأسعار<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يلاحظ مما سبق أن هذا النوع من المضاربات العشوائية قد يوقع في القمار، إذ أن العقد فيه محله المخاطرة فقط، ولا يتضمن العقد بالضرورة تبادل أسهم أو سلع أو خدمات حقيقية، وليس فيه تسليم ولا تسليم ولا بيع ولا شراء في حقيقة الأمر، وإنما كل مستثمر يضارب الآخر على صعود الأسعار أو هبوطها، ولا كسب لأحد إلا على حساب الآخر، كما يجري بين المقامرين تماماً. فالمقامر يدفع ما يدفع لشراء فرصة للفوز بمبلغ أكبر، ولا يتضمن عقد القمار

(١) إسماعيل محمد علي، أخذ المعلومات من مصادرها الرئيسية يقلل المخاطر، مقال بمجلة تداول، سوق الأسهم السعودية، العدد ١٥، الربع الرابع لعام ٢٠٠٥، ص ٤١.

(٢) العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، بورصة الأوراق المالية والضرائب، دار الصميعي، بدون تاريخ نشر، ص ١٨٣.

- د/ حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٣٠.

معاملة مفيدة فهو لا يؤدي إلا إلى إعادة توزيع جزء من دخول المشاركين فيه بطريقة عشوائية<sup>(١)</sup>.

وقد ساعدت سهولة عملية بيع وشراء الأسهم وسهولة انتقال ملكيتها، وتكرار عملية البيع والشراء مرات عديدة دون قبض ولا تسليم أو تسلم على إغراء البعض للتعامل بالأسهم لغرض القمار المحرم شرعاً، وقد نهى الإسلام عن القمار، الذي هو الميسر، بجميع صورته، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴿٢﴾.

#### ٤- مخاطر الوقوع في التصرفات والسلوكيات السلبية:

ويقصد بهذا النوع من المخاطر صور الانحرافات والتجاوزات والتصرفات غير المشروعة التي تعج بها أسواق الأسهم عادة، مما يؤدي إلى تعرض المستثمرين لمخاطر تلك السلوكيات السلبية التي تشوب كثير من التعاملات في أسواق الأسهم، ومن ناحية أخرى قد ينجرف المستثمر في سوق الأسهم للانضمام إلى تلك الفئة التي تمارس تلك السلوكيات في تعاملها من غش واحتيال وخداع وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة لتحقيق مصالحها.

وتأتي خطورة تلك التصرفات والسلوكيات السلبية من اتخاذها وسيلة للتأثير على سوق الأسهم وإحداث ظروف مصطنعة تؤثر على مستوى الأسعار بشكل غير طبيعي وتوهم المتعاملين في السوق بحقائق ليست صحيحة. إذ أن

(١) د/ علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

- د/ محمد علي القرني، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

(٢) سورة المائدة، الآية (٩٠-٩١).



الأسعار في هذه السوق لا تتأثر فقط بالعرض والطلب الفعليين من قبل المحتاجين إلى البيع والشراء، وإنما تتأثر أيضاً بعوامل أخرى يغلب عليها التصرفات والسلوكيات السلبية التي تلحق الضرر والأذى بالمتعاملين في السوق، وهنا تكمن خطورة تلك السلوكيات المحظورة شرعاً، إذ أن تلك التصرفات والسلوكيات تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، كما تحدث تقلبات غير طبيعية في الأسعار تؤثر بشكل سلبي على عملية الاستثمار في سوق الأسهم.

ومن أهم تلك التصرفات والسلوكيات السلبية ما يلي: <sup>(١)</sup>

#### أ - البيع الصوري:

ويقصد به قيام بعض المستثمرين بعدة صفقات صورية، أي غير حقيقية، لبيع أسهم شركة معينة ثم إعادة شرائها أو العكس، بسعر أكبر أو أقل وفي نفس اليوم حسب الاتفاق فيما بينهم بهدف إيهام المتعاملين في السوق بأن تغيرات سعرية حدثت لأسهم تلك الشركة، وأن تعامللاً نشطاً يجري عليها، في الوقت الذي لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على أسهم هذه الشركة، وإنما الغرض من ذلك الاحتيال لتحقيق الأرباح.

#### ب - ترويج الإشاعات والتحليلات المضللة:

قد يعتمد بعض كبار المستثمرين في سوق الأسهم على ترويج إشاعات وتحليلات غير سليمة أو تكون موجهة لأغراض ومصالح خاصة لتهيئة بيئة مضللة لصغار المستثمرين، ومن ثم استغلال الأوضاع المترتبة على تلك الإشاعات والتحليلات، كأن يقوموا بالإيعاز إلى بعض السماسرة والوسطاء المتعاملين معهم

(١) انظر في هذا الموضوع المراجع التالية:

- د/ منير هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٧٥.
- د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار الجامعات، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص ٣١٣.

لنشر إشاعات أو تحليلات غير صحيحة حول ارتفاع أسعار أسهم الشركات التي يملكون فيها كميات كبيرة من الأسهم، الأمر الذي يجعل الأسعار ترتفع بأسعار غير طبيعية، مما يدفع بصغار المستثمرين إلى شراء ما يتم طرحه من أسهم تلك الشركات، وبذلك يتمكن كبار المستثمرين من تحقيق أرباح قياسية، فيما يتورط صغار المستثمرين بشرائهم لتلك الأسهم بأسعار مرتفعة.

#### ج- اتفاقيات التلاعب بالأسعار:

ويقصد بها الاتفاقيات التي تستهدف إحداث تغييرات مفتعلة في أسعار الأسهم بغرض تحقيق الأرباح، وتتم هذه الاتفاقيات عن طريق اتفاق عدة مستثمرين لامتلاك أكبر قدر ممكن من أسهم شركة معينة، وذلك من خلال نشر معلومات عن سوء الأوضاع المالية لتلك الشركة، أو من خلال قيام السماسرة المشاركون في تلك الاتفاقيات باستغلال ثقة عملائهم والإيعاز إليهم للتخلص من أسهم تلك الشركة، وفي ظل هذا المناخ الذي يتسم بزيادة العرض ستتجه القيمة السوقية لتلك الأسهم نحو الانخفاض حتى تصل إلى أدنى حد ممكن، وحينئذ يسعى المتفقون إلى شرائها، وبعد امتلاك أكبر كمية منها يقوموا مرة أخرى بنشر معلومات عن تحسن أوضاع الشركة وزيادة أرباحها فيزداد الطلب على أسهمها وتبدأ القيمة السوقية لتلك الأسهم في الارتفاع، فيسارع أصحاب التنظيم إلى إبرام صفقات صورية عليها حتى يسود الاعتقاد بأن هناك تعامل نشط على تلك الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية أكثر فأكثر وعندئذ يسعى القائمون بتلك الاتفاقيات إلى التخلص مما يمتلكونه من تلك الأسهم محققين بذلك أرباحاً كبيرة على حساب الآخرين.

#### د - الشراء بغرض الاحتكار:

ويقصد به قيام أحد المستثمرين بشراء كل أو معظم الكميات المعروضة من أسهم شركة معينة وذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع

تلك الأسهم بالسعر الذي يحدده ، وبذلك يستطيع المحتكر التحكم في السوق وأن يفرض ما يشاء من أسعار مما يلحق الضرر والمشقة بالآخرين.  
ثانياً: المخاطر الاقتصادية:

يقصد بالمخاطر الاقتصادية بشكل عام المخاطر المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة والتي تؤثر غالباً على أسعار الأسهم ، حيث تتأثر سوق الأسهم عادة وفي جميع الدول بالوضع الاقتصادي للدولة ، فأسعار الأسهم تتجه نحو الصعود عادة إذا كان الوضع الاقتصادي ملائماً وفي حالة نمو وانتعاش ، أما إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من الركود ومن بعض الأزمات والتقلبات فإن الأسعار في سوق الأسهم ستتجه إلى الهبوط ويقدر حدة الوضع .  
ومن تلك المخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها المستثمرون في سوق الأسهم ما يلي :

#### ١- مخاطر الدورات الاقتصادية:

تتسم سوق الأسهم عادة بقابليتها للتذبذب والتقلب في الأسعار نتيجة لدورات الصعود والهبوط التي تطرأ عليها بسبب الدورات الاقتصادية المنتظمة التي تشهدها جميع الأسواق من رواج وتضخم وانكماش وكساد ، حيث تؤثر هذه الظواهر الاقتصادية بصورة سلبية على أسعار السلع وخاصة الأسهم ، ففي حالة الرواج والتضخم تدفع الأسعار بشكل ملحوظ وبخاصة في حالة التضخم غير المنضبط ، وهذا يؤثر في تسخين سوق الأسهم ورفع الأسعار فيها إلى الارتفاع بشكل غير طبيعي ، وعند زيادة حدة التضخم تتخذ السلطات النقدية عادة إجراءات تصحيحية تؤثر على اتجاهات الأسعار بصورة تدفعها للهبوط ، مما قد يؤثر على سوق الأسهم بشكل سلبي يتضرر معه المستثمرون في هذه السوق .

وبالعكس في حالة الانكماش والكساد ، حيث تنخفض الأسعار بشكل عام وتميل القوة الشرائية للانخفاض وخاصة في حالة الكساد ، ويزيد العرض على الطلب نتيجة لذلك ، مما ينعكس أثره على جميع الأسواق وخاصة سوق الأسهم

حيث تتجه فيها الأسعار للهبوط بشكل قد يخسر معه غالبية المستثمرين في هذه السوق<sup>(١)</sup>.

وهكذا سترتب على الدورات الاقتصادية سلسلة من حركات الصعود والهبوط في أسعار الأسهم، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تذبذب السوق وعدم استقرارها مما قد يلحق الضرر والخسارة بالمستثمرين في الأسهم وخاصة ممن ليس لهم خبرة ودراية كافية للتعامل في هذا المجال.

## ٢- مخاطر تذبذب أسعار النفط:

يعتبر النفط أحد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد السعودي نظراً للاعتماد الكبير على هذا القطاع، ومن هنا تأتي خطورة تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد المحلي وبالتالي على سوق الأسهم السعودية، إذ أن زيادة أسعار النفط سترتب عليها حالة من الانتعاش والازدهار والتفاؤل وزيادة حركة الأنشطة الاستثمارية، وهذا بدوره سيؤثر على حركة النشاط في سوق الأسهم ودفع الأسعار فيها للارتفاع، أما في حالة انخفاض أسعار النفط فسيؤدي ذلك إلى الحد من مشاريع الدولة وبالتالي انخفاض الأنشطة الاقتصادية، وهذا بدوره سيؤثر على حركة النشاط في سوق الأسهم واتجاه الأسعار فيها إلى الهبوط، وقد يصل الأمر إلى خسارة كثير من المتعاملين في هذه السوق<sup>(٢)</sup>.

## ٣- مخاطر تسهيل الأسهم عند الحاجة:

ويقصد بها خطر تعرض المستثمر لفقد جزء من أمواله المستثمرة في الأسهم إذا احتاج إلى السيولة في وقت لا يتناسب مع ظروف السوق. فقد يحتاج المستثمر

(١) حمدي حمزة الجهني، أزمة سوق الأسهم، دار العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٧٤ هـ، ص ٢٧

(٢) مجلة سوق الأسهم السعودية (تداول)، العدد (٥)، ص ١٧.

إلى سيولة نقدية لتلبية بعض احتياجاته وقد يضطره ذلك إلى بيع الأسهم التي يمتلكها أو جزء منها، إلا أن تسهيل ما يمتلكه من أسهم فجأة قد يعرضه لخطر تضائل الربح أو انعدامه حسب الظروف التي تمر بها سوق الأسهم في تلك الفترة. ويختلف حجم المخاطرة في هذا النوع حسب نوع الأسهم المستثمر فيها، فكلما كان الاستثمار مقتصرًا على أسهم الشركات الصغيرة أو التي يقل تداول أسهمها كلما زادت خطورة تسهيل الأسهم في وقت الضرورة.

#### ٤- مخاطر تضخم عمليات التداول والأسعار في سوق الأسهم:

قد يتعرض المستثمرون في سوق الأسهم المحلية لمخاطر تضخم عمليات التداول، والتي تعني الارتفاع الكبير في عدد صفقات تداول الأسهم في السوق نتيجة لتفشي ظاهرة تركيز الاستثمارات في سوق الأسهم السعودية مع قلة الشركات المدرجة في هذه السوق، مما يؤدي إلى تضخم عمليات التداول وبالتالي ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي.

وهذا النوع من المخاطر إذا لم تتخذ السلطات المختصة الإجراءات والحلول المناسبة لعلاجها والحد منه قد يؤدي إلى انهيار مفاجئ لأسعار الأسهم وفقدان الثقة في السوق، كما حدث في سوق الأسهم السعودية خلال الأزمة التي مرت بها السوق في عام ٢٠٠٦م، فقد أشار تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي إلى حدوث ارتفاع كبير في عدد صفقات تداول الأسهم في السوق المحلية خلال السنوات الثلاث التي سبقت الأزمة، حيث بلغ عدد تلك الصفقات عام ٢٠٠٣م حوالي ٣,٨ مليون صفقة، وارتفع هذا العدد إلى ١٣ مليون صفقة في عام ٢٠٠٤م، ثم ارتفع هذا العدد إلى رقم قياسي حيث بلغ ٤٦,٦ مليون صفقة خلال عام ٢٠٠٥م<sup>(١)</sup>. وقد أدى هذا التضخم الكبير في عمليات تداول الأسهم في السوق

(١) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، ١٤٢٧هـ، ص ١٢٠.

المحلية إلى الارتفاع المستمر لأسعار الأسهم نتج عنه تضاعف الأسعار وتضخمها بشكل كبير، ومع استمرار ارتفاع الأسعار والزيادة غير الطبيعية فيها بدأت بوادر الأزمة تظهر من خلال الهبوط المفاجئ للسوق واستمرار حركة التصحيح والانخفاض في الأسعار مما نتج عنه الانهيار الكبير لأسعار الأسهم والذي ألحق أضرار كبيرة وخسائر فادحة بغالبية المستثمرين في سوق الأسهم السعودية.

#### ٥- مخاطر التغيرات والتقلبات في سعر الفائدة:

يقصد بسعر الفائدة بشكل عام نسبة الزيادة الربوية التي تدفعها المصارف التجارية للمودعين أو التي تتقاضاها من المقترضين، وعلى الرغم من أن كثيراً من المواطنين المستثمرين في مجال الأسهم يتورعون عن التعامل بالربا، إلا أن ذلك لا يعني عدم تعرضهم لمخاطر التغيرات والتقلبات التي تطرأ على أسعار الفائدة العالمية والمحلية، فارتفاع أسعار الفائدة العالمية يؤدي إلى انتقال بعض رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في الخارج، مما يؤدي إلى هبوط النشاط في سوق الأسهم المحلية، وعلى العكس فإن انخفاضها يؤدي إلى عودة الأموال إلى الوطن وتحريك النشاط في السوق المحلية.

وكذلك الحال بالنسبة لتغيير سعر الفائدة في الداخل، فارتفاع ذلك السعر وبصورة كبيرة قد يترتب عليه انخفاض أسعار الأسهم، لأن المستثمرين الذين لا يتورعون عن التعامل بالربا سيعمدون إلى بيع ما لديهم من أسهم وإيداع قيمتها في المصارف التجارية للحصول على الفوائد الربوية المضمونة. وبزيادة كمية الأسهم المعروضة للبيع ستخفض أسعار الأسهم.<sup>(١)</sup> وهكذا فإنه بشكل عام ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإنه كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة كلما انخفضت القيمة السوقية<sup>(٢)</sup> للأسهم المتداولة، والعكس صحيح.

(١) د/ محمد محمود محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٢٩.  
(٢) يقصد بالقيمة السوقية للسهم القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأسهم وفقاً لقوى العرض والطلب، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

## ٦- مخاطر السوق:

ويقصد بها خطر خسارة كل أو بعض الأموال المستثمرة في الأسهم بسبب ما تتصف به سوق الأسهم من تقلب وتذبذب وعدم استقرار في كثير من الأحيان، فالأسعار في هذه السوق في حالة صعود وهبوط مستمر ولا تستقر على مستوى محدد، وهذا التذبذب يحمل في طياته مخاطر عدم التأكد بالنسبة للمستوى الذي سوف تؤول إليه الأسعار في المستقبل<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى قد تتمثل مخاطر السوق في الصعوبة التي يجدها المستثمر في الأسهم من حيث الإلمام الكافي بالأوضاع السائدة في السوق وطرق التعامل والأساليب المتبعة ومجريات الأمور في سوق الأسهم، حيث تتسم هذه السوق غالباً بعدم وضوح أساليب كثير من المستثمرين وطرق تعاملاتهم وما يتبعونه من سلوكيات لتحقيق مصالحهم. وكذلك الحال بالنسبة لأوضاع الشركات المساهمة المدرجة في السوق فمعظم تلك الشركات لا تفصح إلا نادراً وبصورة مبهمة عن أوضاعها المالية وأنشطتها والاستثمارات التي تقوم بها. هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من المستثمرين الذين يلجأون إلى السماسرة في سوق الأسهم قد يتعرضون لسوء استغلال السماسرة لهم.

## ثالثاً: المخاطر السياسية:

ويقصد بهذا النوع من المخاطر الآثار السلبية التي تتركها الاضطرابات السياسية المحلية أو الخارجية على حركة النشاط في سوق الأسهم وعلى اتجاه الأسعار في هذه السوق، فتوتر الوضع السياسي وحوادث العنف والاضطرابات الداخلية تثير عادة حالة من الذعر والتردد والخوف من الإقدام على الأنشطة الاستثمارية وضعف الثقة في نتائج الاستثمارات بسبب الأوضاع السياسية المضطربة والتي يصعب معها حسم

---

(١) د/ حسني خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ٤٦.



التوقعات الاقتصادية واتخاذ القرارات<sup>(١)</sup>، وتؤدي هذه المخاطر غالباً إلى انخفاض حجم الأنشطة وعمليات تداول الأسهم في السوق، وهذا بدوره سيؤثر بشكل سلبي على اتجاه الأسعار في سوق الأسهم، حيث تتجه معظم الأسعار نحو الهبوط، وقد يكون هذا الهبوط بصورة حادة يتأثر بها غالبية المستثمرين.

وكذلك الحال بالنسبة لتوتر الوضع السياسي في الخارج وخصوصاً في الدول المجاورة، كالأضطرابات السياسية في العراق وفلسطين ولبنان وتوتر الوضع الأمني والسياسي في منطقة الخليج بسبب المواجهة بين إيران والغرب حول برنامجها النووي، فمثل هذه الأحداث تلعب دوراً فعالاً في التأثير السلبي على أسواق الأسهم في المنطقة وتعمل على تذبذبها وعدم استقرارها واتجاه الأسعار فيها نحو الهبوط بشكل ملحوظ. ومن ناحية أخرى فقد يمثل هذا النوع من المخاطر في الضغوط السياسية التي تمارسها الدول الكبرى على الدول النامية لفتح أسواقها المالية أمام الاستثمارات الأجنبية، والتي تتصف عادة بكبير حجم رؤوس أموالها وخبرتها الإدارية وقدراتها التشغيلية والفنية الهائلة، وهذه الاستثمارات الأجنبية تعمل عادة بكل قواها في الأسواق المالية للدول النامية والتي يتضاءل فيها معرفة ودراية المستثمر المحلي بشؤون الاستثمار في هذا المجال مقارنة بالاستثمارات الأجنبية، محدثة بذلك موجة من ارتفاع الأسعار وعمليات المضاربة الكبيرة التي قد تحصد معها كثيراً من الاستثمارات المحلية في سوق الأسهم، كما تؤثر على اتجاهات الأسعار في أسواق الأسهم المحلية لتسير في الاتجاه الذي يتوافق مع أهدافها ومصالحها وبالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح الهائلة التي تحققها المؤسسات المالية الأجنبية لا بد وأن تكون على حساب خسائر يمتد بها المستثمر المحلي، حيث أن مكاسب طرف في سوق الأسهم لا بد وأن تكون على حساب طرف آخر<sup>(٢)</sup>.

(١) صلاح الدين حسن السبيسي، بورصات الأوراق المالية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٤٨.

- د/ حمدي الجهني، أزمة سوق الأسهم، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) د/ منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٤٧١.



والأخطر مما سبق أن يؤدي فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية لدخول الأسواق المالية المحلية إلى دخول قوى استثمارية دولية أو مصالح دولية إلى سوق الأسهم السعودية بطريق مباشر أو غير مباشر لتملك نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات الإستراتيجية الوطنية مثل سابك ونيساب والاتصالات وبعض المصارف الكبرى المساهمة وذلك للهيمنة على صنع القرارات في مثل هذه الشركات، الأمر الذي قد يترتب عليه العديد من الآثار السلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية، ومن ذلك<sup>(١)</sup>:

أ - سيطرة رأس المال الأجنبي أو الاستثمارات الأجنبية على الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي على السياسة الاقتصادية حيث تصبح ملكية الأسهم والشركات المحلية تحت رحمة المستثمرين الأجانب.

ب - زيادة عمليات المضاربة في سوق الأسهم المحلية بشكل كبير مما يؤدي إلى تذبذب السوق وعدم استقرارها وإحداث الأزمات والهبوط المفاجئ في أسعار الأسهم وغير ذلك.

ج - تملك الاستثمارات الأجنبية للأسهم المحلية قد يؤدي إلى تحكم المستثمر الأجنبي في أسعار الأسهم خاصة في ظل غياب القوانين التي تحد من الاحتكار.

د - الاستثمارات الأجنبية تسعى للدخول إلى سوق الأسهم السعودية للاستفادة من الإمكانيات والوفورات والفرص الاستثمارية وهي لا تتورع عن الانسحاب المفاجئ من هذه السوق إذا حققت أهدافها، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمات حادة في السوق المحلي.

وبناء على ما سبق فإن على السلطات المختصة بسوق الأسهم أن تعمل على إعادة تنظيم امتلاك الأجانب لأسهم الشركات السعودية بحيث يتم منع هيمنتهم على صنع القرارات في الشركات السعودية ذات الأهمية الإستراتيجية.

---

(١) انظر في هذا الموضوع نجيب عبد الله الشامي، المناخ الاستثماري، دار المسار، الشارقة، ٢٠٠١م، ص ١٥٢. وانظر أيضاً جمدي الجهني، أزمة سوق الأسهم، مرجع سابق، ص ٢١١.

#### رابعاً: المخاطر النفسية:

قد يتعرض المستثمرون في الأسهم لمخاطر من نوع آخر وهي المخاطر الغير ملموسة، أو ما يسمى بمخاطر العوامل النفسية التي تنتج عن سلوك وتوقعات وطريقة تفكير المستثمرين في سوق الأسهم، وهذه العوامل قد تتغير بشدة في أي لحظة وبدون أن يكون هناك سبب واضح، وتشكل هذه العوامل جانباً مهماً لا يلتفت إليه كثير من المستثمرين في سوق الأسهم، رغم أنها تؤثر بشكل كبير على السوق وعلى المستثمرين، فعملية الاستثمار في سوق الأسهم ترتبط بالحالة النفسية للمستثمرين بشكل كبير، وبالتالي فإن توقعاتهم الخاصة بعملية الاستثمار في سوق الأسهم ترتبط بهذه الحالة، ولذا يرى بعض المختصين أن هناك فرضية أساسية يجب على المستثمرين في سوق الأسهم أن يعوها وهي أن أسعار الأسهم تقاس بالعوامل النفسية والعواطف الإنسانية أكثر من الأسباب الموضوعية<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز المخاطر التي ترجع إلى العوامل النفسية ما يلي:

##### ١- مخاطر الخوف والطمع:

إن الشعور بالخوف والتماذي في الطمع هما من أهم العوامل النفسية التي تؤثر على سوق الأسهم، فالشعور بالخوف من ظروف معينة يدفع الأفراد نحو البيع ولو بالخسارة، مما يحدث موجة من عمليات البيع قد تتحول معها عملية الاستثمار في الأسهم إلى عملية بيع جماعي يترتب عليها هبوط شديد في الأسعار. وكذلك الحال بالنسبة لعامل الطمع فهو أحد العوامل المؤثرة في سوق الأسهم والتي تؤثر بشكل مباشر على الشراء<sup>(٢)</sup>، فقد يدفع الطمع الأفراد نحو شراء كمية كبيرة من الأسهم بطريقة غير مدروسة وعند أسعار مرتفعة وغير

(١) د/ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صنعاء، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ،

ص ١٩٧.

2) <http://www.w15w.com.vb/showthread.pp?t=11046>

طبيعية بدافع الحصول على مزيد من الأرباح ، مما قد يترتب عليه حدوث خسارة كبيرة في حالة انخفاض الأسعار ورجوعها إلى وضعه الطبيعي. والأخطر من ذلك ما أدى إليه الطمع من دفع بعض المستثمرين للاقتراض من الأقارب والأصدقاء ومن المصارف الربوية لزيادة استثماراتهم في السهم ، وقيام البعض الآخر ببيع منازلهم لتوفير أكبر سيولة ممكنة للاستثمار في هذا المجال ، فلما انهارت الأسعار في سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٦م كان أولئك الذين انجرفوا خلف أطماعهم أكثر المستثمرين ضرراً وأشدّهم خسارة.

## ٢ - مخاطر الإفراط في التفاؤل والتشاؤم:

وهما من العوامل النفسية المؤثرة بشكل ملحوظ على حركة النشاط في سوق الأسهم وعلى مستوى واتجاه الأسعار ، فالشعور بالتفاؤل الشديد قد يدفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم في الأسهم ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب بصورة قد ترتفع معها أسعار الأسهم إلى مستويات عالية ، واستمرار هذا الوضع يترتب عليه عادة حدوث حركة تصحيحية مفاجئة للأسعار قد تلحق الضرر والخسارة بمعظم المتداولين كما حدث في مرحلة الازدهار والانتعاش التي شهدها الاقتصاد السعودي إثر ارتفاع أسعار النفط في السنوات الماضية حيث أدى التفاؤل الذي انتاب كثير من المستثمرين نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية للإقبال الكبير على الاستثمار في سوق الأسهم تضاعفت معه الأسعار بصورة غير مسبوقة ترتب عليها حدوث الأزمة التي مرت بها سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٦م.

وبالعكس فإن الشعور بالتشاؤم والإحباط قد يدفع المستثمرين للحد من استثماراتهم أو تصفيتهم ، وعندما تسود هذه الحالة بين المستثمرين فسيؤدي ذلك إلى تدني حركة النشاط في سوق الأسهم وبالتالي اتجاه الأسعار للهبوط.

## ٣- المخاطر الناجمة عن اعتقادات وتوقعات المستثمرين:

من ضمن المخاطر النفسية التي يتعرض لها المستثمرون في مجال الأسهم

المخاطر الناجمة عن اعتقادات وتوقعات المستثمرين في سوق الأسهم ، وهذا النوع من المخاطر كما تبين في السابق قد يتغير في أي لحظة وبدون سبب ظاهر ، فقد يسود لدى المستثمرين اعتقاد بأن أسعار الأسهم سوف تزيد بسبب الإعلان مثلاً عن تحقيق فائض في الميزانية العامة أو طرح أسهم شركة من شركات القطاع العام للاكتتاب أو غير ذلك ، وهذا الاعتقاد بحذ ذاته قد يكفي لارتفاع الأسعار ، كما أن عدم تحقق بعض التوقعات قد يؤدي لانخفاض الأسعار في سوق الأسهم ، فقد كان لإعلان شركة سابك والسعودية للكهرباء عن أرباح الربع الثالث لعام ٢٠٠٥م ، والتي كانت أقل من توقعات المستثمرين ، أثر كبير في انخفاض مؤشر السوق واتجاه أسعار الأسهم للانخفاض<sup>(١)</sup>.

#### ٤- مخاطر الإصابة بالتوتر والقلق:

قد يصاب كثير من المستثمرين في سوق الأسهم بتوتر الأعصاب والقلق بسبب كثرة تذبذب وتقلب الأسعار الذي تتسم به سوق الأسهم عادة ، فكثير من المستثمرين الذين يقضون ساعات عديدة أمام شاشات التداول تكون أعصابهم مشدودة ومتوترة بسبب الارتفاع والانخفاض المستمر في أسعار الأسهم ، وعند هبوط الأسعار لفترة من الوقت يصاب كثير منهم بخيبة أمل وبحالة من السأم والاكتئاب.

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار الذي يستمر لفترة قد يغري المستثمر بالبيع ولكن الأسعار قد ترتفع أكثر وأكثر ، وقد يغريه الانخفاض بالشراء ولكن الأسعار قد تواصل الانخفاض ، وقد يحدث العكس ، وفي كل الأحوال فإن المستثمر في سوق الأسهم قد يصاب بالتوتر والقلق على حساب صحته وسعادته.

1) <http://www.alaswag.net/articales/2005/10/21/1800.html>

### خامساً: المخاطر الإدارية:

من ضمن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في مجال الأسهم تلك المخاطر التي تنشأ بسبب سوء إدارة الشركة أو انخفاض مستوى كفاءتها، فقد تتخذ إدارة الشركة في بعض الحالات قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار من شأنها أن تترك آثاراً عكسية على القيمة السوقية لأسهم الشركة<sup>(١)</sup>، كما أن إدارة الشركة قد تصدر قرارات استثمارية بناء على معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قد تعرض المركز المالي للشركة لأزمات مالية حادة قد يترتب عليها عجز الشركة عن سداد التزاماتها أو عدم قدرتها على الاستمرار في الأنشطة التي تمارسها، مما يعرضها لمخاطر التصفية والإفلاس، وفي هذه الحالة سيتعرض المستثمرون في أسهم هذه الشركة لضياح جزء كبير من أموالهم، إذ سيحصلون فقط على بواقي أصول وموجودات الشركة عند تصفيتها بعد تغطية حقوق المقرضين والدائنين<sup>(٢)</sup>.

### سادساً: أنواع أخرى من المخاطر:

بالإضافة إلى المخاطر السابقة فإن هناك أنواع أخرى من المخاطر قد يتعرض لها المستثمرون في مجال الأسهم بشكل أو بآخر، ومن أهم تلك المخاطر ما يلي:

١- خطر ظاهرة الهوامير:

إن سهولة عملية الاستثمار وتداول الأسهم في سوق الأسهم المحلية، وإمكانية قيام المستثمر بإصدار أوامر البيع والشراء بصورة مباشرة عن طريق الانترنت ولحظياً بوساطة المصارف المرخص لها بتقديم الخدمة، دون أن يترتب على ذلك مسئولية تضامنية على المصرف متلقي أوامر البيع والشراء، ترتب عليه ظهور ما يسمى بفئة الهوامير، أي أصحاب المحافظ الاستثمارية الضخمة التي

(١) د/منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ٢٦٠.  
(٢) د/محمد صالح الحناوي، ود/جلال العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، السدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م، ص ٤٠.

تتسم أساليبهم وتعاملاتهم في سوق الأسهم بالغموض والتحايل، وتكمن خطورة هذه الفئة فيما يقومون به من عمليات تحايل وخداع للتلاعب بأسعار الأسهم للحصول على الأرباح العالية والسريعة وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب صغار المستثمرين، حيث يعتمد هؤلاء إلى الاتفاق فيما بينهم للقيام بعمليات بيع وشراء كبيرة لرفع سعر سهم معين أو خفضه، وبما يجعل صغار المستثمرين يتبعون هذا التعامل منحرفين للبيع أو الشراء، ثم تقوم تلك الفئة بعكس الاتجاه فجأة سواء بالبيع أو الشراء وبما يمكنهم من تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين<sup>(١)</sup>.

وتتعاظم خطورة هذه الفئة في ظل عدم وجود عقوبات صارمة لردع تلك الفئة عن عمليات التحايل والتلاعب التي تقوم بها، وأيضاً عدم وجود آلية فعالة لمراقبة ومتابعة وضمان حسن سير التعاملات في سوق الأسهم.

## ٢- خطر الإغراء بالمغامرة:

قد تغري سهولة تحقيق الأرباح العالية في سوق الأسهم وبدون جهد كبير، بل بقرار بيع أو شراء، كثيراً من المستثمرين بالمغامرة وتجاوز حدود الميزانية والإمكانات المتاحة وعدم التأني ودراسة قرارات الاستثمار بشكل دقيق وسليم، وقد يسرف بعض المستثمرين في طلب التسهيلات المصرفية أو اقتراض مبالغ كبيرة من الأقارب والأصدقاء تفوق إمكانياتهم طمعاً في شراء مزيد من الأسهم وقد تكون عند أسعار مرتفعة أَمْلاً في تحقيق الثراء الكبير والسريع، ومع استمرار دورة الصعود في أسعار الأسهم قد يفقد المستثمر حكمته وتوازنه فيفطرط في شراء كميات كبيرة من الأسهم، وينسى أن سوق الأسهم لا تدوم على حال وأن دورة الهبوط لابد وأن تحل، فإذا حلت قد يخسر معها الكثير من أمواله، وربما يخسر كل ثروته إذا كان قد أسرف في مغامرته. وهذا ما حدث لكثير من المستثمرين في

1) Arabic-Namah&2FNMALayoyuthhttp://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\_C%cid=117680210651&pagename=Zone-

سوق الأسهم المحلية عندما تعرضت السوق لدورة هبوط حاد في الأسعار في عام ٢٠٠٦م، فقد تناقلت وسائل الإعلام أنباء تعرض كثير من المستثمرين في سوق الأسهم السعودية لخسارة كل أو جل أموالهم و ثرواتهم إثر الأزمة التي تعرضت لها السوق، وما تعرض له بعض أولئك المغامرون من إفلاس وسجن، وما تعرض له بعضهم من نوبات قلبية أودت بحياتهم<sup>(١)</sup>.



---

1) <http://www.thegulfbiz.com/showthread.php?s=8ab108262e999528634c46cdd40f800b&t=19366>

## المبحث الثاني

### الإجراءات التي تساعد على تجنب مخاطر الاستثمار في الأسهم

إن طبيعة الاستثمار في سوق الأسهم تتسم بوجه عام بالعديد من المخاطر كما تبين في المبحث السابق ، وبالتالي يجب أخذ الحيطة والحذر عند الإقدام على الاستثمار في هذه السوق ، واتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على الوقاية من الوقوع في تلك المخاطر أو التقليل منها قدر الإمكان ، وهذه الإجراءات يمكن تقسيمها بشكل عام إلى قسمين على النحو التالي :

#### أولاً: الإجراءات المتخذة من قبل المستثمرين :

هناك بعض الإجراءات المساعدة والمهمة لتجنب مخاطر الاستثمار في الأسهم والتي يجب اتخاذها من قبل المستثمرين أنفسهم حتى لا يتعرضوا لتلك المخاطر أو التقليل من وقوعها قدر الإمكان ، ولكي يتمكن المستثمر أيضاً من تحقيق قدر أكبر من النجاح في استثماره في مجال الأسهم ، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي :

#### ١ - رفع مستوى الوعي الاستثماري :

تبين في المبحث السابق أن كثيراً من المستثمرين في سوق الأسهم وخاصة المبتدئين منهم ينساقون خلف الإشاعات المضللة ، وبالتالي يتخذون قراراتهم الاستثمارية بناء على تلك الإشاعات ، وقد يلجأ العديد منهم لهذا الأسلوب بسبب ضعف مستوى الوعي الاستثماري لديهم وعدم امتلاكهم الخبرة الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية باستقلالية تامة وبناء على أسس علمية سليمة ودقيقة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المختصة بأسواق رأس المال

(١) انظر المبحث الأول، مخاطر الوقوع في التصرفات والسلوكيات السلبية.



وبعض المراكز الاستشارية المتخصصة والهيئات الإعلامية العامة لرفع مستوى الوعي الاستثماري لدى الأفراد بمجال الاستثمار في الأسهم، إلا أن تلك الجهود لا تزال محدودة نظراً للإقبال الكبير والمتزايد للاستثمار في هذا المجال في كثير من المجتمعات وخاصة في الآونة الأخيرة كما هو الحال في سوق الأسهم السعودية التي شهدت منذ عام ٢٠٠٣م إقبالاً متزايداً للاستثمار فيها وبشكل غير مسبوق في تاريخ هذه السوق. ولذلك فإنه من الضروري للمستثمرين في سوق الأسهم، وخاصة المبتدئين منهم، الالتحاق بالدورات والبرامج التدريبية المتخصصة في مجال الاستثمار في الأسهم لرفع مستوى الوعي الاستثماري لديهم بهذا المجال، ولزيادة معرفتهم وثقافتهم وخبرتهم بأساسيات الاستثمار في الأسهم وأدواته والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة المبنية على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة بصورة علمية ودقيقة.

٢- ضرورة تحري المعلومات عن الشركة التي يراد الاستثمار في أسهمها:

يتكاسل كثير من المستثمرين في سوق الأسهم عن تحري المعلومات الخاصة بالشركة التي يرغبون في الاستثمار في أسهمها على الرغم من أهمية هذا الإجراء في التعرف على طبيعة عمل الشركة ونوعية الأنشطة التي تقوم بها ومدى مشروعيتها تلك الأنشطة، ومدى سلامة المركز المالي للشركة وأوضاعها الحالية وبرامجها المستقبلية وغير ذلك من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من التقارير السنوية أو الدورية التي تلزم الجهات المختصة بالسوق الشركات بإصدارها بشكل مستمر.

٣- التأني وعدم الاندفاع والبدء بشكل متدرج:

نظراً لما تتصف به سوق الأسهم من المخاطر المتعددة والمتفاوتة في درجتها وتأثيرها، فإن على المستثمر في هذه السوق التأني وعدم الاندفاع والانزلاق

السريع نحو هذا النوع من الاستثمار، وخاصة لمن ليس له خبرة ودراية كافية في هذا المجال، وبالتالي يفضل في مثل هذه الحالة أن يبدأ المستثمر استثماره في سوق الأسهم بشكل متدرج وبمبالغ بسيطة في بداية الأمر إلى أن تتكون لديه الخبرة الكافية والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة.

#### ٤- تحديد الهدف وحجم العائد منذ البداية:

يجب على المستثمر في الأسهم أن يحدد منذ البداية الهدف من الاستثمار، وأن يكون استثماراً حقيقياً ومنتجاً، لا أن يكون من أجل الحصول على الأرباح السريعة عن طريق المضاربات العشوائية، فالأخيرة قد تؤدي إلى مأساة، إذ أن سوق الأسهم تقوم على العلم والدراية والدراسة وتحليل البيانات والمعلومات بطريقة علمية وسليمة، كما أن تحديد الهدف منذ البداية يساعد على عدم الانسياق خلف الموجة وتقليد الآخرين وما ينتج عن ذلك من إهمال متابعة البيانات والمعلومات وتحليلها وغير ذلك.

كما يجب على المستثمر أن يحدد منذ البداية حجم العائد الاستثماري الذي يرغب فيه والرضى به، فمقولة يجب تحقيق العائد الأقصى قد تؤدي إلى فوات فرص ربحية لا تتحقق مرة أخرى.

#### ٥- تنويع الأسهم والدقة في اختيارها:

من ضمن الإجراءات التي تساعد على تجنب مخاطر الاستثمار في الأسهم الحرص على تنويع محفظة الاستثمار إلى عدة أنواع من الأسهم التي تصدرها الشركات ذات السمعة الطيبة والكفاءة العالية والتي يمكن تسهيل أسهمها بسهولة عند الحاجة، وعدم وضع كل الثقة في سهم واحد أو وضع كل المال المستثمر في هذا السهم، إذ يعد هذا الأمر من الأخطاء الكبيرة التي يقع فيها كثير من المستثمرين، وقد يدفعوا ثمن ذلك غالباً، ولذلك ينصح الخبراء والمختصون في هذا المجال عادة بتنويع محفظة الاستثمار بحيث تشمل أنواع متعددة من الأسهم

لتقليل المخاطر، هذا بالإضافة إلى ضرورة الاختيار الدقيق لتلك الأنواع من الأسهم، وأن تكون من الأسهم التي يطمئن ويرتاح المستثمر لشرائها حتى ولو احتفظ بها لفترة طويلة<sup>(١)</sup>.

#### ٦- الاستثمار في حدود الميزانية المتاحة وعدم الاقتراض:

على الرغم من الأرباح العالية التي قد يحققها بعض المستثمرين في سوق الأسهم، إلا أنه ينبغي ألا يدفعهم ذلك للمغامرة باستثمار كل أموالهم ومدخراتهم في هذا المجال، إذ أنه من الخصائص المألوفة لسوق الأسهم أنها تمر بدورات صعود وهبوط، وقد يكون الهبوط مفاجئاً فيخسر المستثمر كل أو معظم أمواله، كما حدث في سوق الأسهم السعودية عندما تعرضت السوق لحركة تصحيحية وهبوط مفاجئ وكبير في الأسعار في أواخر شهر فبراير ٢٠٠٦م نتج عنه خسارة كثير من المستثمرين لجزء كبير من أموالهم. ولذا يجب على المستثمر في سوق الأسهم أن يحدد منذ البداية الجزء الذي يريد أن يستثمره من أمواله ومدخراته وأن يكون في حدود الميزانية المتاحة له في الفترة الحالية، وألا يلجأ إلى الاقتراض للاستثمار في هذا المجال حتى لا يكون الضرر أشد في حالة حدوث الخسارة.

#### ٧- التركيز على الاستثمار طويل الأجل:

من الإجراءات المساعدة على تجنب مخاطر الاستثمار في سوق الأسهم أن يتم التركيز على الاستثمار طويل الأجل أو متوسط الأجل، لا المضاربات السريعة والعشوائية التي تزداد فيها درجة المخاطرة بشكل كبير وتفقد معها السوق الهدف الأساسي منها<sup>(٢)</sup>، إذ يغفل كثير من المستثمرين عن أن الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله سوق الأسهم إنما هو توفير السيولة الكافية لإنشاء

(١) د/ منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

- د/ محمد محمود محمد، طريقك إلى البورصة، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) مجلة سوق الأسهم السعودية (تداول)، مرجع سابق، العدد ١٥، ص ٤١.

الشركات والمصانع والمشاريع الإنتاجية وتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة طاقتها الإنتاجية لدفع عجلة التنمية في المجتمع ، وهذا الأمر لا يكون إلا عن طريق الاستثمارات طويلة الأجل من خلال الاكتتاب في أسهم تلك الشركات والمشاريع لا عن طريق المضاربات العشوائية والسريعة على ارتفاع وانخفاض أسعار الأسهم.

#### ٨- عدم الركون إلى الإشاعات:

من الإجراءات الهامة التي يجب أن يعيها المستثمر في سوق الأسهم وخاصة عند صنع أو اتخاذ قراراته الاستثمارية عدم الانسياق وراء الإشاعات أو الركون إليها ، وبذل الجهد لأخذ المعلومات من مصادرها الأساسية والموثوق بها ، نظراً لقيام معظم تلك الإشاعات على معلومات لا أساس لها من الصحة ، وأن الغرض منها في معظم الحالات خدمة عمليات الغش والاحتيال التي يقوم بها بعض ضعاف النفوس من المتعاملين في سوق الأسهم.

كما أن الأخذ بتلك الإشاعات ونشرها قد يؤثر على اتجاهات السوق واستقرارها وإحداث تقلب وتذبذب لا مبرر له في أسعار الأسهم. وقد ساعد التقدم والتطور التكنولوجي لعالم الاتصالات على انتشار هذه الإشاعات ، إذ أصبحت بعض منتديات الانترنت ومجموعات التواصل عن طريق رسائل الجوال وبعض الوسائل الأخرى مرتعاً خصباً لبث وتناقل الإشاعات التي تخدم في الغالب مصالح بعض المتلاعبين في سوق الأسهم لتحقيق المكاسب الكبيرة على حساب صغار المستثمرين والمبتدئين في هذه السوق<sup>(١)</sup>.

1) Arabic-Namah&2FNMALayoyuthhttp://www.islamonline.net/servlet//Satellite?c=ArticleA\_C%cid=117680210651&pagename=Zone-

٩- عدم استشارة من ليس له خبرة كافية في مجال الأسهم:

من الأخطاء التي يقع فيها كثير من المبتدئين في سوق الأسهم والتي قد توقعهم في بعض المخاطر استشارة من ليس لهم خبرة ودراية كافية في مجال الاستثمار بالأسهم، وخاصة الذين حققوا بعض المكاسب بطرق عشوائية أو بطرق المصادفة، لأن الأخذ بنصيحة هؤلاء يعد من قبيل المغامرة بالأموال وهو أمر يعتبر في بعض الأحيان شديد الخطورة خاصة في مجال الأسهم.

١٠- الحرص على تقييد أوامر البيع والشراء:

من ضمن الإجراءات المساعدة على تجنب مخاطر الاستثمار في سوق الأسهم الحرص على تقييد أوامر البيع والشراء في عمليات التداول وعدم الشراء أو البيع شفاهة من غير أوامر مكتوبة، لأن ذلك قد يؤدي إلى مخاطر جسيمة في حالة عدم تنفيذ تلك الأوامر وإلى ضياع فرص استثمارية مربحة.

١١- عدم الإصرار على الاستمرار لتعويض الخسارة:

يجب على المستثمر عدم الإصرار على الاستمرار في الاستثمار من أجل تعويض الخسارة إذا كانت الأوضاع غير مناسبة في السوق أو غير مستقرة، إذ أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث خسائر جديدة، ومن ثم الإصرار من جديد على التعويض، فهذه من الحالات النفسية التي تنتاب المضاربين في سوق الأسهم، والتي تؤدي إلى مزيد من الخسائر، لأن قرار الاستثمار في مثل هذه الحالات يتخذ في حالة من التوتر والقلق الشديد.

ثانياً: الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة بالسوق:

تقوم الجهات المختصة بسوق الأسهم عادة باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها المحافظة على استقرار السوق وعدم تذبذبها والتصدي للتصرفات والسلوكيات السلبية التي تؤثر على اتجاه الأسعار في السوق وتلحق الضرر بالمتعاملين فيه، ومع تفشي تلك السلوكيات كما هو مشاهد اليوم في كثير من

أسواق رأس المال في العديد من المجتمعات فإنه ينبغي للجهات المختصة بتلك الأسواق بذل المزيد من الجهد واتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على تجنب المستثمرين لمخاطر الاستثمار في تلك الأسواق وخاصة ما يتعلق بأسواق الأسهم، ومن تلك الإجراءات المساعدة في هذا الشأن ما يلي:

#### ١- إبعاد السوق عن المقامرة:

لقد ساعد التطور والتقدم الكبير الذي تشهده الأسواق المالية المعاصرة، كسهولة إتمام أوامر البيع والشراء وتداول الأسهم وسهولة انتقال ملكيتها، على توفير هذه الأسواق لفرص استثمارية تتسم بالمجازفة وتميل في كثير منها إلى كونها عمليات مقامرة أكثر منها عمليات استثمار حقيقية، إذ يرى كثير من المختصين أن جل المعاملات التي تعج بها أسواق الأسهم المعاصرة لم تعد تخدم غرضاً اقتصادياً مفيداً، ولكنها أصبحت غطاء يخفي وراءه أنواعاً من المجازفات القمارية التي تعتمد على التخمين لما ستكون عليه أسعار السوق في المستقبل، ولا تتعلق بالضرورة بتبادل سلع أو خدمات حقيقية، فلا قبض ولا تسليم ولا بيع ولا شراء حقيقي، وإنما هي عمليات مضاربة على ارتفاع وانخفاض الأسعار وتخميناً وظناً لما سيكون عليه السعر فيما بعد، وهذا أشبه في حقيقة الأمر بموائد القمار<sup>(١)</sup>.

وبالتالي لم تعد تتضمن تلك الاستثمارات معاملة مفيدة فهي لا تؤدي إلا إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة عشوائية. ولذا فإنه من الضروري أن تعمل الجهات المختصة بسوق الأسهم على إبعاد السوق عن خطر المقامرة وما يتبعها من

(١) د/ محمد علي القرني، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ١٤، ١٧.  
- د/ علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٦٧.

أضرار جسيمة على سوق الأسهم بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومن الإجراءات المفيدة في هذا الشأن ما يلي :

أ - استخدام النظام الضريبي لتوجيه السوق نحو الاستثمار لا المقامرة، بحيث تفرض ضرائب على أرباح عمليات تكرار بيع وشراء الأسهم التي تتم خلال فترة قصيرة، وضرائب أعلى على أرباح عمليات تكرار البيع والشراء التي تتم خلال فترة قصيرة جداً، بحيث تزداد تلك الضرائب كلما انخفضت فترة الاحتفاظ بالأسهم بين عملية الشراء والبيع، فأولئك الذين يحققون أرباحاً من جراء شراء الأسهم ثم بيعها بعد لحظات أو دقائق أو في نفس اليوم أو قريباً من ذلك ويكررون هذه العملية يجب أن يتحملوا أكبر نسبة من الضرائب، بينما يعفى من تلك الضرائب من يحتفظ بتلك الأسهم مدة طويلة نسبياً يتم تحديدها عن طريق الجهات المختصة<sup>(١)</sup>.

ب - تحديد حد أدنى للفترة الزمنية بين شراء الأسهم وإعادة بيعها، ويكون تحديد هذه الفترة عن طريق الجهات المختصة. إذ أن ذلك سيؤدي إلى التقليل من المضاربات قصيرة الأجل والتي توهي بأن المتعاملين بها إنما يرغبون في المقامرة لا الاستثمار المفيد.

٢- الحد من عمليات التلاعب في الأسعار:

تشير بعض الدراسات إلى أن كثيراً من عمليات تداول الأسهم في سوق الأسهم السعودية تتم عن طريق إمكانية قيام المستثمر بإصدار أوامر البيع والشراء بصورة مباشرة من خلال الانترنت، ولخطياً بواسطة المصارف المرخص لها بتقديم تلك الخدمة، وبدون أن يترتب على ذلك مسئولية تضامنية من المصرف متلقي الأمر، وهذا الأسلوب قد يغري البعض للقيام بعمليات التلاعب في أسعار

(١) د/ محمد القرني، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ١٨.

الأسهم التي تشهدها أسواق الأسهم عادة، حيث يتفق مجموعة من أصحاب المحافظ الاستثمارية الكبيرة (أو ما يعرف الهواهمير) على البدء في تحريك سهم معين إلى الارتفاع أو الانخفاض وبما يجعل صغار المستثمرين يتبعون هذا التعامل منجرفين بسببه للبيع أو الشراء، ثم تقوم تلك الفئة بعكس الاتجاه فجأة سواء بالبيع أو الشراء لتحقيق أرباح ومكاسب غير عادية على حساب صغار المستثمرين<sup>(١)</sup>.

ولتفادي مخاطر مثل هذه السلوكيات السلبية يمكن للجهات المختصة بأن تضع شرطاً أساسياً لعمليات التداول وهو أن يتم تنفيذ أوامر البيع والشراء من خلال ما يعرف بسمسار الأوراق المالية<sup>(٢)</sup>. إذ يحقق هذا الأسلوب فاعلية الرقابة من الجهات المنوط بها الإشراف على حسن أداء السوق وعدم التلاعب به، بحيث أنه في حالة التلاعب تقوم الجهات المختصة بمحاسبة السمسار الذي صدر تلك الأوامر، كما يسمح هذا الأسلوب أيضاً بالرقابة على تلك الأوامر ودراستها من الجهات المختصة وإلزام الشركة المصدرة لأمر ما ترتب عليه رفع غير عادي لسعر سهم معين أو خفضه، أن تقدم تبريراً لذلك، وبالتالي سيساعد هذا الأسلوب على عدم تعرض السوق لعمليات التلاعب في أسعار الأسهم.

### ٣- حصر تعامل السمسار مع مالكي الأسهم المحققين:

من ضمن الإجراءات التي يمكن للجهات المختصة اتخاذها للمحافظة على استقرار سوق الأسهم وعدم تذبذبها والتقليل من مخاطر الاستثمار في هذه السوق العمل على إلزام سمسار الأوراق المالية أو شركة السمسرة بأن تتعامل فقط مع

1) Arabic- Namah&2FNMA Layoyuth [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C%cid=117680210651&pagename=Zone-](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C%cid=117680210651&pagename=Zone-)

٢) يقصد بسمسار الأوراق المالية الوسيط بين المستثمر الذي يرغب في بيع الأسهم التي يملكها والمستثمر الآخر الذي يرغب في الشراء أو العكس، بحيث لا يمكن أن يقوم العميل بإصدار أمر البيع أو الشراء إلا بواسطة هذا السمسار.



مالكي الأسهم الحقيقيين، وأن تودع تلك الأسهم لدى هذه الجهة عند بداية العقد أو ما يثبت وجودها وملكيته. إذ أن هذا الشرط سيحد من عمليات البيع قصيرة الأجل والمضاربات العشوائية، إذ سيحد هذا الشرط ولو جزئياً من عمليات بيع الأسهم ممن لا يملكها حقيقة وإنما يرغب في المقامرة على تغير الأسعار.

#### ٤- تجزئة بيع أو شراء الكميات الكبيرة من الأسهم:

يمكن للجهات المختصة بسوق الأسهم اتخاذ إجراء يقضي بتجزئة بيع أو شراء الكميات الكبيرة من الأسهم بحيث تقسم عمليات البيع أو الشراء الكبيرة إلى عدة عمليات تتم خلال فترات متفرقة حتى لا يتمكن أصحاب المحافظ الكبيرة أو الهوامير من التأثير على السوق أو السيطرة على اتجاه الأسعار بما يحقق مصالحهم من خلال إتمام تلك العمليات الكبيرة دفعة واحدة.

#### ٥- إنشاء المزيد من الشركات المساهمة:

بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لإنشاء الشركات المساهمة الكبرى والمصانع والمشروعات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي للدولة، فإن إنشاء المزيد من تلك الشركات والمشروعات وطرح أسهمها للاكتتاب العام سيزيد من عمق سوق الأسهم المحلية ويحد من مخاطر تضخم عمليات التداول فيها بسبب قلة الشركات المساهمة وارتفاع نسبة السيولة الموجهة لسوق الأسهم السعودية كما تبين في السابق<sup>(١)</sup>، كما سيضيف هذا الإجراء مكونات جديدة للسوق المحلية تسهم في إيجاد أرضية صلبة ومتنوعة من الشركات والقطاعات والأنشطة التي توفر خيارات استثمارية متعددة أمام المستثمرين.

---

(١) انظر المبحث الأول، فقرة تضخم عمليات التداول والأسعار في سوق الأسهم.

## المبحث الثالث

### قياس مخاطر الاستثمار في الأسهم

ترتبط مخاطر الاستثمار في الأسهم عموماً بعدم التأكد من حتمية الحصول على العائد المتوقع منها أو حجم هذا العائد أو زمنه أو انتظامه أو من جميع هذه الأمور معاً، نتيجة لتذبذب العائد المتولد عن الاستثمار في مجال الأسهم عادة. ولقياس حجم المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في مجال الأسهم، ونظراً لتعدد تلك المخاطر كما تبين في السابق، فإنه يمكن تقسيمها بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة، ولكل قسم منها الطريقة المناسبة لقياس مستوى المخاطرة فيها، وذلك على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

أولاً: قياس المخاطر المنتظمة:

يقصد بالمخاطر المنتظمة بشكل عام المخاطر التي تؤثر على السوق المالية بكاملها وعلى جميع وحداتها، كالمخاطر الاقتصادية والسياسية من تضخم وكساد وتقلب أسعار النفط وتوتر الأوضاع المحلية والخارجية والحروب وغير ذلك من المخاطر التي ينعكس أثرها عادة على السوق بمختلف وحداتها، وبالتالي تتأثر جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق بهذه المخاطر، مع اختلاف درجة التأثير من ورقة مالية لأخرى.

ويعد معامل بيتا ( $\beta$ ) من أكثر المقاييس المستخدمة لتحديد حجم المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها الأوراق المالية، حيث يعبر هذا المقياس عن مقدار التغير الحاصل في عوائد الورقة المالية محل الدراسة نتيجة للتغير في عائد السوق. ويمكن التوصل إلى حجم المخاطر المنتظمة لورقة مالية معينة بواسطة معامل بيتا

(١) انظر في هذا الموضوع المراجع التالية:

- د/ محمود الداغر، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٩٠.
- د/ منير هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

( $\beta$ ) من خلال القانون التالي :

$$\beta = \frac{\text{مجم}(س_1 \times ص_1)}{\text{مجم}(ص_1)^2}$$

حيث  $\beta$  : معامل بيتا، وهو يقيس حجم الخطر المنتظم لورقة مالية معينة بنفس اتجاه حركة الأسعار في سوق الأسهم.

س<sub>1</sub> : انحرافات عوائد الورقة المالية عن وسطها الحسابي، أي أن س<sub>1</sub> = (س - س̄) حيث س عائد الورقة المالية خلال فترة معينة، س̄ الوسط الحسابي لعوائد الورقة المالية.

ص<sub>1</sub> : انحرافات عائد السوق عن الوسط الحسابي لعوائد السوق خلال الفترة محل الدراسة، أي أن ص<sub>1</sub> = (ص - ص̄) حيث ص متوسط عائد جميع الأسهم المتداولة في السوق والذي يعبر عنه مؤشر السوق، ص̄ الوسط الحسابي لمتوسطات عوائد السوق خلال فترة الدراسة.

مجم(س<sub>1</sub> × ص<sub>1</sub>) : مجموع حاصل ضرب انحرافات عوائد الورقة المالية عن وسطها الحسابي في انحرافات عائد السوق عن الوسط الحسابي خلال فترة الدراسة.

مجم(ص<sub>1</sub>)<sup>2</sup> : مجموع مربعات انحرافات عائد السوق عن الوسط الحسابي.

ويلاحظ من القانون السابق أنه إذا كانت قيمة  $\beta$  تساوي (١) فإن ذلك يعني أن تقلب عائد الورقة المالية يعادل درجة تقلب عائد السوق، أي أن مخاطر الورقة المالية تساوي مخاطر السوق، أما إذا كانت قيمة  $\beta$  أكبر من (١) فإن ذلك يعني أن مخاطر الورقة المالية أكبر من مخاطر السوق، والعكس، أما في حالة انخفاض قيمة  $\beta$  عن (١) فإن ذلك يدل على أن مخاطر الورقة أقل من مخاطر السوق.

وبشكل عام يمكن القول أنه كلما زادت قيمة  $\beta$  كان ذلك دليلاً على زيادة حجم المخاطر التي تتعرض لها الورقة المالية، وبالتالي يفضل استبدالها بورقة مالية أخرى أقل مخاطرة.

مثال (١):

يوضح الجدول التالي نسبة العائد السنوي لسهم شركة معينة ونسبة عائد السوق خلال خمس سنوات، المطلوب حساب مستوى الخطر المنتظم لهذا السهم من خلال المعامل ( $\beta$ )

| السنوات | عائد السهم س | عائد السوق ص | $\frac{س}{ص}$ (س - س) | $\frac{ص}{ص}$ (ص - ص) | $س_1 \times ص_1$ | $ص_2$ |
|---------|--------------|--------------|-----------------------|-----------------------|------------------|-------|
| ١       | ١٢           | ٧            | ٢                     | ١                     | ٢                | ١     |
| ٢       | ١٥           | ١١           | ٥                     | ٥                     | ٢٥               | ٢٥    |
| ٣       | ١١           | ٥            | ١                     | ١                     | ١ -              | ١ -   |
| ٤       | ٧            | ٤            | ٣ -                   | ٢ -                   | ٦                | ٤     |
| ٥       | ٥            | ٣            | ٥ -                   | ٣ -                   | ١٥               | ٩     |
| المجموع | ٥٠           | ٣٠           |                       |                       | ٤٧               | ٤٠    |

$$س = \frac{٥٠}{٥} = ١٠$$

$$ص = \frac{٣٠}{٥} = ٦$$

$$\therefore \beta = \frac{\text{مجموع}(ص_1 \times ص_2)}{\text{مجموع}(ص_2)} = \frac{٤٧}{٤٠} = ١,١٧٥$$

وهذا يعني أن المخاطر المنتظمة التي يتعرض لها هذا السهم أكبر من مخاطر السوق.

مثال (٢):

يوضح الجدول التالي انحرافات عوائد سهم الشركة (أ) عن وسطها الحسابي، وانحرافات عوائد سهم الشركة (ب) عن وسطها الحسابي خلال فترة معينة، وانحرافات عوائد السوق عن وسطها الحسابي خلال نفس الفترة، المطلوب توضيح أي السهمين يتعرض لمخاطر أكبر.

| السنوات | س <sub>١</sub> | ل <sub>١</sub> | ص <sub>١</sub> | س <sub>١</sub> × ل <sub>١</sub> ص <sub>١</sub> | ص <sub>٢</sub> |
|---------|----------------|----------------|----------------|------------------------------------------------|----------------|
| ١       | ٢              | ٣              | ٢              | ٦                                              | ٤              |
| ٢       | ٠              | ٨              | ٣              | ٢٤                                             | ٩              |
| ٣       | ٣              | ٢ -            | ١ -            | ٣ -                                            | ١              |
| ٤       | ٥ -            | ٩ -            | ٤ -            | ٣٦                                             | ١٦             |
| المجموع |                |                |                | ٦٨                                             | ٣٠             |

س<sub>١</sub> : انحرافات عوائد السهم (أ) عن وسطها الحسابي، أي أن  

$$س_١ = (س - س')$$

ل<sub>١</sub> : انحرافات عوائد السهم (ب) عن وسطها الحسابي، أي أن  

$$ل_١ = (ل - ل')$$

ص<sub>١</sub> : انحرافات عوائد السوق عن وسطها الحسابي، أي أن  $ص_١ = (ص - ص')$

ص<sub>١</sub><sup>٢</sup> : مجموع مربعات انحرافات عوائد السوق عن وسطها الحسابي.

ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن معامل  $\beta$  لكلا السهمين هو على النحو التالي:

$$\beta \text{ للسهم (أ)} = \frac{\text{مجم (س} \times \text{ص}_1) 21}{\text{مجم (ص}_1) 20} = 0.7$$

$$\beta \text{ للسهم (ب)} = \frac{\text{مجم (ل} \times \text{ص}_1) 68}{\text{مجم (ص}_1) 30} = 2.26$$

ومما سبق يتضح أن سهم الشركة (ب) يتعرض لمخاطر أكبر من المخاطر التي يتعرض لها سهم الشركة (أ).

#### ثانياً: قياس المخاطر غير المنتظمة:

يقصد بالمخاطر غير المنتظمة مجموعة المخاطر التي تؤثر على شركة أو صناعة معينة أو قطاع معين، ولا تؤثر على باقي الشركات أو القطاعات في السوق، ومن أمثلة هذه المخاطر سوء الإدارة وعدم توفر المواد الخام لصناعة معينة أو ارتفاع أسعار هذه المواد بشكل كبير، أو ظهور اختراعات جديدة تنافس منتجات الشركة، ومن ذلك أيضاً المخاطر النفسية كتغير أذواق المستهلكين نحو منتج شركة أو صناعة معينة، ونحو ذلك من المخاطر التي تؤثر على منشأة بعينها أو عدد قليل من المنشآت دون غيرها من المنشآت التي يشملها السوق.

ويعد الانحراف المعياري من المقاييس المهمة لقياس المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها ورقة مالية معينة، وذلك من خلال متابعة تقلب (تشتت) عائد الورقة المالية حول وسطها الحسابي.

ووفقاً لهذا المقياس فإن تقلب العوائد بشكل كبير عن وسطها الحسابي يعطي دلالة للمستثمر بأن الورقة المالية محل الاستثمار تتعرض لمعدل مخاطر

مرتفع ، بينما يعبر القلب المنخفض للعوائد عن انخفاض المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها الورقة المالية<sup>(١)</sup>.

ويمكن قياس حجم المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها ورقة مالية معينة بواسطة الانحراف المعياري من خلال القانون التالي :

$$\frac{\text{مجم (س - س)}^2}{\text{ن}} = \text{الانحراف المعياري للورقة المالية}$$

حيث س : عائد الورقة المالية.

س : الوسط الحسابي لعوائد الورقة المالية خلال فترة الدراسة.

ن : عدد المشاهدات.

مجم (س - س)<sup>٢</sup> : مجموع مربعات انحرافات عائد الورقة المالية عن وسطها الحسابي.

مثال :

حقوق سهم شركة معينة خلال الفترة (١٤٢٤-١٤٢٨ هـ) عائد سنوي قدره على النحو التالي (٠,٠٧ ، ٠,١٥ ، ٠,١١ ، ٠,٢٠ ، ٠,٠٥) على التوالي ، أوجد حجم المخاطر غير المنتظمة لهذا السهم؟

يمكن الحصول على حجم المخاطر غير المنتظمة على النحو التالي :

$$\text{الوسط الحسابي لعوائد السهم} = \frac{\text{مجم س}}{\text{ن}} = \frac{٠,٥٠}{٥} = ٠,١٠$$

(١) د/ محمد الداغر، الأسواق المالية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

| السنوات | س    | (س - س) | (س - س) <sup>٢</sup> |
|---------|------|---------|----------------------|
| ١٤٢٤    | ٠.٠٥ | -٠.٠٥   | ٠.٠٠٢٥               |
| ١٤٢٥    | ٠.٠٨ | -٠.٠٢   | ٠.٠٠٠٤               |
| ١٤٢٦    | ٠.١٥ | ٠.٠٥    | ٠.٠٠٢٥               |
| ١٤٢٧    | ٠.٢٠ | ٠.١٠    | ٠.٠١                 |
| ١٤٢٨    | ٠.٠٢ | -٠.٠٨   | ٠.٠٠٦٤               |
| المجموع |      |         | ٠.٠٢١٨               |

$$\frac{\text{مجموع (س - س)}}{ن} = \text{الانحراف المعياري للسهم}$$

$$\frac{0.0218}{5} = 0.00436 = 0.66\%$$

وهذه النتيجة تعني أن مستوى أو حجم المخاطر غير المنتظمة التي يتعرض لها سهم هذه الشركة يقارب (٠,٠٧٪)، وكلما زادت نسبة الانحراف المعياري لهذا السهم مقارنة بسهم آخر له نفس العوائد وانحرافه المعياري أقل كلما كان الاحتفاظ بهذا السهم أكثر خطورة، وبالتالي فإن على المستثمر أن يقوم باختيار سهم ما بحيث يحقق عائداً أعلى لدرجة المخاطر نفسها، أو يحقق مخاطر أقل للعائد نفسه، إذ أن حساب المخاطرة بشكل عام يقوم على أساس حساب العوائد للسهم محل الاستثمار، واستبعاد ذلك السهم إذا وجد بديل أفضل منه، كأن تستبعد أسهم تحقق عائد محدد عند مستوى مخاطرة معين، إذا ما لوحظ أن أسهم شركة أخرى تحقق عائداً أعلى عند مستوى المخاطرة نفسه، أو تحقق العائد نفسه عند مستوى مخاطرة أقل.



## المبحث الرابع

### ضوابط الاستثمار في الأسهم في ضوء الاقتصاد الإسلامي

يقصد بضوابط الاستثمار في الأسهم في الاقتصاد الإسلامي تلك الضوابط التي تحكم وتنظم عملية الاستثمار في سوق الأسهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتجعل هذه العملية تؤتي ثمارها المرجوة منها، وتسير في مسارها الصحيح الذي تتحقق معه مصلحة الفرد والمجتمع.

وستهتم الدراسة في هذا المبحث بإلقاء الضوء على أهم تلك الضوابط وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: الضوابط الشرعية:

تعتبر الضوابط الشرعية أهم الضوابط التي تحكم عملية الاستثمار في سوق الأسهم في الاقتصاد الإسلامي، فبالإضافة إلى أهمية الضوابط الأخرى التي يتم اتخاذها لتسهيل وتنظيم عمليات الاستثمار والتداول في سوق الأسهم، إلا أنه لا بد من وجود ضوابط شرعية تحكم عملية الاستثمار في هذا المجال وتجعلها تسير وفق أحكام الشريعة ومرتبطة بتعاليمها، ومن تلك الضوابط الشرعية ما يلي:

#### ١- عدم التعامل بالربا:

إذ إن عدم التعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً من الضوابط الهامة التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأكدت على أهمية الالتزام به في جميع صور التبادلات والمعاملات المالية، ومع شدة الوعيد الذي ورد في حق من يتعامل بالربا أو يساعد عليه من لعن ومحق وحرب من الله ورسوله كما تبين في السابق، إلا أن صور التعاملات الربوية آخذة في التزايد، إذ لم يعد التعامل بالربا مقتصرًا على دائرة تمويل الضروريات، بل ازداد الأمر سوءاً فتعدى ذلك إلى مجرد الرغبة في تحقيق الأرباح السهلة والثراء السريع كما هو حاصل اليوم في كثير من أسواق

الأسهم، حيث ابتلى كثير من الناس في هذا الزمان بشغف الاستثمار في الأسهم على الرغم مما تعج به أسواق الأسهم من تعاملات يشوب الربا الكثير منها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما تبين في السابق<sup>(١)</sup>.

## ٢- وجوب تحري الكسب الحلال والابتعاد عن الشبهات:

يوجب الإسلام على التاجر أو المستثمر أن يتحرى الكسب الحلال في جميع الأنشطة التي يقوم بها، وأن يتجنب كل ما فيه شبه لئلا يقع في الحرام، وقد حذر النبي ﷺ من التهاون في هذا الأمر أو عدم المبالاة به فقال عليه الصلاة والسلام «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال، أمن حلال أم من حرام»<sup>(٢)</sup>.

ويقوم هذا الضابط على ضرورة أن يتحرى المستثمر عن الشركة التي يريد أن يستثمر في أسهمها قبل الإقدام على الاستثمار فيها، فقد يكون نشاط الشركة من الأنشطة المحرمة كالتعامل بالربا، أو إنتاج السلع المحرمة، وقد يكون نشاطها في الأعمال المشروعة إلا أنها تمول أنشطتها بالقروض الربوية، أو غير ذلك كما تبين في السابق، كما يقتضي هذا الضابط أن يتبعد المستثمر عن أي استثمار فيه شبه لئلا يقع في محذور شرعي، يقول عليه الصلاة والسلام «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه»<sup>(٣)</sup>. ولذلك يجب على المستثمر أن يتحرى في استثماره أن يكون

(١) انظر المبحث الأول (مخاطر الاستثمار في الأسهم).

(٢) الإمام البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، ج٢، ص ٦٢٠، حديث رقم ٢٠٨٣.

(٣) المرجع السابق، ج١، ص ٤١، حديث رقم ٥٢.

تعامل الشركة التي يرغب في الاستثمار في أسهمها في حدود ما احل الله ،  
وآلا تغريه الأرباح الكبيرة التي تحققها بعض الأسهم عن الوقوف عند  
حدود الله.

### ٣- عدم الغش والاحتيال وأكل أموال الناس بالباطل:

وهو أحد الضوابط التي ترد على عملية الاستثمار في الاقتصاد  
الإسلامي ، فقد نهى الإسلام عن الغش والاحتيال ، قال عليه الصلاة والسلام  
«من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا»<sup>(١)</sup>. كما نهى الإسلام عن  
كل ما من شأنه أن يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل كالقمار والتدليس  
والخداع وغير ذلك ، ويدخل في هذا النهي جميع صور الغش والتحايل التي  
تنتشر في أسواق الأسهم بشكل كبير كالبيع الصوري وترويج الإشاعات المضللة  
للتغريب بالآخرين واستغلال ثقة العملاء لإجراء صفقات لصالح السماسر  
واتفاقيات التلاعب بالأسعار وغيرها من السلوكيات السلبية التي تملأ أسواق  
الأسهم والتي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا يعم كل ما يؤكل  
بالباطل وسائر ما يؤخذ بغير وجه حق.

### ٤- عدم الإضرار بالآخرين:

يقر الإسلام حق الملكية الفردية وحرية الفرد في مزاولته مختلف الأنشطة  
الاستثمارية المباحة ، إلا أنه يقيد هذه الحرية بقاعدة عظيمة وبضابط مهم وهو  
عدم إضرار الفرد بنفسه أو بالآخرين أو بالمجتمع عامة ، فقد نهى النبي ﷺ عن  
كل ذلك بقوله «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»<sup>(٣)</sup>.

(١) الإمام مسلم، صحيح مسلم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، بدون تاريخ نشر، كتاب الإيمان،  
ج١، ص٥٥.

(٢) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٣) الإمام أحمد بن حنبل، المسند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ج١، ص٣١٣.

وبناء على هذه القاعدة يتعين على المستثمر أن يمتنع عن مزاوله أي استثمار من شأنه إلحاق الضرر به أو بالمجتمع ، وأن يتعد عن كل كسب أو تملك عن طريق الإضرار بالآخرين ، وهذا يعني أن عمليات المضاربة على الأسعار في سوق الأسهم تدخل في هذا النهي ، وذلك لما تحدثه هذه العمليات من تذبذب في الأسعار واضطراب في التعامل فضلاً عما تؤدي إليه من ارتفاع الأسعار بسبب تكرار عملية البيع والشراء وبشكل سريع دون تقديم خدمة إنتاجها حقيقية ، وهذا مما يلحق الضرر بالآخرين ويخل باستقرار السوق ويهدر موارد المجتمع ويؤدي إلى سوء استخدامها<sup>(١)</sup>.

#### ٥- عدم الشراء بقصد الاحتكار:

يقصد بهذا الضابط عدم قيام المستثمر بشراء كل أو معظم الكميات المعروضة من ورقة مالية معينة بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من التحكم في سعرها مما يترتب عليه ارتفاع السعر والتضيق على الآخرين. ولذلك نهى الإسلام عن الاحتكار درءاً للمفاسد وما يلحقه من أضرار بالمجتمع ، فعن معقل بن يسار أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

#### ٦- الابتعاد عن البيوع الآجلة في سوق الأسهم:

يميل كثير من المستثمرين في سوق الأسهم إلى عملية البيع أو الشراء بالآجل ، على الرغم من أن معظم عمليات البيع والشراء الآجلة في أسواق الأسهم المعاصرة لا تعني في حقيقة الأمر بيعاً ولا شراء ، ولا تسليماً أو تسليماً ، ففي سوق الأسهم بنيويورك على سبيل المثال قام بعض المختصين بإحصائية

(١) د/ محمد عفر ، الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان ، جدة ، ١٤٠٥هـ ، جـ ٢ ، ص ٤٢ .

(٢) الإمام أحمد بن حنبل ، المسند ، مرجع سابق ، جـ ٥ ، ص ٢٧ .

وجدوا من خلالها أن القبض الفعلي للأسهم في عمليات التداول لا يكاد يصل إلى ٢٪ من إجمالي تلك العمليات<sup>(١)</sup>. وهذا يعني أن معظم عمليات البيع الآجل في سوق الأسهم إنما هي عمليات مضاربة على الأسعار وهي تفضي إلى المقامرة كما تبين في السابق.

#### ٧- التأكد من صحة العقد وتوثيقه:

وهذا قيد أو ضابط آخر يرد على عملية الاستثمار في الأسهم في الاقتصاد الإسلامي، فقد اهتم الإسلام بصحة العقد فوضع شروطاً وضوابط تضمن صحة العقود وصيانتها من العبث أو أن يؤدي التعامل بها إلى شاق أو نزاع بين الأطراف، ومن ذلك أن يكون المعقود عليه مما يجوز التعامل فيه، وأن يكون معلوماً، موجوداً مقدوراً على تسليمه، مملوكاً ملكية تامة لصاحبه، وألا يقترن به ما يفسده من شرط فاسد أو أجل مجهول أو غير ذلك، فإذا جاء العقد مخالفاً لهذه الشروط كأن تكون الأسهم محل البيع لشركة تنتج المحظورات كالسلع المحرمة أو تتعامل بالربا كالمصارف الربوية، أو كانت الأسهم غير مقدور على تسليمها ونحو ذلك كان العقد غير صحيح<sup>(٢)</sup>. ولذلك فإن الالتزام بهذا الضابط من شأنه أن يسد باباً عظيماً من أبواب الضرر والمنازعات، كما يحد من عمليات التداول والمضاربات السريعة والتي لا يتم فيها غالباً تسليم أو تسلم للأسهم.

ومن ناحية أخرى فقد اهتم الإسلام بتوثيق العقود وتوكيدها ليضمن كل ذي حق حقه، وليبعد المتعاملين عن النزاع والتخاصم. ومن توثيق العقود كتابتها والإشهاد عليها، قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ولذا يتعين على المستثمرين توثيق عمليات تداول الأسهم وأوامر البيع والشراء وعدم الركون إلى

(١) د/ علي السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٧١.  
(٢) د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ص ٣٢٨.  
(٣) سورة البقرة، الآية (٢٨٢).

الشفاهة في إجراء تلك العمليات حفاظاً على أموالهم وحقوقهم وإقامة الحجة عند حدوث الاختلاف والخصام.

#### ٨- عدم الانشغال بالاستثمار في الأسهم عن أداء الواجبات:

من الضوابط الهامة التي يجب أن يعيها المستثمرون في سوق الأسهم ألا تشغلهم عمليات التداول عن أداء الواجبات، إذ أن كثيراً من المستثمرين يقضون وقتاً طويلاً خلف شاشات التداول في المصارف وخلف أجهزة الانترنت لمتابعة عمليات التداول وإعطاء أوامر البيع والشراء، وقد يؤدي ذلك إلى تركهم الفرائض والواجبات، في حين أنه يجب على المسلم ألا تلهيه التجارة عن ذكر الله وأداء الفرائض وإقامة شعائر الإسلام، فالتجارة وإن كانت ممدوحة باعتبارها من الكسب الحلال فإنها قد تدم إذ لفت عن الواجبات أو قدمت على ما يجب تقدمه عليها، وقد توعد المولى تبارك وتعالى من يفعل ذلك بالخسران، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: الضوابط الأخلاقية:

تعتبر الضوابط الأخلاقية مكملية ومتممة للضوابط الشرعية إذ أن التحلي بمكارم الأخلاق جزء لا يتجزأ من الدين وجانب من جانب الشريعة الإسلامية لا ينفك عنها، فقد قال عليه الصلاة والسلام «إنما بعثت لأتم حسن الخلق»<sup>(٢)</sup>. كما تعتبر الضوابط الأخلاقية من الضوابط الهامة التي تنبني عليها تعاملات الأفراد في الإسلام ومنها التعاملات المالية وخاصة الاستثمار في سوق الأسهم لكثرة ما يشوب هذا المجال من

(١) سورة المنافقون، آية (٩).

(٢) الإمام مالك بن أنس، الموطأ، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ، ج١، ص ٣٥٦، حديث رقم ١٦٤٣.

سلوكيات سلبية تعج بها أسواق الأسهم عادة ، ومن أهم تلك الضوابط ما يلي :

#### ١- الصدق في التعامل:

يقيم الإسلام بناءه الاقتصادي على أساس من الصدق ومكارم الأخلاق ، فالصدق في التعامل يغرس في نفوس المتعاملين الثقة ويبعث الاطمئنان في قلوبهم ، هذا بالإضافة إلى ما لهذا الضابط من أهمية في حسن سير التعامل والتداول في أسواق الأسهم ، وما لهذا الضابط من أثر في إبعاد السوق عن مخاطر الإشاعات والدعايات المضللة والبيع الصوري واتفاقيات التلاعب بالأسعار وما تسببه تلك السلوكيات من خلل وعدم استقرار للسوق ، ولذلك حث الإسلام على الالتزام بالصدق في جميع التعاملات وأمر به المسلمون عامة ، وركز على التجار خاصة لكثرة ما يشوب الأنشطة الاستثمارية من الكذب والغش ، فقد قال عليه الصلاة والسلام «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهم في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»<sup>(١)</sup> ، كما امتدح عليه الصلاة والسلام التجار المتحلين بالصدق ووعدهم على ذلك أحسن الجزاء فقال «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»<sup>(٢)</sup>.

#### ٢- الأمانة في التعامل:

لقد اهتم الإسلام بضبط تعاملات الأفراد وخاصة في مجال التعاملات المالية بضابط الأمانة ، وجعل التفريط في هذا الضابط من الغش وتضييع الأمانة ، فقد مر النبي ﷺ على صبرة طعام في السوق فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً ، فقال ما هذا يا صاحب الطعام ، قال يا رسول الله : أصابته السماء ، قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني<sup>(٣)</sup> ، فإذا كان هذا

---

(١) الإمام البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، جـ ٢، ص ٦٢٨، حديث رقم ٢١١٠.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، مرجع سابق، كتاب البيوع، حديث رقم ١٢٠٩.

(٣) الإمام مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإيمان، جـ ١، ص ٥٥.

التويخ للغش في مقدار بسيط من الطعام، فكيف بصور الغش والخداع التي تملأ معظم الأسواق وخاصة أسواق الأسهم. ولذلك كان شأن الأمانة وأدائها عظيم في الاقتصاد الإسلامي، يقول المولى تبارك وتعالى ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ تَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أهمية هذا الضابط وعظم المسؤولية في تحمله وأدائه ووجوب تطبيقه في جميع التعاملات، وأن يستشعر المستثمرون في مجال الأسهم أهمية الالتزام بضابط الأمانة في جميع استثماراتهم، وأن يبذلوا الجهد في تطبيقه حتى تخلو السوق من صور الغش والتحايل ويتحقق لها استقرارها وأهدافها المرجوة منها.

### ٣- السماحة في التعامل:

يحرص الاقتصاد الإسلامي على ترشيد سلوك المستثمرين في تعاملاتهم مع الآخرين، ومن ذلك حثهم على التحلي بالسماحة في جميع التعاملات بيعاً وشراءً، قضاءً وإقتضاءً، يقول عليه الصلاة والسلام «رحم الله إمرأ سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضا»<sup>(٢)</sup>، ومن السماحة في التعامل أن يحسن المستثمر الذي باع أو اشترى أسهماً بالأجل في طلبه لحقه أو في أدائه للحق الذي عليه، يقول عليه الصلاة والسلام «خيار الناس أحسنهم قضاء»<sup>(٣)</sup>.

ويدخل في هذا الضابط التساهل في مقدار الربح الذي يطلبه صاحب الأسهم وعدم المغالاة فيه، لأن المبالغة في مقدار الربح ليست من سماحة الإسلام في شيء، ويدل على ذلك دعاء النبي ﷺ للمتسامح والمتساهل في البيع والشراء كما في الحديث السابق.

(١) سورة الأحزاب، آية (٧٢).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مرجع سابق، جـ ٢، ص ٦١٧، حديث رقم ٢٠٧٦.

(٣) نفس المرجع، جـ ٢، ص ٧١٣، حديث رقم ٢٣٩٢.



ومن السماحة في التعامل أيضاً أن يقلل صاحب الأسهم المشتري إذا طلب منه الإقالة، فقد يشعر المشتري بعد إتمام الصفقة بالندم، فيرغب في العدول عنها ويطلب من البائع إقالته من الصفقة، وهنا نجد أن الإسلام يحث البائع على قبول الإقالة رفعاً للضيق والحرص الذي وقع فيه المشتري، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

#### ٤- الرقابة الذاتية في الاستثمار:

لقد حرص الإسلام على غرس مكارم الأخلاق في نفس المسلم، بحيث تنعكس آثارها على تصرفاته وعلى تعاملاته واستثماراته، ويسمى هذا الأسلوب بالرقابة الذاتية، وهو أكثر أنواع الرقابة تأثيراً، ويكمل ذلك الرقابة الخارجية وهي رقابة الدولة لتعاملات وأنشطة الأفراد<sup>(٢)</sup>. وكلما كان ارتباط المستثمر بضابط الرقابة الذاتية قوياً كلما انعكس ذلك على مراعاته لحقوق الآخرين ومصالح المجتمع في عمليات الاستثمار التي يقوم بها ولو غابت عنه الرقابة الخارجية، ولذلك فإن العمل على تفعيل دور الرقابة الذاتية لدى المستثمرين في سوق الأسهم، عن طريق عقد المحاضرات والندوات المتخصصة في هذا الشأن، سيساعد على عدم ظلم المستثمرين بعضهم بعضاً وعلى توجيه الأموال نحو الاستثمارات المفيدة للمجتمع، هذا بالإضافة إلى أن تفعيل دور هذا الضابط سيحد كثيراً من التجاوزات والمخالفات التي يصعب على الرقابة الخارجية أن تتوصل إليها، إذ أن استشعار المستثمر لعظمة المراقب الحقيقي له وهو الله سبحانه وتعالى سيحثه على ترك تلك التجاوزات خوفاً من الله واستحياء منه.

#### ٥- التزام الموضوعية في الدعاية والإعلان:

من الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يحرص عليها المستثمر في مجال

(١) الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ، جـ ٢، ص ٩٤ حديث رقم ٣٤٦٢.

(٢) د/ خالد سعد المقرن، ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ص ٢٧٣.

الأسهم الالتزام بالموضوعية في الدعاية والإعلان عن الأسهم التي يقوم بتسويقها، وعدم المبالغة في الدعاية عنها بما يتجاوز الحقيقة، وعدم استخدام الأساليب الإغرائية والترغيبية والدعايات المضللة للترويج وتسويق الأسهم التي في حوزته أو التي تصدرها شركة معينة، إذ أن كل ذلك يعتبر من زخرفة القول لتغريب وتضليل الناس به وهو من عمل الشياطين فالمولي تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَاطِئِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾<sup>(١)</sup>. وهذا يشير إلى ذم جميع الأساليب التي تفرغ بالناس وتضلّلهم عن الحقيقة.

### ثالثاً: الضوابط الاقتصادية:

تهتم هذه الضوابط بتوجيه الأنشطة الاستثمارية في سوق الأسهم لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع والمحافظة عليها تنميتها بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:

١- الاهتمام بأولويات الاستثمار:

يقصد بهذا الضابط أن يكون الاستثمار في مجال الأسهم وفق سلم الأولويات، والذي يقوم على أساس الاهتمام أولاً بالاستثمار في أسهم الشركات التي توفر متطلبات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية، ثم الاستثمار في أسهم الشركات التي توفر الحاجيات، ثم التحسينات وهكذا، إذ أن عدم الاهتمام بأولويات الاستثمار وترتيبها حسب أهميتها يؤدي إلى تفويت مصالح المجتمع أو تقليلها لما يترتب على ذلك من هدر كبير للموارد وتبديد للطاقات والجهود. ولذلك فإن الاستثمار في مجال الأسهم حسب هذا الضابط ينبغي أن يوجه أولاً للاستثمار في أسهم الشركات التي توفر السلع والخدمات

(١) سورة الأنعام، الآية (١١٢).

الضرورية قبل الانتقال للاستثمار في أسهم الشركات الأخرى. إذ أن عدم مراعاة الاستثمار وفق سلم الأولويات يعتبر من قبيل التدني في مستويات الكفاءة الاستثمارية والإخلال بالتخصيص الأمثل للموارد.

ويمكن تطبيق هذا الضابط والعمل على تحقيقه على النحو التالي :

أ - بالنسبة للاستثمارات العامة فإن الالتزام بأولويات الاستثمار وفق ترتيب المصالح يكون واجباً من واجبات الدولة<sup>(١)</sup>. وفي هذا الشأن يقول الإمام الجويني «إنا نقطع بتحريم تقديم المفضول مع التمكن من تقديم الفاضل، وهذا ينطبق على الإمامة والولاية والعمل وغيره»<sup>(٢)</sup>، ويقول العز بن عبد السلام «يتصرف الولاة ونوابهم بما هو الأصلح، درءاً للضرر والفساد، وجلباً للنفع والرشاد، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح، إلا أن يؤدي إلى مشقة شديدة»<sup>(٣)</sup>.

ونظراً لأن الدولة تمتلك العديد من السياسات والوسائل الإدارية والفنية والاقتصادية التي يمكن بها توجيه استخدام الموارد المتاحة للمجتمع نحو تحقيق هذا الضابط فإن قرارات الاستثمار العامة سواء في مجال الأسهم أو غيرها ستنتج إلى المجالات الأساسية حسب أولويات الاستثمار بيسر وسهولة طالما أن قرار الاستثمار تتحكم فيه الدولة بصورة مباشرة.

ب - بالنسبة للاستثمارات الخاصة فلا يمنع كون المستثمر في الاقتصاد الإسلامي ملتزماً بالسلوك الإسلامي في نشاطه الاستثماري أن يهتم كغيره من المستثمرين بالاستثمار الذي يحقق ربحاً أكبر، لكن مراعاته في استثماره

---

(١) د/ خالد المقرن، ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٢٨.  
(٢) الإمام الجويني، الغياثي، تحقيق عبد العظيم الديب، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، ص ١٦٩، نقلاً عن كتاب ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٢٨.  
(٣) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ج ٢، ص ٨٩.

للأولويات يكسبه مرضاة الله تعالى فيتحقق له بذلك الربح الدنيوي العاجل والربح الآخروي الآجل ، ولذلك يعمل الاقتصاد الإسلامي على أن يتطلع المستثمر إلى تحقيق الربحين معاً والسعي في نيلهما على حد سواء.

ويمكن تطبيق هذا الضباط للاستثمارات الخاصة من خلال التأثير على قرارات الاستثمار على النحو التالي :

- التأثير غير المباشر على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم للالتزام بالاستثمار حسب سلم الأولويات وذلك من خلال تفعيل مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد والتشجيع على تطبيقه عن طريق قيام هيئة السوق المالية بعقد العديد من المحاضرات والندوات التي توضح أهمية الاستثمار حسب مبدأ الأولويات ومدى ارتباطه بتعاليم الإسلام.

- التأثير المباشر على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم للالتزام بهذا الضابط في حالة إغراض المستثمرين عن الاستثمار في الأسهم بما يحقق مبدأ الأولويات ، وذلك من خلال اتخاذ السلطة المختصة لبعض الإجراءات التوجيهية والتدابير التحفيزية التي تستطيع من خلالها التأثير في قرارات المستثمرين بما يضمن تحقيقهم لهذا المبدأ ، كتسهيل عملية الاكتتاب في الشركات التي توفر السلع والخدمات الضرورية ، وفرض رسوم على عمليات التداول والاستثمار في الأسهم التي تصدرها الشركات التي توفر السلع والخدمات التحسينية إذا كان الاستثمار في أسهم الشركات التي تنتج الضروريات والحاجيات لا يفي بمتطلبات المجتمع من هذه السلع ، كما يمكن أيضاً للجهات المختصة أن تعمل على الحد من تسييل أسهم الشركات التي تنتج التحسينات عن طريق تحديد فترة زمنية معينة قبل إعادة بيعها أو تداولها أو غير ذلك من الإجراءات التي تساعد على توجيه الاستثمار في الأسهم نحو تحقيق مصالح المجتمع أولاً بأول.

## ٢- التخطيط المسبق لعملية الاستثمار:

إن عملية استثمار الأموال والمدخرات من القضايا المهمة التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية، وبالتالي لا تترك للحظ والمصادفة العشوائية في اتخاذ القرارات الاستثمارية كما هو حال كثير من الاستثمارات في سوق الأسهم، بل لابد من بناء تلك القرارات على أساس من الدقة والتخطيط المسبق لعملية الاستثمار وإلزام المستثمر بواقع البيئة التي يستثمر فيها أمواله، والتعرف على الطرق الحديثة في تداول واستثمار الأسهم قبل الدخول لهذه السوق، إذ أن مجرد الحظ والمصادفة لا تمنح المستثمر استقراراً، فالمصارفة قد ترفع بعض المستثمرين في يوم إلى درجة الغنى والثراء السريع، لتهوى بهم في يوم آخر إلى درك الفقر والديون<sup>(١)</sup>. وأظهر مثال لذلك ما حدث في سوق الأسهم السعودية في أواخر شهر فبراير عام ٢٠٠٦م حيث تعرض كثير ممن حققوا المكاسب الكبيرة والثروات السريعة عن طريق المضاربات العشوائية في سوق الأسهم إلى خسائر فادحة أثت على معظم مدخراتهم وثروتهم عندما تعرضت سوق الأسهم المحلية في تلك لفترة للهبوط المفاجئ. وهذا يدل على أهمية التخطيط للاستثمار في هذه السوق نظراً لما يحف الاستثمار فيها من مخاطر عديدة ومتنوعة كما تبين في المبحث الأول.

## ٣- الابتعاد عن تركيز الاستثمار في نشاط واحد:

يعكس هذا الضابط درجة تعميم منافع الاستثمار في الأسهم على القطاعات الاقتصادية والشركات المختلفة المدرجة في سوق الأسهم، إذ أن إتاحة الفرصة للاستثمار في هذه السوق بدون ضوابط ترشد عملية الاستثمار قد يؤدي إلى تركيز الأموال المستثمرة في قطاع واحد أو قطاعين دون باقي القطاعات الأخرى، كما هو الحال في سوق الأسهم السعودية، حيث استأثر قطاع الصناعة

---

(١) د/ محمد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس، لبنان،

بمعظم الاستثمارات في هذه السوق خلال عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م من حيث قيمة الأسهم المتداولة وعددها وعدد الصفقات المنفذة، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة في هذا القطاع عام ٢٠٠٥م (١٨٥٤,٤) مليار ريال ونسبة ٤٤,٨٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، كما بلغت هذه النسبة حوالي ٤١,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠٠٦م. واحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية ونسبة ٢٣,٦٪، ونسبة ٢٥,٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م) على التوالي، في حين لم تمثل نسبة القطاع الزراعي سوى ٨,٧٪، ونسبة ١٠,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة المذكورة وهكذا باقي القطاعات الأخرى التي تدنت نسبتها خلال نفس الفترة<sup>(١)</sup>.

ولكي يتسنى لعملية الاستثمار في الأسهم القيام بدور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فلا بد من توزيع تلك الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن وبحيث يؤدي إلى توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة وبما يخدم قاعدة تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الخارج، ولذلك يهتم هذا الضابط بتوزيع وتنويع الاستثمار في الأسهم ليشمل جميع الأنشطة والقطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات وغير ذلك بحيث تستفيد كافة القطاعات في المجتمع من التمويل الذي توفره عمليات الاستثمار في أسهم الشركات، ولا يعني ذلك أن تعطي كل القطاعات والأنشطة نفس الدرجة من الأهمية، بل المقصود أن لا يتميز الاستثمار في الأسهم بالتركز القطاعي خلال فترة طويلة حتى لا يؤدي ذلك إلى العديد من الآثار السلبية والتي من أهمها شدة تعرض الاقتصاد لتقلبات ذلك القطاع، وأيضاً عدم القدرة على الوفاء باحتياجات ومتطلبات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة التي تتطلب وجود القطاعات الإنتاجية المتنوعة.

(١) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، العدد ٤٢، عام ١٤٢٧هـ، ص ١٢٠، ١٢٥.

#### ٤- ربط الاستثمار بالمنفعة الحقيقية:

من الضوابط الاقتصادية التي تحكم عملية الاستثمار في سوق الأسهم ربط هذه العملية بالمنفعة الحقيقية الناتجة عنها سواء من الناحية المادية كتوفير ربح حلال طيب، أو من الناحية المعنوية كتوفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع أو زيادة عددها أو تطوير وتحسين إنتاجها، فالاقتصاد الإسلامي يحرص على أن يكون تعظيم المصلحتين معاً المادية والمعنوية هو المحرك للعملية الاستثمارية، لا أن يكون الربح وحده هو المحرك الوحيد لهذه العملية دون النظر إلى المنافع الحقيقية لها، كما هو الحال في كثير من عمليات الاستثمار الجارية في أسواق الأسهم المعاصرة.

#### ٥- المساهمة في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع:

يهتم هذا الضابط بربط الأنشطة الاستثمارية في سوق الأسهم بالمساهمة الفعلية في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع وذلك عن طريق الاكتتاب في أسهم الشركات التي تنتج السلع البديلة للسلع الضرورية التي تتحكم في إنتاجها الدول والشركات الأجنبية، ولذا يعتبر هذا الضابط من الضوابط الهامة لعملية الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي لأن الاستثمار الذي لا يحقق مصالح المجتمع ولا يعمل على تحقيق أهدافه الاقتصادية سيكون مدمراً ومستنزفاً لموارد المجتمع ومهدراً لطاقته ومعطلاً لآليات التراكم الرأسمالي فيه.

#### رابعاً: الضوابط التنظيمية:

بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين واللوائح الأساسية الصادرة من السلطة المختصة بسوق الأسهم والتي تنظم وتحكم السوق المالية، هناك العديد من الضوابط التنظيمية التي يمكن أن تتخذها السلطة المختصة للمحافظة على استقرار وسلامة السوق وتحقيق أهدافها وحسن سير التعاملات والاستثمارات فيها، ومن أهم تلك الضوابط ما يلي:



#### ١- تنظيم الاستثمار لتحقيق كافة أهداف السوق:

من الضوابط التنظيمية الهامة لجعل عملية الاستثمار في الأسهم تسير في مسارها الصحيح ، كأحد أهم الأوعية لتعبئة المدخرات وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في المجتمع ، أن يكون الاستثمار في الأسهم شاملاً لكافة المجالات التي تحقق الأهداف التي من أجلها تم إنشاء سوق الأسهم ، لا أن تكون عملية الاستثمار متروكة لفوضى السوق والتي يتحكم فيها عادة أصحاب المحافظ الاستثمارية الضخمة والذين تتركز استثماراتهم غالباً في المضاربات السريعة على أسعار الأسهم والتي لا تفيد المجتمع في شيء ، ولذلك يجب على هيئة السوق المالية وضع سياسة استثمارية مناسبة لتنظيم الاستثمارات في السوق ، وخاصة الكبيرة منها ، بحيث تغطي عمليات الاستثمار كافة الأهداف المرجوة من سوق الأسهم مع مراعاة الأولوية في تحقيق تلك الأهداف والتركيز على الشركات التي تقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية ، ويمكن تطبيق ذلك على النحو التالي :

أ - توجيه الجزء الأكبر من الأموال المستثمرة في سوق الأسهم لتمويل إنشاء الشركات والمصانع والمشاريع الإنتاجية ذات الأهمية في توفير متطلبات واحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية وتحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي للدولة عن طريق الاكتتاب في أسهم تلك الشركات والمشاريع الإنتاجية.

ب - توجيه جزء من الأموال لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركات القائمة وتنشيط كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

ج - العمل على إبعاد الأموال المستثمرة في الأسهم عن عمليات البيع والشراء السريعة والمتكررة والتي تضر غالباً بالسوق ولا تفيد المجتمع ، وتوجيه تلك الأموال إلى الشركات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، حيث أن تكوين هذه الشركات هو الأداة



الفعالة لتحويل الثروات المالية المتراكمة إلى وحدات للإنتاج ومصادر متجددة للدخل.

## ٢- فرض قيود على تغير أسعار الأسهم:

من ضمن الضوابط التنظيمية التي تساعد على استقرار سوق الأسهم وتحد من تذبذبها قيام هيئة السوق بفرض قيود على تغير أسعار الأسهم بحيث يسمح بتغير الأسعار، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، في حدود معينة فقط. وبالتالي لا يسمح لأي جهة الاستفادة من رفع الأسعار الأعلى أو إلى الأسفل بشكل كبير وسريع يمكن من المضاربة على الأسعار، وهذا الإجراء أو الضابط تتخذه العديد من أسواق الأسهم في الدول المتقدمة، ففي سوق الأسهم بطوكيو مثلاً لا يسمح بارتفاع سعر السهم بما يزيد عن ١٠٪ من قيمته خلال اليوم الواحد<sup>(١)</sup>.

## ٣- فرض قيود على المحافظ الاستثمارية الكبيرة:

من الملاحظ في كثير من أسواق الأسهم أن أصحاب المحافظ الاستثمارية الضخمة، سواء كانوا أفراد (أو ما يعرف بالهوامير) أو مؤسسات كصناديق الاستثمار وشركات التأمين وغيرهم، هم الذين يشكلون الاتجاهات المهمة في أسواق الأسهم، كما أنهم يعملون على دفع السوق إلى المضاربات السريعة على الأسعار، ولذلك فإن هذا الضابط يقوم على أساس فرض هيئة السوق المالية لقيود على أصحاب تلك المحافظ الاستثمارية بحيث تعمل تلك القيود على منعهم من ممارسة أي سلوكيات سلبية، وتدفع أصحاب تلك المحافظ لتوجيه أموالهم نحو الاستثمارات المفيدة، ومن تلك القيود عدم السماح لهم باستثمار نسبة تزيد عما تحدده لهم هيئة السوق المالية حسب الظروف التي تمر بها السوق، وبالنسبة للصفقات الكبيرة التي يقومون بها فإنه يمكن الحد من

---

(١) محمد القرني، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ١٨.

تأثيرها على الأسعار في السوق عن طريق توزيعها أو تجزئتها على عدة أيام أو فترات بحيث تتم تلك الصفقات بشكل لا يؤثر على اتجاهات الأسعار في سوق الأسهم.

#### ٤- تنظيم عمل الوسطاء (السماسرة):

يهتم هذا الضابط بعدم جعل سوق الأسهم مجرد وساطة مالية مجردة من كل مغزى إنتاجي، مع ما يؤدي إليه ذلك من ارتفاع للأسعار. فقد أثبتت الدراسات أن الوسطاء من أهم أسباب ارتفاع الأسعار لمحاولة كل منهم الحصول على أكبر ربح ممكن مع قلة ما يقابل ذلك من خدمات إنتاجية حقيقية<sup>(١)</sup>، وبالتالي فإن تقليل عدد الوسطاء وتنظيم عملهم في سوق الأسهم سيؤدي إلى اقتراب أسعار الأسهم إلى السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في هذه السوق.

وليس المقصود هنا الاستغناء عن عمل الوسطاء أو السماسرة بالكلية، وإنما المقصود هو الحد من انتشار هذه الفئة في سوق الأسهم بشكل كبير يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأيضاً تنظيم عمل هذه الفئة بحيث ينضم بعضهم لبعض لتكوين شركة أو جهة رسمية، تشرف عليها هيئة السوق تقوم بدور سمسار الأوراق المالية كما تبين في السابق<sup>(٢)</sup>. ومن هنا تأتي أهمية قيام هيئة السوق المالية بالإشراف على فئة الوسطاء والسماسرة في سوق الأسهم وتنظيم عملهم بالشكل الذي يحقق مصلحة السوق والمتعاملين فيها.

#### ٥- العمل على وحدة العمل الرقابي:

يقصد بهذا الضابط توحيد العمل الرقابي والمتابعة والإشراف على سوق الأسهم، وذلك عن طريق تكليف جهة واحدة فقط تكون مسئولة عن متابعة ومراقبة مختلف عمليات الاستثمار وتداول الأسهم وتنظيم الأعمال الرقابية

(١) د/ محمد عفر، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، جـ ٢، ص ٤٤.

(٢) انظر المبحث الثاني.

والتنسيق وتوحيد عملية الإشراف عليها. إذ أن خاصة وحدة العمل الرقابي ستعمل على منع الازدواجية في اتخاذ القرارات والقواعد واللوائح التنظيمية والتي عادة ما ينتج عنها عدم الفعالية والالتكالية في تطبيق اللوائح والقرارات، مما يؤدي إلى تفكك العمل الرقابي وعدم تكامله وبالتالي تنامي الأنشطة والسلوكيات السلبية في السوق<sup>(١)</sup>.

#### ٦- الحزم والسرعة في اتخاذ القرارات:

إن تزايد السلوكيات السلبية في أسواق الأسهم وخاصة من كبار المستثمرين أصبح من أكثر المخاطر التي تهدد استقرار السوق وإعاقة حركة التعاملات فيها، الأمر الذي يستدعي من هيئة السوق المالية اتخاذ قرارات حازمة تجاه تلك السلوكيات والسرعة في تطبيقها حتى لا تستشري تلك السلوكيات وتزداد آثارها السلبية على السوق بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، هذا بالإضافة إلى وضع نظام سريع لإجراء التحقيقات في أوراق الشركات في حالة حدوث تغيرات غير طبيعية في أسعار أسهمها، وبتطبيق هذا الضابط الذي أصبح ضرورة ملحة لمنع مختلف تلك السلوكيات، وبتفعيل دوره بالشكل الصحيح سيتحقق لسوق الأسهم قدر أكبر من الاستقرار وعدم التذبذب.

#### ٧- تشكيل لجنة لتقييم جدوى الشركات المدرجة في السوق:

من ضمن الضوابط التنظيمية التي يمكن اتخاذها في هذا المجال قيام هيئة السوق المالية بتشكيل لجنة فنية من المختصين في الهيئة ومن ذو الخبرة وبمشاركة القطاع الخاص والغرفة التجارية تعمل على دراسة الجدوى الاقتصادية للشركات التي يتقدم أصحابها بطلبات التأسيس وطرح أسهمها للاكتتاب العام، وذلك ضماناً لتوجيه المدخرات نحو المجالات الاقتصادية المنتجة والمفيدة للمجتمع،

---

(١) د/ صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٥٨٩.

والتي تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية إلى جانب الربحية التجارية ، كما يسند لهذه اللجنة إجراء تقييم شامل لمدى إنتاجية الشركات القائمة والمدرجة في سوق الأسهم ومدى سلامة مراكزها المالية وأوضاعها الحالية وبرامجها المستقبلية ، وتحديد البيانات الواجب الحصول عليها دورياً من الشركات التي يجري تداول أسهمها وإصدار النشرات والتقارير الخاصة بذلك بصفة مستمرة.

والخلاصة مما سبق أن الاستثمار في سوق الأسهم لم يعد مجرد استثمار لجني الأرباح المادية فقط ، بل إن الأمر تعدى ذلك بحيث أصبح هذا الاستثمار منظومة اقتصادية متكاملة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع ، مما يحتم على الجميع ، سواء المستثمرين أو الجهات المختصة ، القيام بدور فعال لتجنيب سوق الأسهم المخاطر المتعددة التي تتعرض لها. والعمل على الالتزام بضوابط الاستثمار التي يحث عليها الاقتصاد الإسلامي في مجال الأسهم ، لتحقيق مزيد من النفع الحقيقي للفرد والمجتمع. الأمر الذي يتحقق معه المحافظة على موارد المجتمع المادية والبشرية وتنميتها ، وهو ما تسعى إلى تحقيقه مختلف النظم الاقتصادية.

## خاتمة البحث

تشتمل هذه الخاتمة على استعراض لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج في ضوء الدراسة المجراة، وما أمكن من استخلاصه من توصيات، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: النتائج:

- يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:
- ١ - إن تعبئة المدخرات وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في أسهم الشركات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع وتساعد على تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي للدولة هو الأداة الفعالة لتحويل الثروات المالية المتراكمة إلى وحدات للإنتاج ومصادر متجددة للدخل.
  - ٢ - على الرغم من أهمية الاستثمار في مجال الأسهم في توفير فرص ومجالات جديدة للاستثمار وخاصة لذوي الدخل المحدود وأصحاب المدخرات الصغيرة، إلا أن الاستثمار في هذا المجال يتسم عادة بتعرضه لمخاطر عديدة ومتنوعة، وقد يصاحب تلك المخاطر خسائر فادحة يفقد فيها المستثمر كل أو معظم أمواله ومدخراته، وربما يفقد صحته وسعادته، وربما يفقد ما هو أغلى من ذلك وهو خسارته في دينه بسبب كثرة ما يشوب التعاملات الجارية في سوق الأسهم من مخالفات شرعية.
  - ٣ - تعتبر المحاذير الشرعية التي قد يقع فيها المستثمر في مجال الأسهم سواء عن طريق الجهل بالحكم أو عدم المبالاة بتلك المحاذير من أكثر المخاطر ضرراً على المستثمر وعلى المجتمع، ومع ذلك لا يبالي بها كثير من المستثمرين.
  - ٤ - يتعين على من يريد الاستثمار في مجال الأسهم الإمام بالأحكام الشرعية الخاصة بالاستثمارات التي سيقوم بها قبل الدخول فيها حتى يعرف ما هو حلال فيأتيه وما هو حرام فيجتنبه.

٥ - الأسعار في سوق الأسهم لا تتأثر فقط بعوامل العرض والطلب الفعلية، وإنما تتأثر أيضاً بشكل كبير بعوامل أخرى على رأسها التصرفات والسلوكيات السلبية لبعض المستثمرين والتي تلحق الضرر غالباً بأصحاب الاستثمارات الصغيرة وبالسوق بشكل عام.

٦ - عمليات المضاربة في أسواق الأسهم ليست هي المضاربة المعروفة شرعاً، فالفرق بينهما كبير، إذ أن المضاربة في الإسلام تعني شركة يكون فيها رأس المال من طرف والعمل من الطرف الآخر ويقسم الربح بينهما بالنسبة المتفق عليها، بينما المضاربة في سوق الأسهم تعني قيام المستثمرين بعمليات بيع وشراء للأسهم بشكل سريع ومتكرر وبطريقة عشوائية غالباً وغير مدروسة ترتفع معه درجة المخاطرة بشكل كبير، وتقوم في معظمها على المجازفة والمغامرة لتحقيق الأرباح السريعة والعالية.

٧ - إن عدم مراعاة الاستثمار وفق سلم الأولويات عند الاستثمار في مجال الأسهم يعتبر من قبيل التدني في مستويات الكفاءة الاستثمارية وعدم تخصيص الموارد، لأن الاستثمار الذي لا يحقق مصالح المجتمع وأهدافه الاقتصادية يكون استثماراً غير منتج ومستنزفاً لموارد المجتمع ومهدراً لطاقته، ومعطلاً لآليات التراكم الرأسمالي فيه.

٨ - إن فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية لدخول الأسواق المالية المحلية قد يؤدي إلى دخول قوى استثمارية دولية أو مصالح دولية إلى سوق الأسهم المحلية بطريق مباشر أو غير مباشر لتملك نسبة كبيرة من أسهم الشركات الإستراتيجية الوطنية للهيمنة على صنع القرارات في تلك الشركات مما يترتب عليه العديد من الآثار السلبية.

## ثانياً: التوصيات:

لقد أسفرت الدراسة في هذا البحث عن عدد من التوصيات من أهمها مايلي:

١ - يجب على المستثمر المسلم عند قيامه بالاستثمار في سوق الأسهم أن يبذل جهده لتحري الكسب الحلال والابتعاد عن الحرام، وأن يتورع عن التعاملات التي قد توقعه في الشبهات، وألا يستهويه بريق أرباح الأسهم عن الوقوف عند حدود الله أو الانشغال عن أداء الواجبات.

٢ - ضرورة التأنى وعدم الاندفاع والبدء بشكل متدرج وفي حدود الميزانية المتاحة عند الرغبة في الاستثمار في مجال الأسهم، وبذل الجهد لتحري المعلومات عن الشركة التي يراد الاستثمار فيها.

٣ - بذل الجهد لرفع مستوى الوعي الاستثماري لدى أفراد المجتمع بمجال الاستثمار في الأسهم، وزيادة معرفتهم وثقافتهم وخبرتهم بأساسيات الاستثمار في هذا المجال.

٤ - أهمية توعية أفراد المجتمع بتوجيه أموالهم للاستثمار في أسهم الشركات التي من شأنها تعزيز الاقتصاد الوطني وتدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.

٥ - ضرورة تفعيل دور أجهزة هيئة السوق المالية والتنسيق فيما بينها لمراقبة ومتابعة التصرفات غير القانونية في عمليات الاستثمار التي يقوم بها بعض المستثمرين، والحد من السلوكيات السلبية التي تعج بها سوق الأسهم، لما لها من انعكاسات خطيرة على استقرار السوق وحين سير التعاملات فيها.

٦ - ضرورة قيام السلطة المختصة بسوق الأسهم بإعادة تنظيم امتلاك الأجانب لأسهم الشركات المحلية بحيث تمنع هيمنتهم على صنع القرارات في الشركات المحلية ذات الأهمية الإستراتيجية.

٧ - الحذر من الركون إلى الشائعات أو استشارة من ليس له خبرة كافية في مجال الأسهم.

٨ - ضرورة قيام السلطة المختصة بسوق الأسهم بوضع سياسة استثمارية مناسبة لتنظيم الاستثمارات في سوق الأسهم، وخاصة الكبيرة منها، بحيث تغطي عمليات الاستثمار كافة الأهداف المرجوة من سوق الأسهم، مع مراعاة الأولوية في تحقيق تلك الأهداف والتركيز على الشركات التي تقوم بدور فعال في تنمية المجتمع.

٩ - العمل على تجزئة الصفقات الكبيرة في سوق الأسهم على عدة أيام أو فترات للحد من تأثيرها على اتجاهات الأسعار في هذه السوق.



## المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب مرتبة حسب ذكرها في البحث.

- ١- د/ منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩م.
- ٢- د/ محمد محمود محمد، طريقك إلى البورصة - مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.
- ٣- د/ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٥م.
- ٤- الأستاذ حمدي حمزة الجهني، أزمة سوق الأسهم، دار العبيكان، الرياض، ١٤٢٧هـ.
- ٥- د/ محمد علي القرى، نحو سوق مالية إسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المجلد الأول، العدد الأول، رجب ١٤١٤هـ.
- ٦- الأستاذ صالح مقبل التميمي، الأسهم المختلطة، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٧هـ.
- ٧- د/ عطية فياض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- ٨- د/ خالد سعد المقرن، ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٢٥هـ.
- ٩- د/ صالح الصالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ١٠- د/ قطب مصطفى سانو، الاستثمار وأحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ١٤٢٠هـ.

- ١١- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ١٢- د/علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الريان، الدوحة، ١٤٢٦هـ.
- ١٣- الشيخ عبد الرزاق عفيفي، بورصة الأوراق المالية والضرائب، دار الصمعي، بدون تاريخ نشر.
- ١٤- د/ حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، الأردن، ١٩٩٩م.
- ١٥- د/منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- ١٦- صلاح الدين حسن السيسي، بورصة الأوراق المالية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٧- نجيب عبد الله الشامسي، المناخ الاستثماري، دار المسار، الشارقة، ٢٠٠١م.
- ١٨- هوشيار معروف، الاستثمارات والأوراق المالية، دار صنعاء، عمان، ١٤٢٤هـ.
- ١٩- د/ محمد صالح الحناوي ود/ جلال العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م.
- ٢٠- محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، دار بيت الأفكار، الرياض، بدون تاريخ نشر.
- ٢١- يوسف بن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، دار الفاروق، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٢- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، المكتب الإسلامي، بيروت، بدون تاريخ نشر.

٢٣- د/ محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، دار البيان، جدة، ١٤٠٥هـ.

٢٤- العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ نشر.

٢٥- د/ محمد رواس قلعة جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس، لبنان، ١٤١٢هـ.

#### ثالثاً: التقارير والمجلات:

١- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربية السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، التقرير السنوي الثاني والأربعون، ١٤٢٧هـ.

٢- مجلة سوق الأسهم السعودية (تداول)، هيئة السوق المالية، أعداد مختلفة.

## دور معايير المحاسبة المصرية المستحدثة فى تحديد الوعاء الضريبي The Roll of The New Egyption Standards IN Determination Tax Base

دكتور ه/ أمانى هاشم السيد حسن هاشم (\*)

مقدمة:

فى عصر العولمة وسرعة إنتقال المعلومات ، وإتجاه المنشآت إلى دمج أعمالها ، وزيادة ضخامة الأسواق المالية وتخطى الصفقات المجال المحلى إلى المجالين الإقليمى والعالمى ، وما ترتب على ذلك من زيادة أهمية البيانات المالية المنشورة كمصدر للمعلومات ، فبات من المحتتم إيجاد لغة حوار محاسبية عالمية واحدة تتمثل فى معايير المحاسبة الدولية ، وبالتالي فلا بد من الإهتمام بالتوافق على الصعيد الدولى بالمعلومات المالية والمحاسبية ، وهذا التوافق لابد وأن يستظل بمظلة معايير المحاسبة الدولية.

كما أن إهتمام معايير المحاسبة الدولية يتحتم ألا يمتد إلى الهيئات الوطنية والمحلية فحسب ، بل إلى تطوير دور الهيئات الوطنية والمحلية فى مجال إصدار المعايير (أ . جوزيف رزق ، ٢٠٠٧ ، ٢٦٢ بتصرف) ، ومن هنا تظهر أهمية الدور الريادى لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا المجال. إذ بدون معايير محاسبية مصرية مؤثرة وفاعلة تعزز متطلبات البيئة المحاسبية المصرية ، لن نستطيع أن نخطو الخطوة التالية لها وهى توحيد المعايير المحاسبية على مستوى العالم كله مروراً بمعايير محاسبية عربية .  
طبيعة المشكلة وأهميتها :

صدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting  
Standards Board (IASB) الجديد والذى حل محله لجنة معايير المحاسبة

**الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)**، حيث اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى إبريل ٢٠٠١ ووافق على تبني مجموعة معايير وتفسيرات المحاسبة الدولية القائمة الصادر عن مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) السابق وتفسيراتها وأعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد (IASB) أيضا أن أمناء مؤسسة (IASC) وافقوا على تسمية معايير المحاسبة الصادرة عن (IASB) بمعايير التقارير الدولية International Financial Reports Standards (IFRS)، ومع ذلك فإن الإصدارات التى قدمتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سوف تستمر بالإحتفاظ بإسمها وهو معايير المحاسبة الدولية IAS وهو ٤١ معياراً، أما اللجنة الجديدة (IASB) فقد أصدرت خمسة معايير جديدة (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٦، ص ٤٦ ب ج ٤).

أما عن الموقف فى جمهورية مصر العربية بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية، فقد صدرت المعايير المصرية، على ثلاثة مراحل، الأولى بموجب القرار الوزارى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، والثانية صدر القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢، وفى المرحلة الثالثة صدرت المعايير الجديدة للمحاسبة بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ٢٤١ لعام ٢٠٠٦ وتحل المعايير الجديدة محل معايير المحاسبة التى سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين السابقين ذكرهما (د. محمد شريف توفيق، ٢٠٠٦، ص ٧ بتصرف).

يعد القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أول قانون مصرى يضع فى اعتباره المعايير المحاسبية المصرية من حيث أثرها على تحديد الوعاء الضريبى، ويتضح ذلك من نص المادة (١٧) من القانون حيث نصت على:

«ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه».

كما ورد باللائحة التنفيذية لنفس القانون ، فى مادتها رقم (٧٠) النص التالى :  
مادة (٧٠) : «تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى ، بصافى الربح أو  
الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية».

من نص المادتين السابقتين يتضح وجود ارتباط بين صافى الربح أو الخسارة  
الواردة بقائمة الدخل ومعايير المحاسبة المصرية ، ونظراً لأن التشريعات  
الضريبية Tax Laws تختلف عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها General  
Accepted Accounting Principals (GAAP) ، فإن الربح المحاسبى  
يختلف عن الربح الخاضع للضريبة (د. سعيد عبد المنعم ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩٠)  
(طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٨٩) ، ولأن كل معيار له هدف أو  
توجه خاص به يسعى قدماً نحو السير إليه ، إلا أن له العديد من التفاعلات  
الاقتصادية ، ومن أهمها أثره على تحديد الوعاء الضريبي ، وتلك مشكلة البحث  
والتي يمكن صياغتها بصورة أوضح ، أن هذا البحث يدرس الآثار المترتبة على  
تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة على تحديد الوعاء الضريبي من منظور  
قواعد فرض الضريبة ، حيث رأت الباحثة أن هذا التوجه يعد مقياساً ناجحاً  
وفاعلاً لتقييم آثار معايير المحاسبة المصرية على تحديد الوعاء الضريبي ، وبطبيعة  
الحال فإن هذا الموضوع أكبر من أن يتناوله بحث واحد ذلك لأن قائمة المعايير التى  
أصدرتها وزارة الاستثمار تشتمل على تسعة وثلاثين معياراً منهم بعض المعايير  
الملغاة ، ولو أن الباحثة ودت لو أسعفها الوقت لتغطية كل المعايير غير أن هذا  
مطلب صعب المنال فى ظل الوقت المتاح للبحث فاقترعت على التقديم لسبعة  
منهم فقط ، رأت أن لهم أثر فاعل ومتميز فى تحديد وعاء الضريبة ، وهى المعايير  
الموضحة فى حدود البحث.

أهمية البحث:

تعد ضرائب الدخل من أهم أدوات السياسة الضريبية وهو مايلقى الضوء

على أهمية تحديد الوعاء الضريبي ، والذي له الأثر الفاعل على حجم الحصيلة الضريبية والتي تعتبر أحد أهم عناصر الموارد السيادية للدولة ، كما أن معايير المحاسبة المصرية تبني توحيد المعاملة المحاسبية على المستوى القومي ، لذلك فقد صدر قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) سنة ٢٠٠٥ فى ٢٠٠٥/٦/٩ م ، ولحقته لائحته التنفيذية ، وأيضا صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) فى ٢٠٠٦ /٧/١١ بشأن معايير المحاسبة المصرية المستحدثة ، لذا ترى الباحثة أن أهمية البحث تنبع من إرتباطه بموضوعين لهما السمات التالية :

١- كلا الموضوعين يكتسى بثوب وطنى نظرا لإرتباطه بمصرنا الحبيبة ، فالأول معايير المحاسبة المصرية ، والثانى قانون الضرائب على الدخل المصرى .

٢- الموضوعان أكثر حداثة ، ولا يزال التفاعل بينهما بحاجة إلى إحلاله موضع الدراسات والبحوث والجدل والإجتهادات ، وتحليل النتائج بهدف زيادة الفعالية والتطوير لكلا الجانبين ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار قلة عدد الباحثين الذين تناولوا الموضوع .

الدراسات المحاسبية السابقة:

تقدم الباحثة للدراسات المحاسبية السابقة المتصلة بموضوع البحث ، بالترتيب الزمنى الأحدث فالأقدم :

١- دراسة د. محمد شريف توفيق «دراسة دولية مقارنة للإصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية : مقارنة اختبارية بالتجارب الأمريكية والدولية والخليجية» ٢٠٠٦ م.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية مع إيضاح للمعايير الدولية ، تلى ذلك مقابلة المعايير المصرية بمشيلاتها فى المعايير الدولية ، ثم مقابلة أخرى للمعايير المصرية بمشيلاتها فى المعايير الخليجية . وقد قام المؤلف بتطبيق مقياس ليكارت لقياس مدى توافر الخواص وإجراء

تحليل التباين ، وكانت الخواص التى ركز عليها هى : مدى توافر خواص المحور التنظيمى ، محور أسلوب بناء المعايير ، محور نوعية المعايير التى يتم إصدارها ، وجود موقع للمعايير على الإنترنت وطبيعة معاييرها المصدرة .

وقد توصل المؤلف إلى أن الحاجة ملحة إلى تطوير الإصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية ، طبقاً لأوجه القصور التى أوضحتها الدراسة ، وذلك بهدف إستكمال تطوير هذه المعايير .

٢ - دراسة د. محمد محمود صابر «المعايير المحاسبية المصرية جسراً يربط الربح المحاسبى بالربح الضريبى» يوليو ٢٠٠٦م.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعبير عن أهمية القوائم المالية سواء ما يخص الممارسات المحاسبية وأيضاً ما يخص المعالجات الضريبية ، وذلك من خلال دراسة المحاسبة ومعاييرها كضرورة معلوماتية للبيئة الاقتصادية ، مع المرور على معايير المراجعة باعتبارها مؤيدة ومكملة للمعايير المحاسبية ، مع تقديم للاقتراحات التى تسعى إلى علاج وحل مشكلات الممولين وتقريب الفرق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى .

وقد توصل الباحث إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية فى الممارسات المحاسبية والمعالجات الضريبية والتى تأخذ فى الاعتبار كافة القوانين واللوائح عند تحديد الوعاء الضريبى وبالتالي توحيد المعايير المستخدمة فى المحاسبة والضرائب .

٣ - دراسة د. أسامة على عبد الخالق «أثر نصوص التشريع الضريبى على التركيبية الهيكلية للضرائب المؤجلة وإنعكاس ذلك على حجم الأعباء الدفترية وكفاءة الإفصاح المحاسبى» ٢٠٠٦م.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية :

أ- أثر تفعيل القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ على التركيبية الهيكلية للضرائب المؤجلة .



ب- أثر التغييرات فى التركيبة الهيكلية للضرائب المؤجلة على كل من الأعباء الدفترية وكفاءة الإفصاح المحاسبى للأشخاص الاعتبارية .

ج- مدى الإتساق أو التناقض بين فلسفة القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وبين حيادية المعاملة الضريبية للأشخاص الاعتبارية معا ، ومدى تحقيق الخلط أو الاستقلال بين الربح المحاسبى والضريبى .

وقد توصل الباحث للنتائج التالية :

أ - ثبت تأثر التركيبة الهيكلية للضرائب المؤجلة بإختلاف فلسفة ومضمون وأهداف التشريع الضريبى .

ب - ثبت وجود علاقة إرتباط طردية بين حجم وطبيعة التغيير فى التركيبة الهيكلية للضرائب المؤجلة والأعباء الدفترية المتعلقة بها وكفاءة الإفصاح المحاسبى عنها .

ج- وجود تناقضات متصلة بعدم إتساق فلسفة حيادية الضريبة فى معاملة الأشخاص الاعتبارية معا ، أو إستقلال الربح المحاسبى عن الضريبى نتيجة منح إستثناءات غير مستهدفة من المشرع الضريبى من فلسفة حيادية الضريبة .

د - إحداث تعديل تشريعى بنص المادة (١٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بما يلزم بتطبيق أحكام معايير المحاسبة المصرية أو المعايير الدولية فيما لم يصدر بشأنه معيار محاسبة مصرى .

٤- دراسة د. سيد محمد عطيتو «دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية فى تحديد الربح الضريبى» ٢٠٠٦ .

تهدف هذه الدراسة إلى تناول أهم معايير المحاسبة ذات العلاقة بوظيفة القياس لتحديد الربح الضريبى ، حيث قدم الباحث لثلاثة من المعايير هى : المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) والخاص بالإيراد ، المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠)

المعدل عن الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

وقد توصل الباحث إلى بعض التوصيات نذكر جانب منها :

أ - أن هناك أوجه إتفاق بين معايير المحاسبة وقانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

ب - ضرورة التأهيل العلمى الجيد لمأمورى الضرائب لمعايير المحاسبة من خلال التدريب والعمل على رفع المستوى العلمى والعملى لرفع مستوى الأداء الضريبى .

ج- تبنى نظام معلومات جيد وفعال للإدارة الضريبية يساعد على النهوض بمصلحة الضرائب المصرية

٥- دراسة د. السعيد محمد عبد العزيز شعيب «القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بين أحكام التشريع ومشكلات التطبيق ومقترحات العلاج» ٢٠٠٦ يرى الباحث أن القانون يمر بمرحلة ما بعد الدراسة الإنتقادية وهى مرحلة ما أحدثه النص القانونى من مشكلات ومعوقات التطبيق ، لهذا ولتحقيق هدف الدراسة عمد الباحث إلى تصنيف المشاكل لنوعين هما :

⊗ مشكلات التطبيق ومقترحات علاجها سواء أكانت تلك المشكلات ناتجة عن غموض فى النص القانونى أو عدم التوافق بين فقراته ، أو عدم الإتساق بين النص القانونى واللائحة التنفيذية وذلك فى مواد التحاسب الضريبى بهدف الوصول إلى الدخل الضريبى الخاضع للضريبة دون معوقات للتطبيق العلمى .

⊗ مشكلات قائمة عند تقديم الإقرارات الضريبية سواء من حيث النصوص القانونية أو من حيث تقديم نماذج الإقرارات .

وقد توصل الباحث من خلال تحليله للمشكلات السابقة لبعض المقترحات

الخاصة بتعديل النصوص القانونية من ناحية وما يراه مناسباً للإقرارات الضريبية من حيث النص أو التصميم من ناحية أخرى.

٦ - دراسة د. محمود السيد الناعى «الفروق الدائمة والمؤقتة بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبى فى الضريبة على الدخل بين الضرورة والملائمة» ٢٠٠٥

تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية :

- هل الفروق فى القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ضرورية ؟
  - وإذا كانت الإجابة بنعم فهل هذه الفروق جاءت ملائمة فى قيمتها ؟
  - ثم ما موقف هذه الفروق فى القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ عن القانون السابق عليه وما هى دلالاتها ؟
- وقد توصلت الدراسة إلى النقاط الهامة التالية :
- أن الفروق الدائمة والمؤقتة بين كل من الدخل المحاسبى والدخل الضريبى التى أدخلت فى القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ينقصها التبرير العلمى الواضح .
  - وبعضها له ضرورة وملائم فى قيمته .
  - وبعضها الآخر ليس له ضرورة .
  - والبعض الثالث كان له ضرورة ولكن ليس ملائماً فى قيمته .
  - وكانت هناك مواضع تتطلب الإفصاح عن طبيعة الفروق لم تظهر .

٧ - د. عصافى سيد أحمد عاشور «دور معايير المحاسبة المصرية فى تشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية» ٢٠٠٢ .

تهدف هذه الدراسة إلى :

- بناء إطار فكرى قادر على شرح وتفسير العلاقة بين المعايير المحاسبية والقدرة التنافسية لسوق الأوراق المالية على جذب الاستثمارات ، وصياغته فى شكل نموذج مفاهيمى.
  - الكشف عن المعوقات التى قد تحد من قدرة المعايير المحاسبية ، على تحقيق أقصى فاعلية لها فى تشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية.
  - بناء أحكام حول نجاح معايير المحاسبة المصرية فى تشجيع الاستثمار فى سوق الأوراق المالية.
  - وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات تذكر منها الباحثة مايدخل فى نطاق البحث :
  - إجراء الدراسات الهادفة إلى الكشف عن مشاكل تطبيق المعايير المصرية بصفة عامة.
  - إجراء مراجعة شاملة للمعايير المحاسبية المصرية بهدف إعادة صياغة ما يحتاج منها إلى ذلك ، وتحقيق الاتساق بين المسميات المستخدمة .
  - إجراء مراجعة شاملة لمعايير المحاسبة المصرية ، بهدف تحقيق التوازن بين الإطار الفكرى والتطبيقى لكل معيار بما يتلائم مع بيئة الممارسة المهنية فى مصر.
- هدف البحث :**

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المتكاملة والتى تبلور جميعها الهدف النهائى للبحث ، وهو التوصل إلى أثر المعايير المحاسبية المصرية المستحدثة على تحديد الوعاء الضريبي ، ووصولاً إلى هذه الغاية ، تم اشتقاق الأهداف الفرعية التالية :

- ١ - إلقاء الضوء على معايير المحاسبة المصرية المستحدثة وقانون الضرائب على الدخل الحالى رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، بما يمكن من بناء أحكام حول

نجاح معايير المحاسبة المصرية المستحدثة فى تحديد الوعاء الضريبي بما يتفق وقواعد فرض الضريبة.

٢- محاولة تطوير معايير المحاسبة المصرية بما يؤدي إلى الإرتقاء بها و بالنظام الضريبي المصرى ، من خلال إستقراء الباحثة للدراسات النظرية السابقة ، والتوصيات المقدمة منها فى نهاية البحث.

### منهج البحث:

تتبع الدراسة المنهج الاستقرائي لتحديد العلاقة بين معايير المحاسبة المصرية المستحدثة و الوعاء الضريبي ، وفى سبيل تحقيق ذلك ، لجأت الباحثة إلى مجموعة من المراجع ، منها معايير المحاسبة المصرية الصادرة من وزارة الاستثمار وقانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية ، والكتب والدوريات العربية والأجنبية وكذلك المؤتمرات والندوات المصرية ، كما قامت باستقراء الكثير من المقالات والمؤتمرات والندوات على شبكة المعلومات التى تناولت هذا الموضوع . قامت الباحثة بالتوجه إلى عدد من مأموريات الضرائب لعمل دراسة ميدانية وقابلت العديد من السادة مأمورى الفحص ، لتوزيع استمارة استقصاء وتلقى إجابات عليها للتوصل إلى مقترحات حاسمة وسهلة التطبيق ، للأخذ بها فى مجال تطوير المعايير المحاسبية فى تحديد الوعاء الضريبي ، وإكتشفت الباحثة أن القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لم يتم بدء فحص إقراراته بعد لعدم تحديد العينات من مصلحة الضرائب ، وأن ذلك سوف يبدأ فى ١/٧/٢٠٠٧ ، ومازال السادة مأمورى الضرائب يتلقون دورات تدريبية لرفع مستوى أدائهم عند بدء التطبيق .

### تساؤلات البحث:

بنى البحث على سؤال أساسى وهو هل توجد علاقة بين معايير المحاسبة المصرية المستحدثة وتحديد الوعاء الضريبي؟ والإجابة على هذا التساؤل ، يتحتم الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية ، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الإنشاءات ، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الإيراد وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) تكلفة الإقتراض وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟
- ☒ هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟

#### حدود البحث:

سوف يقتصر البحث على ما يلى :

- ١ - يتناول البحث بعض معايير المحاسبة المصرية التى رأت الباحثة أنه يصعب تحديد الوعاء الضريبي دون الإلتجاء إليها ، وهى :
- ☒ معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية .
- ☒ معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون .
- ☒ معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الإنشاءات .
- ☒ معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

- ✗ معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الإيراد .
  - ✗ معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) تكلفة الإقتراض.
  - ✗ معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل .
- ٢ - يتناول البحث ضريبة الأرباح التجارية والصناعية نظراً لأن نص المادة (١٧) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ قد ورد بها، أما بالنسبة للشركات الاعتبارية فلن تتعرض لها الباحثة إلا بما يخدم هدف البحث.
- خطة البحث:**

- تحقيقاً لأهداف البحث تم تقسيمه إلى فصل واحد يشتمل على مجموعة من المباحث:
- ✗ المبحث الأول: معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية .
  - ✗ المبحث الثاني : معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون .
  - ✗ المبحث الثالث : معيار المحاسبة المصري رقم (٨) عقود الإنشاءات .
  - ✗ المبحث الرابع : معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.
  - ✗ المبحث الخامس : معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الإيراد .
  - ✗ المبحث السادس : معيار المحاسبة المصري رقم (١٤) تكلفة الإقتراض.
  - ✗ المبحث السابع : معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل .
- وأخيراً قدمت الباحثة الخلاصة ونتيجة البحث والتوصيات والمراجع.

## الفصل الأول

### دور معايير المحاسبة المصرية المستحدثة فى تحديد الوعاء الضريبي Effect of New Egypton Standards in Determination Tax Base

تمهيد :

غالباً ما يوجد إختلاف بين الربح المحاسبى Accounting Profit والربح الضريبي Taxable Profit لأن الأول يتم حسابه وفقاً للمبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها بينما الثانى يقدر وفقاً لمتطلبات النظام الضريبي وعادة ما يتسبب ذلك فى كثير من المشاكل المحاسبية ، وهذه الفروق عبارة عن : (د.جلال مطاوع وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١٩٣-١٩٧)، (د. سعيد محمد عبد المنعم، ٢٠٠٧، ص ١٨٩-١٩٢) و(د. أسامة عبد الخالق، ٢٠٠٦، ص ٩٨)، (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٦، ص ٤٩٥)

#### ١. فروق دائمة Permanent Differences :

هى الفروق بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبي عن الفترة المحاسبية ، وهى تنشأ فى الفترة المحاسبية الحالية ولا تنعكس على الفترات المحاسبية التالية ، وبالتالى فإن أثرها ينصب على قائمة الدخل ولا يمتد إلى قائمة المركز المالى ، وتتميز الفروق الدائمة بالسمات التالية :

- (أ) لا يوجد لهذه الفروق بعداً زمنياً حيث يتزامن نشأتها مع إنعكاسها فى آن واحد ، لذا فلا ينشأ عنها مشاكل محاسبية لعدم نشأة ضرائب مؤجلة .
- (ب) تمثل هذه الفروق تطبيقاً سليماً لمبدأ استقلال السنوات الضريبية.
- (ج) هذه الفروق لا علاقة لها بالضرائب المؤجلة.
- (د) فروق دائمة طالما بقيت النصوص التشريعية الخاصة بها ، كما أنها لا تمثل مشكلات محاسبية لأنه يمكن التخلص من آثارها فى سنة حدوثها .



## ٢. فروق مؤقتة Temporary Differences :

هى الفروق بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبى عن الفترة الناشئة نتيجة أن بعض عناصر المصروفات و الإيرادات تضاف إلى الربح الخاضع للضريبة فى تزامن يختلف عن وقت إدراجها فى الربح المحاسبى ، وتنشأ هذه الفروق فى فترة محاسبية ثم تنعكس (بالسداد أو الاسترداد) فى فترة أو فترات محاسبية تالية ، وتتميز الفروق المؤقتة بالسمات التالية :

- (أ) تعتبر هذه الفروق موجبة إذا ترتب عليها إضافة أو زيادة مؤقتة فى الربح الخاضع للضريبة ، وتعد مدينة إذا ترتب عليها نشأة أصول ضريبية مؤجلة .
- (ب) تعتبر هذه الفروق سالبة إذا ترتب عليها خفض أو نقص مؤقت فى الربح الخاضع للضريبة ، وتعد دائنة إذا ترتب عليها نشأة التزامات ضريبية مؤجلة .
- (ج) تتسم هذه الفروق بما لها من بعد زمنى نتيجة اختلاف توقيت نشأتها عن توقيت إنعكاسها مما يترتب عليه نشأة ضرائب مؤجلة قد تكون فى أصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة .
- (د) ينشأ عن هذه الفروق مشاكل محاسبية لتعلقها بعدة سنوات ، نظرا لأن أثرها لا يمتد إلى قائمة الدخل فقط بل يتعداها ليصل إلى قائمة المركز المالى .

مما سبق يتضح وجود فروق بين كلا الربحين المحاسبى والضريبى ، وترى الباحثة أن لهذه الفروق دلالات هامة ومؤثرة على الوعاء الضريبى لذلك تبنى المشرع الضريبى تحديد الربح بقائمة الدخل وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وتلك مضمون المادة (١٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م ، وبناء عليه وإستيفاء لمتطلبات البحث تناول الباحثة ، موضوع معايير المحاسبة المصرية المستحدثة من خلال مجموعة المعايير الموضحة فى حدود البحث بالمعالجة التالية :

أولاً: تحديد متطلبات معيار المحاسبة المصرى بإيجاز شديد و بما يخدم أهداف البحث ، وهذا يختلف حسب طبيعة المعيار فهو يتغير من معيار لآخر .

ثانياً: وعن موقف المحاسبة الضريبية وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، بالنسبة لموضوع المعيار المحاسبى المصرى.

ثالثاً: تقييم لدور المعيار فى تحديده للوعاء الضريبى ، وذلك وفقاً لقواعد فرض الضريبة ، مع إبداء الباحثة لرأيها .

وبناء على ما تقدم ترى الباحثة أهمية إلقاء الضوء على قواعد فرض الضريبة وهى : (د. سيد محمد عبد الوهاب ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥-٢٣) ، (أ. عاطف إبراهيم كامل ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠) ، (د. محمد عمر حماد أبو دوح ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٦-٦٢) .

١. قاعدة العدالة الضريبية: وتهدف إلى تحقيق عاملين هما:

أ - عمومية الضريبة والذى يتضمن فرض الضريبة على جميع الأشخاص الخاضعين لسيادة الدولة.

ب - وحدة الضريبة التى تقضى بأن يكون عبء الضريبة واحداً بالنسبة لجميع الممولين وبحيث تتحقق المساواة بينهم فى توزيع الأعباء الضريبية

٢. قاعدة اليقين: وتهدف إلى أن تكون الضريبة التى يلتزم بدفعها الممول محددة وواضحة دون غموض أو لبس .

٣. قاعدة الملاءمة: وتهدف إلى تنظيم أحكام الضريبة على نحو يلائم ظروف الممول الشخصية والاجتماعية.

٤. قاعدة الاقتصاد فى التحصيل: وتهدف إلى أن تكون نفقات وتكاليف تحصيل أو جباية الضرائب ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها دون إسراف أو تبذير .

٥. قاعدة المرونة: ويهدف إلى تحقيق المرونة فى إمكانية تغيير حجم الحصيلة ، سواء بالزيادة أو بالنقص دون حاجة إلى تغيير النظام الضريبى.

تأسيساً على ما سبق سوف تضع الباحثة بإذن الله المعايير المشار إليها فى حدود البحث موضع التقييم ، كل فى مبحث مستقل ، من منظور مبادئ فرض الضريبة.

## المبحث الأول

دور معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون في تحديد وعاء الضريبة

### Effect of The Egyption Standard No.(2)The Inventory in Determination Tax Base

يمكن القول بأن المخزون يمثل أحد أهم الأصول التي تقتنيها المنشأة ، نظرا لما له من أثر خطير على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، وبالتالي فإن الإقرار والقياس والإفصاح عن المخزون سيترتب عليه أثر كبير في تحديد مجمل الربح ، ولهذا فإن الفاحص الضريبي يولى هذا البند إهتمام كبير (د.محمد عبد العزيز خليفة ٢٠٠٣ ، ص ٢٤٧) ، لذا ترى الباحثة أن تلقى الضوء على الهدف من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون طبقا لما ورد بالفقرة الأولى منه وهو : (وزارة الاستثمار المعيار (٢) ، ٢٠٠٦ ، ص ١ بتصرف).

١. شرح المعالجة المحاسبية للمخزون
٢. تحديد مقدار التكلفة التي تثبت كأصل و ترحل من فترة إلى أخرى حتى يتم تحقيق الإيراد المقابل والتي تعد هي القضية الأساسية في المعالجة المحاسبية للمخزون .
٣. إستنباط إرشاداً عملياً لتحديد التكلفة ، وما يستتبع ذلك من الاعتراف بها كمصروفات ، ويشتمل ذلك أى تخفيض فى القيمة للوصول إلى صافى القيمة البيعية.
٤. إرساء إرشادات عن طرق حساب التكلفة المطبقة لتحميل التكاليف على المخزون.

من الجدير بالذكر أن تحقيق المعيار لأهدافه ، يعد مؤشراً هاماً لمدى فعاليته Effectiveness حيث تعبر الفعالية عن تحقيق النظام لأهدافه (عوض الله ميخائيل ٢٠٠٤ ، ص ٢٩) ، هذا عن الهدف من المعيار كما ورد بنصه ، وقبل تحديد تكلفة المخزون نود أن نسترشد بما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) فى

فقرته رقم (٦) فيما يتعلق بتعريف المخزون (الاستثمار معيار ٢ ، ٢٠٠٦ ، ص ١ بتصرف).

- المخزون هو أصل محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادى للمنشأة.
- أو المخزون هو أصل فى مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.
- أو المخزون هو أصل فى شكل مواد خام أو مهمات تستخدم فى مراحل الإنتاج أو فى تقديم الخدمات.

من التعريف السابق تتضح أهمية المخزون فى عملية تحديد الربح نظراً لأنه عاملاً مؤثراً فى تحديد تكلفة المبيعات ( Belverd E. Needles, James C. 1995,p.183, ..... Caldwell, )، وترى الباحثة أنه وصولاً لهدف الدراسة، فسوف تتناول فى النقاط التالية تحديد تكلفة المخزون كما وردت بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)، يلى ذلك التعليق على مايستتبع هذه المعالجات من آثار على تحديد الفاحص الضريبى للربح.

أولاً: تحديد تكلفة المخزون وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢):  
توضح تكلفة المخزون بصورة مبسطة كما يلى: (وزارة الاستثمار المعيار (٢)، ٢٠٠٦ ، ص ٣ بتصرف)

#### (١) تكاليف الشراء:

- وقد حددها معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) فى فقرته الحادية عشر بأنها تتضمن ثمن الشراء والرسوم الجمركية على البنود المستوردة والضرائب والرسوم الأخرى.

• وتكاليف النقل والمناولة والتكاليف الأخرى المتعلقة باقتناء المنتجات التامة أو المواد الخام أو الخدمات.

• ويستنزل الخصم التجارى والتخفيضات المشابهة عند تحديد تكلفة الشراء.

وقد تتضمن تكلفة الشراء فروق العملة التى تنتج مباشرة عن اقتناء حديث للمخزون، والذي يتعين سداد قيمته بعملة أجنبية، وتنحصر فروق العملة فيما ينتج عن تخفيض حاد فى العملة فى الظروف التى لا يمكن فيها تغطية هذا التخفيض بطريقة عملية والتى تؤثر على الإلتزامات غير الممكن تسويتها، وأيضا الناتجة عن إقتناء حديث للمخزون (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٢٩٢).

(٢) تكاليف التشكيل: وقد حددها معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) فى فقراته الثانية والثالثة والرابعة عشر، وفقا للخطوات التالية (وزارة الاستثمار المعيار (٢) ٢٠٠٦، ص ٥٣ بتصرف):

وتتضمن تكاليف تشكيل المخزون تلك التكاليف التى ترتبط مباشرة بالوحدات المنتجة مثل العمالة المباشرة وتتضمن كذلك الجزء المحمل من التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة التى تتحملها المنشأة فى سبيل تشكيل المواد الخام وتصنيع المنتجات التامة.

- ويتم تحميل تكاليف الإنتاج غير المباشرة الثابتة للإنتاج على تكاليف التشكيل بناء على الطاقة العادية للإنتاج.

- كما يمكن استخدام مستوى الإنتاج الفعلى إذا ما تساوى تقريباً مع الطاقة العادية للإنتاج .

- ويتم تحميل التكاليف غير المباشرة غير المحملة للإنتاج كمصاريف فى الفترة التى أنفقت فيها .

- وتخفيض قيمة التكاليف غير المباشرة الثابتة المحملة على كل وحدة منتج فى

الفترة التى يكون فيها مستوى الإنتاج مرتفعاً بشكل غير طبعى ، حتى لا يكون المخزون مقيماً بأعلى من تكلفته.

- وتحمل التكاليف غير المباشرة المتغيرة لكل وحدة منتج على أساس الاستخدام الفعلى للطاقة الإنتاجية .

### (٣) التكاليف الأخرى:

وقد حددها معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) وتتضمن تكلفة المخزون التكاليف الأخرى التى يتم تحملها للوصول بالمخزون إلى وضعه وحالته الراهنة (وزارة الاستثمار المعيار (٢) ٢٠٠٦ ، ص ٥ بتصرف).

أما بالنسبة لأساليب قياس قيمة المخزون فقد حددتها الفقرة التاسعة بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) «يجب قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل». ومن النص السابق تستشف الباحثة مايلى :

١. يشتمل نص المعيار على الإلزام والذى يفهم من كلمة يجب .
٢. يتم قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل - صافى القيمة البيعية : تتمثل فى السعر التقديرى للبيع من خلال النشاط العادى للمنشأة ، مستبعد منه تكلفة إستكمال البضاعة وكذلك أية تكلفة أخرى يستلزمها إتمام عملية البيع (د. سهام على حسن ٢٠٠٥ ، ص ٣٨) ، (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص ٢٩٥).

أما عن أساليب قياس التكلفة ، فيمكن تطبيق الأساليب التالية لقياسها (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ٢٩٤) :

- التكاليف المعيارية المحسوبة وفقاً للمستويات العادية للإنتاج .
- طريقة سعر التجزئة ، المطبقة فى المنشآت التى تمارس نشاط التجزئة ، فعادة ما يتم تطبيق نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة .

ويتم تسعير المنصرف من المخزون وفقاً للطرق التالية :

- طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً. (First In – First Out (FIFO)
- طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً. (Last In – First Out (LIFO)
- طريقة المتوسط المرجح للتكلفة. (Weighted Average Cost (WAC)

ثانياً: وعن موقف المخزون في المحاسبة الضريبية وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

ورد بنص المادة (١٧) من القانون «ويتحدد صافي الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية»، وهذا يعني أن المعالجة الضريبية للمخزون لا تختلف عن المعالجة المحاسبية له (د. جلال الشافعي ٢٠٠٧، ص ٢٩٧-٢٩٨)، (د. سعيد محمد عبد المنعم ٢٠٠٧، ص ١٩٩):

١. حيث يتم قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، كما سبق أن أوضحت الباحثة، وفقاً لمتطلبات المعيار (٢).
٢. يتم تحديد تكلفة المخزون المنصرف من المخازن وفقاً لإحدى الطرق الثلاثة المشار إليها، وتتفق الباحثة مع الرأيين السابقين، حيث أغلقت المادة (١٧) كل الطرق التي يمكن أن يتم بها قياس المخزون سواء ما ورد بنص المعيار رقم (٢).

ثالثاً: معيار المحاسبة المصري رقم (٢) من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة في تحديد وعائها:

ستقدم الباحثة ما هو مطبق بالفعل بالنسبة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) ثم يتم تقييمه من منظور مبادئ فرض الضريبة السابق إلقاء الضوء عليها، ثم تقدم الباحثة مقترحات للعلاج.

## تقييم المخزون وفقا لمعايير المحاسبة المصرية

وذلك وفقا لما ورد بنص المادة (١٧) وعادة ما تطبق الثلاثة طرق المشار إليها سابقا، وللباحثة تعليق على تطبيقها فى تحديد الوعاء الضريبي:

١. تطبيق طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO فيترتب علي تطبيقها تقييم المخزون بثمان شراء الوحدات المشتراه مؤخراً، يترتب على ذلك تقويم أسعار المخزون بسعر مرتفع عن سعر التكلفة مما يؤدي إلى إرتفاع نسبة صافي الربح، ومن ثم تحصل مبالغ أعلى من الممول ويعد ذلك إهداراً لمبدأ العدالة الأفقية والذي يقضي بمعاملة الممولين ذوي الظروف الاقتصادية المتماثلة معاملة ضريبية متماثلة.

٢. تطبيق طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً LIFO يترتب عليها تقييم المخزون آخر العام بثمان الوحدات المشتراه أولاً، يؤدي هذا إلى إنخفاض نسبة صافي الربح، فيترتب على ذلك جباية لمبلغ أقل مما يجب أن يدفعه الممول، هنا تهدر قاعدة الاقتصاد فى التحصيل والتي تهدف إلى أن تكون نفقات وتكاليف التحصيل دون إسراف أو تبذير، فماذا يكون الوضع إذا ما ترتب على تطبيق الأسلوب نقص الحصيلة، ومما يؤكد رأى الباحثة ماهو معمول به فى مجلس معايير المحاسبة الدولية Financial Accounting Standard Board (FASB) حيث تم إلغاء العمل بهذا الأسلوب، وتود الباحثة أن تشير إلى ما أوصى به معيار المحاسبة الدولي (٢) IAS المخزون بتطبيق التكاليف المعيارية فى حالة إقترابها من التكاليف الفعلية (Steve Lawrence, 2007, p.36).

٣. تطبيق طريقة المتوسط المرجح للتكلفة فى تقييم تكلفة المخزون آخر العام، فترى الباحثة أنه أفضل الطرق ومما يؤكد رأى الباحثة، أنه المطبق فى النظام الضريبي المصرى، يأخذ به المعيار السعودى (- معيار المخزون السعودى، ص بدون).



وبهذا يكون قد تمت الإجابة على السؤال : هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون ، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟ الإجابة بنعم ولكنها علاقة سالبة ، لأن هذا المعيار أخذ بطريقتى الوارد أخيراً يصرف أولاً ، والوارد أولاً يصرف أولاً حيث يترتب على الأولى نقص للحصيلة والثانية إهدار للعدالة الضريبية للأسباب التى أبدتها الباحثة فى السياق السابق ، وفى ذلك قلة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبي .

تناولنا فى هذا المبحث المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) المتعلق بالمخزون نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبي وفى المبحث القادم تتناول الباحثة المعيار المحاسبى المصرى رقم (٨) بعنوان عقود الإنشاءات.



## المبحث الثانى

دور معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الإنشاءات

فى تحديد وعاء الضريبة

### Effect of The Egypt Standard No.(8) Construction contracts in Determination Tax Base

ويقصد بالعقد طويل الأجل كما ورد فى أحكام المادة (٢١) من القانون رقم  
(٩١) لسنة ٢٠٠٥ فى فقرتها الأخيرة ما يلى :

«عقد التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها والذي  
تنفذه المنشأة لحساب الغير على أساس قيمة محدد ويستغرق تنفيذه أكثر من فترة  
ضريبية واحدة».

من التعريف السابق يتضح أن المشرع الضريبي قد حدد عقود الإنشاءات  
بمحددتين هما :

✗ المعيار الأول : وهو المتعلق بطبيعة العقد ، حيث حدد المشرع هذا العقد على  
سبيل الحصر بعقد التصنيع أو التجهيز أو الإنشاء أو أداء الخدمات المرتبطة بها  
والذى تنفذه المنشأة لحساب الغير على أساس قيمة محدد.

✗ المعيار الثانى : معيار الزمن المستغرق فى تنفيذ العقد ، حيث أوضحه المشرع  
«بأنه يستغرق فى تنفيذه أكثر من فترة ضريبية واحدة».

وقد إعتاد المحاسبون على تطبيق إحدى طريقتين للمحاسبة عن العقود  
الطويلة الأجل هما : (د. سعيد محمد عبد المنعم ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٦)

### طريقة العقود المكتملة Completed Contract Method

إعمالاً لهذه الطريقة يتم تأجيل الإعتراف بالربح حتى إستكمال تنفيذ العقد ،  
وبالتالى فإن نتائج قوائم الدخل فى ظل هذه الطريقة تكون مضللة .

## طريقة نسبة الإنجاز Percentage-of-completion Method

إعمالاً لهذه الطريقة يتم الإعتراف بالربح خلال فترة تنفيذ العقد دون إنتظار لحين اكتماله ، فبمجرد إمكانية تقدير قيمة العائد (الإيراد) من العقد بدرجة تتسم بالدقة يمكن الإعتراف بالربح ، نظراً لأن هذا العائد هو الذى يحقق الربح. وتحدد النسبة المئوية لإستكمال تنفيذ العقد مقدار الربح الممكن الإعتراف به خلال كل فترة مالية ، وهو ما يوفر معلومات أكثر نفعاً لمستخدمى الحسابات عن طريقة مستوى الاستكمال للعقد (د. سعيد عبد المنعم محمد ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٦- ٢٦٧) أولاً: تحديد تكلفة عقود الإنشاءات وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٨):

تناولت معايير المحاسبة المصرية عقود الإنشاءات والتي تعد أوضح الأمثلة على العقود طويلة الأجل ، وذلك من خلال معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الإنشاءات والذي يهدف إلى ما يلى : (وزارة الاستثمار المعيار (٨) ٢٠٠٦ ، ص ١) بتصرف.

١. شرح المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المرتبطة بعقود الإنشاءات.
٢. توزيع إيرادات وتكاليف العقد على الفترات المحاسبية التى يؤدى العمل الإنشائي خلالها.

ثانياً: وعن موقف عقود الإنشاءات فى المحاسبة الضريبية، وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

- أخذ التشريع الضريبى المصرى بطريقة نسبة الاستكمال ، حيث ورد بنص المادة (٢١) متطلبات كل من الفحص الضريبى وتحديد وعاء الضريبة بالنسبة للعقود طويلة الأجل ، يمكن إستخلاصها من الخطوات السبعة التالية ، كما يلى :
١. يتحدد صافى الربح الضريبى للمنشأة عن جميع ما ترتبط به من عقود طويلة الأجل ، على أساس نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد خلال الفترة الضريبية .

٢. تحدد نسبة ما تم تنفيذه من كل عقد على أساس التكلفة الفعلية للأعمال التى تم تنفيذها حتى نهاية الفترة الضريبية منسوبة إلى إجمالى التكاليف المقدرة للعقد .

٣. يحدد الربح المقدر للعقد بالفرق بين قيمته والتكاليف المقدرة له .

٤. يحدد الربح المقدر للعقد خلال كل فترة ضريبية بنسبة من الربح المقدر وفقاً للفقرة السابقة تعادل نسبة ما تم تنفيذه خلال الفترة الضريبية

٥. يتم تسوية ربح العقد فى نهاية الفترة الضريبية التى انتهى فيها تنفيذه على أساس إيراداته الفعلية مخصوماً منها التكاليف الفعلية بعد استئزال ما سبق تقديره من أرباح. فإذا اختتم حساب الفترة الضريبية التى انتهى خلالها تنفيذ العقد بخسارة، تخصم هذه الخسارة من أرباح الفترة أو الفترات الضريبية السابقة المحدد تنفيذ العقد خلالها وبما لا يجاوز أرباح العقد خلال تلك الفترة.

٦. يتم إعادة حساب الضريبة على هذا الأساس.

٧. يسترد الممول ما سدده بالزيادة منها، فإذا تجاوزت الخسارة الناشئة عن تنفيذ العقد الحدود المشار إليها فى الفقرة السابقة، يتم ترحيل باقى الخسائر إلى السنوات التالية طبقاً لأحكام المادة ٢٩ من هذا القانون .

ويتم احتساب نسبة الإنجاز بالمعادلة التالية :

نسبة الانجاز = التكاليف الفعلية للعقد حتى تاريخه ÷ التكاليف المقدرة للعقد  
ككل (محمد أحمد على ٢٠٠٦ ، ص ١٠).

هذا عن موقف التشريع الضريبى المصرى وفقاً لما ورد بنص المادة (٢١) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

ثالثاً: معيار المحاسبة المصري رقم (٨) فى الميزان، من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة فى تحديد وعاء الضريبة:

يتضح من نص المادة (٢١) من القانون و نص المعيار فى فقرته السابعة والثلاثون أن الأخذ بطريقة نسبة الإكمال كأساس لتحديد صافى الربح للعقود طويلة الأجل يثير استفساراً حول مدى إمكانية تطبيق هذا الأسلوب عندما يصعب تقدير تكلفة العقد، فما هو الموقف المتبع، هل يتم تأجيل التحاسب الضريبى حتى يكتمل العقد؟ وإذا كان هذا مستحيلاً فما هو الحل؟ (د. سعيد محمد عبد المنعم ٢٠٠٧، ص ٢٦٨) تستشف الباحثة من العرض السابق أن تطبيق نسبة الإكمال يترتب عليه إهدار لقاعدة اليقين الهادفة إلى أن تكون الضريبة التى يلتزم بدفعها الممول محددة وواضحة دون غموض أو لبس، حيث يتطلب هذا إرساء نظام يوضح وعاء الضريبة، عند تطبيق متطلبات المعيار (٨) الأمر يختلف تحديداً فى الحالة التى سبق وأن أوضحناها، لهذا تقدم الباحثة الآراء التالية:

الرأى الأول: تطبيق الأساليب الإحصائية الحديثة ونظم الخبرة، ما يتناسب منها وطبيعة هذه العقود محاولة للحفاظ على نسبة الإنجاز كأسلوب يطبق فى تحديد تكلفة عقود الإنشاءات، وتلك رأى مبدأى للباحثة.

الرأى الثانى: تتبع الخطوات التالية كما ورد بالفقرة التاسعة بالمعيار رقم (٦) والخاص بالإيراد والذى أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى Gulf Cooperation Council Accounting and Auditing (gccao): (معيار الإيرادات (٦) فقرة (٩)، ص بدون، بتصرف)

أولاً: يجب إثبات إيرادات عقود الإنشاء والخدمات طويلة الأجل وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز إذا توافرت الشروط التالية:

١. إمكانية الوصول إلى تقديرات للإيرادات يمكن الاعتماد عليها.

٢. توافر درجة معقولة من التأكد من إمكانية تحصيل الإيرادات المترتبة على العقد.

٣. إمكانية الوصول إلى تقديرات يمكن الاعتماد عليها للتكاليف المتعلقة بتنفيذ العقد حتى تاريخ قائمة المركز المالي.

٤. إمكانية الوصول إلى تقديرات يمكن الاعتماد عليها للتكاليف اللازمة لاستكمال العقد.

ثانياً: في حالة عدم توافر أي من الشروط السابقة فإنه ينبغي استخدام طريقة العقود التامة كأساس لإثبات إيرادات عقود الإنشاء طويلة الأجل.

الرأى الثالث: يرى د. السعيد محمد عبد العزيز شعيب ألا تقتصر المادة (٢١) من القانون على تطبيق طريقة واحدة من طرق مستوى الإنجاز ولهذا يتم الرجوع إلى أحد الطرق (الثلاث) الموضحة فى نص اللائحة التنفيذية بالمادة (٢٧) بعد تعديلها لتتضمن الطرق المختلفة لمستوى الإنجاز ، وتضيف الباحثة ضرورة أن يتضمن المعيار المصرى هذا التعديل وذلك إعمالاً لقاعدة اليقين .

قدمت الباحثة للآراء الثلاثة السابقة وهى تجبذ المزج بينهم وذلك وفقاً للظروف المتعلقة بكل عقد، بمعنى الإهتمام بعنصر المرونة لمواجهة متطلبات الأحوال المختلفة الخاصة بكل حالة.

وبهذا يكون قد تمت الإجابة على السؤال هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الإنشاءات، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي؟ الإجابة نعم ولكنها سالبة لأن هذا المعيار قد طبق نسبة الإكمال مما ترتب عليه إهدار لقاعدة اليقين وفى ذلك قلة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبي .

تناولنا فى هذا المبحث المعيار المحاسبى المصرى رقم (٨) المتعلق بعقود الإنشاءات نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبي وفى المبحث القادم تتناول الباحثة المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) بعنوان الإيرادات حيث يليه فى الأهمية .

### المبحث الثالث

أثر معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الإيرادات فى تحديد وعاء الضريبة

#### Effect of The Egyption Standard No.(11) Revenues in Determination Tax Base

ويعرف الإيراد فى الفقه المحاسبى بأنه :

هو الدخل الناتج عن مزاوله المنشأة لأنشطتها العادية ، يطلق عليه العديد من المسميات قد تكون : المبيعات أو الأتعاب أو العوائد أو توزيعات الأرباح أو الإتاوات (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٢٢٩ بتصرف) ويقابله معيار المحاسبة الدولى رقم (١٨) IAS وهو يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية لتسجيل الإيرادات الناتجة عن بعض أنواع الصفقات (IAS-18, Revenue, p.1 -).

والتالى معالجة الإيراد فى ظل كل من المعيار المحاسبى المصرى والمحاسبة الضريبية للتوصل إلى آثار إصدار المعيار على تحديد الوعاء الضريبى.

أولاً: تحديد الإيراد وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١١):

ويهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن أنواع محددة من المعاملات والأحداث ، بمعنى إستيضاح مايلى (وزارة الاستثمار معيار المحاسبة المصرى رقم (١١)، ص ١ بتصرف):

١. متى يتم تحقيق الإيراد .
٢. ومتى يتحقق الإيراد عندما يكون هناك توقعاً كافياً بأن هناك منافع اقتصادية مستقبلية سوف تتدفق إلى المنشأة.
٣. وأنه يمكن قياس قيمة هذه المنافع بطريقة يعتمد عليها.
٤. ويحدد هذا المعيار الحالات التى تتوافق مع هذه القاعدة و بالتالى يتم إثبات الإيراد المتعلق بها بالدفاتر.

ويحدد المعيار تعريف الإيراد كما يلى (وزارة الاستثمار معيار (١١) ٢٠٠٦، ص ٢ بتصرف):

الإيراد: هو إجمالى تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة للمنشأة خلال الفترة المالية، و الناشئة عن ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية، و ينتج عن تلك التدفقات زيادة فى حقوق الملكية، بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات المشاركين فى رأس المال.

كما عرف المعيار القيمة العادلة فى سياق الحديث عن الإيراد كما يلى (وزارة الاستثمار معيار (١١) ٢٠٠٦، ص ٢ بتصرف):

القيمة العادلة: هى القيمة التبادلية لأصل أو تسوية إلزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة قياس الإيراد:

ونظراً لأنه قد ورد بالفقرة السابعة من المعيار أنه يتم قياس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة وعادة ما يتم تحديد قيمة الإيراد الناتج عن أية معاملة بموجب اتفاق مشترك بين المنشأة والمشتري أو مستخدم الأصل موضوع الاتفاق، ويقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، مع الأخذ فى الاعتبار قيمة أى خصم تجارى أو خصم كمية تسمح به المنشأة (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣٠١).

كما يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

(أ) أن تقوم المنشأة بتحويل المخاطر و العوائد الأساسية للملكية السلع إلى المشتري.

(ب) ألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية، أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة .



و(ج) أن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.  
و(د) أن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.

و(هـ) إمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وقد ألزمت الفقرة (١٨) بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات المتعلقة بذات المعاملة في نفس الوقت وعادة ما يطلق على هذا الإجراء «مقابلة الإيرادات بالمصروفات» Matching Expenses and Revenues، ومتى توافرت الشروط الآتية (وزارة الاستثمار معيار (١١) ٢٠٠٦، ص ٦ بتصرف)

- يمكن قياس قيمة المصروفات بدقة بما تتضمنه من تكلفة فترة الضمان والتكاليف الأخرى التي يتم تكبدها بعد شحن البضائع.
  - يلزم توافر الشروط الأخرى اللازمة للاعتراف بالإيراد
  - يلزم قياس المصروفات المتعلقة بالإيراد بشكل دقيق، وفي هذه الحالات يتم إدراج قيمة أى مقابل تم استلامه عن بيع البضائع كالالتزام.
- ثانياً: وعن الإيرادات في المحاسبة الضريبية، وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ م.

من وجهة نظر المحاسبة الضريبية يتم تقسيم الإيرادات الداخلة في وعاء الضريبة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، كما يلي (د. سعيد عبد المنعم محمد ٢٠٠٧، ص ١٩٥):

#### ١. إيرادات النشاط الجارى Revenues of Currnt Activity

وهي الإيرادات الدورية العادية المتكررة التي تتعلق بالفترة المتعلقة بها الحساب، وهي مثل الأرباح الإجمالية التي تحققها المنشأة، من العمليات التي

تدخل فى نطاق نشاطها الأصلى ، وذلك وفقاً لأساس الاستحقاق (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٤).

## ٢. الأرباح الرأسمالية Capital Gains

وهى الأرباح الناتجة عن بيع أحد الأصول الثابتة ، أو إعادة تقويمها ، وتقسم هذه الأرباح على الوجه التالى : (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص ٣٠٥ - ٣٠٨) :

• الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة ، وقد حددت المادة (١٧) الأصول الثابتة التى تخضع أرباح بيعها للضريبة ، كما يلى :

- المباني والإنشاءات والسفن والطائرات .
- الأصول المعنوية المشتراه مثل الشهرة والاسم التجارى والعلامة التجارية وغيرها.
- الأراضى والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات والأصول الأخرى للمنشأة غير القابلة بطبيعتها للاستهلاك .

ويرى د. سعيد عبد المنعم وجوب إستبعاد الخسائر الرأسمالية المحققة بنفس الأسلوب من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، باعتبارها تكاليف واجبة الخصم من الإيرادات (د. سعيد عبد المنعم محمد ٢٠٠٧ ، ص ٢١٢) وتتفق الباحثة مع هذا رأى ، إعمالاً للعدالة الضريبية.

• الأرباح المحققة من التعويضات التى يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو استيلاء على أى أصل من الأصول الثابتة ، وتحدد وفقاً للمعادلة التالية :

الأرباح المحققة من التعويضات = قيمة التعويض - مجمع الإهلاك (السابق تحديده بمعرفة مأمورية الضرائب المختصة)

## • أرباح إعادة التقييم Profits of Revaluation

وتسرى الضريبة على هذه الأرباح فى حالة واحدة وهى حالة إعادة تقييم

أصول المنشأة بهدف تغيير الشكل القانوني لها، على اعتبار أن هذا التصرف ترتب عليه شكل قانوني جديد، كإعادة تقييم أصول المنشأة الفردية عند تحويلها إلى شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة.

#### • أرباح التصفية Profit of Liquidation

وهي الأرباح الناتجة عن تحويل أصول المنشأة إلى نقدية وسداد ما عليها من ديون للغير، إذا ما تقرر إنهاء عمليات المنشأة لأى سبب كان (د. سعيد عبد المنعم محمد ٢٠٠٧، ص ٢١٦) فإذا إنتهت التصفية بأرباح فإنها تخضع للضريبة وفقاً لما تقضى به المادة (١٧) من القانون .

#### ٣. الإيرادات الفرعية أو العرضية . Subsidiary Revenues

والتالى تقسيم هذه الإيرادات مع معالجتها الضريبية كما وردت بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ :

• الإيرادات المحققة من التعويضات Compensation والتعويضات عبارة عن مبالغ تحصل عليها المنشأة مقابل ما يلحقها من ضرر (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣٠٩) (د. سعيد عبد المنعم محمد ٢٠٠٧، ص ٢٢٢) وتعتبر هذه التعويضات إيراداتاً خاضعة للضريبة فى السنة التى تم تحصيلها فيها.

• الإيرادات العرضية الأخرى Other Subsidiary Revenues  
ومن أمثلتها ما يلى :

- الديون المدومة المحصلة Collected Bad Debts

والمقصود بها، الديون التى سبق إعدامها فى السنوات السابقة وتم تحصيلها فى هذا العام، والأصل فى اعتبارها من الإيرادات الخاضعة للضريبة هو أن تكون مأمورية الضرائب قد اعتمدت إعدامها فى السنوات السابقة، فعلى المأمور الفاحص أن يتأكد من ذلك قبل إخضاعها للضريبة.

## Subsidies

## - الإعانات

وتعتبر الإعانات إيرادات فرعية تخضع للضريبة وفقاً لما حصلت عليه المنشأة بالفعل فى حالة تحصيلها نقداً، أو على أساس القيمة السوقية إذا ما اتخذت شكلاً عينياً، والأصل هنا أن يتأكد المأمور الفاحص من حصول المنشأة عليها فى صورة منحة أو إعانة وليست فى شكل قرض أو سلفة.

## Purchase Discount

## - الخصم المكتسب

وهو يمثل إيرادات تحصل عليها المنشأة وفقاً لإتفاقيات ربطت بينها وبين مورديها، ذلك بأن يخصموا من حسابات المنشأة لديهم مبلغاً معادلاً لنسبة مئوية متفق عليها فى حالة قيامهم بالسداد خلال فترة معينة أو إذا بلغت معاملاتهم حداً معيناً، وتخضع هذه الإيرادات للضريبة.

يتضح مما سبق موقف المشرع الضريبى وفقاً للقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة للمعاملة الضريبة للإيرادات.

ثالثاً: معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة، فى تحديد وعائها:

من العرض السابق أولاً وثانياً، يتضح مايلى :

١ - تناول المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) الإيراد الناتج من بيع السلع وتأدية الخدمات والفوائد والإتاوات وتوزيع الأرباح.

٢ - بينما حددت المحاسبة الضريبية الإيرادات الخاضعة للضريبة على أرباح النشاط التجارى والصناعى فى إيرادات بيع السلع والأرباح الرأسمالية والأرباح الناتجة عن التعويضات والإيرادات العرضية الأخرى.

٣ - يتضح من (١) و (٢) أن المحاسبة الضريبية فى ظل قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ تفوقت على المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) فى تطبيق

قواعد فرض الضريبة الجيدة ، حيث تبنت جميع أنواع الإيرادات ، مما ترتب عليه إعمال مبدأ العدالة الضريبية بشقها الثانى وهو العمومية المادية والتى تقضى بفرض الضرائب على كافة الأموال دون تمييز.

٤ - بناء على ما تقدم ، تقترح الباحثة أن يعدل نص المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) ليتضمن الأرباح الناتجة عن التعويضات والإيرادات العرضية الأخرى ، إعمالاً للعدالة الضريبية وفقاً للأسباب التى أبدتها الباحثة فى الفقرة السابقة.

وبهذا يكون قد تمت الإجابة على السؤال : هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الإيراد ، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ؟ ، الإجابة أنه توجد علاقة لكنها سالبة ، لأن هذا المعيار لم يأخذ جميع الإيرادات فى اعتباره ، مما ترتب عليه إهدار لقاعدة العدالة الضريبية وفى ذلك قلة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبى .

تناولنا فى هذا البحث المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) المتعلق بالإيراد نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبى وفى البحث القادم تتناول الباحثة المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) بعنوان الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

## المبحث الرابع

### أثر معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فى تحديد وعاء الضريبة

#### The Egyptian Standard No.(10) Fixed Assets and Their Effect of Depreciation in Determination Tax Base

يمكن القول بأن الأصول الثابتة وإهلاكاتها التى تقتنيها المنشأة لها أثر خطير على قائمة الدخل وقائمة المركز المالى ، وبالتالى فإن الإعتراف والقياس والإفصاح عنها سيترتب عليه أثر كبير فى تحديد مجمل الربح ، ولهذا فإن الفاحص الضريبى يولى هذا البند إهتماما كبيرا (د.محمد عبد العزيز خليفة ٢٠٠٣ ، ص٢٤٧ بتصرف).

والتالى معالجة الأصول الثابتة وإهلاكاتها فى ظل كل من المعيار المحاسبى المصرى والمحاسبة الضريبية للتوصل إلى آثار إصدار المعيار على تحديد الوعاء الضريبى.

أولاً: الأصول الثابتة وإهلاكاتها وفقا لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠):

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة وإهلاكاتها من المنظور التالى :

- ⊠ تحديد توقيت الاعتراف بالأصول الثابتة.
  - ⊠ وتحديد قيمتها الدفترية وقيمة الإهلاك الذى يحسب لتلك الأصول.
  - ⊠ الخسائر الناتجة عن اضمحلال قيمة تلك الأصول والتى يجب الاعتراف بها.
- ومن الجدير بالذكر أن هذا المعيار يتناول الأصول الملموسة فقط دون الأصول غير الملموسة التى تدخل فى نطاق المعيار (٢٣) ، وتقدم الباحثة تعريف المعيار رقم (١٠) للأصول الثابتة وإهلاكها والقيمة القابلة للإهلاك (وزارة الاستثمار معيار (١٠) ٢٠٠٦ ص٢ بتصرف):

الأصول الثابتة، هي الأصول الملموسة التي:

(أ) تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لأغراضها الإدارية .

(ب) ومن المتوقع استخدامها لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة.

القيمة القابلة للإهلاك: هي تكلفة الأصل الثابت أو أى قيمة أخرى بديلة للتكلفة في القوائم المالية، ناقصاً القيمة التخريدية له، أو القيمة المتبقية له في نهاية عمره الإنتاجي المتوقع.

الإهلاك: هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل الثابت على فترات العمر الإنتاجي المتوقع. (د.جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣١١)

القيمة العادلة: هي القيمة التبادلية لأصل معين، بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل، وعلى بيئة من الحقائق، ويتعاملان بإرادة حرة (وزارة الاستثمار معيار (١٠) ٢٠٠٦ ص ٢ بتصرف).

وبعد تناول بعض التعاريف الهامة من وجهة نظر الباحثة لخدمة هدف البحث كما وردت بالمعيار، تطرح الباحثة السؤال التالي :

كيف يتم قياس الأصول الثابتة وفقاً لما هو وارد بالمعيار المحاسبى المصرى ؟  
والإجابة أن قياس الأصول الثابتة طبقاً لما ورد بالمعيار المحاسبى المصرى ، يتم وفقاً لمرحلتين هما (وزارة الاستثمار معيار (١٠) ٢٠٠٦ ص ٥-٨):

الخطوة الأولى: القياس الأولي للأصول الثابتة:

يتم قياس أى بند من بنود الأصول الثابتة عند الاعتراف به كأصل ثابت على أساس التكلفة، ويعترف بأى بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط بتوافر شرطين:

- أ - احتمال أن يحقق استخدام هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .
- ب - ويمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء البند بدقة .

ترى الباحثة إلقاء الضوء على تكلفة الأصول الثابتة كما ورد بالمعيار، حيث  
تحدد وفقاً للمعادلة التالية :

تكلفة الأصل الثابت = سعر شراء الأصل بما فيها رسوم الاستيراد وضرائب  
الشراء غير المستردة + أى تكلفة مباشرة أخرى لتجهيز الأصل للتشغيل -  
الخصم التجارى - أى تخفيض فى القيمة للوصول إلى سعر الشراء .

الخطوة الثانية: تحديد قيمة الأصول بعد القياس الأولي (وزارة الاستثمار  
معيار (١٠) ٢٠٠٦ ص ٨-١٠)

وتحدد المعادلة التالية القيمة الدفترية للأصل الثابت بعد القياس الأولي :  
القيمة الدفترية للأصل الثابت = تكلفة الأصل - مجمع الإهلاك - الخسارة  
المجمعة الناتجة عن الإنخفاض فى القيمة الدفترية للأصل.

ولقد أسترعى إنتباه الباحثة الفقرتان (٢٢) ، (٣٨) من المعيار واللذان ورد  
فيهما ما يؤكد تمسك مصدر هذا المعيار بالعدالة الضريبية :

⊗ تحدد تكلفة الأصل الذى يتم إنشاؤه ذاتياً وفقاً لنفس الأسس المتبعة فى حالة  
اقتناء الأصل ، وإذا كانت المنشأة تقوم بتصنيع مثل هذا الأصل للبيع ضمن  
نشاطها الطبيعى فإن تكلفة الأصل تكون هى نفسها تكلفة إنتاج الأصول  
لغرض البيع وبالتالي يتم استبعاد أية أرباح داخلية للوصول الى هذه التكلفة ،  
كما لا تعتبر تكلفة الفاقد غير الطبيعى من المواد الخام أو العمالة أو الموارد  
الأخرى المستخدمة والتي تحدث أثناء إنتاج الأصل المنشأ ذاتياً ضمن تكلفة  
هذا الأصل.

⊗ يتحتم إعادة تقييم كل بنود الأصول التى تشكل مجموعة من الأصول الثابتة  
فى نفس الوقت ، لتجنب التقييم الاختيارى وما يترتب عليه من إحتواء  
القوائم المالية على بنود متعددة تابعة لمجموعة واحدة مقومة وفقاً لأسس  
مختلفة.



ومن خلال ما سبق تقديمه بالنسبة لقياس الأصول الثابتة تتضح أهمية الإهلاك ، والذي نتناوله فى الفقرة التالية .

### Depreciation of Fixed Assets إهلاك الأصول الثابتة

الإهلاك هو التحميل المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك من الأصل على فترات عمره الافتراضى (د. سعيد محمد عبد المنعم ٢٠٠٧ ص ٢٢٩)

ومن الجدير بالذكر أنه يجب تحميل القيمة الدفترية لأى أصل من الأصول الثابتة بطريقة منتظمة طوال العمر المقدر للأصل ويتحتم أن تعكس طريقة الإهلاك الأسلوب الذى يتم به إستفادة المنشأة من المنافع الاقتصادية للأصل ، ويحمل إهلاك الفترة كمصروف (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص ٣١٧)

وعند الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصل تخفض القيمة الدفترية له لتعكس هذه الإستفادة وعادة ما يتم ذلك بتحميل الإهلاك كمصروف ، ويتم حساب مصروف الإهلاك للأصل حتى ولو كانت قيمة الأصل تزيد عن قيمته الدفترية .

تستنفد المنشأة العوائد الاقتصادية للأصول الثابتة عن طريق استخدامها للأصل ، كما تتوافر عوامل أخرى ، مثل التقادم الفنى والزمنى يترتب عليها إنخفاض المنافع الاقتصادية المتوقعة ولو لم يستخدم الأصل ، وبالتالي فيلزم أخذ جميع العوامل الآتية فى الحسبان عند تحديد العمر الافتراضى للأصل : (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص ٣١٦)

الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة التآكل المادى المتوقع المعتمد على عوامل التشغيل ، التقادم الفنى الناتج عن تغير أو تقدم فى الإنتاج ، القيود القانونية أو ما فى حكمها المفروضة على استخدام الأصل ، الأراضى والمباني أصول منفصلة ، وأخيراً يمكن القول بأن العمر الافتراضى للأصل يتم تحديده بناء على قدرة المنشأة فى التعامل مع أصول ثابتة مماثلة.

ونظراً لأن تحديد العمر الافتراضى للأصل له أهمية بالغة عند حساب قسط الإهلاك، حيث تتوافر طرق عديدة تطبق لتحميل قيمة الإهلاك بطرق منتظمة طوال العمر الافتراضى للأصل، من بينها طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص و طريقة مجموع الوحدات والتي تعتمد على تحميل قيم تبنى على عدد الوحدات المنتجة .

وتشير الباحثة إلى أنه عند إعادة تقييم بند من بنود الأصول الثابتة يعالج مجمع إهلاكه فى تاريخ إعادة التقييم بإحدى طريقين كما ورد بالفقرة الخامسة والثلاثون (وزارة الاستثمار معيار (١٠) ٢٠٠٦ ص ٨):

(أ) بإعادة حسابه بالنسبة والتناسب إلى التغيير الإجمالى فى القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم مساوية مبلغ التقييم . وتستخدم هذه الطريقة غالباً عند إعادة تقييم الأصل باستخدام جداول تكلفة الاستبدال بعد خصم الإهلاك .

أو(ب) باستبعاده مقابل إجمالى القيمة الدفترية للأصل وتعديل صافى القيمة الى قيمة إعادة التقييم للأصل، ومن أمثلة ذلك استخدام هذه الطريقة للمبانى. ثانياً: وعن الأصول الثابتة وإهلاكاتها فى المحاسبة الضريبية، وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم(٩١) لسنة ٢٠٠٥(د. سعيد عبد المنعم ٢٠٠٧، ص ٢٣٠-٢٣١ بتصرف):

نص البند(٢) من المادة (٢٣) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ أنه يعتبر من التكاليف والمصروفات الواجبة الخصم «الإهلاكات لأصول المنشأة والمنصوص عليها فى المادة (٢٥) من هذا القانون».

ومما هو جدير بالذكر أن الإهلاك يعبر عن النقص الحقيقى الطارئ على الأصل الثابت، نظراً لاستخدامه أو مرور الزمن أو التقادم أو وقوع حادث طارئ أو عرضى يحول دون استخدام الأصل فى الإنتاج فيسمى «الهالك الطارئ للأصول».

لذلك ترى الباحثة إستعراض طرق الإهلاك لجميع أنواع الأصول للمنشأة طبقاً للمادة (٢٥) من القانون ، يتم حساب عبء الإهلاك لجميع أنواع أصول المنشأة ، وفقاً لما يلي :

أولاً : المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات

#### **Buildings, Constructions, Outfit, Ships, and Aircraft**

١ - يتم حساب الإهلاكات لأصول المنشأة على أساس ٥٪ من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد أو إعادة بناء أى من المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات وذلك عن كل فترة ضريبية.

٢ - تحدد طريقة إهلاك تلك الأصول على أساس القسط الثابت .

٣ - هذا مع مراعاة ألا يحسب إهلاك للأرض والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات والأصول الأخرى للمنشأة غير القابلة بطبيعتها للاستهلاك.

ثانياً : الأصول المعنوية **Intangible Assets** وهى خارج نطاق هذا المعيار تدخل فى نطاق المعيار (٢٣) .

ثالثاً : وهو يتكون من فئتين : الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين ، الأصول الأخرى حيث يتم احتساب إهلاك الفئتين التاليتين من أصول المنشأة طبقاً لنظام أساس الإهلاك بالنسب المبينة قرين كل منها :

(أ) الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين

#### **Computer Hardware, Software, Information System and Data- Storing Apparatus**

⊠ حيث حددت المادة (٢٦) أحكام احتساب الإهلاك فى تطبيق المادة (٢٥) من هذا القانون القيمة الدفترية للأصول كما هى مدرجة فى الميزانية الافتتاحية للفترة الضريبية ، ويزيد هذا الأساس بما يوازى تكلفة الأصول المستخدمة وتكلفة التطوير أو التحسين أو التجديد أو إعادة البناء وذلك خلال الفترة الضريبية ، ويقل الأساس بما يوازى قيمة الإهلاك السنوى وقيمة بيع الأصول

التي تم التصرف فيها وبقيمة التعويض الذى تم الحصول عليه نتيجة فقدانها أو هلاكها خلال الفترة الضريبية.

فإذا كان أساس الإهلاك بالسالب، تضاف قيمة التصرف فى الأصل أو التعويض عنه إلى الأرباح التجارية والصناعية للممول، أما إذا لم يتجاوز أساس الإهلاك عشرة آلاف جنيه، يعد أساس الإهلاك بالكامل من التكاليف واجبة الخصم.

⊗ وحددت طريقة إهلاك تلك الأصول على أساس القسط المتناقص.

⊗ تحدد نسبة ٥٠٪ من أساس الإهلاك للحسابات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين لكل سنة ضريبية.

#### Other Assets

#### (ب) الأصول الأخرى

والمقصود بها كافة أصول المنشأة الأخرى بخلاف ما ورد فى المجموعات الثلاثة السابقة، كالعدد والآلات والسيارات بجميع أنواعها والأثاث والمعدات المكتبية والتركيبات....، ويحتسب إهلاك هذه الأصول وفقاً لما يلى (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣٢٣):

⊗ حدد القيمة القابلة للإهلاك لهذه الأصول على أساس الإهلاك، حيث يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك على أساس رصيد كل مجموعة أصول فى أول الفترة، ويضاف إلى هذا الرصيد مشتريات الأصول والإضافات التى تمت خلال الفترة، يلى ذلك خصم قيمة التصرفات فى الأصول بالبيع أو التعويضات من المجموع.

⊗ حدد معدل إهلاكها بنسبة ٢٥٪ من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية.

⊗ حدد طريقة إهلاك الأصول على أساس القسط المتناقص.

## Accelerated Depreciation

## الاستهلاك المعجل

ويقصد بالاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية للمنشآت الصناعية، السماح للممول بخضم أو استهلاك تكلفة الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المنتظرة (د. محمد إبراهيم محمود ٢٠٠٦، ص ١٦). وقد حددت المادة (٢٧) من القانون خصم نسبة ٣٠٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة، وذلك مع توافر مجموعة من الشروط:

١- أن يتم خصم النسبة المحددة في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول.

٢- أن يتم حساب أساس الإهلاك المنصوص عليه في المادة (٢٥) من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠٪ المذكورة.

٣- أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة.

وترى الباحثة أن للمادة (٢٧) أثرها الإيجابي على تشجيع الاستثمار في جمهورية مصر العربية، إلا أن أثرها على تحديد الوعاء الضريبي سيكون مثار نقد من الباحثة في الفقرات التالية.

ثالثاً: معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)، من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة في تحديد وعاء الضريبة:

من العرض السابق لـ أولاً وثانياً تستنتج الباحثة ملاحظتان بالنسبة للأصول حيث ترى الباحثة أن الفقرتان (٢٢) (٣٨) والسابق الإشارة إليهما في سياق البحث تعكسان حرص مصدر المعيار على أن يتحرى العدل، وتعيد الباحثة الإشارة إليهما:

١- ضرورة استبعاد أية أرباح داخلية للوصول الى التكلفة، وأيضا عدم الإعتداد بتكلفة الفاقد غير الطبيعي من المواد الخام أو العمالة أو الموارد الأخرى

المستخدمة والتي تحدث أثناء إنتاج الأصل المنشأ ذاتياً ضمن تكلفة هذا الأصل ، لأنه بمفهوم المخالفة فإن الإعتداد بكل من الأرباح الداخلية للوصول الى التكلفة ، وتكلفة الفاقد غير الطبيعي ينتج عنهما إهدار العدالة الضريبية.

٢- ضرورة إعادة تقييم كل بنود الأصول التي تشكل مجموعة من الأصول الثابتة فى نفس الوقت ، لتجنب التقييم الاختيارى وما يترتب عليه من إحتواء القوائم المالية على بنود متعددة تابعة لمجموعة واحدة مقومة وفقاً لأسس مختلفة ، لأن التقييم وفقاً لأسس متعددة لا يخدم إلا المصالح الشخصية. كما تستنتج الباحثة خمسة ملاحظات بالنسبة للإهلاك هي (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ - ص ٣٢٨-٣٣٠ بتصرف):

١. قسمت المحاسبة الضريبية الأصول القابلة للإهلاك إلى أربع مجموعات وحددت لكل مجموعة منها طريقة معينة للإهلاك ومعدلاً محدداً، وهو ما لا يظهر له وجود فى معيار المحاسبة رقم (١٠) .
٢. تناولت المحاسبة الضريبية ، القيمة القابلة للإهلاك لكل من المجموعات الأولى والثانية من الأصول بما يعادل تكلفة شراء الأصول أو إنشائها أو تطويرها أو تجديدها أو إعادة بنائها دون إلقاء الضوء على التقادم الفنى الناتج عن تغيير أو تقادم فى الإنتاج عند حساب القيمة القابلة للإهلاك كما جاء بالمعيار .
٣. وفقاً للمحاسبة الضريبية يتم حساب الإهلاك لأصول المجموعة الثالثة دون الأخذ فى الاعتبار مدة استخدام الأصل خلال السنة حيث يسمح بخصم الإهلاك كاملاً فى السنة التى تم فيها الشراء أو الاستغناء عن الأصل عن السنة بالكامل ، وهذا ما لم يرد له ذكر فى المعيار استحدثت المحاسبة الضريبية فى المادة (٢٧) من القانون إمكانية خصم قيمة الإهلاك المعجل من وعاء الضريبة ، بما يعادل ٣٠٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة فى

الاستثمار فى مجال الإنتاج فى أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام هذه الآلات والمعدات، هذا مع ملاحظة أن المعيار لم يتطرق إلى الإهلاك المعجل. ٤. وفقا للمحاسبة الضريبية، يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك لهذه الأصول على أساس الإهلاك، حيث يتم تحديد القيمة القابلة للإهلاك على أساس رصيد كل مجموعة أصول فى أول الفترة، ويضاف إلى هذا الرصيد مشتريات الأصول والإضافات التى تمت خلال الفترة، يلى ذلك خصم قيمة التصرفات فى الأصول بالبيع أو التعويضات من المجموع.

كما سبق ترى الباحثة أن هناك عدم توافق بين المعيار ومواد القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ مما يترتب عليه الآثار التالية عند تحديد الوعاء الضريبى ما يلى :

✗ لم يقسم المعيار الأصول القابلة للإهلاك إلى مجموعات، مما ترتب عليه عدم التحديد الواضح لكل مجموعة ولطريقة الإهلاك ولمعدلاته المحددة، قد ترتب علي عدم الوضوح السابق الإشارة إليه، إهداراً لقاعدة اليقين.

✗ ترتب على إلقاء المعيار الضوء على التقادم الفنى الناتج عن تغيير أو تقادم فى الإنتاج عند احتساب القيمة القابلة للإهلاك، وأخذها فى الاعتبار أعمال للعدالة الضريبية.

✗ أخذ المعيار رقم (١٠) بالعدالة الضريبية للمرة الثانية وذلك وفقاً لما ورد بفقرتيه أرقام (٢٢) (٣٨) كما سبق أن أوضحت الباحثة.

✗ لم يتطرق المعيار إلى الإهلاك المعجل، وفقاً لما قضت به المادة رقم (٢٧) السابق الإشارة إليها، وأنه يؤدى إلى تشجيع الاستثمار وما يترتب على ذلك من إقبال المشروعات على الاستثمار، وزيادة الحصيلة الضريبية فى الأجل الطويل، وعليه فالباحثة تلقى الضوء على آثار الإهلاك المعجل والذى تأمل ألا يغيب عن إنتباه معدى المعيار.

- وبهذا يكون قد ثبت صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين معيار المحاسبة

المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة وإهلاكاتها، وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى، نظراً لأن هذا الميعار لم يقسم الأصول القابلة للإهلاك إلى مجموعات فلم يحقق قاعدة اليقين، إلا أنه ألقى الضوء على التقادم الفنى للأصول الثابتة، مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية وفى ذلك زيادة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبى.

تناولنا فى هذا المبحث الميعار المحاسبى المصرى رقم (١٠) <sup>(\*)</sup> المتعلق بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبى، وفى المبحث القادم تتناول الباحثة الميعار المحاسبى المصرى رقم (١) بعنوان عرض القوائم المالية.

---

(\*) وترى الباحثة أن هذا الميعار قد أخذ عدد أكبر من الصفحات فى معالجته ، نظراً لأنه يتناول عنصريين من أهم العناصر المحاسبية ألا وهما الأصول والإهلاك . وترى الباحثة ضرورة أن يفرد لكل منهما معيار خاص به.



## المبحث الخامس

### دور معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية في تحديد وعاء الضريبة

#### Effect of The Egyption Standard No.(1)The Presentation of Financial Statements in Determination Tax Base

تتعدد القوائم المالية حسب الهدف المعدة من أجله فقد يكون العرض العادل والسليم للموقف المالي و الأداء المالي والتدفقات النقدية Greuning, (Hennie Van 2004, P.9) هو أحد الأهداف ومن بين أهم القوائم، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية.

ويقابل هذا المعيار معيار التقارير الدولية (١) IFRS والذي يطبق للمرة الأولى أصدرته لجنة إصدار المعايير الجديدة iASB (د. طارق عبد العال حماد ٢٠٠٦، ص ب ج ٤) والتالى لمحة عن القوائم المالية فى ظل كل من المعيار المحاسبى المصرى والمحاسبة الضريبية للتوصل إلى آثار إصدار المعيار على تحديد الوعاء الضريبى أولاً: القوائم المالية وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١):

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للقوائم المالية من المنظور التالى (وزارة الاستثمار ٢٠٠٧، ص ١):

١ - شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة ، لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للشركة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى عن نفس العام ، ويعتبر هذا الهدف هو الأول الذى يسعى المعيار إلى تحقيقه وتخدمه الأهداف الأخرى.

٢ - يحدد الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية و يقدم إيضاحاً لهيكلها والحد الأدنى لمكونات القوائم المالية المطلوبة .

٣- تناول كل ما يتعلق بالاعتراف بالمعاملات والأحداث الخاصة بقياسها والإفصاح عنها فى معايير محاسبة مصرية أخرى.

وترى الباحثة أنه للوصول إلى تحقيق الهدف الأول للمعيار، فإن القوائم المالية توفر بيانات عن: الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة المكاسب والخسائر، التدفقات النقدية، وتقع مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية على مجلس إدارة المنشأة، أو الجهاز الإدارى المعتمد للمنشأة(د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣٣٢).

وتتضمن القوائم المالية المتكاملة المكونات التالية:

- الميزانية Balance Sheet
  - قائمة الدخل Income Statement
  - قائمة التغيرات فى حقوق الملكية Statement of Changes in Equity
  - قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement
  - السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة Accounting Policies and Notes
- وسعياً نحو تحقيق الهدف الأساسى للبحث، سوف تركز الباحثة على قائمة الدخل فقط والتي تعبر عن التفاعلات المحاسبية التى تحدد صافى الدخل (Stephen H. Penman 2004, P.32)، دون غيرها من القوائم نظراً لأن الربح المحاسبى الذى يشتق منه وعاء الضريبة يستخلص منها، وبناء على ماتقدم فسوف تبلور الباحثة الموضوع فى ظل القواعد والمبادئ المحاسبية من منظور المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) بقدر الإمكان فى إطار تحقيق هدف البحث فى النقاط التالية:

(١) بالنسبة لسلامة وعدالة العرض Fair Presentation والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية كما ورد بالفقرتين أرقام (١٣) و(١٤) فيتحتّم مايلى(وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧، ص ٤ بتصرف):

- أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة .
  - أن العرض السليم للقوائم المالية يتحقق بتطبيق معايير المحاسبة المصرية تطبيقاً سليماً مع توفير الإفصاحات الإضافية متى كانت ضرورية .
  - أن تعد المنشأة قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وأن تفصح عن التزامها بهذه المعايير.
  - لا تعتبر القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة المصرية ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في كل معايير المحاسبة المصرية.
- (٢) بالنسبة لأساس الاستمرار فيتحتّم ما يلي (وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧ ، ص ٦ بتصرف) :
- عند إعداد القوائم المالية ، يجب أن تقوم الإدارة بتقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار كما يجب أيضاً إعداد القوائم المالية ، على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك ، هذا كما ورد بالفقرة (٢٣) من المعيار.
  - إذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة المنشأة على الاستمرار بوجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد توحى بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار ، فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد ، وعند عدم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة أيضاً . بالإضافة الى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية وكذلك السبب الذي من أجله تم اعتبار المنشأة غير مستمرة.

(٣) بالنسبة لأساس الاستحقاق المحاسبى ، فيلزم مايلى وفقا لما ورد بالفقرتين أرقام (٢٥ و ٢٦) بالمعيار (وزارة الاستثمار ٢٠٠٧ ، ص٧ بتصرف) :

- يتحتم على المنشأة إعداد قوائمها المالية بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى فيما عدا معلومات التدفقات النقدية.
- عندما يطبق أساس الاستحقاق المحاسبى يتم الاعتراف بالبند كأصول والتزامات وحقوق ملكية وإيرادات ومصروفات (عناصر القوائم المالية) عندما تستوفى التعريفات وشروط الاعتراف بهذه العناصر الواردة فى هذه المعايير .

(٤) بالنسبة لأساس الثبات فى العرض فيلزم مايلى وفقا لما ورد بالفقرتين أرقام (٢٧) بالمعيار (وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧ ، ص٧ بتصرف) :

- تطبيق أساس الثبات عند عرض وتبويب البنود فى القوائم المالية من فترة مالية إلى التى تليها مالم :
- يحدث تغير ملموس فى طبيعة عمليات المنشأة أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف ينتج عنه عرض أكثر ملاءمة للأحداث والمعاملات .
- أو يتطلب معيار محاسبة مصري آخر إجراء تغيير فى العرض .

(٥) بالنسبة لأساس الأهمية النسبية فيلزم مايلى وفقا لما ورد بالفقرات أرقام (٢٩ و ٣٠ و ٣١) بالمعيار (وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧ ، ص٨ بتصرف) :

- يتحتم عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية ، وعن البنود غير الهامة فيتم تجميعها مع البنود التى لها أهمية ماثلة ولا يتطلب الأمر عرضها كل على حدة.

- فى حالة وجود بند ليس له أهمية نسبية فيتم إجماله مع البنود الأخرى سواء كان ذلك فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات.
- تعد الإفصاحات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية غير مطلوبة إذا كانت المعلومات التى تسفر عنها ليست ذات أهمية نسبية، وذلك وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية.

(٦) بالنسبة للمقاصة فيلزم مايلى وفقاً لما ورد بالفقرتين أرقام (٣٢ و٣٣) بالمعيار (وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧، ص ٩٨ بتصرف):

- لا يتحتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بموجب معيار محاسبة مصرى آخر.
- يتحتم عرض الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بشكل منفصل إذا كانت ذات أهمية نسبية حيث إن إجراء مقاصة فى قائمة الدخل أو فى الميزانية يقلل من قدرة مستخدمى القوائم المالية على فهم المعاملات وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تمثل انعكاساً لجوهر المعاملة أو الأحداث.

(٧) كما ورد بالفقرة رقم (٤٩) بشأن ما يفيد بتحديد الفترة المتعلقة بإصدار القوائم المالية ما يلى (وزارة الاستثمار معيار رقم (١) ٢٠٠٧، ص ١٢ بتصرف):

- أ - يتحتم إصدار القوائم المالية مرة فى السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة المختصة.
- ب - ويتعين على المنشأة التى تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلى بالإضافة الى الإفصاح عن الفترة التى تغطيها القوائم المالية :
- السبب الذى من أجله تغطى القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة.

- حقيقة أن مبالغ المقارنة فى قوائم الدخل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

قدمت الباحثة للأسس والقواعد المحاسبية التى يركز عليها إعداد قائمة الدخل بما يتفق وأهداف البحث ، وتود الباحثة أن تشير إلى أنه فى مارس ٢٠٠٦ قدمت مسودة لمجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء بعض التعديلات فى المعيار الدولى (١) IAS منها تغيير اسم قائمة الدخل إلى Statement of «Recognised Income and Expenses» بمعنى قائمة الإعراف بالدخل والمصروفات .

ثانياً: وعن قائمة الدخل فى المحاسبة الضريبية وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ نص البند (٢) من المادة (١٧) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، «ويتحدد صافى الربح على أساس قائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما يتحدد وعاء الضريبة بتطبيق أحكام هذا القانون على صافى الربح المشار إليه».

كما ورد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى مادتها رقم (٧٠) النص التالى:

«تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى ، بصافى الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية».

ومن وجهة نظر الباحثة أن المشرع الضريبى بموجب القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد حسم الموقف بإحالة كل ما يتعلق بإعداد قائمة الدخل إلى معايير المحاسبة المصرية ، وتشير الباحثة للملاحظات المرفقة بمعايير المحاسبة المصرية والتى تتعلق بقائمة الدخل بما يحقق هدف البحث (د. شريف توفيق ٢٠٠٦ ، ١ بتصرف) وتذكر من أهم ما يلى :

- تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قائمة الدخل المعتمدة والمنشورة وفى هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعدادها بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات وإفصاح وعرض.

- تخضع الموضوعات التى لم يتم تناولها فى المعايير المصرية فى معالجتها للمعايير الدولية لإعداد قائمة الدخل لحين صدور المعايير المصرية التى تتناول هذه الموضوعات.

ثالثاً: معيار المحاسبة المصرى رقم (١) من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة، فى تحديد وعائها:

من العرض السابق تستنتج الباحثة أن المحاسبة الضريبية وبمقتضى القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ عهدت إلى معايير المحاسبة المصرية حسم الأمور بالنسبة لتحديد صافى الربح من قائمة الدخل، وذلك يلقي بعبء كبير على معدى المعايير لأن أثرها على تحديد الوعاء سوف يكون بلا أية قيود تنتج عن الاختلافات بينها وبين المحاسبة الضريبية، وترى الباحثة أن هذا الأثر يمكن بلورة بعض منه فى النقاط التالية:

١- بالنسبة لسلامة وعدالة العرض Fair Presentation فى القوائم المالية فقد ورد من متطلبات المعيار، أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز والأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة، وذلك بتطبيق معايير المحاسبة المصرية، ولا تعتبر القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة المصرية ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة فى كل معايير المحاسبة المصرية، وترى الباحثة أنه للإفادة عن أثر هذا المطلب من متطلبات المعيار ضرورة دراسة آثار كافة معايير المحاسبة المصرية على تحديد الوعاء الضريبى وهذا مالا يمكن أن يفى به هذا البحث.

٢- بالنسبة لاساس الاستمرار فيتحتم أن تقوم الإدارة بتقييم لقدرة المنشأة على

- الاستمرار كما يجب أيضاً إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك، وترى الباحثة أن هذا المطلب يحقق قاعدة الملاءمة والتي تهدف إلى تنظيم أحكام الضريبة على نحو يلائم ظروف الممول.
- ٣- وبالنسبة لأساس الاستحقاق فقد ورد من بين متطلباته أنه يتحتم على المنشأة إعداد قوائمها المالية وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبى، هذا مع الأخذ فى الاعتبار مراعاة الشروط الواجب توافرها عند تطبيق أساس الاستحقاق، وترى الباحثة أن تطبيق هذا الأساس يعد مثلاً واضحاً لتطبيق العدالة الضريبية، نظراً لأنه لا يحمل الفترة إلا بما يخصها من تكاليف وإيرادات.
- ٤- بالنسبة لتطبيق أساس الثبات عند عرض وتبويب البنود فى القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التى تليها، وترى الباحثة أن إرساء أساس الثبات يودى إلى أعمال قاعدة العدالة الضريبية نتيجة لما يترتب عليه من سلامة وصدق المقارنات بين القوائم المالية فى الفترات المختلفة للمنشأة الواحدة وبين المنشآت الأخرى.
- ٥- بالنسبة لأساس الأهمية النسبية، فقد ورد من بين متطلبات المعيار أنه يتحتم عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل فى القوائم المالية، وفى حالة وجود بند ليس له فى حد ذاته أهمية نسبية فيتم إجماله مع البنود الأخرى، وترى الباحثة أن تطبيق أساس الأهمية النسبية يودى إلى تفعيل قاعدة الاقتصاد فى التحصيل والتي تهدف إلى أن تكون نفقات وتكاليف تحصيل أو جباية الضرائب ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها، ذلك لأن قصر إهتمام الفاحص الضريبي على الأمور الهامة فقط ينتج عنه توفير لوقته وجهده، وبالتالي توفير فى نفقات وتكاليف التحصيل.
- ٦- بالنسبة لإجراء المقاصة بين البنود المختلفة فمن متطلبات المعيار، أن إجراء



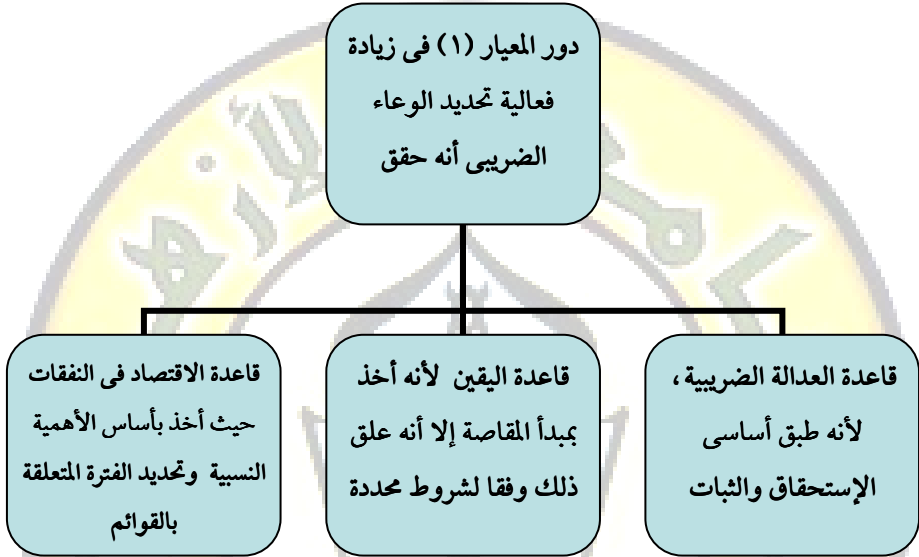
مقاصة فى قائمة الدخل أو فى الميزانية يقلل من قدرة مستخدمى القوائم المالية على فهم المعاملات ، وتقدر الباحثة هذه النظرة الجادة الفاعلة فى إعمال قاعدة اليقين ، والتي تهدف أن تكون الضريبة التى يلتزم بدفعها الممول محددة وواضحة دون غموض أو لبس.

٧ - بالنسبة لتحديد الفترة المتعلقة بإصدار القوائم المالية كما ورد بمطالبات المعيار ، فيتحتم إصدار القوائم المالية مرة فى السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بقرارات من الجهة المختصة ، ويتعين على المنشأة التى تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عن ذلك بالإضافة الى الإفصاح عن الفترة التى تغطيها القوائم المالية ، مع ذكر السبب ، وترى الباحثة أن هذا القدر الكبير من الشفافية فى العرض والإفصاح يترتب عليه وضوح الحقائق بالنسبة للفاحص الضريبى الذى يمكنه ذلك من توفير وقته وجهده ، وبالتالي تحقيق قاعدة الاقتصاد فى نفقات وتكاليف تحصيل الضريبة.

وتضيف الباحثة أن معيار عرض القوائم المالية رقم (١) وهو المعيار الذى ترتب على إضافته إلغاء ثلاثة من المعايير المصرية أرقام (١) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعيار رقم (٣) والخاص بالبيانات التى يجب الإفصاح عنها فى القوائم المالية و المعيار رقم (٩) والخاص بعرض الأصول والإلتزامات المتداولة والحق أن لهذا المعيار أثر فاعل ومتميز بالنسبة لتحديد وعاء الضريبة كما سبق الإشارة فى السبعة نقاط السابقة .

وبهذا يكون قد تمت الإجابة على التساؤل : هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ؟ ، والإجابة بنعم توجد موجبة نظرا لأن هذا المعيار إستند إلى أساسى الإستحقاق والثبات مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية ، وطبق قاعدتى الأهمية النسبية وتحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية مما نتج عنه تطبيق

قاعدة الاقتصاد فى النفقات ، كما أنه إسترشد بالمقاصة بين العمليات ولكن بشروط واضحة مما ترتب عليه إرساء لقاعدة اليقين ، وفى ذلك زيادة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبى ، والشكل التالى يوضح فعاليات هذا المعيار .



الشكل رقم (١/٥) بعنوان فعاليات المعيار (١) عرض القوائم المالية

المصدر: إعداد الباحثة

تناولنا فى هذا المبحث المعيار المحاسبى المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبى وفى المبحث القادم نتناول الباحثة المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) بعنوان الضرائب على الدخل.

## المبحث السادس

### دور معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الضرائب على الدخل في تحديد وعاء الضريبة

#### Effect of The Egypt Standard No.(24) Income Tax in Determination Tax Base

لا يزال توزيع الضرائب على الدخل بين الفترات المحاسبية مثارا للجدل بين معظم الأوساط المحاسبية، فقد تناوله كل من: لجنة الإجراءات المحاسبية، ومجلس معايير المحاسبة المالية، وأصدرت نشرات بشأنه، وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية العديد من النشرات في هذا السياق (د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني ٢٠٠٤، ص ٤٩٤)، ويقابله المعيار الدولي (IAS ١٢) والسؤال الآن ما هو موقف معايير المحاسبة المصرية منه؟ لقد أفردت معياراً خاصاً به وهو المعيار رقم (٢٤).

والتالي معالجة محاسبية للضرائب على الدخل في ظل كل من المعيار المحاسبى المصرى والمحاسبة الضريبية للتوصل إلى آثار إصدار المعيار على تحديد الوعاء الضريبى.

أولاً: الضرائب على الدخل وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) المتعلق بالضرائب على الدخل (وزارة الاستثمار المعيار رقم (٢٤) ٢٠٠٦، ص ١ بتصرف):

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل. وذلك بتناول منظومة المحاسبة عن الآثار المترتبة على الضرائب الجارية والمستقبلية لـ:

(أ) الوفورات المستقبلية (أو السداد) المستقبلي للقيم الدفترية للأصول (الالتزامات) كما تظهر في ميزانية المنشأة.

(ب) الصفقات والأحداث الأخرى في الفترة الجارية والتي تم الاعتراف بها في القوائم المالية للمنشأة.

ومن متطلبات هذا المعيار توافر مجموعة من الشروط للاعتراف بالأصل أو الالتزام فى القوائم المالية هى :

- توقع المنشأة استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لذلك الأصل أو الالتزام .
- أن تتم المحاسبة للأثار الضريبية للصفقات والأحداث الأخرى بنفس الطريقة التى تتم المحاسبة بها لنفس تلك الصفقات والأحداث الأخرى.
- الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر الضريبية غير المستخدمة أو الحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم وطريقة عرض ضرائب الدخل بالقوائم المالية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بضرائب الدخل. ومن السياق السابق و المتعلق بهدف المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) ترى الباحثة إلقاء الضوء على المصطلحات التالية(د. جلال الشافعى ٢٠٠٧ ، ص٣٤٥-٣٤٦ بتصرف) :

الالتزامات الضريبية المؤجلة :هى قيمة ضرائب الدخل التى يستحق سدادها فى الفترات المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية مؤقتة.

الأصول الضريبية المؤجلة : هى قيمة الضرائب التى ينتظر استردادها فى الفترات المستقبلية فيما يتعلق بـ :

(أ) الفروق المؤقتة المخصومة (أى القابلة للخصم من الربح الضريبى فى الفترات المستقبلية).

(ب) الخسائر الضريبية غير المستخدمة و المرحلة للفترات التالية.

(ج) الخصم الضريبى غير المستخدم و المرحل للفترات التالية .

الفروق المؤقتة Temporary Differences (د. جلال مطاوع إبراهيم وآخرون ٢٠٠٧ ص ١٩٧ بتصرف ) هى الفروق بين القيمة الدفترية للأصول أو

الالتزامات فى الميزانية والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات ، وتمثل الفروق المؤقتة فيما يلى :

( أ ) فروق مؤقتة خاضعة للضريبة Taxble Temporary Differences :

وهى الفروق المؤقتة التى سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة فى تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) فى الفترات المستقبلية وذلك عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .

(ب) فروق مؤقتة قابلة للخصم Deductible Temporary Differences

وهى الفروق المؤقتة التى سترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) فى الفترات المستقبلية ، عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام .

الأساس الضريبي للأصل أو الالتزام : هو القيمة المنسوبة أو المحددة لهذا الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.

وستوضح الباحثه موقف المعيار بالنسبة للإعتراف والقياس وذلك كما ورد فى الفقرات أرقام ١٢-١٣-١٤ و١٥ (وزارة الاستثمار معيار رقم ٢٤) ٢٠٠٦ ، ص ٦٤ بتصرف) :

الاعتراف بالالتزامات الضريبية الجارية والأصول الضريبية الجارية ويتم الإعتراف بالالتزامات الضريبية الجارية والأصول الضريبية الجارية بالصورة التالية :

١ - بالنسبة للضرائب الجارية Current Tax للفترة الجارية والفترات السابقة التى لم يتم سدادها بعد يجب أن يعترف بها كالتزام فى قائمة المركز المالى (مصرف مستحق) ، فإذا كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الجارية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات ، فيجب أن يتم الاعتراف بالزيادة المسددة كأصل ضمن الأصول فى قائمة المركز المالى (يعتبر الفرق بالزيادة مصرفا مقدما).

٢- الميزة المتعلقة بالخسارة الضريبية التى يمكن الرجوع بها للخلف لاسترداد ضرائب جارية عن فترة أو فترات سابقة ، أو ترحيلها للأمام (لتخصم من أرباح السنوات التالية) يتحتم الاعتراف بها كأصل ضمن الأصول فى قائمة المركز المالى (يعتبر الفرق بالزيادة مصروفًا مقدماً) فى خلال الفترة التى حدثت فيها هذه الخسائر.

٣- فى حالة اعتبار الخسارة الضريبية استرداد للضريبة الجارية لفترة سابقة وقد حدد المعيار (٢٤) مجموعة من الشروط التالية للإعتراف بهذه الخسائر كأصل :

(أ) اعتراف المنشأة بميزة الاسترداد كأصل فى الفترة التى حدثت فيها الخسارة.  
(ب) أنه من المرجح أن هذه الميزة ستحقق.  
(ج) أنه يمكن قياسها بصورة يعتمد عليها.  
الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة  
الالتزامات الضريبية المؤجلة **Deferred Tax Liabilities** (جلال الشافعى ٢٠٠٦ ، ص ٣٥٧-٣٥٢ بتصرف) :

(أ) الاعتراف بالالتزام الضريبى المؤجل لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة

(ب) يفترض عند الاعتراف بالأصل أن قيمته الدفترية سوف يتم استردادها فى شكل منافع أو عوائد اقتصادية سوف تتدفق للمنشأة فى الفترات المستقبلية عند زيادة القيمة الدفترية للأصل على أساسه الضريبى فإن قيمة المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة سوف تزيد عن القيمة التى سوف يسمح بخصمها للأغراض الضريبية ، وهذا الفرق يمثل فرقاً مؤقتاً خاضعاً للضريبة ، والالتزام بسداد ضرائب الدخل عن هذا الفرق فى الفترات المستقبلية يمثل التزاماً ضريبياً مؤجلاً ، وعندما تسترد المنشأة القيمة الدفترية للأصل ، ينعكس

الفرق المؤقت ويظهر لدى المنشأة كريح ضريبي ، ينتظر أن يترتب عليه تدفق لمنافع اقتصادية خارجة من المنشأة فى شكل سداد للضريبة. ولذلك فإن هذا المعيار يتطلب الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة .

(ج) تنشأ بعض الفروق المؤقتة عند تضمين الربح المحاسبى للفترة إيرادات أو مصروفات بينما يتم تضمينها الربح الضريبي فى فترة مختلفة ، تعرف عادة هذه الفروق باسم الفروق الزمنية أو فروق عدم التزامن. وتوضح الباحثة مثالين على هذا النوع من الفروق المؤقتة والتي تنشئ فروقاً مؤقتة خاضعة للضرائب وبالتالي يترتب عليها التزامات ضريبية مؤجلة :

(١) الإهلاك المستخدم فى تحديد صافى الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) قد يختلف عن الإهلاك المستخدم فى تحديد الربح المحاسبى ، فينشأ فرق مؤقت خاضع للضريبة يترتب عليه التزام ضريبي مؤجل إذا كان الإهلاك الضريبي معجلاً ، وإذا كان الإهلاك الضريبي أبطأً من الإهلاك المحاسبى ، فينشأ فرق مؤقت قابل للخصم وينتج عنه أصل ضريبي مؤجل.

(٢) تكلفة التطوير قد ترسمل وتستهلك على مدار فترات مستقبلية لتحديد الربح المحاسبى ولكن لأغراض الضرائب قد تخصم فى نفس الفترة التى نشأت فيها. مثل هذه التكلفة يكون أساسها الضريبي صفراً لأنه قد تم خصمها من الربح الضريبي فى نفس فترة حدوثها ويترتب على ذلك فرق مؤقت يتمثل فى الفرق بين القيمة الدفترية لتكلفة التطوير وبين أساسها الضريبي الذى يبلغ صفراً فى هذه الحالة .

وبعد أن ألفت الباحثة الضوء على الالتزامات الضريبية المؤجلة تقدم للأصول الضريبية المؤجلة .

الأصول الضريبية المؤجلة Deferred Tax Assets (وزارة الاستثمار  
معيان رقم (٢٤) ٢٠٠٦، ص ٩ بتصرف) (جلال الشافعى ٢٠٠٦، ص ٣٥٧-  
٣٥٨ بتصرف):

وتوضح الباحثة بعض حالات الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة كما  
وردت بالمعيار:

١- يتحتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل لجميع الفروق الضريبية المؤقتة  
القابلة للخصم بالصورة التى يتوقع أن يكون فيها الربح الضريبى المتوقع  
كاف لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم.

٢- يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل المترتب عليه فروق مؤقتة قابلة  
للخصم الناتجة عن الاستثمار فى شركات تابعة أو فروع أو شركات شقيقة أو  
حصص فى مشروعات مشتركة.

عندما تكون القيمة الدفترية للاستثمارات المذكورة (فى حالة أن تكون حصة  
الشركة الأم أو المستثمرة فى صافى أصول الشركة التابعة أو الفروع أو الشركة  
الشقيقة أو الشركة المستثمر فيها بما فى ذلك القيمة الدفترية للشهرة) مختلفة عن  
الأساس الضريبى (فى الغالب قد يكون التكلفة) للاستثمار أو الحصص.

وقد تنشأ مثل هذه الفروق فى عدد من الحالات مثل :

- وجود فروق فى تقييم العملات الأجنبية Foreign Currency Variance ،  
فى حالة تعدد الدول التى تعمل فيها الشركة الأم والشركات التابعة (د.سعيد  
محمد عبد المنعم ٢٠٠٧، ص ٢٢٣).

- تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار فى شركة شقيقة إلى القيمة القابلة  
للاسترداد.

- وجود أرباح غير موزعة لدى الشركات التابعة أو الفروع أو الشركات  
الشقيقة أو المشروعات المشتركة.



كما توجد بعض الحالات التي لا يتم الإعتراف فيها بالفروق المؤقتة كأصل ضريبي مؤجل.

وتتقدم الباحثة بعض أمثلة لحالات لا يتم الإعتراف فيها بالفروق المؤقتة كأصل ضريبي مؤجل كما وردت بالمعيار (١٠) (د. جلال الشافعى ٢٠٠٧، ص ٣٥٨-٣٥٩):

(أ) الاعتراف الأولي بأصل أو التزام فى عملية :

- لا تمثل إندماجاً للمشروعات .
- لا تؤثر فى تاريخ حدوثها فى كل من الربح المحاسبى والربح الضريبى ويتضح ذلك فى حالة حصول المنشأة على منحة حكومية خاصة بأصل، فكما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المتعلق بالمحاسبة عن المنح الحكومية، تتوافر طريقتان للمعالجة هما :
- المعالجة القياسية وذلك باعتبار المنحة الحكومية دخلاً مؤجلاً، لذا فإن الفرق بين الدخل المؤجل وأساسه الضريبى المساوى للصفر يعد فرقاً قابلاً للخصم، ولكن لا يجب الإعتراف به كأصل ضريبي مؤجل.
- المعالجة البديلة وذلك بخصم قيمة المنحة الحكومية المتعلقة بالأصل من تكلفة إقتنائها وصولاً للقيمة الدفترية، ولكن من وجهة نظر المحاسبة الضريبية لا يتم خصم قيمة المنحة من قيمة الأصل القابلة للإهلاك، وبذلك تكون القيمة الدفترية للأصل أقل من أساسه الضريبى، فينتج فرق مؤقت قابل للخصم، ومع ذلك لا يسمح المعيار (٢٤) بالإعتراف به كأصل ضريبي مؤجل.

(ب) معالجة الشهرة السالبة كدخل مؤجل عند إندماج المشروعات، ذلك أن الشهرة السالبة هى قيمة متبقية وأن الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل سيؤدى إلى زيادة القيمة الدفترية للشهرة السالبة.

ثانياً: وعن ضرائب الدخل فى المحاسبة الضريبية، وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

ترى الباحثة أنه من الملاحظ فى هذا المعيار وفى سياق التعامل مع الأساس الضريبى لكل بند أنه قد تم مناقشة موقف القانون والمحاسبة الضريبية من خلال الجزء أولاً.

ثالثاً: معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة، فى تحديد وعاء الضريبة:

١- فيما يتعلق بالميزة المتعلقة بالخسارة الضريبية فترى الباحثة أن المعيار ورد فى سياقه ما يحقق منظومة العدالة الضريبية ذلك أنه إعتد بنوعي الخسائر الضريبية فيما يتعلق بترحيلها سواء للأمام أو الخلف وفى ذلك مخالفة لما ورد بقانون الضرائب والذى قضى بترحيلها للأمام فقط وفى ذلك إهدار من القانون للعدالة الضريبية.

٢- بالنسبة للمعالجة القياسية والبديلة لقيمة المنحة الحكومية المتعلقة بالأصل لايسمح المعيار (٢٤) بالإعتراف بها كأصل ضريبى مؤجل ترى الباحثة أن فى المعالجتين إعمالاً لقاعدتين من قواعد فرض الضريبة هما:

- العدالة الضريبة إذ كيف يساوى المعيار بين من يحصل على منحة ومن لا يحصل عليها.

- وفرة الحصيلة لأن فى عدم الإعتراف به كأصل مؤجل زيادة للحصيلة عن غير وجه حق.

٣- وبالنسبة لفروق العملة الأجنبية الناتجة عن تقييم الإيرادات والتكاليف الواردة بالميزانية فتعتبر فروقاً حقيقية تدخل فى تحديد صافى الربح الخاضع للضريبة هذا من منظور المحاسبة الضريبية وبالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى (٢٤) فالأمر لا يختلف حيث اعتبرها المعيار أصل ضريبى مؤجل ترتبت عليه

فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم نستنتج من ذلك إلتقاء المعيار المحاسبى مع المحاسبة الضريبية فى اعتبار فروق العملة الأجنبية من الفروق التى يتحتم أخذها فى الاعتبار عند تحديد الوعاء الضريبى ، وترى الباحثة أن لذلك أثر بالغ فى أعمال العدالة الضريبية بالنسبة لكل من المعيار (٢٤) والمحاسبة الضريبية .

وبهذا يكون قد تمت الإجابة على السؤال : هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ؟ والإجابة بنعم والعلاقة موجبة نظراً لأن هذا المعيار اعترف بترحيل الخسائر للأمام والخلف وفى معالجته لفروق العملة الأجنبية اعتبرها أصل ضريبى مؤجل وأيضاً معالجته للمنح الحكومية لا يعترف بها كأصل ضريبى مؤجل مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية وطبق قاعدة وفرة الحصيلة فى عدم الإقرار بالمنح الحكومية كأصل ضريبى .

تناولت الباحثة فى هذا المبحث المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) بعنوان الضرائب على الدخل ، نظراً لأهميته القصوى فى تحديد الوعاء الضريبى وفى المبحث القادم تتناول الباحثة المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٤) بعنوان تكلفة الإقراض .

## المبحث السابع

### دور معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) تكلفة الاقتراض

#### فى تحديد وعاء الضريبة

#### The Effect of The Egyptian Standard No.(14) Borrowing Cost Determination Tax Base

ويقابل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي (٢٣) والذي يعتبر الفوائد وغيرها من التكاليف التي تتكبدها المنشأة بسبب اقتراض الأموال من تكاليف الاقتراض، ويتحتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي يتم تحملها فيها فيما عدا التي تخضع للرسملة، كما يجب رسملة تكاليف الاقتراض التي ترتبط مباشرة بامتلاك أصل (- معايير المحاسبة الدولية).

أولاً: تكلفة الاقتراض وفقاً لما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) (وزارة الاستثمار المعيار رقم (١٤) ٢٠٠٦، ص ١ بتصرف):

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض. وذلك بتناول المحاسبة عن الآثار المترتبة عليها، حيث يتطلب هذا المعيار بشكل عام ما يلي:

- ١ - معالجة تكاليف الاقتراض كمصروفات فور تكبدها.
  - ٢ - يسمح كمعالجة بديلة برسملة تكلفة الاقتراض التي ترجع مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض.
- وترى الباحثة تقديم المصطلحين التاليين حتى يمكن الاستمرار فى التقديم لمنظومة تكلفة الاقتراض من منظور المعيار (١٤) :

**تكلفة الاقتراض : Borrowing Cost** هى الفوائد و التكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة لاقتراض الأموال وهى تشمل ما يلى :

- الفوائد أو الأعباء البنكية على كل من حسابات السحب على المكشوف والاقتراض القصير والطويل الأجل .

- استهلاك الخصم أو العلاوة المتعلقة بالاقتراض.
- استهلاك التكاليف الأخرى التى تكبدها المنشأة من أجل الاقتراض.
- فروق العملة التى تنشأ من الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى المدى الذى تعتبر فيه تلك الفروق تعديلاً لتكلفة الفوائد.

الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض : A Qualifying Asset هو ذلك الأصل الذى يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه من أمثله بنود المخزون التى يتطلب تجهيزها فترة زمنية طويلة لتكون فى صورة قابلة للبيع ، وكذا المصانع ومحطات توليد الطاقة والاستثمارات العقارية.

وتقدم الباحثة طريقتين للمعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض (وزارة الاستثمار معيار (١٤) ٢٠٠٦ ، ص ١-٢ بتصرف).

حدد المعيار المحاسبى طريقتان للمعالجة (القسم الثانى معايير المحاسبة .... ، ص ٦٤-٦٥) :

- المعالجة القياسية ، وطبقا لها يتم اعتبار تكلفة الاقتراض مصروفات تتحملها الفترة التى تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة بصرف النظر عن طريقة استخدام القروض.

- المعالجة البديلة المسموح بها ، وطبقا لها يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتصلة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل وتحميلها كجزء من تكلفة هذا الأصل ، ويتحتم تحديد مبلغ تكلفة الاقتراض المؤهل للرسملة طبقا لهذا المعيار وهى تشبه إلى حد كبير الطريقة التى يلزم تطبيقها فى الولايات المتحدة الأمريكية (د. طارق عبد العال حماد ٢٠٠٦ ، ص ٤٤٤).

وبناء على ما تقدم ترى الباحثة ضرورة إيضاح شروط الرسملة ، كما حددتها الفقرات (١٢ ، ١٤ ، ١٦) وفقا لما ورد بالمعيار (وزارة الاستثمار معيار ١٤ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢-٣ بتصرف) :

- ١ - ان يكون الأصل الذى تحمل بتكلفة الاقتراض مؤهلاً لتلك الرسملة .
  - ٢ - ان يكون متوقعاً أن تسبب الرسملة فى إيجاد منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .
  - ٣ - أن تكون هناك إمكانية لقياس تكلفة الاقتراض بشكل واضح .
  - ٤ - تحدد تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض ، بتكلفة الاقتراض التى كان يمكن تجنبها إذا لم يتم الإنفاق على هذا الأصل .
  - ٥ - يتحتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التى يتم رسملتها على الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض و المتمثلة فى تكلفة الاقتراض الفعلية التى تتكبدها المنشأة خلال الفترة بسبب عملية الاقتراض مطروحاً منها أى إيراد تحقق من الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة .
  - ٦ - يجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التى تم تكبدها خلال تلك الفترة .
- حدد المعيار (١٤) شروط الرسملة فى الخطوات السابقة وترى الباحثة ضرورة أن يتم إيضاح خطواتها ، وفقاً لما ورد بالمعيار فى الفقرات (١٩ ، ٢٢) وهى (وزارة الاقتصاد معيار (١٤) ٢٠٠٦ ، ص ٤) (د. طارق حماد ٢٠٠٦ ، ص ٤٤٠-٤٤٢) :
- ١- تبدأ رسملة تكلفة الاقتراض Commencement of Capitalisation كجزء من تكلفة الأصل المؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض عندما :
    - يتم الإنفاق على الأصل .
    - وتتكد المنشأة تكلفة الاقتراض .
    - وتكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام فى الأغراض المحددة له أو بيعه للغير محل تنفيذ فى الوقت الحالى .

٢- يتحتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض Suspension of Capitalisation خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل.

٣- عندما يتم الانتهاء من إنشاء أجزاء من الأصل فيجب التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض Capitalisation of Cessation على الأجزاء المنتهية طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو لبيعها للغير.

ثانياً: وعن تكلفة الإقتراض في المحاسبة الضريبية وفقاً لما ورد بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥

تقدم الباحثة فيما يلي لموقف المشرع الضريبي من تكلفة الإقتراض وذلك من منظور كل من القانون ولائحته التنفيذية :

- قضت الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة (٢٤) بأنه لا يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ما يلي :

أ- العائد المسدد على قروض فيما يتجاوز مثلى سعر الائتمان والخصم المعلن لدى البنك المركزي في بداية السنة الميلادية التي تنتهي فيها الفترة الضريبية وترى الباحثة أن فلسفة القانون هنا الإبتعاد عن إهدار قاعدة وفرة الحصيلة نظراً لكبر المبلغ المخصوم وهذا ما قضى عليه القانون بتطبيق نص هذه المادة.

ب- عوائد القروض والديون على اختلاف أنواعها المدفوعة لأشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة أو معفيين منها وترى الباحثة أن فلسفة القانون هنا أن التعامل مع أشخاص طبيعيين غير خاضعين للضريبة لم يسددا الضريبة أولاً ثم إذا اعتبرت هذه المبالغ تكاليف واجبة الخصم فلن تسدد الضريبة للمرة الثانية وفي ذلك إهدار لقاعدة وفرة الحصيلة وهذا ما قضى عليه القانون بتطبيق نص هذه المادة.

- كما ورد فى اللائحة التنفيذية بالمادتين (٣١) (٣٢) ما يفيد نفس المضمون
  - وأيضا قضت المادة (٥٢) بأنه لا يعد من التكاليف واجبة الخصم العوائد المدينة التى تدفعها الأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها فى المادة ٤٧ من هذا القانون على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما يزيد على أربعة أمثال متوسط حقوق الملكية وترى الباحثة أن فلسفة القانون هنا الإبتعاد عن إهدار قاعدة وفرة الحصيلة نظراً لكبر المبلغ المخصوم وهذا ماقضى عليه القانون بتطبيق نص هذه المادة.
  - كما قضت المادة (٥٨) باللائحة التنفيذية ما يفيد نفس المعنى .
- ثالثاً: معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) من منظور تحقيقه لمبادئ فرض الضريبة فى تحديد وعائها:
- وترى الباحثة أن رسملة تكاليف الاقتراض كما ورد بالمعيار يمكن أن يترتب عليها مايلى :
١. إن مبدأ الرسملة فى حد ذاته أصله أساس الإستحقاق وهو الأساس الذى يحمل كل فترة بما يخصها من مصروفات وإيرادات وبالتالي فإن صافى الربح المقدّر وفقاً لهذا الأساس سوف يترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية ولاسيما أن الرسملة تتوقف حين يتوقف العمل بالمشروع وتؤيد الباحثة متطلبات هذا المعيار بالنسبة للرسملة وشروطها وتقرر أنه سعى فى إرساء العدالة الضريبية وقاعدة اليقين.
٢. أهدر هذا المعيار قاعدة وفرة الحصيلة نظراً لانه لم يأخذ بنص المادة (٢٤) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة للقروض كما سبق إيضاحه فى الفقرة السابقة.

وبهذا تتم الإجابة على السؤال : هل توجد علاقة بين معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) وزيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى؟ والإجابة نعم



والعلاقة موجبة لأن هذا المعيار قد طبق الرسملة ووضع لها شروط محددة وواضحة فقد قام بإرساء قاعدتي العدالة الضريبية واليقين وأهدر وفرة الحصيلة.

والشكل (١/٧) يوضح بإختصار أثر المعايير المحاسبية المصرية (وفقا لحدود البحث) على تحديد الوعاء الضريبي من منظور قواعد فرض الضريبة يوضح الشكل ما يلي:

- ١ - سبعة من معايير المحاسبة المصرية والبالغ عددها تسعة وثلاثون ألغى منها أربعة معايير ونظراً لأنه بحث فقد إكتفت الباحثة بسبعة فقط.
- ٢ - علاقة كل معيار من المعايير السبعة بقواعد فرض الضريبة .



إعداد: الباحثة والشكل (١/٧) يوضح أثر المعايير المحاسبية المصرية (وفقا لحدود البحث) على تحديد الوعاء الضريبى من منظور قواعد فرض الضريبة.

وأخيراً وبعد التقديم لسبعة من معايير المحاسبة المصرية ومحاولة الباحثة إستنباط أثرها على الوعاء الضريبي تضيف أن إرساء معايير المحاسبة المصرية خطوة ناجحة وتأمل الباحثة أن يتم تطويرها حتى يحدث التوافق بين المعايير والنظام الضريبي تحقيقاً لقواعد فرض الضريبة ومن أهمها العدالة لغة الله على الأرض ودعماً للسياسة المالية التي من أدواتها السياسة الضريبية هذا مع العلم بأن ذلك من الأمور الصعبة المنال لما أشرنا إليه في سياق البحث من فروق دائمة ومؤقتة ولكن تكفى المحاولة وهى أول خطوة على سلم النجاح.



## الخلاصة

تحقيقاً لهدف البحث تناولت الباحثة الموضوع من منظور قواعد فرض الضريبة حيث قدمت لسبعة من معايير المحاسبة المصرية رأياً أنه يصعب تحديد وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بدونهم وفيما يلى تقديم لما ورد فى سياق البحث بإختصار:

أولاً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢) تم إلقاء الضوء على تكلفة المخزون حيث تمثلت فى تكاليف الشراء والتشكيل والتكاليف الأخرى وقياسه من منظور المعيار الذى ألزم أن يتم قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل ثم تم إلقاء الضوء عليه من وجهة نظر الفاحص الضريبي من خلال القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى لم تختلف عن ما أقره المعيار تلى ذلك إنتقاد الباحثة لأسلوب المعيار للثلاثة طرق لتسعير المخزون، وأثر ذلك على تحديد الوعاء الضريبي .

ثانياً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٨) تم إلقاء الضوء على عقود الإنشاءات وهو يأخذ بطريقتين فى تحديد تكلفة العقود هما العقود المكتملة ونسبة الإنجاز نظراً لأن هذا المعيار قد طبق نسبة الإكمال مما ترتب عليه إهدار لقاعدة اليقين وفى ذلك قلة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبي .

ثالثاً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) اختلفت نظرة المعيار المحاسبى عن قانون الضرائب للإيرادات، حيث أخفق الأول فى تضمين جميع أنواع الإيرادات مما ترتب عليه إهدار العدالة الضريبية، بينما وفق الثانى فى ذلك فحقق بذلك سبقاً يحمد عليه.

رابعاً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٠) يعتبر الإهلاك المعجل بمثابة حافز ضريبي يقدمه المشرع تشجيعاً للاستثمار وذلك بموجب المادة رقم (٢٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وأنه من المنطقى أن تشجيع الاستثمار

يترتب عليه إقبال المشروعات على الاستثمار وبالتالي زيادة للحصيلة الضريبية ولكن فى الأجل الطويل وعليه فالباحثة تلقى الضوء على ذلك الأثر للإهلاك المعجل والذى تأمل ألا يغيب عن إنتباه معدى معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠).

كما توصلت الباحثة أيضا بالنسبة لهذا المعيار أنه لم يقسم الأصول القابلة للإهلاك إلى مجموعات فلم يحقق قاعدة اليقين ونظرا لأنه ألقى الضوء على التقدّم الفنى للأصول الثابتة مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية فترتب على ذلك زيادة فعاليته فى تحديد الوعاء الضريبى .

خامساً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١) ترى الباحثة أن تطبيقه أدى إلى زيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ، نظراً لأنه طبق أساسى الإستحقاق والثبات مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية ، وطبق قاعدة الأهمية النسبية وحدد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية مما نتج عنه تطبيق قاعدة الاقتصاد فى النفقات ، كما أنه إسترشد بالمقاصة بين العمليات ولكن بشروط واضحة مما ترتب عليه إرساء لقاعدة اليقين ، وفى ذلك زيادة فعالية فى تحديد الوعاء الضريبى.

سادساً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) ضرائب الدخل أدى إلى زيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ، نظراً لأن هذا المعيار اعترف بترحيل الخسائر للأمام والخلف ، وفى معالجته لفروق العملة الأجنبية اعتبرها أصل ضريبى مؤجل وأيضا معالجته للمنع الحكومية فلا يعترف بها كأصل ضريبى مؤجل مما ترتب عليه إرساء لقاعدة العدالة الضريبية ، وطبق قاعدة وفرة الحصيلة فى عدم الإعتراف بالمنع الحكومية كأصل ضريبى.

سابعاً: بالنسبة للمعيار المحاسبى المصرى رقم (١٤) ترى الباحثة أن تطبيقه أدى إلى زيادة الفعالية المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبى ، طبق الرسملة ووضع لها شروط محددة وواضحة فإرساء قاعدة العدالة الضريبية وأيضا قاعدة اليقين.

## توصلت الباحثة إلى النتيجة الهامة التالية:

حتمية أن يحدث توافق بين معايير المحاسبة المصرية وقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للعمل على تلاشى الفروق بين الربح المحاسبى والربح الضريبى ، وقد أوضحت الباحثة فى سياق البحث العديد من هذه الفروق كما أوضحت أسبابها مع إشارة لكيفية القضاء عليها.

## التوصيات

وتوصى الباحثة بما يلى :

١. أن يتضمن نص المعيار رقم (٢) الخاص بالمخزون ما يفيد الإلزام بتطبيق طريقة المتوسط المرجح للتكلفة فى تقييم تكلفة المخزون آخر العام حيث ترى الباحثة أنه أفضل الطرق نظرا لإعتماده فى تقييم المخزون على متوسط للأسعار وبالتالي تكون قيم المخزون الناتجة عن تطبيق هذه الطريقة تقترب من الواقع.

٢. تقترح الباحثة أن يتم إضافة المقترحات التالية للفقرة (٣٧) عند تطبيق متطلبات المعيار (٨) :

- تطبيق الأساليب الإحصائية الحديثة ونظم الخبرة ما يتناسب منها وطبيعة عقود الإنشاءات محاولة للحفاظ على نسبة الإنجاز كأسلوب يطبق فى تحديد تكلفة عقود الإنشاءات.

- محاولة إبتكار أسلوب جديد أكثر كفاءة وفعالية فى تحديد تكلفة عقود الإنشاءات.

٣. تقترح الباحثة أن يعدل نص المعيار المحاسبى المصرى رقم (١١) و الخاص ليتضمن الأرباح الناتجة عن التعويضات والإيرادات العرضية الأخرى إعمالا للعدالة الضريبية بشقها الثانى وهو العمومية المادية التى تقضى بفرض الضرائب على كافة الأموال دون تمييز.

٤. يعتبر الإهلاك المعجل بمثابة حافز ضريبي يقدمه المشرع تشجيعاً للاستثمار وذلك بموجب المادة رقم (٢٧) من القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وأنه من المنطقي أن تشجيع الاستثمار يترتب عليه إقبال المشروعات عليه ومن ثم زيادة للحصيلة الضريبية في الأجل الطويل ، وعليه فالباحثة توصي بأن يأخذ معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الإهلاك المعجل بين متطلباته.

٥. توصي الباحثة بأن يقسم معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول القابلة للإهلاك إلى مجموعات مما يترتب عليه التحديد الواضح لكل مجموعة ولطريقة الإهلاك ولمعدلاته المحددة مما يترتب عليه الوضوح والبساطة في عملية حساب الضريبة بالنسبة للممول إعمالاً لقاعدة اليقين .

٦. الإستعانة بخبراء في قانون الضرائب ، عند إصدار المعايير الضريبية مع حضورهم المناقشات التي تتبنى هذا الشأن حتى يزداد فعالية وكفاءة مظلة المعايير المصرية.

٧. الإلزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية بمعنى تبني مواد جديدة بقانون جديد أو إضافة تعليمات جديدة تنبأ بتجريم من يخالف ما ورد بمعايير المحاسبة المصري

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## المراجع

أولاً: الكتب:

- ١- د. سعيد عبد المنعم محمد، «دراسات فى المحاسبة الضريبية، الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية)»، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٧م.
- ٢- د. جلال الشافعى، «الموسوعة الحديثة فى المحاسبة الضريبية ج٤، ٥، القصر للطباعة والدعاية والإعلان، ٢٠٠٧م.
- ٣- عوض الله ميخائيل عوض، «دراسات متقدمة فى محاسبة التكاليف»، النسر الذهبى للطباعة، ٢٠٠٤م.
- ٤- د. سيد محمد عبد الوهاب، «دراسات متقدمة فى محاسبة الزكاة والضرائب»، بدون ناشر، ٢٠٠٢م.
- ٥- د. جلال مطاوع إبراهيم وآخرون، «الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م»، بدون ناشر، ٢٠٠٧م.
- ٦- تاليف ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثن وترجمة د. كيلانى عبد الكريم كيلانى، د. خالد أحمد كاجيجى، أ. إبراهيم ولد محمد فال، «نظرية المحاسبة»، دار المريخ للطباعة والنشر المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م.
- ٧- د. سهام محمد على حسن، «المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات»، بدون ناشر، ٢٠٠٥م.
- ٨- د. طارق عبد العال حماد، «موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والخليجية المصرية»، ج٤، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٦م.



٩- د. طارق عبد العال حماد، «موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والخليجية والمصرية»، ج ٥، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٠- د. طارق عبد العال حماد، «موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير التقارير الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والخليجية والمصرية»، ج ١، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٦م.  
مؤتمرات وندوات:

١- د. محمد محمود صابر، «المعايير المحاسبية المصرية جسرا يربط الربح المحاسبى بالربح الضريبي»، المؤتمر الضريبي الحادى عشر «النظام الضريبي المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.

٢- د. سيد عطيتو محمد، «دور معايير المحاسبة والمراجعة المصرية فى تحديد الربح الضريبي»، المؤتمر الضريبي الحادى عشر «النظام الضريبي المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.

٣- أ. محمد أحمد على، «المحاسبة الضريبية عن العقود طويلة الأجل فى ظل القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥»، المؤتمر الضريبي الحادى عشر «النظام الضريبي المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.

٤- د. أسامة على عبد الخالق، «أثر نصوص التشريع الضريبي على التركيبية الهيكلية للضرائب المؤجلة وانعكاس ذلك على حجم الأعباء الدفترية وكفاءة الإفصاح المحاسبى»، المؤتمر الضريبي الحادى عشر «النظام الضريبي المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.

- ٥- د. السعيد محمد عبد العزيز شعيب، «القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بين أحكام التشريع ومشكلات التطبيق ومقترحات العلاج»، المؤتمر الضريبى الحادى عشر «النظام الضريبى المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.
- ٦- د. محمد إبراهيم محمود، «سياسة الإعفاءات الضريبية فى ظل قانون الضريبة على الخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، أثرها على التنمية الاقتصادية فى مصر»، المؤتمر الضريبى الحادى عشر «النظام الضريبى المصرى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول»، يوليو ٢٠٠٦م.
- ٧- أ. حمدى هيبه، «مدى الالتزام بمعايير المحاسبة عند إجراء المحاسبة الضريبية للشركات والمنشآت إبداء الرأى فى بعض نصوص مشروع قانون الضرائب على الدخل والخاص بالضريبة على أرباح شركات الأموال»، المؤتمر الضريبى التاسع الإصلاح الضريبى الشامل، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، سبتمبر ٢٠٠٤م.
- ٨- د. محمود السيد الناعى «الفروق الدائمة والمؤقتة بين الدخل المحاسبى والدخل الضريبى فى الضريبة على الدخل بين الضرورة والملائمة»، المؤتمر الضريبى العاشر - قانون الضرائب على الدخل الجديد الصادر برقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بين التشريع ومتطلبات التطبيق، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب سبتمبر ٢٠٠٥م.
- ٩- أ. جوزيف رزق، «تطبيق معايير المحاسبة الدولية فى العالم العربى»، مؤتمر «تطوير الأعمال وعائلية الشركات، الأسس الإدارية - معايير المحاسبة الدولية»، جمعية الضرائب العربية فبراير ٢٠٠٧م.

### الدوريات:

- ١- د. محمد عبد العزيز محمد خليفة ، «الآثار الضريبية لتطبيق المعيار المحاسبي الخاص بالمخزون - دراسة ميدانية» ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، المجلد السابع عشر - العدد الأول ، يونيه ٢٠٠٣ م.
- ٢- د. محمد عمر حماد أبو دوح «تحليل وتقييم بعض جوانب قانون الضرائب على الدخل» مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني المجلد الثاني والأربعين ، سبتمبر ٢٠٠٥ م.
- ٣- د. صفاء محمود السيد ، «الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة المصرية من منظور دراسة السوق» ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، المجلد السابع عشر - العدد الأول ، يونيه ٢٠٠٣ م.
- ٤- د. عصافيت سيد أحمد عاشور ، «دور معايير المحاسبة المصرية في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية» مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢.

### إصدارات :

١. قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ، ٢٠٠٥ ، الصادر في ٢٠٠٥/٦/٩.
٢. قرار وزير المالية رقم (٩٩١) لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .
٣. قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ في ٢٠٠٦/٧/١١ بشأن معايير المحاسبة المصرية .
٤. وزارة المالية ، مصلحة الضرائب ، نموذج رقم ٢٨ إقرارات ، إقرار الضريبة على الأشخاص الاعتبارية ، ٢٠٠٦.

## مواقع على شبكة المعلومات:

١. د. السيد عطية عبد الواحد ، مبادئ وإقتصاديات المالية العامة  
<http://www.lawbook.net/BookIndex.asp?ProductID=1441&CategoryID=15>
٢. «معيار المخزون السعودى»  
<http://www.socpa.org.sa/AS/index.htm>
٣. «معيار الإيرادات (٦) فقرة (٩) الخليجى»  
[http://www.gccao.org/as6\\_1.html](http://www.gccao.org/as6_1.html)
٤. «ملحق رقم (٣) مشروع معيار المحاسبة عن ضريبة الدخل».  
<http://www.gccao.org/as16.htm>
- ٥- محضر اجتماع لجنة الضرائب بمأمورية الجيزة ٢٢/٢/٢٠٠٦م.  
<http://www.eba.org.eg/docs/Committees/ta220206.doc>
٦. ندوة التوعية الضريبية للمجتمع التى نظمتها غرفة اتحاد الصناعات المصرية بالتعاون مع مصلحة الضرائب المصرية، الأربعاء ٢١/٣/٢٠٠٧ بمقر اتحاد الصناعات المصرية .  
<http://www.cit-fei.org/html/Events/tax/subjects.doc>
٧. «معايير المحاسبة الدولية»  
<http://www.edarat.net/modules/news/article.php?storyid=687>
٨. القسم الثانى معايير المحاسبة المصرية ( القياس المحاسبى – الأثر الضريبى )  
<http://www.incometax.gov.eg/tdr/document/accountstand.doc>
٩. د. محمد شريف توفيق ، «دراسة دولية مقارنة للإصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية: مقارنة إختبارية بالتجارب الأمريكية والدولية والخليجية»، ٢٠٠٦  
<http://www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php>

## English Refrences

### Book:

- 1-Hennie Van Greuning, 2004, «International Financial Reporting Standards, A practical Guide»,The World Bank Washington,D.C.

- 2-Stephen H. Penman, 2004, "Financial Statement Analysis and Security Valuation , Mc Graw Hill, Book co.
- 3-Ralph Tiffin, 2005, "The Complete Guide to International financial Reporting Standards Including IAS and Interpretation, Second Edation.
- 4-Mr. Steve Lawrence,2007,"International Financial Reporting Standards",c
- 5- -----, 2007, "IFRS/IAS",11R Middle East Conferences, Central Bank of Egypt,Egyption Banking Institute.

**Net Work :**

- 1- IAS, 23, Borrowing Cost .  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=30](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=30)
- 2- IAS,1, Presentation of Financial Statements  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=13](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=13)
- 3- IAS-02 Inventories  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=15](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=15)
- 4- IAS-11, Construction Contracts  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=18](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=18)
- 5- IAS-12, Income Taxes  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=20](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=20)
- 5- IAS-18, Revenue  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=25](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=25)
- 7- IAS-16, Property, Plant and Equipment  
[http://www.accountancy.com.pk/reference\\_ias.asp?id=23](http://www.accountancy.com.pk/reference_ias.asp?id=23)
- 8- Roy Whitehead, Jr., 2007, " What Is an 'Honest and Reasonable' Tax Return? ", The CPA Journal, January.  
<http://www.cpajournal.com/taxation.htm>

## التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتلوث البيئة

الأستاذ/ إسماعيل مناصرية

الأستاذة/ ميمونة مناصرية (\*)

### تمهيد:

لم يعد حديث البيئة خافيا عن أحد ، ولم تعد جمعيات و هيئات المحافظة على البيئة وحدها هي التي تنادي بإيقاف شبح التلوث، بل أصبح كل العالم ينادي بذلك، عدا فئات لا ترى في الحياة سوى الربح السريع والمكسب الوفير، دون مراعاة لأبسط شؤون عملها و تجارتها التي بقدر ما تدر ربحاً تدر مصائب يجني ثمارها كل العالم، إذ لم يعد التلوث مقصورا على مناطق تواجد المصانع و منابع الدمار بل يمتد ليشمل كل البحار عن طريق المياه ، وكل الفضاءات عن طريق الهواء، بل حتى الأغذية الملوثة تجوب أنحاء العالم معلبة ، تدخل كل البيوت وتتناولها كل الأفواه.

وتعالج هذه السطور واحدة من مظاهر الإساءة إلى البيئة ، من خلال تجاهلها لقيمتها الاقتصادية، أو بالأحرى من خلال إلغاء تكلفتها في المشاريع الاقتصادية المتعددة، حيث يقوم أصحاب المصانع و المشاريع بحساب التكاليف في حدود مصانعهم لا أكثر، دون مراعاة للكلفة الزائدة الناتجة عن تلوث الهواء و الماء و التربة، ودون حساب لتكاليف الصداق الذي يسببه الضجيج للعمال و المناطق العمرانية المحاذية لمجريات العمل، أو لأمراض الربو والكوليرا التي يسببها تلوث المياه عن طريق المواد السامة الناتجة عن هذه المصانع .

(\*) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية -جامعة محمد خيضر بكرة

## مفهوم البيئة

البيئة هي كل ما هو خارج عن كيان الإنسان ، وكل ما يحيط به من موجودات . فالهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه ، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها ، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد ، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها ، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة .

وفي ظل التقدم والمدنية التي يخبرها العالم اليوم يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاثة أنواع ترتبط إلى حد بعيد بالتقدم الذي أحدثه الإنسان :

بيئة طبيعية : والتي تتمثل أيضاً في : الهواء - الماء - الأرض .

بيئة اجتماعية : وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلى جانب المؤسسات

والهيئات السياسية والاجتماعية ، بينما يعتبرها محمد عاطف غيث جانبا من البيئة الكلية المؤلفة من أشخاص وجماعات متفاعلة ، وينطوي المفهوم على التوقعات الاجتماعية ونماذج التنظيم الاجتماعي ، وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع ، وكذا التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية ، الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة<sup>(١)</sup> .

بيئة صناعية : أي التي صنعها الإنسان من : قرى ، مدن ، مزارع ، مصانع ، شبكات .

و أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق «النظام البيئي» القائم بين عناصرها المختلفة ، فلو أن ظروفها ما أدت إلى إحداث تغيير من نوع ما في إحدى هذه البيئات ، فإنه بعد فترة قليلة قد يؤدي بعض الظروف الطبيعية الأخرى إلى تلافي آثار هذا التغيير<sup>(٢)</sup> .

(١) محمد عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الاجتماعية. الإسكندرية. ١٩٨٩. ص ١٦٠ .

(٢) أحمد مدحت إسلام. التلوث مشكلة العصر. سلسلة عالم المعرفة . الكويت. ١٩٩٠. ص ٠٩ .

## التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتلوث البيئة

أ/إسماعيل مناصرية، أ/ ميمونة مناصرية

ويتكون النظام البيئي من أربعة عناصر رئيسة هي : عناصر الإنتاج وعناصر الاستهلاك ، وعناصر التحلل ، والعناصر الطبيعية غير الحية . وتتكون عناصر الإنتاج من النباتات الخضراء بكل أنواعها ، من الطحالب الخضراء إلى الأشجار الضخمة المختلفة .

وتملك هذه النباتات القدرة على إنتاج غذائها بنفسها ، فهي تمتص غاز ثاني أكسيد الكربون من الهواء ، وتمتص الماء من التربة عن طريق جذورها ، وتصنع منهما معا في وجود مادة الكلوروفيل وتحت تأثير أشعة الشمس ، جميع أنواع المركبات العضوية التي تحتاجها ، والتي تبني منها أجسامها مثل : المواد الكربوهيدراتية والدهون والبروتينات وما إليها .

وتعطي هذه الخاصية لهذه النباتات نوعا من الاستقلال عن كل ما حولها من كائنات ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تستغني عن اعتمادها على العناصر الطبيعية غير الحية .

أما عناصر الاستهلاك فهي تتكون من الحيوانات بأنواعها المختلفة ، ولا تستطيع هذه الحيوانات أن تعد غذاءها بنفسها ، ولكنها تعتمد على غيرها في إعداد هذا الغذاء ، فيتغذى بعضها بالنباتات والأعشاب ، ويتغذى بعضها الآخر من أكالات اللحوم بغيره من الحيوانات ، وفي كلتا الحالتين تقوم هذه الحيوانات باستهلاك ما تنتجه عناصر الإنتاج .

وتشتمل عناصر التحلل على كل ما يتسبب في تحلل ، أو تلف مكونات البيئة الطبيعية المحيطة بها . ومن أمثلة هذه العناصر : البكتيريا ، والفطريات ، وبعض أنواع الحشرات التي تشترك في تحليل أجسام النباتات والحيوانات الميتة . وتساعد عناصر التحلل على إعادة جزء من المادة إلى التربة لاستفيد منها عناصر الإنتاج ، وتستخدمها مرة أخرى في تكوين الغذاء ، وبذلك تتكرر هذه الدورة مرة أخرى .



أما العناصر الطبيعية غير الحية فهي تشتمل على الماء والهواء بما فيهما من غازات الأكسجين والنتروجين وثاني أكسيد الكربون ، وعلى ضوء الشمس بإشعاعاتها المختلفة الحرارية وفوق البنفسجية ، وبعض المواد المعدنية الموجودة في التربة ، وبعض الأجزاء المتحللة من أجساد النباتات والحيوانات ، وهي تدخل بصورة أو بأخرى في عمليات التوازن البيئي المختلفة ، وتشكل عاملا هاما بالنسبة لمختلف عناصر الإنتاج<sup>(١)</sup>.

ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي ، بل ويعتبر من أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض ، ولذلك فان الإنسان إذا تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير أفسد هذا التوازن ، إذ كثيرا ما تعارضت متطلباته الحضارية مع التوازن البيئي القائم بين مختلف عناصر البيئة الطبيعية ، فيظهر الثمن الذي ستدفعه البيئة من الهواء أو التربة أو الماء جراء هذا التعارض ، وهو ما يعود على الإنسان نفسه بالضرر ، عن طريق التلوث الذي يستحدثه ، أي جعل الشيء غير نظيف ، وذلك بإحداث تغيير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية خلال أنشطته اليومية مما يؤدي إلى ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي و يؤدي إلى اختلاله ، والتلوث كلمة ذات معنى عام ، وهي تعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب ، ولا يكون مرغوبا فيه في هذا المكان ، وقد يكون الشيء مرغوبا فيه إذا وجد في مكان آخر ، والذي ينجم عنه بعد ذلك أضرار ومشاكل صحية للإنسان بل وللكائنات الحية ، والعالم بأكمله ، فمثلا نجد أن الفضلات البيولوجية للحيوانات تشكل موردا نافعا إذا تم استخدامها مخصبات للتربة الزراعية ، إما إذا تم التخلص منها في مصارف المياه ستؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة .

(١) نفس المرجع السابق . ص ١٠ .

### تلوث البيئة :

- لاشك أن البيئة تواجه ثلاث مشكلات رئيسية هي :
  - مشكلة الإضرار بالمجال الحيوي وتلويثه من خلال الانبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية .
  - مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية) .
  - تقليص الرقعة الجغرافية النظيفة الصالحة لحياة الإنسان و الحيوان ، أو التي لم تتعرض للإسمنت .

ويصاحب التقدم الصناعي للإنسان استخدام كميات هائلة من مختلف أنواع الوقود مثل: الفحم ، وبعض مقطرات زيت البترول ، والغاز الطبيعي . وعند إحراق هذا الوقود في محطات القوى ، أو في المصانع ، أو في محركات السيارات تنتج عنه كميات هائلة من الغازات التي تتصاعد إلى الهواء على هيئة دخان محمل بالرماد ، وبكثير من الشوائب. وتنتشر هذه الغازات في جو المدن ، وفي جو المناطق المحيطة بالمنشآت الصناعية ، وغالبا ما تحمل الرياح هذه الغازات إلى مناطق أخرى بعيدة كل البعد عن هذه المنشآت لتسقط عليها على هيئة أمطار حمضية .

### تلوث الهواء :

وتتعدد أشكال المواد المسببة لتلوث الهواء ، وهي قد تدخل جسم الإنسان عن طريق الجهاز التنفسي فتصل إلى الدم مباشرة ، أو قد تدخل إلى الجسم عن طريق مسام الجلد ، أو عن طريق الجهاز الهضمي مع الأغذية والمشروبات الملوثة .

وأغلب العوامل المسببة لتلوث الهواء عوامل مستحدثة من صنع الإنسان ، ولم تنشأ هذه العوامل في يوم وليلة ، ولكنها بدأت في الظهور منذ أن ابتكر الإنسان الآلة واستخدمها في كل مناحي الحياة .

وقد ظلت هذه العوامل تتزايد يوما بعد يوم مع زيادة التقدم العلمي للإنسان ، ونتيجة أخذه بالأساليب الصناعية والتكنولوجية الحديثة ، وظل أثر هذه العوامل يتراكم على مر السنين دون أن يلحظه أحد ، حتى ظهر أثرها واضحا أخيرا في النصف الثاني من القرن العشرين ، حين شعر الإنسان بخطرها على حياته ، وفطن إلى أثرها المدمر في البيئة المحيطة به<sup>(١)</sup> .

#### التلوث بثاني أكسيد الكربون :

يتكون غاز ثاني أكسيد الكربون عند احتراق أي مادة عضوية في الهواء ، ولا يختلف في ذلك الخشب أو الورق عن الفحم أو زيت البترول .

ونظرا لأن غاز ثاني أكسيد الكربون من المكونات الطبيعية للهواء ، فإننا لا نشعر به عادة ولا نحس بآثاره الضارة في الحال ، بل يعتقد بعض الناس أن هذا الغاز مركب بريء لا علاقة له بمشكلة تلوث الهواء ، ولا صلة له بالأضرار الناجمة عن هذا التلوث .

وغاز ثاني أكسيد الكربون شفاف تماما بالنسبة للضوء المرئي ، وكذلك بالنسبة للأشعة فوق البنفسجية ، ولذلك يمر فيه ضوء الشمس بسهولة تامة ليصل إلى سطح الأرض . وعندما ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ، تحت وطأة أشعة الشمس ، ينبعث من هذا السطح بعض الإشعاعات الحرارية ليمر خلال الطبقات الدنيا من الغلاف الجوي .

(١) أحمد مدحت إسلام . مرجع سبق ذكره . ص ٢٤ .

ونظراً لأن هذه الإشعاعات الحرارية تكون موجاتها أطول من موجات الضوء المرئي المعتاد ، ويقع أغلبها في نطاق الأشعة تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة ، فإن هذه الإشعاعات لا تستطيع أن تمر في غاز ثاني أكسيد الكربون ، بل تقوم جزيئات هذا الغاز بامتصاصها .

ويترتب على ذلك أن غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الهواء يقوم بحجز جزء من الطاقة الحرارية المنبعثة من سطح الأرض ، ويحتفظ بها في داخل الغلاف الجوي ، ويمنع بذلك تبدد حرارة الأرض في الفضاء ، ونظراً لأن درجة حرارة سطح الأرض هي محصلة لاتزان دقيق بين مقدار ما يقع على هذا السطح من أشعة الشمس ومقدار ما ينعكس منها ، ويتشتت في الفضاء ، فإن زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو تؤدي إلى امتصاص زيادة من الإشعاعات الحرارية المنعكسة من سطح الأرض والاحتفاظ بها ، تؤدي بالتالي إلى ارتفاع درجة حرارة الجو عن معدلها الطبيعي .

وقد لا يؤدي ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعاً بسيطاً إلى حدوث تغيرات ملموسة في أول الأمر ، ولكن استمرار الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو الناتجة من الزيادة المضطردة في إحراق الوقود ستؤدي على المدى الطويل إلى ارتفاع درجة حرارة طبقات الغلاف الجوي الملاصقة للأرض بشكل ملحوظ<sup>(١)</sup> .

### تلوث الماء :

الماء سائل ضروري للحياة ولا غنى عنه لجميع الكائنات الحية. وتأتي أهمية الماء للإنسان بعد أكسجين الهواء مباشرة ، فالإنسان يحتاج إلى بعض لترات منه كل يوم ، ولذلك يجب أن يكون هذا الماء نقياً في حدود

(١) نفس المرجع السابق . ص ص ٢٤ - ٢٧ .

معقولة وإلا أصيب الإنسان عن طريقه بكثير من الأضرار ، وتعرض لكثير من الأمراض المعروفة مثل : الكوليرا ، والدوسنتاريا وغيرهما من الأمراض التي تقضي على حياة الإنسان .

والماء مذيّب جيد لكثير من المواد ، فهو يذيب كل شيء على وجه التقريب ، وإن كان ذلك يحدث بنسب متفاوتة . وحتى الأشياء التي لا تذوب فيه تكون معه في أغلب الأحيان معلقة غروانية تشبه المحاليل إلى حد كبير .

وعندما تتعرض مياه البحار والمحيطات لحرارة الشمس يتبخّر جزء منها ، ويتصاعد في الجو على هيئة بخار لا يرى ، وعندما يبرد هذا البخار في طبقات الجو العليا يظهر لنا على هيئة سحب .

عندما تصعد هذه السحب إلى الأجواء الباردة في طبقات الجو العليا يتكاثف ما بها من بخار ، تحت بعض الظروف الخاصة ، ويتحول إلى قطرات من الماء ، ويتساقط على هيئة أمطار فوق الهضاب وعلى سفوح الجبال ، ثم تتجمع هذه المياه على هيئة بحيرات مقفلة تماماً المنخفضات أو الوديان ، أو تجري في السهول المنبسطة وتكون الأنهار التي تعود بعد ذلك لتصب مياهها مرة أخرى في البحار والمحيطات .

وتعتبر عادة مياه الأمطار من أنقى صور المياه الطبيعية ، ومع ذلك لا يمكننا أن نقول إن هذه المياه نقية تمام النقاء ، وذلك لأن مياه الأمطار قد تذيب في أثناء سقوطها بعض الغازات الموجودة في الهواء ، وقد تحمل معها بعض الشوائب العالقة بالطبقات السفلى من الغلاف الجوي ، وتحملها معها إلى سطح الأرض .

وقد تتلوّث مياه الأمطار بشكل واضح فوق بعض المناطق الصناعية ومناطق التجمع السكاني الكثيفة بسبب تلوث هواء هذه المناطق بدخان المصانع وبعادم السيارات ، وتعرف مثل هذه الأمطار بالأمطار الحمضية ،

وعند سقوط مياه الأمطار على سطح الأرض تبدأ هذه المياه في إذابة كثير من المواد سهلة الذوبان الموجودة في التربة ، مثل: الأملاح المعدنية ، وما قد يكون بالتربة من مبيدات أو مخصبات زراعية ، كما أنها تجرف معها في طريقها كثيرا من الفتات والشوائب ، وتحمل معها كل ذلك لتلقي به في المجاري المائية مثل الأنهار والبحيرات .

ويتضح من ذلك ضرورة الاهتمام بالمكان الذي تؤخذ منه مياه الشرب للاستعمال الآدمي ، فيجب أن يكون ذلك من مكان يخلو من الشوائب والمواد العالقة ، ولا يحتوي على مواد ذائبة ، وبعبدا كل البعد عن مصادر التلوث .

### تلوث التربة:

تعتبر التربة مصدراً للخير والثمار ، من أكثر العناصر التي يسئ الإنسان استخدامها في المحيط ، إذ وبالرغم من إدراكه لأهميتها البالغة كونها مصدراً للغذاء والحياة والسكن والاستقرار ، إلا أنه يتطبع بالإهمال وعدم المسؤولية تجاه مصدر قوته ، وتلوث التربة عن طريق طمر النفايات ، خاصة النفايات المنزلية ، حيث أن هذه النفايات تحتوي على مواد سامة ، أو عن طريق استخدام أنواع مضرّة من المبيدات والأسمدة ، وعندما يتم استخدام التربة الملوثة في العمليات الزراعية فإنها تنتقل إلى النباتات ومنها إلى الإنسان .

### التلوث بالضوضاء :

الضوضاء عنصر مستحدث من عناصر تلوث البيئة ، وهو لا يوجد منتشرا في كل مكان ، ولكنه يتركز بصفة خاصة في المناطق الصناعية ، وفي مناطق التجمعات السكنية التي تزدهم فيها المباني وتكتظ بالسكان .

وتتعدد مصادر الضجيج الذي نعاني منه في المدن الكبيرة ، وأحد الأسباب الرئيسة لهذا الضجيج هو الأصوات الصادرة عن عشرات الألوف من السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تجري في طرقات هذه المدن ، والتي لا تنقطع ليلاً أو نهاراً ، ويضاف إلى هذا الضجيج نهاراً كثير من أنواع الضوضاء الأخرى مثل : الأصوات الصادرة من آلات الحفر ، وبعض الآلات الأخرى المستخدمة في أعمال البناء والتشييد ، وكذلك الضوضاء الصادرة عن مختلف المحال التجارية والمحال الصناعية الصغيرة مثل : ورش النجارة ، والمسابك ، ومحال إصلاح السيارات وما إليها .

ويتداخل مع كل هذه الضوضاء خليط من الأصوات العالية الصادرة عن أجهزة المذياع والتلفاز ، وأجهزة التسجيل المنتشرة اليوم في المحال التجارية ، وفي المنازل والمقاهي ، وفي كل مكان .

وعلى الرغم من أن هذه الضوضاء تتسبب في إثارة أعصاب كثير من الناس ، وتصيب كثيرين من سكان المدن الكبيرة بالإرهاق ، إلا أن أغلب الناس لا يدركون . أما الأضرار الناتجة من استمرار تعرضهم لهذه الضوضاء والأصوات العالية ، وهم قد يخافون على صحتهم من تلوث الماء ، وقد يحسون بتلوث الهواء ، ولكنهم لا يلقون بالاً إلى الضجيج والضوضاء اللذين يحيطان بهم .

وإذا سرد هنا بعضاً من أشكال ملوثات البيئة ، فهو غيض من فيض ، فالملوثات لا تحصى ولا تعد بل وتتلازم مع وجود الشيء في غير مكانه .

### التكلفة الاقتصادية:

الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن ، أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة .

هذا المفهوم لا يأخذ بالاعتبار الجانب البيئي في النشاط الاقتصادي، فالاستخدام الأمثل للموارد يقصد به - وفق المفهوم الكلاسيكي - الاستخدام الأمثل للموارد التي تعتبر أصولاً إنتاجية، أي تلك الموارد التي تقيم تقيماً نقدياً في السوق وتستخدم في العملية الإنتاجية ولا تعتبر الموارد الطبيعية أصولاً إنتاجية، وبالتالي لا تدخل ضمن إطار الاستخدام الأمثل، ولا تزال هذه الموارد مستبعدة من مفهوم (الاستخدام الأمثل) كما أن تعبير (أقل تكلفة) لا يزال يقصد به أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية مباشرة ولا تؤخذ بالاعتبار الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية، أي التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل والتي تسمى بالتكاليف الخارجية، فعند إنتاج أي منتج صناعي مثلاً، لا يحسب ضمن التكلفة سوى التكلفة داخل المجمع الصناعي ولا يحسب كم طناً من الأسماك قد دمر في البحيرة أو في البحر المجاور مقابل إنتاج هذا المنتج أم كم شخصاً قد تضرر أو مرض نتيجة الغازات أو الغبار المنطلق، وكم سيكلف علاجهم وما هي خسائر الإنتاج الناجمة عن التوقف عن العمل بسبب المرض، وكم هو حجم الضرر الحاصل في المزروعات والغابات والهواء في المنطقة المحيطة بالمجمع الصناعي. ولا تحسب أيضاً التكاليف الإقليمية أو العالمية الناجمة عن ذلك.

كما أنه لا تحسب تكلفة زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يتسبب بارتفاع درجة حرارة الأرض، ولا تحسب أيضاً تكلفة زيادة غازات الكلورفلور كربونات وأول أكسيد الكلور التي تسبب تمزيق طبقة الأوزون. هذه التكاليف الاجتماعية والتي تعتبر خارجية بالنسبة للمنشأة، سواء كانت على مستوى بلد معين أو إقليم معين أو على المستوى العالمي، لا تزال خارج الحسابات الاقتصادية.

إن العائدات من النفط والغاز والخامات الطبيعية الأخرى والتي تحسب على أنها دخل أو قيمة مضافة جديدة ما هي في الحقيقة إلا ريع ناجم



عن استنزاف رأس المال الطبيعي والموجودات النادرة، ولا تشكل قيمة مضافة ناجمة عن عمل إنتاجي، وهدر هذه الموارد يشكل عامل تدهور بيئي.. وما لم يتم القيام باستثمارات تعويضية تحافظ على رأس المال الطبيعي وتضمن تجددته فإن النمو المستند إلى الموارد الطبيعية لن يكون متواصلاً ولا طويل الأجل<sup>(1)</sup>.

إن التكاليف الاجتماعية أو التكاليف الخارجية والتي تبقى دون مراعاة عند احتساب الناتج الاجتماعي، تنجم عن الفرق بين التكاليف الاقتصادية الكلية والتكاليف الخاصة على مستوى المشروع ويعود ذلك إلى أن تكاليف المنفعة عند استخدام البيئة تحسب عند مستوى التعرفة صفر للموارد البيئية. فحسابات المشروع تتضمن فقط التكاليف التي يتحملها المشروع وليس التكاليف الإضافية التي تتحملها الوحدات الاقتصادية الأخرى أو المجتمع ككل، ولا تظهر هذه التكاليف في الحسابات الخاصة للمنشآت أو في الميزانيات العامة، وفي حال عدم احتساب التكاليف الاجتماعية هذه فإن الناتج الاجتماعي يقيم بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية. وتتمثل التكاليف الاجتماعية - على سبيل المثال - في الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث، الأضرار النباتية والحيوانية، تدهور نوعية المياه، انخفاض حصيلة ونوعية الصيد السمكي، انخفاض قيمة المساكن وإيجارها بسبب الضوضاء والتلوث المادي، الانخفاض النوعي لأهمية وقيمة مناطق الاستجمام والراحة.. الخ. إن التكاليف الاجتماعية هذه تتسبب في أضرار بيئية واقتصادية، فأسعار السلع والخدمات (المنتجة والمستهلكة) الضارة بالبيئة تكون قياساً بالتكلفة الاجتماعية الحقيقية متدنية وتعرض بسعر أرخص، وهذا يعني أن إنتاج واستهلاك وتصدير هذه السلع قد حصل على دعم غير مرغوب فيه. وعلاوة على ذلك فإن استخدام الموارد الطبيعية يصبح أغلى ثمناً وذلك بسبب الحاجة للإنفاق في مجالات تنقية وتخضير المياه

1) [http://www.ao-academy.org/wesima\\_articles/library-20061208-824.html](http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061208-824.html)

الملوثة وتنقية الهواء الملوث وتحسين نوعية التربة المهددة والوقاية من الضوضاء .. الخ .

### التكاليف الاجتماعية لتدهور البيئة:

#### ١ - انعدام الراحة :

لم تعد البيئة كلمة مرادفة لمفهوم الراحة بل أصبحت مضادة لها ، فالراحة أن لا يكون هناك إجهاد للحواس وعندئذ يمكننا وصف البيئة بأنها مريحة . أما التأقلم هو خلق بيئة مناسبة للإنسان ، وفي ظل هذه البيئة الملوثة نجد الإنسان يحاول التأقلم معها بتكوين خطوط دفاع داخلية وخارجية للتأقلم مع ما يحيط به من إزعاج ، ومع التراجع اليومي للأراضي العذراء الخالية من المنشآت الصناعية ومحطات التنقيب عن البترول والمعادن والتجمعات العمرانية الآهلة بالسكان و.... ، بات من الصعب إيجاد أماكن للسياحة يكتنفها الهواء النقي ، والماء العذب والتراب الخصب .

#### ٢ - الضغط البيئي:

حين يتعرض الفرد لمواقف ضاغطة في البيئة ، ويدرك أن قدراته وإمكاناته لا تقوى على مواجهة هذه الضغوط يحتل التوازن لديه . وإذا حاول أن يعاود توافقه مع البيئة ، تحتاحه حالة من التوتر وعدم التوازن تظهر عليه أعراضاً نفسية وفسيولوجية ، تلك التي يطلق عليها استجابات الضغوط .

وللضغوط البيئية أثر واضح على العمليات الحيوية الكيميائية للإنسان ، حيث يصنف «سيلي» الضغوط على أنها حالة من عدم الاتزان

داخل النظام البيئي تحدث نتيجة لبعض التغيرات البيئية المجهدة وغير المحددة ووفقاً لهذه الحالة :

- مرحلة الإنذار: ينتبه الجسم لمعاودة الضغوط وتظهر بعض الأعراض الجسدية الأولية.

- مرحلة المقاومة: تظهر بعض الأعراض نتيجة التعرض المستمر للضغوط ويحاول الجسم أن يستعيد توازنه عن طريق محاولة التكيف مع المنبهات.

- مرحلة الإنهاك (تحقق الضغوط) : وفيها يتم استنفاد طاقة الفرد من الوسائل التكيفية، وتنهار مقاومة الفرد ويظهر الإرهاق والخلل الفسيولوجي: ارتفاع ضغط الدم وزيادة ضربات القلب... الخ.

ووفقاً لذلك فإن الضغوط التي يتعرض لها الفرد يمكن أن تؤثر على العمليات الفسيولوجية ويتضح ذلك في زيادة الإدرينالين وزيادة السكر في الدم وغيرها من استجابات الجسم الأخرى، مع إصابات نفسية أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها مثل: الصداع، القلق، الغثيان، التقيؤ، عدم الاستقرار، حب الجدل (حتى في الأمور التافهة)، تغيرات في المزاج العاطفة، فقدان التحكم الحسي، اللامبالاة (وهذا عامل غير متوقع يعمل على زيادة القابلية للاضطرابات السيكلوجية).

### ٣ - الإصابة ببعض الأمراض :

يصاب الإنسان في ظل البيئة غير النظيفة بأمراض تتعدد مسبباتها بين المسببات الحية (كالأمراض المعدية كإنفلونزا الطيور العابرة للقارات و التي تنتقل من شخص إلى شخص أو حيوان ، و مختلف الأمراض الطفيلية التي تنشأ من بكتيريا أو فطر أو فيروس)، و الفيروسات والمسببات غير الحية (كالشمس والرطوبة والحرارة والتربة الملوثة، وغذاء غير الجيد، و هذه الأمراض فيسيولوجية غير معدية).

وهناك أمراض أخرى آخذة في الانتشار وتشكل نسباً عالية في العالم كالدرن وهو يهدد حياة عشرات الملايين من البشر بالموت نظراً لارتباطه بمرض الإيدز، كما ويصاب سنوياً ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون شخص - خاصة الأطفال - بداء الملاريا .

هذا فضلاً عن إزعاجات صحية أخرى كالحساسية البيئية ، من حبوب الطلع وغبار القطن وشعر بعض الحيوانات ، إلى جانب السرطان البيئي الناجم عن التعرض للملوثات في البيئة .

#### أسباب المشكلة البيئية:

هناك جملة من الأسباب جعلت مشكلة البيئة تتفاقم بشكل متسارع ، من هذه الأسباب :

- ١ - أسباب تتعلق بالنمو والتطور عموماً :
- الزيادات السكانية الكبيرة على الكرة الأرضية وتجمع البشر في تجمعات سكانية كبيرة تصل في العديد من مدن العالم إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة ، هذا بالإضافة إلى ضعف معدلات الإنتاج غير الضار بالبيئة وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة .
- النمو الاقتصادي الذي يترافق مع استنزاف الموارد الطبيعية ، وإثقال البيئة .
- التحولات التقنية الاقتصادية الضارة بالبيئة .
- ٢ - أسباب اقتصادية اجتماعية :

- النظر إلى البيئة كملكية عامة مشاعة للجميع ؛ إن أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع ، أي عدم وجود مالك محدود لموجودات البيئة . ونظراً لأن البيئة

تعتبر ملك مشاع فإن قيمة موجوداتها تحسب عند مستوى التعرفة صفر .  
والقسم الأعظم من السلع البيئية التي تعتبر سلعاً عامة تتمتع - بخلاف  
الأملاك الخاصة - بسمتين أساسيتين :

الأولى : هي أن القسم الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن  
يباع .

الثانية : إن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع ،  
وباعتبار أن أي شخص يستطيع أن يستهلك السلع البيئية بشكل مجاني  
فإنه سوف يستهلك من هذه السلع بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع  
أي تكلفة ، وبالتالي لا يوجد سوق لمثل هذه السلع . ومن هنا تنشأ مشكلة  
الراكب المجاني .

- وجود ما يسمى بالتكاليف البيئية الخارجية ؛ وتعني التكاليف  
الخارجية تلك التكاليف التي يتحملها المجتمع دون أن تظهر أو يشار إليها  
في حسابات المنشأة أو في الحسابات الاقتصادية الوطنية . تعتبر التكاليف  
الخارجية الناجمة عن الآثار الجانبية (الخارجية) للنشاط الاقتصادي من أهم  
مظاهر التدمير البيئي ، والآثار الخارجية هي تلك الآثار المتبادلة بين الفعاليات  
الاقتصادية والتي لا تقوم في السوق . وتتمثل تلك الآثار في التأثيرات  
الكيميائية والفيزيائية والتأثيرات الأخرى التي لا تقيم تقييماً نقدياً .  
وكأمثلة على الآثار الخارجية نذكر :

- ❖ موت النباتات أو الحد من نموها .
- ❖ أضرار صحية ناجمة عن تلوث الهواء أو غيره .
- ❖ أضرار في الموجودات المادية .
- ❖ انخفاض قيمة وإيجار المساكن بسبب التلوث والضوضاء .
- ❖ الإضرار بنوعية المياه .
- ❖ الإضرار بالثروة السمكية وتناقص حصيلة الصيد السمكي .

ولا يزال حصر هذه التأثيرات الجانبية صعباً كما أن إمكانية التقويم النقدي لهذه الآثار، أي حساب التكاليف الخارجية، والفرق بين التكاليف الإجمالية (التكاليف الخاصة + التكاليف الاجتماعية) وبين التكاليف الخاصة. وهذه التكاليف الخارجية ما هي في الحقيقة إلا تكاليف اجتماعية إضافية، إن وجود التكاليف الخارجية (التكاليف الاجتماعية الإضافية) يؤدي إلى الأضرار الاقتصادية والبيئية التالية :

❖ إن الاستخدام الإنتاجي للبيئة سوف يصبح أكثر تكلفة وأعلى ثمناً نظراً لأن ذلك يتطلب تنقية المياه الملوثة وتصفية الهواء المحمل بالأكاسيد وتحسين التربة المجردة والوقاية من الضوضاء .

❖ غالباً ما تكون السلع التي تؤدي إلى تخریب في البيئة عند إنتاجها أو استهلاكها ذات أسعار متدنية مقارنة بالسلع الأخرى الأكثر ملاءمة للبيئة والتي تتطلب تكاليف إضافية لتصبح غير ضارة بيئياً . وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاج واستهلاك السلع الضارة بيئياً في ظل نظام الأسعار السائد .

❖ إن التأثيرات الجانبية والتكاليف الاجتماعية الإضافية تؤدي إلى آثار بيئية سلبية تتطلب القيام بالصيانة والإصلاح والإنفاق لمعالجة الأضرار البيئية المختلفة .

مما سبق يتضح أن سبب نشوء التكاليف الخارجية يكمن في أن الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة تستطيع أن تحسن وضعها وتزيد من أرباحها على حساب إجهاد البيئة، حيث تأخذ التأثيرات الخارجية شكل التكلفة الاجتماعية الإضافية (التكلفة الخارجية) التي لا تظهر في الحسابات الاقتصادية .

٣- أسباب تتعلق بالسلوك البشري:

في البلدان النامية: نظراً لأن هذه البلدان تعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، فإن تخریب البيئة لا يعطى إلا قليلاً من الاهتمام؛ إذ يكون الاهتمام منصباً على تأمين متطلبات الحياة الأساسية من الغذاء والسكن والكساء ولو كان ذلك على حساب البيئة. في البلدان الصناعية المتقدمة ذات مستوى المعيشة المادي المرتفع وصل السكان إلى مستوى من التربية والتكوين بحيث أنهم غير مستعدين للتخلي عن مستوى المعيشة المادي المتنامي الذي وصلوا إليه مقابل تحسين نوعية البيئة، والفرد الواحد في البلدان الصناعية المتقدمة، حسب التقديرات، هو أخطر على البيئة وعلى الموارد البيئية الطبيعية بمقدار أربعة أمثال نظيره في البلدان النامية، نظراً لما يستهلكه الفرد في البلدان المتقدمة وما يحتاجه من متطلبات تفوق كثيراً ما يحتاجه الفرد في البلدان النامية<sup>(١)</sup>.

1) [http://www.ao-academy.org/wesima\\_articles/library-20061208-824.html](http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20061208-824.html)

خاتمة :

لعل الجشع في الإنسان أدى به إلى التفكير في نفسه أولاً وأخيراً، و لعل بعض الحرية التي أتيحت له قد تجاوزت حريات الآخرين عبثاً بما ليس له وحده، بل يشاركه كل أفراد المجتمع والعالم ككل، حيث تسعى المنشآت الاقتصادية إلى الاستغلال الأوسع للموارد وتعظيم الربح إلى أقصى حد ممكن مع تخفيض التكلفة، ولا يتم ذلك إلا باستغلال البيئة، ومن هنا تنتج التكاليف الخارجية باهظة الثمن في شكل تخريب للبيئة، ولا يتحمل وزرها إلا المجتمع.

ولذا ينبغي على المجتمع مراعاة التكاليف خارج حدود المصنع، و إدراجها ضمن التكاليف الإجمالية بغية الحفاظ على رأس المال الطبيعي، لأنه رأس المال الذي لا يزول بل دائم التجدد، ولأنه رأس المال الذي يجدد نفسه بنفسه، ولا تكلف المحافظة عليه أكثر من تلويثه وإهداره.



## تحديث الفقه الإسلامي : نظام الزكاة نموذجاً «دور الزكاة فى تحقيق التنمية<sup>(١)</sup> الاقتصادية والاجتماعية»

دكتور/ أحمد عبد الله حسن كاتب(\*)

تقديم وتقسيم:

إن الحديث عن الزكاة كتشريع وتنظيم فنى ، تطول أبعاده فهى الركن الثالث من أركان الاسلام وهى عبادة مالية لها أثرها وتأثيرها الكبير على الفرد والمجتمع ، وهى أحد أعمدة الاسلام التى لا يقوم بناؤه الا بها ، وقد اعتبر الخليفة الاول لرسول الله ﷺ ترك أداء الزكاة نقصاً فى الدين وقال قولته المشهورة «أينقص الدين وأنا حى»<sup>(٢)</sup>.

وسوف نركز فى البحث المائل على دور الزكاة فى دعم وتمويل التنميتين الاقتصادية والاجتماعية ، ولن نتعرض لما تكفلت كتب تراثنا الفقهى المجيد بتفصيله من التاصيلات الجزئية للفريضة .

ولسوف نعرض - بمشيئة الله تعالى بعد تعريفنا للزكاة للحديث تباعاً عن خمس جزئيات يغلب على ظننا أنها تغطى الصورة الكلية لموضوع البحث وهى :

---

(١) يمكن تعريف التنمية بأنها عملية هيكلية تتم بتدخل قوى خارجية عن الاقتصاد تستهدف علاج ما يشوب متغيرات هذا الاقتصاد من اختلالات. راجع: د/ عاطف السيد - دراسات فى التنمية الاقتصادية - دار المجمع العلمى بجدة ١٣٩٨هـ -

- ١- علاقة الدولة بتحصيل وانفاق حصيلة الزكاة من منظور تشريعها ودلالة هذه العلاقة .
- ٢- مدى اعتبار حصيلة الزكاة إيراداً مالياً عاماً من موارد الدولة .
- ٣- دور الزكاة فى التنمية الاجتماعية.
- ٤- دور الزكاة فى التنمية الاقتصادية.
- ٥- بعض الادوار المقترحة التى يمكن أن تؤديها الزكاة من خلال تمويل بعض وجوه الانفاق العام للدولة.

### أولاً : مفهوم الزكاة ( ماهيتها )

الزكاة لغة مصدر زكا الشئ إذا نما وزاد وتطلق على النماء والبركة والطهارة والصلاح والمدح وهى جملة المعانى الواردة فى اللسان العربى والمستعملة فى القرآن الكريم.

وفى اصطلاح الفقهاء هى : حق واجب فى مال مخصوص يصرف لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص<sup>(١)</sup>، ويمكننا أن نضيف إلى هذا التعريف عبارة (لتحقيق أغراض معينة).

أما أنها حق واجب، فإن وجوبها بل فرضيتها ثابتة بالامر الصريح فى القرآن الكريم والسنة النبوية وباجماع فقهاء الامة ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا

الذى تؤخذ منه ، وقولهم : ( يؤخذ من مال مخصوص ) اشارة إلى ثلاث اعتبارات يجب توفرها فى أوعية الزكاة وهى :

١ - إشارة إلى أن للزكاة على كل صنف من صنوف المال شروطاً وأوضاعاً خاصة لا تفرض الزكاة على المال بدونها<sup>(١)</sup>.

٢ - إشارة إلى أن المشرع الإسلامى الحنيف قد اعتمد فى فرض الزكاة على مبدأ التعدد والتنوع فى وعاء الفريضة وسعرها.

٣ - إشارة إلى أن أوعية المال التى اعتمدها المشرع الإسلامى الحنيف محلاً لفريضة الزكاة قد وردت عنه على سبيل الحصر<sup>(٢)</sup> ، وأن كان هذا لا يمنع عند طائفة من الفقهاء من القول بوجوب حقوق أخرى فى المال سوى الزكاة.

---

(١) يصرح الشيخ البهوتى فى كشف القناع بأن من شروط الزكاة تمام الملك فى الجملة ويعمل ذلك بأن الملك الناقص ليس نعمة كاملة وهى انما تجب فى مقابلة النعمة الكاملة إذ الملك التام لا يتعلق به حق للغير وفى مكنة صاحبه التصرف فيه على حسب اختياره وفوائده راجعة اليه وحده راجع : كشف القناع ص ٣١٤ مرجع سابق ، ومن هذه الشروط كذلك : النماء وبلوغ النصاب والحول.

(٢) فقد أمر النبى ﷺ بإتياء الزكاة من أموال معينة على سبيل الحصر - فمن الثروة الحيوانية: أمر بزكاة الإبل والبقر والغنم وما يلحق بالآخرين من الجاموس و المعز

وقولهم: (يصرف لطائفة مخصوصة) إشارة إلى أن حصيلة الزكاة وأن أمكن النظر إليها وعلى نحو ما سيأتى على أنها إيراد مالى عام من حيث عمومية الزكاة المادية والشخصية واتصال الدولة بتحصيلها ووضع حصيلتها فى مصارفها الشرعية، إلا أنها يرد عليها مبدأ تخصيص انفاق حصيلتها لا على سبيل الاستثناء من قواعد وضع ميزانية الدولة وانما على سبيل الاصل لثمانى طوائف من المستحقين وردت على سبيل الحصر.

وقولنا: (لتحقيق أغراض معينة) إشارة إلى أن غرض فرضية الزكاة وهو موضوع هذا البحث متعدد بتعدد طوائف المستحقين للزكاة، وان كان يمكن وضع تقسيمين رئيسيين لاغراض الفريضة، تبعاً لما اذا كان وجه استحقاق جزء من حصيلة الزكاة يحقق غرضاً اقتصادياً أم اجتماعياً.

ونرى أنه لا ستظهار دور الزكاة فى عمليتى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فانه من المناسب التعرض لخمس جزئيات فرعية تشكل معاً الصورة الكلية لهذا البحث، وسوف نتناولها تباعاً.

ثانياً: علاقة الدولة بتحصيل وانفاق حصيلة الزكاة من منظور تشريعها ودلالة هذه العلاقة:

نحن لا نتجاوز الواقع اذا قلنا بقيام التزام شرعى على الدولة ازاء تحصيل الزكاة ووضع حصيلتها فى مصارفها الشرعية<sup>(١)</sup>. وهذه الالتزام يستمد اساسه من

الآية وإن كان خطاب مواجهة للنبي ﷺ إلا أنه غير مختص به وحده بل تشاركه فيه جميع الأمة ممثلة فى سلطتها العامة<sup>(١)</sup>.

والفائدة من مواجهة النبي ﷺ بالخطاب أنه هو الداعى إلى الله والمبين عنه معنى ما أراد ليكون سلوك الامة فى شرائع الدين على حسب ما ينهجه لهم  
لراجع نيل الأوطار للشوكانى ج ٤ ص ١٠٣.

ولذلك فانه قد ثبت ان أبا بكر الصديق قال بعد ان امتنع بعض العرب عن دفع الزكاة لعماله : والله لو منعونى ( بصفته ممثلاً للدولة ) عناقاً (أو عقال بعير) كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم على منعه، واقتنع عمر بن الخطاب بسلامة وصحة فهم الصديق للحديث الذى تمسك به عمر فى البداية لمنع الصديق من قتال من قال لا آله إلا الله حيث قال له : كيف تقاتل من قال لا آله إلا الله وقد قال رسول الله : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا آله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله<sup>(٢)</sup>.

فقد فهم الصديق ان العصمة متعلقة بأمرين :

كلمة التوحيد، وحق الدماء والأموال، وأن حق الأموال هو الزكاة وشرح الحديث يوضحون ذلك، فالشيخ المناوى فى شرحه فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٢ ص ٨٩ حديث رقم ١٦٣٠ يقول :

«إلا بحقها» أى الدماء والأموال يعنى هى معصومة إلا عن حق يجب فيها فالبراء بمعنى عن أو من ، أى فقد عصموها إلا عن حقها أو من حقها ، أو إلا بحق كلمة التوحيد.

وحقها ما تبعها من الأفعال والأقوال الواجبة التى لا يتم الإسلام إلا بها فالتلفظ بكلمة التوحيد يطالب بهذه الفروض ، فالعصمة متعلقة بأمرين :

كلمة التوحيد وحقها أى حق الدماء والأموال على التقديرين ، والحكم إذا تعلق بوجوده شرطان لا يقع دون استكمال وقوعهما .

والإمام الشوكانى فى نيل الاوطار ج ٤ ص ١٠٢ يذهب الى أن عمر تعلق بظاهر الكلام قبل ان ينظر فى اخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر :

أن الزكاة حق المال ، يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال ، متعلقة بأطراف شرائطها ، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ، ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة اليها فى قوله : «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة» فكان فى ذلك دليل على أن الممتنع عن الصلاة يقاتل بالاجماع ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه وقد اجتمع فى هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ، ومن أبى بكر بالقياس ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس وأن جميع ما تضمنه الخطاب الوارد فى الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته .

تحديث الفقه الإسلامي (١) نظام الزكاة نموذجاً.. دور الزكاة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
د. أحمد عبد الله حسن كاتب

---

دخلها الاسلام ومن قتال الصديق لماعى الزكاة لارغامهم على أدائها هو :  
ثبوت الصفة السيادية للدولة فى مواجهة الافراد فى تحصيل الزكاة<sup>(١)</sup>.

هذه الصفة التى أورد الإمام الشوكانى وجهاً آخر لثبوتها مستنبطاً من وصية رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن حيث قال له :

«إنك ستأتى قوما أهل كتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا آله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن هم أطاعوك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوك فإياك وكرائم أموالهم». (متفق عليه).

فقد استدلل الإمام الشوكانى من عبارة الحديث «تؤخذ من أغنياءهم» على أن الإمام هو الذى يتولى قبض الزكاة وصرفها اما بنفسه او بنائبه فمن امتنع منهم اخذت منه قهراً.

والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام يؤكد هذا المعنى فى مسلك الصديق وعثمان بن عفان رضى الله عنهما فقد روى بسنده فى الفقرات ١١٢٥-١١٢٨ من كتابه الأموال أن أبا بكر الصديق كان اذا أراد أن يعطي الرجل عطاءه ، سأل هل عنده مال قد حلت فيه الزكاة فإن أخبره أن عنده مالا قد حلت فيه الزكاة قاصه مما يريد أن يعطيه كما روى مثل ذلك عن عثمان ؓ فإذا لم يكن للدولة الحق فى تحصيل الزكاة لما ساغ للصديق أن يحجزها من المنبع .

ثالثاً: مدى اعتبار حصيلة الزكاة إيراداً مالياً عاماً:

حيث قد ثبت مما تقدم ان على الدولة التزاماً شرعياً بتحصيل الزكاة ممن وجبت عليهم ، وأن لها فى سبيل ذلك اجبار ممولى الزكاة على دفعها ، فإننا نقول لذلك :

بأن الزكاة إيراد عام انطلاقاً من كونها فريضة مالية تحصل بمعرفة الدولة جبراً (إذا اقتضت الضرورة ذلك) دون مقابل مادي ملموس وبصفة نهائية .

ولسنا الآن بصدد المقارنة بين الزكاة والضريبة ، غير أننا اذا كنا قد انتهينا الى كون الزكاة إيراداً عاماً للدولة ، فإننا نؤكد على ان هذا الإيراد يرد عليه مبدأ تخصيص الانفاق العام<sup>(١)</sup> ، حيث يجب صرف الحصيلة للفئات والمصالح الثمانية الذين حصرتهم الآية القرآنية الكريمة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤْمُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ (سورة التوبة : ٦٠).

(١) فالزكاة إنما تصرف لطائفة مخصوصة من المستحقين حددتهم آية سورة التوبة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤْمُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ حتى ان البعض قد استحب صرفها فى الاصناف كلها لكل صنف ثمنها إن وجد (هذا الصنف) حيث وجب الاخراج للجميع فإن اقتصر على إنسان واحد أجزأة راجع : الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف



ونحن هنا نلاحظ ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى أن الحصيلة وإن كان يرد عليها مبدأ تخصيص الانفاق على الفئات والمصالح الثمانية الواردة فى الآية الكريمة المتقدمة، إلا أن هذه الفئات والمصالح من الاتساع بحيث يمكن أن تستوعب وجوه صرف كثيرة، لاشباع حاجات عامة عديدة وهو الأمر الذى يصبح معه وضع حصيلة الزكاة فى مصارفها الشرعية محققاً لجوانب حقيقية من جوانب الانفاق العام بمعناه الفنى الحديث.

رابعاً: دورية الزكاة وعموميتها المادية والشخصية واعتدال أسعارها واستحالة التهرب من أدائها، أمور تكفل لتشريعها الفاعلية المطلوبة فى عمليات التنمية:

إن الزكاة كما هو ثابت وواضح ليست تشريعاً انتقالياً أو مرحلياً أو إقليمياً شرع لمرحلة زمنية دون أخرى، أو لمجموعة من المكلفين دون أخرى، أو لإقليم دون آخر وإنما هي تشريع عام عمومية مادية فيما يتعلق بأوعية المال التي تفرض عليها الزكاة<sup>(١)</sup> فهي وإن كانت من حيث ظاهر الأصل تفرض على أربعة أنواع من صنوف المال إلا أنها فى الحقيقة تفرض على مختلف أنواع الدخل والثروة عدا ما ورد بشأن الإعفاء من فرضية الزكاة عليه نص خاص. من حيث أن مختلف أنواع الدخل والثروة ترد إلى الأصناف الأربعة التي فرضت عليها الزكاة بحسب الأصل وهي تشريع عام عمومية شخصية من حيث أن المخاطبين بها معينون

بالوصف حيث تجب على كل مسلم مالك لنصاب حال عليه الحول أيا كان وطنه أو موقعه .

ونحن هنا نلاحظ إن التشريع الإسلامي قد سبق إلى الأخذ بقاعدة التبعية الاقتصادية أي مكان تحقق الإيراد كأساس لحق الدولة مصدر الإيراد في تحصيل الزكاة وإنفاقها وذلك بالنسبة لزكاة المال ، وهذا ما يؤخذ من حديث سيدنا رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حينما وجهه إلى اليمن<sup>(١)</sup> ، أما بالنسبة لزكاة أو صدقة الفطر فإن التشريع الإسلامي قد سبق إلى الأخذ بعلاقة محل الإقامة وقت تحقق الوجوب .

ثم أن الزكاة وإن كانت من حيث الأصل في إنفاق حصيلتها فريضة محلية تحصل من أغنياء المكان لتصرف لمستحقي نفس المكان ، إلا أنها يمكن أن تعم الأماكن الأخرى الأقرب فالأقرب إلى مكان تحصيلها ، عند انعدام المستحقين لها أو زيادتها عن حاجتهم في مكان التحصيل .

ثم أنها من جهة أخرى تشريع يعم الزمان كله بمختلف آجاله ، فشرطها هو حولان الحول فيما له حول من صنوف المال من يوم تملك النصاب ، أما مالا حول له كالإنتاج الزراعي فوقت وجوبها هو وقت تحقق النصاب ، وفي كلا النوعين فإن دفعها يكون على الفور لا على التراخي ، وليس لتحقيق هذا الشرط موعد موحد بالنسبة لجميع أوعية المال أو المخاطين بأدائها ، مما يعطي إمكانية تحصيلها واستحقاقها على مدار العام ، ولا يمنع في الوقت ذاته من إمكانية

ومما لا شك فيه أن دورية الزكاة وعموميتها المادية والشخصية إضافة إلى اعتدال سعرها حيث إن هذا السعر في زكاتي النقدين وعروض التجارة نسبي ثابت بواقع ٢.٥٪ من رأس المال النقدي والمتداول ، وهو في زكاة النعم تنازليا ، ويتضح ذلك من إجراء عملية حسابية للحديث النبوي الشريف الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه<sup>(١)</sup> حيث يقول عليه الصلاة السلام : «..... فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها . شاتان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها . ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة . شاه ... » ويوضع هذه المقادير في صورة جدول يتضح الآتي :

| وعاء الزكاة بالشاة | مقدارها بالشاة | السعر الاسمي | السعر الحقيقي |
|--------------------|----------------|--------------|---------------|
| من ١ - ٣٩          | معفاة          | صفر          | صفر           |
| من ٤٠ - ١٢٠        | ١              | ٢,٥٪         | ٠,٨٣٪         |
| من ١٢١ - ٢٠٠       | ٢              | ١,٦٥٪        | ١٪            |
| من ٢٠١ - ٣٠٠       | ٣              | ١,٤٩٪        | ١٪            |
| من ٣٠١ - ٤٠٠       | ٤              | ١,٣٢٪        | ١٪            |

وبدراسة السعر الاسمي لزكاة الغنم ومع مراعاة أن وحدة القياس وهي الشاة لا تتجزأ نجد أن السعر الاسمي بصفة عامة يبدأ من الصفر فيما هو أقل من

السعر الحقيقي فهو أقل من السعر الاسمي لأن السعر الاسمي يحتسب من أول النصاب أي من أول شريحة النصاب ويستمر بدون تغير إلى نهاية الشريحة<sup>(١)</sup> ، فإذا احتسبناه على أساس مقدار الفريضة مضروباً في مائة مقسوماً على نهاية الشريحة وجدناه في الشريحة الأولى أقل من الواحد الصحيح ، ثم يكمل الواحد الصحيح في بقية الشرائح وإلى ما لا نهاية .

أما بالنسبة لزكاة الزروع والثمار فإن سعرها نسبي متغير تبعاً لتغير طريقة الري وما إذا كان الري بالحياض أم رياً دائماً بتكلفة مالية<sup>(٢)</sup> وعلي كلتا الحالتين فإن السعر لا يتجاوز في طريقة الري بالحياض نسبة الـ ١٠٪ عشر المحصول الناتج فالزكاة بصفة عامة ذات سعر معتدل جداً ، فإذا أضفنا إلى ما تقدم أنها عبادة يخرجها المسلم كنوع من التقرب إلى الله دون تهرب من بذلها وأدائها ، وجدنا أن دوريتها وعموميتها واعتدال سعرها واستحالة التهرب من دفعها أمور تكفل لتشريعها الفاعلية المطلوبة في إجراء عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى

---

(١) حيث يسمى ما بين الفرضين العفو ، والوقص ، والشنق (بالشين المعجمة وفتح النون) ومعنى ذلك أن الزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو على الأصح عند الحنابلة ، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري وأبو يوسف ، وقال الليث وزفر ومحمد بن الحسن تتعلق بهما راجع : معونة أولى النهي للإمام تقي الدين محمد بن أحمد الشهير بابن النجار - تحقيق د / عبد الملك بن دهيش - دار خضر بيروت ١٤١٦ هـ ص ٥٩٣ .

(٢) انتهى ابن النجار في معونة أولى النهي إلى أنه يجب فيما يشرب بكلفة (مالية) العشر ، وإلى أنه يجب فيما يشرب نصف السنة بكلفة مالية ونصف السنة الأخرى

فى اشد فترات الكساد استحكاما من حيث أنها تعمل وبصفة دائمة على تنشيط أحد جوانب الطلب الكلى الفعال ونعني به الطلب الخاص على نوعى السلع والأموال الاستهلاكية والإنتاجية .

فالمسلم صاحب رأس المال من حيث كون الزكاة عبادة يزداد حرصه على تحقيق اكبر فائض مشروع من الدخل والثروة ليتقرب إلى الله عز وجل بجزء منهما عن طريق الزكاة ، فيزداد بذلك طلبه على أموال وسلع الإنتاج .

والمستحق للزكاة وهو يتزايد لديه الميل الحدى للاستهلاك ، أن أعطي ما يفنيه من حصيلتها سواء بسد احتياجاته من سلع وخدمات الاستهلاك ، أو بتمليكه لأدوات مهنته وحرفته ان كان صاحب مهنة أو حرفة <sup>(١)</sup> إنما تعمل الزكاة من خلاله على تنشيط الطلب الخاص على أموال الإنتاج وسلع الإستهلاك معا ، وهي فى أوقات الكساد لا تقل فعالية لأداء هذا الأثر عن أوقات التوازن و

---

(١) وقع الخلاف بين الفقهاء فى مقدار ما يعطى للفقير والمسكين من الزكاة ولهم فى ذلك وجهتان من النظر : (أولاهما) أن الاعطاء يكون بمقدار الكفاية أى تمام الكفاية بحسب المعروف دون تحديد لمقدار معين من المال وقد انقسم أصحاب هذه الوجهة إلى فريقين : (الأول) يقرر أن مقدار الكفاية وتمامها هو كفاية العمر الغالب ويعطى الفقير والمسكين ما يكفيه وما يفنيه عن أخذ الزكاة ثانية مقدار عمره الغالب وإلى هذا ذهب الشافعى وأحمد فى احدي روايتيه وقد اختار هذه الرواية المرداوى فى الانصاف وعليه يعطى صاحب الحرفة ما يشتري به آلات حرفته قلت قيمتها أو كثرت ، ويعطى غير المحترف ما يشتري به ما يدر عليه دخلاً يكفيه العمر الغالب

الرواج، حيث تزداد حصيلتها في أوقات الكساد بسبب تدافع أصحاب رؤوس الأموال على تحويل أصول نشاطهم الإقتصادي العينية التي لا تجب فيها الزكاة إلى أصول نقدية تكون محلا للزكاة فتزداد الحصيلة تبعا لذلك و تزداد فاعلية الزكاة في تنشيط الطلب الخاص و بالتالي الطلب الكلي الفعال.

#### خامساً: دور الزكاة في التنمية الاجتماعية:

الإنسان هو المستهدف من كل جهود التنمية الاجتماعية ، فهو صانع تلك الجهود وهو صانع التنمية وهو الغاية منها، والإنسان هو المحور الرئيسي في تشريع الزكاة ، فالزكاة طهرة للمزكي بها تصفو نفسه وينمو ماله، والزكاة إعانة للمستحق يحفظ الله بها كرامته ويصون بها وجهه عن ذل السؤال ومن حكمة الله البالغة أن خصص حصيلة الزكاة لثمانية طوائف من المستحقين وهم جل الموارد البشرية التي شرعت الزكاة لرفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي ..... وتؤدي الزكاة من خلال تخصيص إنفاق حصيلتها أدوارا بارزة ومحددة في التنمية الاجتماعية في المجتمع المسلم ، ويمكن الحديث عن خمسة أدوار اجتماعية رئيسية للزكاة ينتج أو يتفرع عنها عددا من الآثار الاجتماعية ، ويكفيها الآن الإشارة إلى أدوارها الرئيسية وهي :

#### ١- تضيق الفوارق بين طبقات المجتمع :

إذ من المعلوم أن حصيلة الزكاة تقسم على ثمانية طوائف من المستحقين تملك لأربعة منهم وتصرف في مصالح أربعة آخرين منهم ، والزكاة في أدائها لهذا الدور

للفقراء<sup>(١)</sup> والمساكين<sup>(٢)</sup> على إجراء نفقات تحويلية<sup>(٣)</sup> فعلية غير مخصصة من ميزانيتها العامة ، فالزكاة هنا تمثل اقتطاعاً من الذمة المالية للأغنياء وإضافة نقدية حقيقية إلى الذمة المالية للفقراء والمساكين ، فتقل عن طريقها الفوارق بين طبقات المجتمع. ويتحقق من خلالها التقارب بين الطبقات وسيادة أجواء الأمن والطمأنينة وندرة الجرائم المالية .

## ٢- تحقيق السلام والأمن الاجتماعي :

تعتبر الزكاة عند جمهور الفقهاء فريضة مالية محلية ، بمعنى أنها تقتطع من أغنياء المكان لتصرف على مستحقي نفس المكان ، ويؤخذ هذا الحكم من حديث سيدنا رسول الله لمعاذ بن جبل حينما وجهه إلي اليمن حيث قال له : «أعلمهم أن الله قد افترض عليهم زكاة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ...» ويهدف المشرع الإسلامي الخفيف من وراء تقرير هذا الحكم إلي أن يستل من قلوب الفقراء وبقية طوائف المستحقين نظرة الحقد أو الحسد إلي الأغنياء ورؤوس

---

(١) الفقير في عرف الشرع هو : من لا يجد نصف كفايته راجع ابن النجار - منتهى الارادات ص ١٤٨ مرجع سابق وعرفه المرداوي في الانصاف بأنه : من لا يجد ما يقع موقعاً من كفايته راجع : الانصاف ح ٣ ص ٢١٧ .

(٢) المسكين في عرف الشرع هو : من يجد نصف كفايته أو أكثر من نصفها - منتهى الارادات لابن النجار - ص ١٤٨ مرجع سابق وعرفه المرداوي في الانصاف بأنه : من يجد معظم أو أكثر كفايته (دون أن يبلغ حد الكفاية) الانصاف ح ٣ ص ٢١٧ مرجع سابق

أموالهم ، حتى إذا ما أدرك المستحقون للزكاة أن لهم حقا معلوما في رؤوس أموال الأغنياء التي يرونها أمامهم ، أدركوا أن هذه الأموال كأنها ملك لهم ، وكانوا أكثر حرصا عليها ، وبذلك يحقق تشريع الزكاة هدفا اجتماعيا مزدوجا ، حيث ينتزع من قلوب الأغنياء شح النفس ويعودهم على البذل و العطاء ، وحيث تنتزع في نفس الوقت من قلوب الفقراء وبقية المستحقين للزكاة نظرة الحقد والحسد إزاء الأغنياء ورءوس أموالهم ليغرس بدلا منها أملا وترقبا للحصول على جزء منها هو حق معلوم أقره المشرع لهم ، فتسود المحبة والإخاء بين طرفي الزكاة بدلا من البغض والكراهية بين طبقي المجتمع الرئيسيتين (الأغنياء والفقراء).

ومن جهة ثانية تحقق الزكاة نفس الدور عن طريق آخر ، حيث أن المشرع الإسلامي قد خصص سهما من حصيلتها للمؤلفة قلوبهم ، وهم كما يعرفهم الفقهاء قوم ذوو شوكة وغلبة يخشي منهم على الإسلام أو على المسلمين فيعطون من مال الزكاة لتأليف قلوبهم ونزع نزعة العدوان لديهم .

### ٣- الحرية الاجتماعية :

ولتحقيق هذا الدور الاجتماعي الهام للزكاة خصص المشرع الإسلامي الحنيف احد أسهم الحصيلة الثمانية لفك الرقاب أي تحرير الأرقاء والعبيد في المجتمع أما عن طريق شرائهم وإعتاقهم ، أو عن طريق إعانة المكاتبين منهم على أداء نجوم الكتابة ، فيكسب المجتمع عن طريق الزكاة عددا من المواطنين النافعين



إلى المؤلفة قلوبهم ولأن يدفعها إلى الأسير لفك رقبتة من الأسر أشبه بدفعها إلى الغارم لفك رقبتة من الدين<sup>(١)</sup>.

#### ٤- إحياء المروءة والتكافل الاجتماعي:

لقد خصص المشرع الإسلامي الحنيف سهماً من حصيلة الزكاة لمن أسماهم بالغارمين، والغارم كما يعرفه الفقهاء هو: كل من استدان في مباح وعجز عن السداد<sup>(٢)</sup>، والغارم على هذا النحو يشمل طوائف اجتماعية متعددة، يشمل صاحب المشروع الصناعي أو التجاري أو الحرفي الذي استدان أو تطوع ليتحمل أعباء وديونا وديات كادت أن توقع القتال والشقاق بين قبائل وعائلات إقليمه، فمثل هذا الأخير لو ترك وحده ليتحمل ما يتحمله من ديون وديات لماتت النخوة والشهامة والمروءة بين الناس وما وجد منهم من يجرؤ على التصدي للإصلاح بينهم عند كل خلاف أو نزاع، وهذا ما لا يقره المشرع الإسلامي الحنيف، بل يقر نقيضه تماماً، ولذلك خصص سهماً من حصيلة الزكاة لذوي المروءة وكل من استدان في مباح وعجز عن السداد حتى ولو كان ذو المروءة غنياً، فإن المجتمع يتحمل عنه ما تحمله في سبيل الإصلاح بين المسلمين ودرء أسباب الخصومة والقتال عنهم.

#### ٥- إغاثة ابن السبيل:

إن ابن السبيل هو: المسافر الذي انقطع به الطريق بضياح أمواله أو بهلاكها

المسافر فأوجب له نصيباً من حصيلة الزكاة يصرف في مصالحه ولا يملك له حيث يجب والحالة هذه توفير سبل المواصلات له لإعادته إلي دياره ، حتى ولو كان غنياً في بلده ، وهو هدف اجتماعي يمثل ضماناً من ضمانات الحياة الكريمة لكل مسلم.

### سادساً: دور الزكاة في التنمية الاقتصادية<sup>(١)</sup>:

لأن الزكاة كما قلنا ليست إيراداً عاماً للدولة بحيث يمكن لها أن تستخدم حصيلتها في وجوه إنفاقها العام كما تستخدم مواردها العادية وغير عادية ، حيث خصص المشرع الإسلامي الحنيف وجوه صرف حصيلتها ، لذلك فإن دورها المباشر في خطة التنمية الاقتصادية للدولة محدود بالقدر الذي يمكن للدولة أن

(١) تعني التنمية الاقتصادية في مفهومها العام استغلال طاقات وإمكانيات المجتمع بما يؤدي إلى زيادة حقيقية في الدخل القومي وفي متوسط الدخل الفردية وذلك عن طريق عدد من السياسات منها : التشغيل الكامل لموارد المجتمع غير المشغلة ، زيادة كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع ، تصحيح التفاوت بين عوامل الإنتاج وتوزيع مجالاته ومصادره . راجع في هذا المعنى : د/ محمد مبارك حجير السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية - الدار القومية للطباعة والنشر - مصر - ص ١٨

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ..... لماذا وكيف تستخدم حصيلة الزكاة في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية ، والجواب هو : أن الزكاة أداة لاستقطاع جانب من الفوائض الاقتصادية من قطاعات الاقتصاد القومي ذات الفائض ، وهي إذ تخصص لثمانى طوائف من المستحقين فإنها تشكل أداة لتحويل هذه الاستقطاعات

تأخذه من الحصيلة بوصفها من المستحقين للزكاة ، إذ لها أن تقتطع ما لا يزيد عن ثمن الحصيلة من مصارفها الشرعية حيث تأخذ حينئذ وصف (العاملين عليها) ولها أن تقتطع كذلك ما لا يزيد عن ثمن الحصيلة الثاني المخصص للدفاع وتحقيق الأمن القومي باعتبارها تهيمن على عمليات الدفاع والجيش وقرار الحرب والسلم على اعتبار أن مصرف (في سبيل الله) قاصر فقط على الجهاد وهو الراجح عند الفقهاء ، ولها كذلك في حالة عدم وجود مستحقين لمصرف (الغارمين) الحصول على قدر منه بوصفها تستدين لتحقيق المصالح العامة وتتعثر كثيراً في السداد.

غير أن الزكاة تحقق بطريق غير مباشر أي من خلال مستحقيها الآدميين دوراً مطلقاً في التنمية الاقتصادية ، فهي تعمل كما أوضحنا من قبل على تنشيط الطلب الكلي الفعال ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الزكاة تؤدي عدداً ضخماً من الأدوار الاقتصادية في مقدمتها :

- ١- محاربة اكتناز الأموال
- ٢- إعادة توزيع الدخل القومي
- ٣- تشجيع الاستثمار
- ٤- التوجيه الاقتصادي لعناصر الإنتاج
- ٥- إقامة المشروعات الحرفية والمهنية لبعض طوائف المستحقين
- ٦- إعانة المدين المعسر بدلاً من إشهار إفلاسه

وهذه كلمة موجزة عن كل دور من هذه الأدوار :

الوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج المتاحة والممكنة ، ولم يقتصر المشرع الإسلامي الحنيف في محاربة الاكتناز على توعيد المكتنزين بالعذاب في قوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَبْفُقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُؤُهُمْ وظُهُرُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة : ٣٤ ، ٣٥] بل استخدام الزكاة كأداة لمحاربة الاكتناز من خلال إجراءين هامين هما :

أ - اعتبار رأس المال النقدي مالا ناميا بالقوة سواء غناه صاحبه أو عطله ، وفرض الزكاة عليه ، وفي ذلك نجد أن سيدنا رسول الله ﷺ يحذر وليي اليتيم من تعطيل ما وليه من أموال لهذا اليتيم عن الاستثمار والتنمية في قوله : «ألا من وليي يتيما له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه فتأكله الصدقة» وفي رواية أخرى : «ابتغوا بأموال اليتامى لا تذهبها الزكاة» والمعنى في هذين الحديثين الشريفين إن مال اليتيم إذا ترك على حاله بدون استثمار أو تنمية بالتجارة وغيرها ، فإن الزكاة تأخذ منه كل عام جزءا حتى تفنيه.

ب - ولما كانت الزكاة - عدا زكاة النابت من الأرض - تفرض على رأس المال وما ينتجه من دخل في خلال العام الزكوي ، فإن من شأن هذه الطبيعة الخاصة للزكاة أن تحفز رأس المال لا على التعطل عن الاستثمار (الاكتناز) بل على

وهي في هذا الأثر قد سبقت ما يعرف ، حديثاً بالضريبة الحافزة ، وتأثيرها يفوق ما يعرف بالآثار المعوضة للضريبة.

## ٢- إعادة توزيع الدخل القومي<sup>(١)</sup>:

تحاشيا لما ينتج عن التوزيع الأولي للدخل القومي من تفاوت في الدخل والثروات استخدم المشرع الإسلامي الحنيف الزكاة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي ، حيث إنها وببساطة شديدة تقتطع جزءا من دخول وثروات الأغنياء ، وتحولها مباشرة إلي عدد من المستحقين في مقدمتهم الفقراء والمساكين.

ونحن نري أن أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي يفوق كثيرا أثر أي نظام ضريبي آخر للأسباب الآتية:

أ- أن العبء الفعلي للزكاة يقع على عاتق الطبقات الغنية ، حيث أن الزكاة مراعي فيها معنى العبادة ، ويدخل نقل عبئها إلي غير المزكي في باب الرياء ، وهو أمر يصعب كثيرا على المسلم الباذل للزكاة بمحض إرادته واختياره أن يقع فيه ، وتبعا لذلك تتفوق الزكاة على الضريبة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي لمالها من تأثير حقيقي ومباشر على دخول الأغنياء وثرواتهم.

ب- أن حصيلة الزكاة تدخل بالكامل في ذمة المستحقين المالية ، دون أن يتحملوا في سبيل الحصول عليها أية أعباء ، فهي بذلك تشكل إضافة حقيقية إلى ذمتهم المالية ومن قبل كانت الزكاة اقتطاعاً حقيقياً من ذمة المخاطبين بها.

ج- إن الزكاة تفرض تقريباً على جميع الأموال النامية بما فيها المدخرات الخاصة على العكس من الضريبة التي قد تعفي منها بعض أوعية الادخار أو المشروعات الاستثمارية مؤقتاً أو بصفة دائمة ، وهذا ما يعطي الزكاة قاعدة أوسع في الفرضية وتأثيراً أعمق على إعادة توزيع الدخل القومي .

د - ولأن تشريع الزكاة لا يحده زمان ولا مكان ، لذلك فإنها تعتبر أداة دائمة ومستقرة وثابتة في إعادة التوزيع .

### ٣ - تشجيع الاستثمار :

أن حصيلة الزكاة على نحو ما أسلفنا تتوجه إلى طوائف من المستحقين يتزايد لديها الميل الحدي للاستهلاك بدرجة قد يستغرق معها كل الحصيلة ، ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن الجزء من الدخل القومي الذي أنفقه مستحقوا الزكاة يمثل دخلاً جديداً للأفراد الذين وصل إليهم ، ليذهب بدوره إلي الاستهلاك والادخار طبقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار عندهم ، لتستمر حلقة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج ، وبعبارة أخرى فإن حصيلة الزكاة التي تمثل : الزيادة الأولية في إنفاق مستحقيها خلال سنة الاستحقاق ، تؤدي إلي سلسلة متوالية من الإنفاق الذي يتناقص أو يتزايد طبقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار ، ولكنه في مجموعه يزيد عن كمية ( مقدار ) الحصيلة في سنة الاستحقاق وهو ما يعرف بأثر مضاعف الاستثمار الذي يوضح أثر الإنفاق الأولي في الدخل القومي وبيان

النقص الناتج عن إخراج الزكاة زيادة حقيقية في المال المزكي ، هذا فضلا عن أن المستحقين للزكاة قد يستخدمون ما يحصلون عليه في إنشاء استثمارات صغيرة خاصة إذا كانوا من أصحاب المهن أو الحرف وفي ذلك تحفيز للنشاط الإنتاجي الكلي<sup>(١)</sup>.

#### ٤- التوجيه الاقتصادي لعناصر الإنتاج :

سبق أن رأينا أن المشرع الإسلامي الحنيف استخدام الزكاة كأداة لمحاربة اكتناز المال وحفزه على الاستثمار ، بالبحث عن وجوه استثمار تفوق في عائدها نسبة الاستقطاع الزكوي ، وبالإضافة إلى ذلك رأينا في تاريخ تطبيق تشريع الزكاة أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في عام الرمادة (في السنة الثامنة عشرة من الهجرة) قد استخدم الزكاة كأداة لخلق نوع من الرواج الاقتصادي ، حيث اتخذ قراره بتأجيل تحصيلها إلى العام المقبل ، فلما حدث الانتعاش في العام التالي لعام الرمادة حصل صدقة عامين . كما رأينا كذلك أن سيدنا رسول الله ﷺ قد تعجل صدقة عمه العباس بن عبد المطلب لعام مقبل ، حيث حصل منه في عام واحد صدقة عامين إحداهما حالة والثانية معجلة ، فلما كان العام المقبل أعفاه من دفع صدقته ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المشرع الإسلامي الحنيف قد عامل الدخول والثروات معاملة زكوية متفاوتة ، حيث جعل الزكاة على بعضها فريضة ، وجعل الصدقة على بعضها الآخر تطوعا ( كما في كسب العمل والمهن

الحرّة غير التجارية ) وحيث نوع في سعر الفريضة تبعاً لمقدار الجهد المبذول في الحصول على الإيراد الخاضع للزكاة ، وهذا التنوع في المعاملة يوسع من قاعدة الاختيار أمام عناصر الإنتاج في نوعية النشاط الاقتصادي الذي تؤلفه.

#### ٥ - إقامة المشروعات الحرفية والمهنية لبعض طوائف المستحقين :

يذهب بعض فقهاء الشريعة الإسلامية في تحديد مقدار ما يعطى للمستحق من حصيلة الزكاة عند زيادة حصيلها إلى إعطائه ما يغنيه عن طلب أو قبول الزكاة طيلة عمره الغالب ، فإن كان صاحب مهنة أو حرفة فإنهم يفضلون بالنسبة له شراء أدوات مهنته وتحويله من شخص عاطل مستحق للزكاة إلى شخص منتج مخاطب بالزكاة.

#### ٦ - إعانة المدين المعسر بتسديد ديونه بدلاً من إشهار إفلاسه :

سبق أن قلنا بأن الفقهاء يعرفون الغارم بأنه : الشخص الذي استدان في مباح وعجز عن السداد ، ويندرج تحت هذا التعريف طوائف عديدة من الغارمين منهم صاحب المشروع التجاري أو الصناعي المنتج النافع لمجتمعه فإنه إذا استدان لتكوين أو توسيع مشروعه وحل أجل الوفاء ، ولكنه ولسبب خارج عن إرادته وتوقعه عجز عن السداد ، فمثل هذا المستثمر النافع حرص المشرع الإسلامي الحنيف على إبقائه عضواً منتجاً في المجتمع بدلاً من اقتسام أمواله بين دائئيه قسمة الغرماء ، والقضاء عليه ، وإشهار إفلاسه ، حيث خصص له المشرع سهماً من حصيلة الزكاة تسدد عنه دينه منه ، والملاحظ أنه لا عليك شيئاً من حصيلة



مستغلة فإن الزكاة وعلي النحو السابق بيانه تعالج كل هذه الظواهر السلبية ، وهو الأمر الذي يدعو إلي القول بأنها أداة فاعلة في أحداث التنمية الاقتصادية بما تستهدفه من تشغيل للموارد البشرية والطبيعية والمالية المعطلة ومن رفع لمستوي معيشة الطبقات الفقيرة.

سابعاً: بعض الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن للزكاة أن تؤديها من خلال تمويل بعض وجوه الإنفاق العام للدولة:

أنه نظراً لتطور دور الدولة في مختلف ميادين الحياة ، ونظراً للحالة الاقتصادية المتواضعة التي عليها معظم الدول الإسلامية ، ونظراً لأن المشرع الإسلامي الحنيف قد اكتفى بوضع الإطار العام لتشريع الزكاة بما في ذلك تصنيف المستحقين لها دون تحديد لأشخاصهم ، وترك للاجتهاد استكمال ما بداخل هذا الإطار من جزئيات بما لا يخرج عنه ، فأنا ندعو إلي مناقشة أربعة أدوار محددة للزكاة هي :

١- دورها في دعم وتمويل أجور العاملين في الدولة من أصحاب الدخل الثابت والمحدود ، باعتبار أنهم من فئة المساكين ، حيث يعرف الفقهاء المسكين بأنه : من له دخل لا يكفيه<sup>(١)</sup> ، وهم تحت هذا التعريف يدخلون ضمن هذه الطائفة ، ونحن في ذلك ننبه إلى أن الزكاة حق لمستحقيها وليست تفضلاً من أحد ، وأنهم من جهة أخرى عاملون في الدولة التي تتولي عملية التحصيل ، وتحصل في مقابلها على ما لا يزيد عن ثمن الحصيللة وهم أن حصلوا على جزء منها فإنما

يحصلون على أجر في نظير عمل يؤدونه خاصة بعد أن أصبحت الأعمال والوظائف متشابكة مترابطة.

٢- دورها في تسديد ديون الدولة والتزاماتها المالية ، باعتبارها أحد الغارمين<sup>(١)</sup> الذين استدانوا في مباح : فالدولة الحديثة تضطر أحيانا إلى تغطية برامج إنفاقها العام على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها إلى اللجوء إلى الاقتراض العام وأحيانا تعجز عن السداد وأحيانا أخرى تستبدل الدين بدين آخر أكثر أعباء عليها وأحيانا تضطر إلى رهن مواردها لسنوات قادمة لتسديد ديونها ، وتعتبر غالبية الدول الإسلامية في عصرنا من الدول الأكثر والأشد فقراً في مجموعها ، والمشرع الإسلامي الحنيف قد أطلق وصف الغارمين بما لا يخرج الدولة من الدخول فيه ، ونري أنه لا مانع من استحقاقها لجزء من سهم هذا المصرف بشروط منها :

أ - وجود ديون حالة واجبة السداد وعجز الدولة عن السداد.

ب - عدم استغراق الدولة لحصيلة السهم .

ج - الاستخدام الفعلي لما تحصل عليه من السهم في سداد الديون.

٣ - دور الزكاة في تغطية نفقات الدفاع ، بما يقع على الدولة من واجب إعداد الجيوش واتخاذ قرار الحرب وتعمير ما خربته الحرب : إذ من المعلوم أن مصرف (في سبيل الله) أحد المصارف الثمانية التي تخصص حصيلة الزكاة للصرف عليها ،

المواطنين ، ووسع بعضهم فيه ليشمل الجهاد وطلب العلم ووسع بعض المتأخرين فيه ليشمل كل مصالح المسلمين ، وإذا وقفنا عند قول جمهور الفقهاء وقصرنا سهم في سبيل الله على الجهاد ، فإننا نجد أن إعداد الجيوش أصبح من مسئولية الدولة وكذا اتخاذ قرار الحرب والسلم وتعمير وإزالة آثار الحرب ، كل ذلك من مسئولية الدولة ، و لم يعد الجهاد في سبيل الله من مسئولية الأفراد (إلا فيما يتعلق بقبول شرف الجندية) كما كان العهد في الماضي ، حيث كان من مسئولية كل فرد أن يعد سلاحه ويمسك فرسه ويتحمل مؤنته أثناء توجيهه إلي ساحة الجهاد وقت أن يدعو إليه داعيه ، ومعلوم أن الغنم بالغرم ، فالدولة هي التي تنفق وتحمل مسئولية الجهاد والدفاع عن الوطن وتشريع الجهاد قائم ، وتشريع الزكاة قائم كذلك ، واستحقاق الدولة لثمن حصيلة الزكاة المخصص لمصرف في سبيل الله إنما يكون لقاء مسئوليتها عن الجهاد ، بشرط أن تخصص حصيلة هذا السهم للأنفاق منها على إعداد الجيش.

وبعد ، ، ،

فإن الزكاة تشريع ونظام مالي متكامل متعدد المزايا والجوانب والأغراض وعن طريق الاجتهاد يمكن استخدامه كأداة من أدوات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية والنقدية مع ثبات أصوله التشريعية ، وهو الأمر الذي يعطيه ميزه المرونة والثبات.

### أولاً: قائمة بالمراجع الأساسية المباشرة

- ١- ابن النجار تقي الدين محمد بن محمد بن أحمد - معونة أولى النهي - تحقيق د/ عبد الملك ابن دهيش دار خضر بيروت ١٤١٩هـ مجلد ٢
- ٢- ابن النجار تقي الدين محمد بن محمد بن أحمد - منتهى الإرادات - تحقيق د/ عبد الله التركي - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٢١هـ ج ١
- ٣- البهوتي منصور بن يونس - كشف القناع - طبعة وزارة العدل بالمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ.
- ٤- المرادوى أبى الحسن على بن سليمان - الأنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف - تحقيق محمد حامد الفقى - دار أحياء التراث العربى ١٤٠٦هـ ج ٣
- ٥- المنجى زين الدين - الممتع فى شرح المقنع - تحقيق عبد الملك بن دهيش - دار خضر بيروت ١٤١٨هـ.
- ٦- أبى عبيد القاسم بن سلام - الأموال - تحقيق محمد خليل هراس - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨٨هـ.
- ٧- القرضاوى يوسف - فقه الزكاة - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٢هـ ج ١
- ٨ - عبد المقصود يوسف - الموارد المالية فى الدولة الإسلامية - مطبعة الإخوة الأشقاء ١٤٠٠هـ.

تحديث الفقه الإسلامي (١) نظام الزكاة نموذجاً.. دور الزكاة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
د. أحمد عبد الله حسن كاتب

---

١١- الأشقر محمد سليمان وآخرين - أبحاث فقهيه في قضايا الزكاة المعاصرة - دار النفائس الأردن.

١٢- الكفراوى عوف - الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للانفاق العام فى الإسلام - مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ١٩٨٣ م.

١٣- بركات عبد الكريم ؛ عوف الكفراوى - الاقتصاد المالى الإسلامى - مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٤ م.

١٤- حجير محمد مبارك - السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة

١٥- هويدى عبد الجليل - مبادئ المالية العامة فى الشريعة الإسلامية - دار الفكر العربى بالقاهرة.

١٦- صقر عطية عبد الحليم - الضريبة الموحدة فى ميزان الشريعة الإسلامية - دار النهضة العربية بالقاهرة.

١٧- صقر عطية عبد الحليم - مبادئ المالية العامة والتشريع المالى - دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٩٣ م.

١٨- السيد عاطف - دراسات فى التنمية الاقتصادية - دار المجمع العلمى بمكة ١٣٩٨ هـ.

## ثانياً: قائمة بأهم المراجع غير المباشرة للبحث

- ١- ابن تيمية (شيخ الإسلام) السياسة الشرعية - دار الكتاب العربى مصر ١٩٥٥م.
- ٢- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم - الخراج - المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٩٦هـ،
- ٣- الفراء أبو يعلى محمد بن الحسين - الأحكام السلطانية - مصطفى الحلبي مصر ١٣٨٦هـ.
- ٤- الماوردى أبو الحسن على بن محمد - الأحكام السلطانية - مصطفى الحلبي مصر
- ٥- إبراهيم فؤاد أحمد على - الموارد المالية في الدولة الإسلامية - معهد الدراسات الإسلامية مصر .
- ٦- الرئيس محمد ضياء الدين - الخراج و النظم المالية للدولة الإسلامية - دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧م.
- ٧- خلاف عبد الوهاب - السياسة الشرعية (نظام الدولة الإسلامية) دار الأنصار بالقاهرة.
- ٨ - المحجوب رفعت - دراسات اقتصادية إسلامية - معهد الدراسات الإسلامية ١٩٨٧م.

## دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة) دكتور/ عابد بن عابد العبدلي (\*)

### ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل سوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة خلال شهر رمضان المبارك، مع دراسة تطبيقية على إسكان الشقق المفروشة. وركز البحث في أهدافه على معرفة طبيعة سوق إسكان المعتمرين وأهميته وتطوره التاريخي، واستعراض خصائص قطاع الشقق المفروشة، والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمعتمرين (جانب الطلب)، وتحليل الطلب على خدمات إسكان الشقق المفروشة، وكذلك تحليل عرض هذه الخدمات وبيان آثار موسم العمرة عليها. واعتمد البحث في دراسته وتحليله على بيانات عينتين تم سحبهما من المعتمرين وحجمها (٣٦١) ومن أصحاب الدور السكنية وحجمها (٧٠). وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعرض وفهم الظاهرة، وكذلك المنهج الاستدلالي لتقدير اثر العمرة على سوق الشقق المفروشة. وقد أظهرت الدراسة أهمية وتنامي هذا القطاع في سوق إسكان المعتمرين، مع تركزه الجغرافي في منطقة الحرم، إضافة إلى تنامي طلب المعتمرين عليه مقارنة بقطاعات الإسكان الأخرى. وكشفت الدراسة عن العوامل المؤثر في الطلب عليه، وأبرزها مسافة الدار عن الحرم، وجهة قدوم المعتمر، وحجم أسرة المعتمر، والمستوى السكني، والمستوى الاقتصادي للمعتمر. وفي جانب آثار العمرة على هذا القطاع، تبين أن موسم العمرة تسهم في رفع معدلات إشغال وحداته السكنية، ورفع نسبة توظيف العاملين فيه، ويعتبر مصدر دخل هام لأصحاب الدور السكنية. إضافة إلى ذلك، أوضحت الدراسة أن العمرة تسهم في رفع متوسط إيجار الشقق المفروشة مقارنة بالأيام العادية. وفيما

(\*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

البريد الإلكتروني: drabid2000@hotmail.com

يتعلق بمحددات الإيجارات أثناء موسم العمرة، أشارت النتائج إلى أن هناك عوامل تؤثر إيجاباً في مستوى الإيجارات وهي: قرب المسافة من الحرم الشريف و عدد العاملين في الدار والمستوى السكني للشقة المفروشة ومدى توفر خدمات إضافية ووسائل ترويح ودعاية، في حين أظهرت النتائج علاقة عكسية بين قيمة الإيجار أثناء موسم العمرة ومعدل إشغال الشقق المفروشة في الفترات العادية طوال العام.

#### ١ - مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد :

فإن من حكمة الله عز وجل أن اختار مكة المكرمة على غيرها من الأماكن لتكون أظهر بقاع الأرض ومحضن بيته العتيق، قال تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وقد أوجب على عباده الإتيان إليها، لمن استطاع إليه سبيلا، من كل فج عميق ليؤدوا مناسك الحج والعمرة. ولا يزال المسلمون يفدون إلى بيت الله الحرام لأداء هذه العبادات لاسيما شعيرة العمرة والتي لا يرتبط أداءها بأوقات محددة. ويحرص المسلمون في كل زمان ومكان على أداء العمرة لاسيما في شهر رمضان لما فيها من الأجر والثواب العظيم لقوله ﷺ «عمرة في رمضان حجة»<sup>(٢)</sup>. ولا شك أن أداء شعيرة العمرة يتطلب المكوث والإقامة في مدينة مكة المكرمة مما يجعل لذلك أثارا اقتصادية على قطاعات متعددة ومن أهمها قطاع الإسكان. وللأهمية الاقتصادية لسوق قطاع الخدمات السكنية فقد تنوعت طبيعة منتج الخدمة السكنية التي تقدم للمعتمرين، ومنها خدمة الوحدات (الدور) السكنية المفروشة، والتي تعتبر نموذجا مطورا لقطاع الخدمات السكنية القائمة، مثل الخدمات السكنية الفندقية وكذلك الخدمات السكنية التي تقدمها المساكن مثل العمائر أو الفلل الخاصة. وقد أصبحت خدمة الإسكان التي تقدمها الوحدات السكنية المفروشة تستحوذ على نسبة كبيرة من سوق خدمات إسكان المعتمرين لما



توفره من خدمات سكنية بديلة وتلائم مع احتياجات المعتمر من حيث التكلفة المادية والمساحة الاستيعابية التي تتناسب مع المعتمر سواء كان مفرداً أم مع أسرة أو مجموعة معتمرين .

ويهتم هذا البحث بدراسة وتحليل هذا النوع من الإسكان في سوق خدمات الإسكان المقدم للمعتمرين بمكة المكرمة .

#### ١/١. أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراسة سوق خدمات الإسكان التي يقدمها قطاع الشقق السكنية المفروشة، في أن هذا القطاع أصبح واسع الانتشار في سوق إسكان المعتمرين نتيجة لتزايد الطلب عليه . إضافة إلى أنه لم يحظى باهتمام الباحثين بالتحليل والدراسة كقطاع مستقل، وإن كان هناك بعض الدراسات والتقارير التي تناولته ضمن دراسات عامة وشاملة لسوق خدمات الإسكان بمكة المكرمة بمختلف قطاعاته، مثل قطاع الفنادق والعمائر السكنية والمنازل الخاصة والمنازل الشعبية . ولذلك فإن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على هذا القطاع الإسكاني، وتناول مختلف جوانبه كمكمل للدراسات السابقة التي تناولت قطاعات إسكانية أخرى .

#### ٢/١. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تقديم دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان التي تقدمها الدور السكنية المفروشة (الشقق المفروشة) بمكة المكرمة للمعتمرين في موسم العمرة خلال شهر رمضان ١٤٢٦ هـ. وتحديدًا، سوف يتناول البحث سوق خدمات إسكان المعتمرين في هذا القطاع من خلال الموضوعات التالية:

١- لمحة موجزة عن طبيعة قطاع إسكان المعتمرين بمكة المكرمة، وبيان أهميته الاقتصادية وتطوره .

٢- استعراض وتحليل خصائص قطاع الشقق السكنية المفروشة بمكة المكرمة .

٣- استعراض وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمعتمرين بصفتهم يمثلون جانب الطلب على خدمات الإسكان في قطاع الشقق السكنية المفروشة .

- ٤- تحليل اقتصادي للطلب على إسكان المعتمرين في الشقق المفروشة.
- ٥- تحليل اقتصادي لعرض خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة، وبيان آثار موسم العمرة عليه.
- ٣/١. نطاق الدراسة:

يتكون سوق الإسكان بمكة المكرمة من عدة قطاعات تقدم أنواعا مختلفة من الوحدات السكنية، وهي: (١) وحدات سكنية على شكل فلل أو منازل خاصة، وهذه غالبا تدخل سوق خدمات الإسكان أثناء مواسم الحج، وعادة تطلبها بعض بعثات الحج إما لأصحاب الحملات أو لمجموعة معينة من الحجاج، (٢) وحدات سكنية على شكل عمائر سكنية مكونة من عدة طوابق، وهذا النوع من الإسكان غالبا يخصص لإسكان الحجاج أثناء موسم الحج بالتعاقد مع بعثات الحج، وأحيانا تبقى هذه العمائر خالية بقية العام إذا كان هناك تعاقد مع بعثات الحج لأكثر من عام، والبعض الآخر يؤجر بقية العام أو ما يسمى محليا "أجار عام دراسي" ويتم إخلائها فترة الحج. (٣) وحدات سكنية يقدمها قطاع الفنادق بمختلف درجاته، (٤) وحدات سكنية على شكل أبراج وقصور ودور، وهذه الوحدات السكنية عبارة عن شقق مفروشة ومجهزة بتأثيث أساسي مثل المكيفات والموكيت وأدوات الطهي وأسرّة نوم، وتقدم هذه الشقق بأحجام مختلفة لتتناسب مع حجم مجموعات أو أسر المعتمرين. وهذا النوع الأخير (الشقق المفروشة) المقدمة للمعتمرين بمكة المكرمة سيكون موضوع هذه الدراسة.

#### ٤/١. مصادر البيانات:

لقد اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات على مصدرين أساسيين وهما:

أ. مصادر بيانات أولية (بيانات خام): وهي البيانات التي تم الحصول عليها ميدانيا مباشرة من أصحاب الدور السكنية وكذلك من المعتمرين بمكة المكرمة المقيمين في هذه الوحدات السكنية، حيث تم سحب عينة من كل منهما، من خلال استبيانين: (٧٠) للوحدات السكنية المفروشة، و(٣٦١) للمعتمرين، تم تصميمها

لهذا الغرض . وقد تم توزيع الاستبيانين بواسطة فريق من طلبة مدربين في جمع المعلومات ميدانيا ، وذلك خلال شهر رمضان لعام ١٤٢٦ هـ .  
ب . مصادر بيانات ثانوية : وهي البيانات التي تم الحصول عليها مباشرة من جهات رسمية معنية بقطاع الإسكان ، أو من خلال التقارير والإحصاءات التي تصدرها الجهات الرسمية والأهلية ذات الصلة بالإسكان بمكة المكرمة . إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إسكان المعتمريين .  
٥/١ . منهج وخطة الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الميداني في تجميع البيانات والمعلومات الأولية من عينة المعتمريين وعينة أصحاب الوحدات السكنية المفروشة ، وتحليلها إحصائيا باستخدام أدوات التحليل الوصفي والاستدلالي حسب ما يلزم . وكذلك توظيف المنهج النظري من أجل توطئة موضوعات البحث وتأسيسها نظرياً . أما خطة الدراسة فتشتمل على ثمانية أجزاء رئيسية وهي : مقدمة تحتوي على أهمية البحث وأهدافه ونطاقه ، ومصادر بيانات البحث وخطة الدراسة . يليه جزء خاص بالدراسات السابقة يستعرض أهم تلك الدراسات التي تناولت إسكان المعتمريين بمكة المكرمة . ثم إلقاء الضوء على سوق إسكان المعتمريين بمكة المكرمة حيث نستعرض فيه أهمية الإسكان بمكة ، وتطوره عبر الزمن ، ووصف لخدمات إسكان المعتمريين الراهن . بعد ذلك في الجزء الرابع ، نتناول تحليل خصائص العينة المسحوبة من قطاع الشقق السكنية المفروشة (جانب العرض) ، يليه تحليل خصائص عينة المعتمريين (جانب الطلب) في الجزء الخامس . يتبع ذلك تحليل اقتصادي للطلب على خدمات الشقق السكنية المفروشة في الجزء السادس ، ثم تحليل اقتصادي لعرض خدمات الشقق السكنية المفروشة . وأخيراً خاتمة البحث ، في الجزء الثامن ، تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، والتوصيات المقترحة وفقاً للنتائج .

## ٢ - الدراسات السابقة :

شهد قطاع إسكان الحجاج والمعتمريين عموماً بمكة المكرمة العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير من جهات متعددة؛ منها جهات رسمية ومراكز بحثية

وكذلك من باحثين أفراد . وقد ركزت اغلب هذه الدراسات على إسكان الحجاج بمكة المكرمة ومشعر منى على وجه الخصوص ، وكان جلها يركز على الجوانب الهندسية والعمرانية والتخطيطية والطاقة الاستيعابية لإسكان الحجاج . ويعد معهد خادم الحرمين الشريفين بجامعة أم القرى أهم الجهات التي اهتمت بمثل هذه الدراسات وغيرها ذات الصلة بالحجاج والمعتمرين . إلا انه في مجال إسكان المعتمرين فان الدراسات الاقتصادية التحليلية لم تحظى باهتمام كاف لاسيما قطاع الدور السكنية المفروشة والتي أصبحت تستحوذ على جزء كبير من سوق إسكان المعتمرين وخاصة خلال شهر رمضان المبارك . وبالرغم من قلة الأبحاث في هذا القطاع إلا أن هناك بعض الأبحاث الاقتصادية التي تناولت إسكان المعتمرين إما بشكل عام أو ببعض أجزائه . ولأهمية هذه الأبحاث ، سوف نشير بإيجاز إلى أهم جوانبها ، ومقارنة نتائجها ذات الصلة مع نتائج هذه الدراسة في ثنايا التحليل والمناقشة لاحقاً :

أ . في دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار ، قام (أيمن فاضل ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م)<sup>(٣)</sup> . بدراسة إسكان المعتمرين والزوار في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال سحب عينة من أصحاب العقارات ومن المعتمرين . وقد تناولت الدراسة وصفاً مطولاً للوحدات السكنية في المدينتين من حيث مواصفاتها والخدمات التي تقدمها وتوزيعها المكاني . كما تناول خصائص المعتمرين الاجتماعية والاقتصادية واستعراض آرائهم في تلك الوحدات السكنية وفي الخدمات التي تقدمها ، ثم انتهى باختيار متغيرات لتقدير دالة الطلب على الإسكان لكل من المدينتين ، وخلص بان هناك اختلاف بين دالتي الطلب في المدينتين . وبالرغم من الجهد الميداني الذي بذل في جمع البيانات من عينه المعتمرين والزوار التي بلغت ١٢٧٥ فرداً ، وعينة أصحاب العقارات وعددهم ١٥٢ فرداً ، إلا أن تناول الدراسة غلب عليها التحليل والاستعراض الوصفي للبيانات ، وهذا ربما افقدها قيمتها الاستدلالية على مجتمع الإسكان ومجتمع المعتمرين والزوار . كما أن الملاحظة الجوهرية في هذه الدراسة هي أن الباحث تعامل مع الوحدات السكنية كوحدة متجانسة ، ولم يشر في بحثه إلى نوع

وطبيعة الإسكان الذي تناولته الدراسة. وهذا يعد مأخذاً على البحث، لأن سوق إسكان المعتمرين سواء في المدينة المنورة أو في مكة المكرمة يتكون من وحدات سكنية مختلفة وهي قطاعات متباينة مثل قطاع الفنادق وقطاع الوحدات (الدور) المفروشة وقطاع المنازل الخاصة، وهي متباينة في كثير من خصائصها مثل الطاقة الاستيعابية ونوع الخدمات التي تقدمها وتكلفة تشغيلها وقيمة تأجيرها وغيرها.

ب. وفي دراسة مماثلة تناول (عبد القادر عطية وآخرون، ١٤٢١هـ)<sup>(٤)</sup> دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة. وقد ركزت الدراسة على إسكان الحجاج والمعتمرين بالمدينة المنورة دون مكة المكرمة، وتناولته بالتحليل الوصفي وكذلك الاستدلالي من خلال تقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة. غير أن الملاحظ أيضاً على هذه الدراسة أنها عاملت خدمات الوحدات السكنية في المدينة المنورة كمجموعة واحدة متجانسة، حيث اشتملت العينة المسحوبة على كافة الوحدات التي تقدم الخدمات السكنية مثل الفنادق والدور السكنية والمنازل الشعبية. وقد تنبه الباحثون إلى هذا التباين عند تقدير دالة الطلب على الإسكان، ووجدوا أن هناك فروقاً جوهرية بين الوحدات السكنية والذي يشير إلى تفاوت الخدمات السكنية.

ج. وفي دراسة أخرى حول سوق إسكان المعتمرين بمكة المكرمة قام (أحمد الناقة وآخرون، ١٤٢٢هـ)<sup>(٥)</sup> بتحليل وتفسير نسبة إشغال الفنادق والدور السكنية المعدة لإسكان المعتمرين خلال شهر رمضان. وقد تناول تحليل ظاهرة فائض العرض والطلب في سوق إسكان المعتمرين خلال فترات الذروة والمتوسطة والمنخفضة والمقارنة في ذلك بين قطاع الفنادق وقطاع الدور السكنية. وقد ركزت الدراسة على قطاع الإسكان (الفنادق والدور السكنية) بصفتها تمثل الجانب الذي يعرض خدمات الإسكان دون تناول المعتمرين الذين يمثلون جانب الطلب في السوق. وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها وجود فائض عرض في قطاع الفنادق والدور السكنية في مواسم العمرة إلا أنه يتقلص خلال فترة

الذروة، وتعاني الدور السكنية من فائض العرض بشكل أكبر من الفنادق. وفيما يتعلق بكيفية تحديد إيجار الوحدات السكنية وجد أن طرق تحديد الإيجار في الدور السكنية المفروشة يغلب عليها الإيجار الثابت بينما في قطاع الفنادق يغلب عليها أسلوب التفاوض.

د. وفي دراسة ذات صلة بإسكان المعتمرين بمكة المكرمة تناول (عبد اللطيف العبد اللطيف، ١٤٢٣هـ)<sup>(٦)</sup> أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، وركز تحديداً على القطاع الفندقي بمختلف فئاته. وقد قام الباحث بدراسة واستعراض خصائص القطاع الفندقي والمعتمرين من خلال عينات عشوائية تم سحبها منهما خلال شهر رمضان. وغلب على البحث التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بالقطاع الفندقي وعينة المعتمرين، وقد أوضحت الدراسة آثار اقتصادية متعددة للعمرة على هذا النوع من الوحدات، وخصوصاً على الطاقة التشغيلية لقطاع الفنادق والتوظيف وعوائد القطاع الخاص والأفراد العاملين في القطاع الفندقي لاسيما خلال موسمي رمضان والحج.

### ٣- قطاع إسكان المعتمرين في مكة المكرمة:

في هذا الجزء، سوف نلقي الضوء بشكل عام على قطاع إسكان المعتمرين بمكة المكرمة من خلال أهميته كنشاط اقتصادي حيوي، ثم نشير إلى أهم التطورات التي صاحبته عبر مرور الزمن، وأخيراً نركز على قطاع الوحدات السكنية المفروشة.

#### ١/٣. الأهمية الاقتصادية:

يعد قطاع الإسكان عموماً أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث أنه يقدم منتجا اقتصاديا يلبي إحدى حاجات الإنسان الضرورية، ألا وهي حاجة الإنسان للمأوى. ويرى الاقتصاديون أن الوحدات السكنية تعد من الأصول الرأسمالية وتستخدم لإشباع حاجة المستهلك بتقديم خدمة السكنى للفرد والجماعة، وممارسة حياته المعيشية فيها، وأنها سلعة طبيعية ضرورية، وتحتل مركزاً هاماً في دخل الأسرة، وفي

جدول تفضيلها الاستثماري<sup>(٧)</sup>. بل إن الإنفاق على السكن يتصدر، بعد الغذاء، بنود ميزانية الأسرة لاسيما الأسر الفقيرة<sup>(٨)</sup>.

وتعد خدمات الإسكان مطلباً ضرورياً للمعتمرين نظراً لمكوّنهم فترة زمنية في مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة، حيث يشكل الطلب على السكن نسبة يعتد بها في ميزانية المعتمرين، ولا تقل أهميته عن حاجتهم للغذاء والنقل والمواصلات. ولأهمية تنظيم خدمات إسكان المعتمرين في الأماكن المقدسة، فإن التنظيمات الأخيرة المتعلقة بخدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، قد نصت على أن المنشأة المرخص لها بمزاولة أعمال خدمات المعتمرين تتعهد بتوفير السكن للمعتمر حسب المستوى المتفق عليه<sup>(٩)</sup>، مما يسهم في تسهيل آلية البحث والطلب على إسكان المعتمرين. كما أن توفير خدمات إسكان الحجاج والمعتمرين يحظى باهتمام بالغ لدى حكومة المملكة العربية السعودية حيث تضمنت أهداف الخطة التنموية السابعة على السعي لتوسعة قاعدة الإسكان للقادمين إلى الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة<sup>(١٠)</sup>.

٢/٣. تطور قطاع الإسكان:

شهد قطاع الإسكان في مدينة مكة المكرمة تطوراً كبيراً لاسيما خلال الفترات الزمنية الأخيرة، حيث قدمت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من التسهيلات والحوافز التي تسهم في نمو قطاع الإسكان في كافة مدن المملكة بما فيها مدينة مكة المكرمة، وذلك عبر تأسيس عدة صناديق تنموية مثل صندوق التنمية العقاري لدعم القطاع الخاص والمواطنين في مجال إنشاء القطاع الإسكاني، وصندوق التنمية الصناعي لدعم القطاع الصناعي الخاص، وصندوق الاستثمارات العامة لتمويل المشاريع السكنية والتجارية<sup>(١١)</sup>. إضافة إلى تبني الدولة إستراتيجية توزيع ومنح الأراضي الحكومية الواقعة على حدود المدن مجاناً إما على شكل منح صريحة أو منح خاصة بذوي الدخل المحدود<sup>(١٢)</sup>. وقد نالت مدينة مكة المكرمة نصيباً من هذه التسهيلات مما أدى إلى دفع مسيرة التنمية العمرانية فيها واتساع رقعة المدينة أفقياً ورأسياً، وتوفير الآلاف من الوحدات السكنية بجانب المكاتب والمعارض



التجارية المنتشرة في أرجاء المدينة. وقد قدرت أعداد المساكن في مدينة مكة المكرمة في عام ١٤١٣هـ بنحو (١٦٩٠١٦) مسكن بينما بلغت في عام ١٤٢٥هـ (٢٥٧٠٥٤) مسكن، أي بمعدل نمو بلغ ٥٢٪ خلال الفترة<sup>(١٣)</sup>. ويسهم جزء كبير من هذه المساكن في عرض الوحدات السكنية في سوق خدمات إسكان المعتمرين. وهذا النمو في قطاع الإسكان بمدينة مكة المكرمة يعتبر نتيجة منطقية إذا ما قورن بحجم السكان فيها، حيث تعد مكة المكرمة عموماً أكثر مدن المملكة كثافة سكانية حيث تبلغ ١٣١ شخص/هكتار، وتبلغ ذروتها في المنطقة المركزية بحوالي ١٧٦٦ شخص/هكتار<sup>(١٤)</sup>.

### ٣/٣. قطاع الوحدات السكنية المفروشة:

يشكل سوق خدمات الإسكان إجمالاً أهمية بالغة للسكان بمكة المكرمة لاسيما للحجاج والمعتمرين والزوار، ويزداد الطلب عليه مع ازدياد أعداد القادمين من الحجاج والمعتمرين لأداء مناسك الحج والعمرة. وقد صاحب تزايد الطلب على الإسكان ظهور أنماط متنوعة في طبيعة ونوع خدمات الإسكان المعروضة خصوصاً تلك المقدمة للمعتمرين. ومن أهمها الوحدات (الشقق) السكنية المفروشة<sup>(\*)</sup>، حيث تعد أهم الخدمات السكنية التي يزداد عليها الطلب من جانب المعتمرين نظراً لانتشارها الواسع في المدينة وانخفاض تكلفتها مقارنة مع الخدمات الفندقية. وكذلك لمرونتها مع متطلبات المعتمرين من حيث تقديمها وحدات سكنية بمساحات مختلفة وفترات تأجير متباينة، مما يجعلها تتناسب مع شريحة كبيرة من المعتمرين المحليين أو القادمين إلى المملكة. وقد أكدت دراسات سابقة على تفضيل أغلب المعتمرين الشقق المفروشة على غيرها من الوحدات السكنية لاسيما إذا كانوا على شكل مجموعات إما عائلية أو أصدقاء ويفضلون السكن كمجموعة في وحدة سكنية منفصلة<sup>(١٥)</sup>. ويتوقع أن تستحوذ الوحدات السكنية المفروشة على النصيب الأكبر مستقبلاً في سوق خدمات الإسكان بمكة المكرمة، خاصة بعد تبني الدولة سياسة تطوير صناعة العمرة من خلال حصر تقديم خدمات المعتمرين على منشآت مرخصة بذلك، وكذلك فتح باب العمرة طوال العام: أي حوالي ثمانية أشهر ونصف، ابتداءً



من شهر صفر إلى ١٥ شوال من العام، وقد بدأ العمل بنظام العمرة الجديد منذ عام ١٤٢٢هـ<sup>(١٦)</sup>.

#### ٤ - خصائص قطاع الشقق السكنية المفروشة:

حتى يمكن التعرف على سوق خدمات إسكان المعتمرين التي تقدمها الوحدات السكنية المفروشة، يلزم تحديد وتحليل مكونات وخصائص هذا القطاع الإسكاني بصفته يمثل جانب العرض في السوق. وهذا العرض والتحليل لخصائص الوحدات السكنية المفروشة مبني على المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من عينة أصحاب هذه الوحدات السكنية وكذلك من الجهات الرسمية المعنية بهذا القطاع وغيرها من التقارير والإحصائيات ذات العلاقة.

##### ١/٤. حجم سوق الشقق السكنية المفروشة وطاقتها الاستيعابية:

تشير الإحصائيات<sup>(١٧)</sup> إلى أن إجمالي الدور السكنية المفروشة وحدها في سوق خدمات الإسكان بمكة المكرمة تبلغ، حتى عام ١٤٢٦هـ، ٣٤١ داراً سكنية مفروشة (انظر جدول ١)، وبطاقة استيعابية إجمالية تبلغ (٨٤٠٣٩) معتمر. وتتركز غالبية هذه الدور السكنية في أحياء محيطة بالمسجد الحرام، وذلك نظراً لأهمية هذا الموقع لدى المعتمرين. إلا أنه في الآونة الأخيرة يلاحظ انتشار عدد من الدور السكنية المفروشة الحديثة في مناطق بعيدة عن المنطقة المركزية، لاسيما الأحياء الراقية مثل العزيزية والخالدية وشارع الستين. وتساهم هذه الدور السكنية المفروشة في سوق خدمات إسكان المعتمرين بما يعادل ٦١٪ من إجمالي عرض خدمات إسكان المعتمرين المقدم من قطاعي الفنادق والدور السكنية المفروشة، حيث يبلغ عدد الفنادق ٤٦١ فندقاً وبطاقة استيعابية تقدر بنحو (٥٤١٢٤) معتمر<sup>(١٨)</sup>. وهذا يدل على سيطرة قطاع الدور السكنية المفروشة على سوق خدمات إسكان المعتمرين على افتراض أن قطاعي الدور السكنية والفنادق هما القطاعان الرئيسان في سوق إسكان المعتمرين بمكة المكرمة<sup>(١٩)</sup>. ولعل سبب سيطرة قطاع الدور السكنية المفروشة على سوق إسكان المعتمرين يعود إلى الانخفاض النسبي لرأس المال والتكاليف الاستثمارية في هذا القطاع، إضافة إلى المرونة العالية في المنتج السكني

الذي تعرضه هذه الدور السكنية وملائمته للمعتمريين سواء من حيث قيمة الإيجار أو نوعية وحجم الوحدات السكنية المقدمة .

جدول (١) إجمالي الدور السكنية المفروشة بمكة المكرمة حتى عام ١٤٢٦هـ<sup>(٢٠)</sup> .

| الحي       | عدد الدور السكنية | إجمالي الطاقة الاستيعابية | الحي       | عدد الدور السكنية | إجمالي الطاقة الاستيعابية |
|------------|-------------------|---------------------------|------------|-------------------|---------------------------|
| الغزة      | ٤١                | ٧٦٠٢                      | الجودرية   | ١                 | ١١٤                       |
| الشبيكة    | ٢٠                | ٥٣١٨                      | السليمانية | ٢                 | ٣٣٧                       |
| شعب عامر   | ٢٠                | ٧٦٨٧                      | النقا      | ١١                | ٢٩٣٦                      |
| حارة الباب | ١٩                | ٧٨٠٢                      | الفلق      | ٢                 | ٥٢٠                       |
| جرول       | ٨                 | ٦٥٧٨                      | سوق الليل  | ١                 | ١٠٢                       |
| جبل هندي   | ٣                 | ٧٥٨                       | اجياد      | ٢٤                | ١١١٨٤                     |
| الحفاير    | ٥                 | ٢١٦٠                      | اجياد السد | ٢                 | ١٦٨                       |
| المسفلة    | ٧٨                | ١٥١٦٤                     | الهجرة     | ١٦                | ١٥٢٨                      |
| المدعى     | ٢                 | ١٨٢                       | الرصيصة    | ٤                 | ٥١٥                       |
| الشامية    | ٥٥                | ٩٢٢٥                      | العزيزية   | ١٠                | ٣٥٧                       |
| القراره    | ١٧                | ٣٨٠٢                      |            |                   |                           |
| الإجمالي   |                   |                           |            | ٣٤١               | ٨٤٠٣٩                     |

وتتركز هذه الدور السكنية في المنطقة المركزية حول الحرم الشريف، وتحديدًا في المسفلة (٢٣٪) و الشامية (١٦٪) والغزة (١٢٪) واجياد (٧٪)، في حين نلاحظ أعدادها منخفضة في أحياء بعيدة نسبيا عن منطقة الحرم مثل العزيزية حيث لا تتجاوز ٣٪ من إجمالي الدور السكنية المفروشة. وهذا التركيز الجغرافي للدور السكنية في منطقة الحرم يمكن تفسيره بأهمية المنطقة المركزية (منطقة الحرم) بصفتها مركز المدينة الحيوي، وقد لعبت عوامل عديدة في تطويرها، أهمها (١) توسعة الحرم المكي الشريف مما جعله يحتضن عدداً أكبر من المصلين وقاصديه، (٢) الزيادة المستمرة لأعداد الحجاج والمعتمريين وبالتالي زيادة الطلب على الإسكان والأنشطة الاقتصادية، (٣) ربط المنطقة المركزية بأجزاء المدينة وبالطرق الرئيسية والدائرية عبر الأنفاق والكباري السريعة، (٤) اكتمال البنى التحتية والخدمات من هاتف وبريد وخدمات بلدية وصرف صحي وخدمات تجارية، (٥) توجه أغلب رؤوس الأموال والاستثمارات العقارية إليها مما أتاح الفرصة لتطوير بعض المناطق السكنية القديمة فيها<sup>(٢١)</sup>. وقد أدت هذه العوامل إلى تحويل المنطقة المركزية إلى

منطقة عقارية اقتصادية، اغلب استعمالات مساحاتها للاستثمارات السكنية، وهي أعلى نسبة مقارنة بالاستخدامات الأخرى<sup>(٢٢)</sup>.

ووفقاً للطاقة الاستيعابية لقطاع الشقق المفروشة في جدول (١) يمكن تقدير إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع على مدار موسم العمرة الذي يمتد نحو ٨٥ أشهر حسب النظام الجديد الصادر في عام ١٤٢٢هـ (بداية شهر صفر إلى منتصف شهر شوال من كل عام)، وذلك على اعتبار أن متوسط الفترة التي يقضيها المعتمر في مكة هي ٩ أيام<sup>(٢٣)</sup>، وموسم العمرة يعادل تقريباً ٢٥٥ يوماً (٢٥٥ × ٣٠)، ويكون التقدير وفق الصيغة التالية: إجمالي الطاقة الاستيعابية لقطاع الشقق المفروشة على مدار العام:

= (فترة موسم العمرة ÷ متوسط إقامة المعتمر) × الطاقة الاستيعابية لقطاع الشقق المفروشة في الدورة الواحدة

$$(255 \div 9) \times 84.39 = 2381.04 \text{ ر معتمر}$$

أي أن سوق الشقق المفروشة بمكة المكرمة وحده يمكن أن يستوعب حوالي ٢٤ مليون معتمر على مدار العام وذلك عبر ٢٨ دورة في المتوسط (٢٥٥ ÷ ٩)، ويمكن تحقيق هذه الطاقة الاستيعابية في ظل تنظيم حملات العمرة خلال العام. وبالرغم من ذلك يظل هذا الرقم متحفظاً إذا ما افترضنا أن هناك عدداً كبيراً من الدور السكنية المفروشة لم تدرج في الإحصائيات الرسمية<sup>(٢٤)</sup>.

وبالنظر إلى المستوى السكني للدور السكنية المفروشة وما تنطوي عليه من نوعية وجودة وتعدد الخدمات التي تقدمها للمعتمرين نجد أن غالبيتها تندرج ضمن فئة الدرجات الدنيا وتحديد الدرجة الثانية فما دونها أو غير محددة الفئة (انظر جدول ٢)، مما يشير إلى تواضع الخدمات المقدمة فيها بهدف تخفيض تكاليفها المتغيرة (variable costs) كمنتج سكني لتتلاءم مع مختلف المستويات الاقتصادية للمعتمرين.

جدول (٢) الدور السكنية المفروشة بمكة المكرمة حسب تصنيفها حتى عام ١٤٢٦ هـ.

| الإجمالي | درجات الدور السكنية المفروشة |       |       |      | الطاقة الاستيعابية |
|----------|------------------------------|-------|-------|------|--------------------|
|          | غير محدد                     | ثالثة | ثانية | أولى |                    |
| العدد    | ٥٢٩٧٨                        | ١٩٢٠٦ | ٨٩٩١  | ٢٨٦٤ | ٨٤٠٣٩              |
| النسبة   | ٦٣                           | ٢٢.٩  | ١٠.٧  | ٣.٤  | % ١٠٠              |

٢/٤. الهيكل الجغرافي لعينة الشقق السكنية المفروشة:

ووفقاً لعينة الدراسة، نلاحظ أن توزيعها الجغرافي يتركز أيضاً في الأحياء المحيطة بالمسجد الحرام، وهي ربما يعكس رغبة وتفضيل المعتمرين السكن بالقرب من الحرم، ولمواجهة طلب المعتمرين بمختلف مستوياتهم الاقتصادية في هذه المنطقة، حيث هناك العديد من الدور السكنية توفر الغرف والشقق المفروشة بمختلف مستويات الجودة والدرجة والنوعية<sup>(٢٥)</sup>. وقد أظهرت العينة المسحوبة أن أغلب الوحدات السكنية المفروشة تقع ضمن تصنيف الدرجات الدنيا: الثانية والثالثة (انظر جدول ٣)، وهذه الخصائص تعزز عشوائية المعاينة وملائمتها لتمثيل مجتمع قطاع الدور السكنية المفروشة المقدمة للمعتمرين بمكة المكرمة.

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للشقق السكنية المفروشة حسب الحي.

| الإجمالي | درجة الوحدة السكنية |         |        | الحي     |
|----------|---------------------|---------|--------|----------|
|          | الثالثة             | الثانية | الأولى |          |
| ٣        | ١                   | ٢       | -      | جبل هندي |
| ٣٠       | ١٧                  | ١٢      | ١      | المسفلة  |
| ١        | -                   | ١       | -      | الحفاير  |
| ١٥       | ٧                   | ٨       | -      | الشبيكة  |
| ١        | -                   | ١       | -      | الغزة    |
| ١٤       | ١٠                  | ٤       | -      | الهجرة   |
| ٦        | ١                   | ٤       | ١      | العزيرية |
| ٧٠       | ٣٦                  | ٣٢      | ٢      | إجمالي   |

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن غالبيتها تقع على الشوارع الرئيسية أي بنسبة ٦٧٪ بينما البقية (٣٣٪) وجدت على شوارع فرعية (انظر جدول ٤)، وهذا يعني اهتمام أصحاب هذه الدور بالموقع وسهولة الوصول إليها (accessibility) من طرف المعتمرين. والجدير بالملاحظة أن البيئة العمرانية المتاخمة للمنطقة المركزية توصف بمناطق عشوائية التخطيط ويقطنها ما يقارب نصف سكان مكة المكرمة حالياً وبمتوسط كثافة سكانية عالية تبلغ ٣٢١٣ فرد/هكتار<sup>(٢٦)</sup>. وهذا النمط العمراني العشوائي ربما لا يمنح أفضلية كبيرة للوحدات السكنية الواقعة على شوارع رئيسية عن تلك التي في شوارع فرعية. كما أن الكثافة السكانية في هذه المنطقة أدت إلى تركيز الأنشطة الاقتصادية فيها، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين منطقة الحرم والمناطق الحضرية الأخرى بمدينة مكة المكرمة<sup>(٢٧)</sup>.

جدول (٤) توزيع الشقق السكنية المفروشة حسب درجة الشارع.

| الشارع   | درجة الوحدة السكنية |         |         | الإجمالي |
|----------|---------------------|---------|---------|----------|
|          | الأولى              | الثانية | الثالثة |          |
| رئيسي    | ١                   | ٢٣      | ٢٣      | ٤٧       |
| فرعي     | ١                   | ٩       | ١٣      | ٢٣       |
| الإجمالي | ٢                   | ٣٢      | ٣٦      | ٧٠       |

٣/٤. الانتشار المكاني لعينة الشقق السكنية المفروشة حول المسجد الحرام تمثل المسافة بين المسجد الحرام وموقع الوحدات السكنية المفروشة عاملاً هاماً في رغبة وتفضيل المعتمرين، وذلك لما للحرم الشريف من مكانة في قلوب المسلمين الأمر الذي يجعل اختيارهم الأول هو السكن بالقرب من المسجد الحرام حتى يتمكنوا من أداء جميع الصلوات فيه، وهذا بدوره ينعكس على إستراتيجية وتخطيط المستثمرين في القطاع العقاري للتركيز على منطقة الحرم وبالتالي زيادة المعروض من الشقق المفروشة بالقرب من المسجد الحرام. ومن خلال عينة الدراسة نجد أن متوسط المسافة بين الشقق المفروشة والمسجد الحرام نحو ٥٠٠ م، وهذا يدل على قربها من الحرم الشريف، وهي أيضاً تعد مسافة مشي للمعتمرين مما يسهل وصولهم من وإلى الحرم دون اللجوء إلى عناء المواصلات. ويوضح جدول (٥) أن

أكثر من ثلث العينة تقع في مسافة لا تتجاوز ٢٠٠ م من المسجد الحرام، وكثر من ٦٠٪ منها تقع نطاق اقل من ٦٠٠ م. وهذا التوزيع يؤكد على اهتمام أصحاب الدور السكنية المفروشة بعامل القرب من المسجد الحرام نتيجة لتفضيل ورغبة المعتمرين.

جدول (٥) توزيع الدور السكنية المفروشة حسب المسافة من المسجد الحرام.

| فئة المسافة        | درجة الوحدات السكنية |         |         | الإجمالي | النسبة التراكمية |
|--------------------|----------------------|---------|---------|----------|------------------|
|                    | الأولى               | الثانية | الثالثة |          |                  |
| أقل من ٢٠٠ م       | ١٥                   | ٩       |         | ٢٤       | ٣٤.٣             |
| ٢٠٠ - أقل من ٤٠٠   | ١                    | ٥       | ٢       | ٨        | ٤٥.٧             |
| ٤٠٠ - أقل من ٦٠٠   |                      | ٣       | ٩       | ١٢       | ٦٢.٩             |
| ٦٠٠ - أقل من ٨٠٠   |                      | ٣       | ٤       | ٧        | ٧٢.٩             |
| ٨٠٠ - أقل من ١٠٠٠  |                      | ٢       | ٩       | ١١       | ٨٨.٦             |
| ١٠٠٠ - أقل من ١٢٠٠ |                      |         | ٢       | ٢        | ٩١.٤             |
| ١٢٠٠ فأكثر         | ١                    | ٤       | ١       | ٦        | ١٠٠              |

٤/٤. توزيع الشقق السكنية المفروشة حسب الحجم وقيمة الإيجار:

من خلال جدول (٦) نلاحظ أن هناك تباين في أعداد الشقق المفروشة في كل دار سكنية، ومعرفة هذه الخاصية مهمة لأنها من ناحية تعد مؤشراً لحجم المعروض من الوحدات السكنية، ومقياساً لمدى تجانس قطاع الدور السكنية في حجم المنتج السكني من ناحية أخرى. ويوضح الجدول أن متوسط أعداد الشقق في كل دار نحو ٢٥ شقة مفروشة، وهذا معدل يشير إلى نزعة النمو الراسي لهذه المباني، وهي تنسجم مع محدودية مساحات البناء في منطقة الحرم، حيث يلجأ المستثمرون وأصحاب العقارات تعويض محدودية المساحات الأفقية ببناء ادوار متكررة، وهي سمة غالبية في هذه المنطقة لاسيما تلك المطلة على الحرم. ومع ذلك نجد تبايناً في أعداد الشقق وبالتالي في عرض الوحدات السكنية بين الدور السكنية، حيث تحتوي بعض الدور ٣ شقق وبعضها ٥٤ شقة، وبمعامل اختلاف يبلغ نحو ٥٠٪ تقريباً. وهذا تقلب كبير مما ينطوي على عدم تجانس الدور السكنية في حجم معروض الوحدات

دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمدين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلى

السكنية، كما أن هذا التباين يوحى بنزعة احتكارية إلى حد ما في حجم عرض الخدمات السكنية في مصلحة بعض الدور السكنية على الأخرى.

جدول (٦) إحصائيات مختارة حول حجم الدور السكنية المفروشة

| إحصائيات هامة      | المتوسط | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | ادني قيمة | أعلى قيمة | المدى |
|--------------------|---------|-------------------|----------------|-----------|-----------|-------|
| عدد الشقق المفروشة | ٢٤.٧    | ١٢.٢٤             | ٤٩.٥           | ٣         | ٥٤        | ٥١    |

وكما نلاحظ في جدول (٧) أن حوالي ٧٥٪ من الدور السكنية تحتوي ما بين ١٠ إلى ٣٩ شقة مفروشة، في حين أن هناك حوالي ١٣٪ لا تتجاوز ١٠ شقق، وهذا ربما يدل على وجود بعض المباني القديمة ذات طوابق محدودة في محيط الحرم لا تزال تعمل في قطاع الدور السكنية المفروشة.

جدول (٧) توزيع الدور السكنية حسب أعداد الشقق المفروشة.

| عدد الشقق | العدد | النسبة | النسبة التراكمية |
|-----------|-------|--------|------------------|
| ٩-١       | ٩     | ١٢.٩   | ١٢.٩             |
| ١٩-١٠     | ١٦    | ٢٢.٩   | ٣٥.٧             |
| ٢٩-٢٠     | ٢٣    | ٣٢.٩   | ٦٨.٦             |
| ٣٩-٣٠     | ١٤    | ٢٠     | ٨٨.٦             |
| ٤٩-٤٠     | ٦     | ٨.٦    | ٩٧.١             |
| ٥٩-٥٠     | ٢     | ٢.٩    | ١٠٠              |

وبالنسبة للإيجار اليومي للشقق المفروشة، يكشف لنا جدول (٨) إحصائيات عامة حيث أن متوسط الإيجارات في الأيام العادية للشقة المفروشة يبلغ ٣١٦.١ ريال<sup>(٢٨)</sup>، وادني قيمة إيجار ٢٣٩ ريال وأعلى قيمة ٦٥٠ ريال، ويظهر معامل الاختلاف تقلب في قيمة الإيجار بين الدور السكنية بمعدل ٢١١٪، وهذا معدل مرتفع إلى حد ما ويشير إلى عدم تجانس طبيعة الخدمات السكنية التي تقدمها هذه الدور، وربما يعود ذلك إلى عوامل متعددة، مثل بعدها عن المسجد الشريف وعدد الغرف في الشقة أو مساحتها أو جودة الأثاث فيها.

جدول (٨) إحصائيات مختارة حول الإيجار اليومي للشقق المفروشة خلال الأيام العادية

| إحصائيات هامة  | المتوسط | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | أدنى قيمة | أعلى قيمة | المدى |
|----------------|---------|-------------------|----------------|-----------|-----------|-------|
| الإيجار اليومي | ٣١٦.١   | ٦٦.٦٥             | ٢١.١           | ٢٣٩       | ٦٥٠       | ٤٢٠   |

وإجمالاً نلاحظ في جدول (٩) أن ما يعادل ٥٠ ٪ من عينة الشقق المفروشة لا يتجاوز إيجارها اليومي عن ٢٠٠ ريال خلال الأيام العادية. ويبدو هذا الإيجار المنخفض في الأيام العادية يعود إلى وجود ظاهرة فائض عرض الوحدات السكنية في سوق الإسكان بمكة المكرمة بعد ذروة موسم العمرة في رمضان وموسم الحج، مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب عليها وبالتالي انخفاض قيمة الإيجار في فترات الركود. وبالرغم من نظام فتح باب العمرة طوال العام الذي بدأ تطبيقه منذ عام ١٤٢٢هـ إلا أن الطلب على الوحدات السكنية المفروشة طوال العام لا يمكن مقارنته مع مواسم الذروة، وهذا يمكن أيضاً تفسيره بظروف المعتمرين والزائرين وارتباطاتهم بالعمل أو بالدراسة سواء داخل المملكة أم خارجها.

جدول (٩) توزيع الشقق المفروشة حسب فئات الإيجار اليومي خلال الأيام العادية

| فئة الإيجار | العدد | النسبة | النسبة التراكمية |
|-------------|-------|--------|------------------|
| أقل من ٢٠٠  | ٣٥    | ٥٠     | ٥٠               |
| ٢٠٠-٢٩٩     | ١٥    | ٢١.٤   | ٧١.٤             |
| ٣٠٠-٣٩٩     | ٩     | ١٢.٩   | ٨٤.٣             |
| ٤٠٠-٤٩٩     | ٨     | ١١.٤   | ٩٥.٧             |
| ٥٠٠ فأكثر   | ٣     | ٤.٣    | ١٠٠              |
| الإجمالي    | ٧٠    | ١٠٠    |                  |

٥ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة المعتمرين

في هذا القسم سوف نستعرض أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمعتمرين بصفتهم يمثلون جانب الطلب على الشقق المفروشة في سوق خدمات الإسكان بمكة المكرمة. ومعرفة خصائص المعتمرين مثل الجنسية، والعمر، والمستوى المعيشي والوظيفي، وتكرار أداء العمرة، وعدد الأفراد في الأسرة، ومدة الإقامة،



دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلي

وحجم إنفاقهم، تساعد كثيرا في معرفة طبيعة الطلب على خدمات إسكان الشقق المفروشة.

١/٥. توزيع المعتمرين حسب الجنسية وجهة القدوم:

كما نلاحظ من جدول (١٠) أن نسبة المعتمرين القادمين من خارج المملكة تمثل ٧٦٪ من إجمالي العينة بينما النسبة المتبقية من داخل المملكة، وهذا فيه إشارة إلى أن الطلب على العمرة من خارج المملكة أعلى منه من الداخل، وقد أكدته أيضا دراسات سابقة<sup>(٢٦)</sup>. وهذا مرده ربما إلى التسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة للقادمين من الخارج لأداء العمرة، وأهم هذه التسهيلات هو تنظيم العمرة الأخير الذي تضمن توسيع فترة موسم العمرة، وكذلك السماح بإنشاء مؤسسات وشركات أهلية تقدم الخدمات اللازمة للمعتمرين.

جدول (١٠) توزيع المعتمرين حسب الجنسية وجهة القدوم

| الجنسية          | من داخل المملكة | من خارج المملكة | الإجمالي |      |
|------------------|-----------------|-----------------|----------|------|
|                  |                 |                 | التكرار  | %    |
| شرق آسيا         | ١٢              | ١٠٠             | ١١٢      | ٣١   |
| أفريقيون عرب     | ٩               | ٦٥              | ٧٤       | ٢٠.٥ |
| سعوديون          | ٥٦              | -               | ٥٦       | ١٥.٥ |
| خليجيون          | -               | ٤٠              | ٤٠       | ١١.١ |
| أوربيون          | -               | ٢١              | ٢١       | ٥.٨  |
| جنوب شرق آسيا    | ٢               | ١٤              | ١٦       | ٤.٤  |
| أتراك            | -               | ١٤              | ١٤       | ٣.٩  |
| شوام             | ٤               | ٩               | ١٣       | ٣.٦  |
| إفريقيون غير عرب | ٣               | ٧               | ١٠       | ٢.٨  |
| إيرانيون         | -               | ٣               | ٣        | ٠.٨  |
| يمنيون           | ١               | ١               | ٢        | ٠.٦  |
| الإجمالي         | ٨٧              | ٢٧٤             | ٣٦١      | ١٠٠  |

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن المعتمرين من جنسيات متعددة، وإن أكبر فئة منهم تعود جنسياتهم إلى دول شرق آسيا بنسبة ٣١٪، يليهم الأفارقة العرب بنسبة ٢٠.٥٪ ثم السعوديون بنسبة ١٥.٥٪، والخليجيون بنسبة ١١.١٪. ثم تأتي بعد

ذلك جنسيات أخرى ولكن بنسب اقل وهم: الأوروبيون وجنوب شرق آسيا والأتراك والشوام والأفارقة غير العرب والإيرانيون وأخيراً اليمنيون .  
٢/٥. المعتمرون حسب العمر:

كما نلاحظ من جدول (١١) أن اغلب المعتمرين تراوحت أعمارهم بين ٤٠-٦٠ سنة بنسبة ٦٦,٧٪ وشكلت الفئة العمرية (٤٠-٥٠ سنة) الأعلى بنسبة ٤٤,٣٪. ومثلت فئة الصغار من الأطفال والشباب ممن هم أقل من ٣٠ سنة نحو ١٦,٦٪، بينما فئة كبار السن الأعلى من ٦٠ سنة بنحو ٤,٢٪. ويلاحظ أن اغلب المعتمرين القادمين من خارج السعودية يتركزون في فئات عمرية صغرى، إذ أن نحو ٨٦,٢٪ منهم تقل أعمارهم عن ٥٠ سنة.

جدول (١١) توزيع المعتمرين من خارج وداخل المملكة حسب فئات العمر

| فئة العمر      | من داخل المملكة | من خارج المملكة | الإجمالي |      |
|----------------|-----------------|-----------------|----------|------|
|                |                 |                 | التكرار  | %    |
| أقل من ٢٠ سنة  | ٨               | ٥               | ١٣       | ٣,٦  |
| ٢٠ - أقل من ٣٠ | ٢٨              | ١٩              | ٤٧       | ١٣   |
| ٣٠ - أقل من ٤٠ | ١٢              | ٣٣              | ٤٥       | ١٢,٥ |
| ٤٠ - أقل من ٥٠ | ٢٧              | ١٣٣             | ١٦٠      | ٤٤,٣ |
| ٥٠ - أقل من ٦٠ | ١٠              | ٧١              | ٨١       | ٢٢,٤ |
| ٦٠ - أقل من ٧٠ | ١               | ١٠              | ١١       | ٣,١  |
| ٧٠ فأكثر       | ١               | ٣               | ٤        | ١,١  |
| الإجمالي       | ٨٧              | ٢٧٤             | ٣٦١      | ١٠٠  |

وربما تشير هذه البيانات إلى أن الطلب على العمرة يكون بشكل أكبر ومتكرر من متوسطي الأعمار، وربما يعود ذلك إلى تميز هذه الفئة بالمقدرة والاستطاعة البدنية ورغبتهم لأداء وتكرار هذه السنّة. بينما صغار السن وكبار السن ينخفض طلبهم على العمرة، نظرا للمشقة التي يتوقع أن يتكبدوها لاسيما وان العمرة يكفي أدائها لمرة واحدة، وتكرارها بالنسبة لهم ربما فيه شيء من المشقة والإرهاق .

### ٣/٥. المعتمرون حسب المستوى التعليمي:

من جدول (١٢) نلاحظ أن أغلب المعتمدين هم من فئات المتعلمين، حيث تمثل فئة الجامعيين ٣٤.١٪ والتعليم العام (ما دون الجامعة) بنحو ٦١٪. بينما فئة غير المتعلمين لا تتجاوز ٣٪، وهذا ربما يشير إلى خاصية المستوى التعليمي والثقافي في الطلب على العمرة وتكرار أدائها. ومن ناحية أخرى، لا يبدو هناك اختلافات جوهرية بين المعتمدين سواء من داخل المملكة أو من خارجها حسب المستويات التعليمية.

جدول (١٢) توزيع المعتمدين من خارج وداخل المملكة حسب المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي     | من داخل المملكة | من خارج المملكة | الإجمالي |      |
|----------------------|-----------------|-----------------|----------|------|
|                      |                 |                 | التكرار  | %    |
| أمي لا يقرأ ولا يكتب | ٢               | ٩               | ١١       | ٣    |
| دون المستوى الجامعي  | ٥١              | ١٧١             | ٢٢٢      | ٦١.٥ |
| المستوى الجامعي      | ٣٢              | ٩١              | ١٢٣      | ٣٤.١ |
| فوق المستوى الجامعي  | ٢               | ٣               | ٥        | ١.٤  |
| الإجمالي             | ٨٧              | ٢٧٤             | ٣٦١      | ١٠٠  |

### ٤/٥. المعتمرون حسب الوظيفة والمهنة:

يتضح من جدول (١٣) أن أغلب عينة المعتمدين تنتمي إلى فئة رجال الأعمال (٣١.٩٪) تليها فئة الموظفين الحكوميين (٣١٪) ثم فئة أصحاب الحرف (٢٠.٨٪)، وهذه الفئات هي الأغلب نظراً للمقدرة المادية لديها لتحمل تكاليف العمرة. كما أن أغلب المعتمدين من خارج المملكة هم من رجال الأعمال، وموظفي الحكومة و أصحاب الحرف بنحو ٣٨٪، ٢٩٪، ٢٢٪ على التوالي. بينما أغلب المعتمدين من داخل المملكة من موظفي الدولة بنحو ٣٧٪ ثم فئة الطلاب بنحو ٢٥٪. وربما يُفسر ذلك بتكلفة العمرة المادية، حيث نلاحظ أن أغلب المعتمدين من الخارج ذو مقدرة مادية عالية نظراً لتحملهم تكاليف إضافية في بلدانهم، بينما في حالة أداء العمرة من داخل المملكة تكون التكلفة اقل مما يشجع الفئات الأخرى مثل الطلاب وغيرهم لأداء العمرة.

جدول (١٣) توزيع المعتمدين من خارج وداخل المملكة حسب الوظيفة/المهنة

| فئة الوظيفة/المهنة | من داخل المملكة | من خارج المملكة | الإجمالي |      |
|--------------------|-----------------|-----------------|----------|------|
|                    |                 |                 | التكرار  | %    |
| موظف حكومي         | ٣٢              | ٨٠              | ١١٢      | ٣١   |
| طالب               | ٢٢              | ١٥              | ٣٧       | ١٠.٢ |
| رجل أعمال          | ١١              | ١٠٤             | ١١٥      | ٣١.٩ |
| صاحب حرفة          | ١٥              | ٦٠              | ٧٥       | ٢٠.٨ |
| لا يعمل            | ٢               | ٤               | ٦        | ١.٧  |
| غير ذلك            | ٥               | ١١              | ١٦       | ٤.٤  |
| الإجمالي           | ٨٧              | ٢٧٤             | ٣٦١      | ١٠٠  |

٥/٥. المعتمرون حسب المستوى الاقتصادي:

يوضح جدول (١٤) أن دخول المعتمدين، إلى حد ما، تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتوزع أفراد العينة بشكل طبيعي على فئات الدخل، وهذا ربما يعكس تجانس مستوياتهم الاقتصادية. إذ نلاحظ أن نصفهم تقريبا تقل دخولهم عن ٦٠٠٠ ريال والنصف الآخر أعلى من هذا المستوى. وقد تم حساب المتوسط المرجح لدخول المعتمدين وتبين انه يعادل ٥٤٦١ ريال، وهو يقارب متوسط دخول المعتمدين في دراسات سابقة (٢٠).

جدول (١٤) توزيع المعتمدين من خارج وداخل المملكة حسب مستوى الدخل

| فئة الدخل           | من داخل المملكة | من خارج المملكة | الإجمالي |      |          |
|---------------------|-----------------|-----------------|----------|------|----------|
|                     |                 |                 | التكرار  | %    | التراكمي |
| أقل من ١٠٠٠ ريال    | ٢٣              | ٣١              | ٥٤       | ١٥   | ١٥       |
| ١٠٠٠ - أقل من ٢٠٠٠  | ٩               | ٧               | ١٦       | ٤.٤  | ١٩.٤     |
| ٢٠٠٠ - أقل من ٣٠٠٠  | ٣               | ١٦              | ١٩       | ٥.٣  | ٢٤.٧     |
| ٣٠٠٠ - أقل من ٤٠٠٠  | ٤               | ٢٣              | ٢٧       | ٧.٥  | ٣٢.١     |
| ٤٠٠٠ - أقل من ٥٠٠٠  | ١٠              | ٣٥              | ٤٥       | ١٢.٥ | ٤٤.٦     |
| ٥٠٠٠ - أقل من ٦٠٠٠  | ٨               | ٢٣              | ٣١       | ٨.٦  | ٥٣.٢     |
| ٦٠٠٠ - أقل من ٧٠٠٠  | ٨               | ٣٧              | ٤٥       | ١٢.٥ | ٦٥.٧     |
| ٧٠٠٠ - أقل من ٨٠٠٠  | ٢               | ٢٨              | ٣٠       | ٨.٣  | ٧٤       |
| ٨٠٠٠ - أقل من ٩٠٠٠  | ١١              | ٢٧              | ٣٨       | ١٠.٥ | ٨٤.٥     |
| ٩٠٠٠ - أقل من ١٠٠٠٠ | ٢               | ٢١              | ٢٣       | ٦.٤  | ٩٠.٩     |
| ١٠٠٠٠ فأكثر         | ٧               | ٢٦              | ٣٣       | ٩.١  | ١٠٠      |
| الإجمالي            | ٨٧              | ٢٧٤             | ٣٦١      | ١٠٠  |          |

وعموماً هذا المتوسط يعد مرتفعاً، إلى حد ما، مما يشير إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي للمعتمرين في المتوسط، ولعل هذا ينطوي على زيادة المقدرة الإنفاقية للمعتمرين مما يمكن أصحاب الشقق المفروشة أن يتقاضوا أجوراً عالية خلال موسم العمرة. وقد تم حساب المتوسط المرجح، ووجدنا أن متوسط دخول المعتمرين القادمين من الخارج يعادل ٥٧٧٧ ريال، وهو أكبر من متوسط معتمري الداخل الذي يعادل ٤٤٦٥ ريال، وربما يعزى ذلك إلى أن أغلب المعتمرين القادمين من الخارج هم من فئات دخول أعلى مثل رجال الأعمال وأصحاب الحرف والموظفين الكبار في الدولة، بينما معتمري الداخل ينتمون إلى فئات دخل أقل مثل الطلاب وربما صغار موظفي الدولة.

#### ٦- تحليل اقتصادي للطلب على الشقق السكنية المفروشة:

نتناول هنا تحليل الطلب على خدمات الإسكان التي يعرضها قطاع الشقق المفروشة للمعتمرين خلال موسم العمرة. ويعتمد التحليل في هذا القسم على البيانات التي تم جمعها من المعتمرين بصفتهم يمثلون جانب الطلب.

١/٦. حجم الطلب الحالي والمتوقع على خدمات إسكان الشقق المفروشة:  
نظراً لعدم توفر بيانات إحصائية عن أعداد المعتمرين لفترات زمنية كافية، إضافة إلى قصر فترة تطبيق نظام العمرة الجديد (منذ عام ١٤٢٢هـ)، فإن من الصعوبة تقديم توقعات دقيقة عن حجم الطلب المتوقع مستقبلاً على خدمات إسكان الشقق المفروشة خلال مواسم العمرة. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن تقديم تصوّر تقريبي عن حجم الطلب في ظل البيانات المحدودة مع الاستعانة بتقديرات بعض الدراسات السابقة حول إجمالي الطلب على خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة<sup>(٣)</sup>. وقد قدرت بعض الدراسات الميدانية أن معدل نمو الطلب على العمرة خلال الفترة ١٤٢١-١٤٢٤هـ بنحو ٧٨٪ وفقاً لبيانات فعلية عن أعداد المعتمرين خلال تلك الفترة<sup>(٣)</sup>. ووفقاً لدراسات سابقة أن ما بين ٥٥٣٪ - ٥٩٢٪ من عينات المعتمرين يفضلون السكن في الشقق المفروشة<sup>(٣)</sup>. وبأخذ المتوسط الهندسي لهاتين النسبتين - وهي تعادل ٥٧٢١٪ - وتقدير تطور أعداد المعتمرين وفقاً لمعدل نمو

المعتمرين السابق، فانه يمكن تقديم ولو فكرة عامة عن حجم الطلب المتوقع على خدمات إسكان الشقق المفروشة خلال العشر سنوات التالية كما هو موضح في جدول (١٥).

جدول (١٥) تطور حجم الطلب المتوقع على العمرة وخدمات إسكان الشقق المفروشة حتى ١٤٣٤هـ

| السنة  | الأعداد المتوقعة<br>للمعتمرين (بالمليون) | حجم الطلب المتوقع<br>على الشقق المفروشة (بالمليون) |
|--------|------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| ١٤٢١هـ | ١.٧٦                                     | ١.٠١                                               |
| ١٤٢٢هـ | ١.٩٠                                     | ١.٠٨                                               |
| ١٤٢٣هـ | ٢.٠٥                                     | ١.١٧                                               |
| ١٤٢٤هـ | ٢.٢١                                     | ١.٢٦                                               |
| ١٤٢٥هـ | ٢.٣٨                                     | ١.٣٦                                               |
| ١٤٢٦هـ | ٢.٥٦                                     | ١.٤٦                                               |
| ١٤٢٧هـ | ٢.٧٦                                     | ١.٥٨                                               |
| ١٤٢٨هـ | ٢.٩٨                                     | ١.٧٠                                               |
| ١٤٢٩هـ | ٣.٢٢                                     | ١.٨٣                                               |
| ١٤٣٠هـ | ٣.٤٧                                     | ١.٩٨                                               |
| ١٤٣١هـ | ٣.٧٣                                     | ٢.١٣                                               |
| ١٤٣٢هـ | ٤.٠٣                                     | ٢.٣٠                                               |
| ١٤٣٣هـ | ٤.٣٤                                     | ٢.٤٨                                               |
| ١٤٣٤هـ | ٤.٦٨                                     | ٢.٦٧                                               |

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعداد المعتمرين يُتوقع أن تتضاعف بنحو ٢٥ مرة بحلول عام ١٤٣٤هـ، بينما يتضاعف حجم الطلب على خدمات إسكان الشقق المفروشة بنحو ٢٦ مرة. وبإعادة النظر إلى إجمالي الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع نجد أن هذه الطاقة الاستيعابية في وضعها الحالي قادرة على استيعاب الطلب المتوقع عليها حتى عام ١٤٣٤هـ، إلا أن هذه القدرة الاستيعابية مقيدة بتوزيع قدوم المعتمرين على فترات خلال السنة، وتقدر بنحو ٢٨ دورة على أن تكون مدة الدورة ٩ أيام في المتوسط. وبالرغم من ذلك، منذ تطبيق تنظيم العمرة الجديد والسماح بإنشاء مؤسسات وشركات لتتولي حملات العمرة، ظهرت بعض التوقعات تفيد بأن أعداد المعتمرين ربما تبلغ في العام ١٠ مليون معتمر<sup>(٢٤)</sup>. إلا أن هذه التوقعات

يكتنفها بعض الحذر، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن تركيز الطلب على العمرة لا يزال مرتبط بشهر رمضان المبارك، وذلك لفضله العظيم، وهذه الفترة تعتبر ذروة موسم العمرة، إذ أن أغلب المعتمرين يحرصون على أدائها في هذا الشهر. ومن ناحية أخرى، ظهور بعض العقبات أمام شركات ومؤسسات حملات العمرة سواء من النواحي التسويقية لبرامجها في مختلف البلدان أو من النواحي التنظيمية والإدارية لهذه المؤسسات. وقد أدى ذلك إلى توقف بعض هذه المؤسسات عن مزاوله نشاطها وخروج بعضها من السوق بالكلية لضعف الإقبال على العمرة خلال بقية السنة<sup>(٢٥)</sup>.

٢/٦. الهيكل الاقتصادي للطلب على خدمات إسكان الدور المفروشة:

يقصد بالهيكل الاقتصادي للطلب على خدمات إسكان الشقق المفروشة التي يطلبها المعتمرون، بالتوزيع النسبي للمعتمرين حسب الإنفاق على خدمات الإسكان في هذا القطاع، حيث يعتبر إنفاق المعتمرين مؤشراً للطلب على خدمات الإسكان. وجدول (١٦) يقدم فكرة عامة عن خصائص إنفاق المعتمرين بداخل المملكة والقادمين من خارجها. ويتضح أن أعلى حالة إنفاق بلغت ٢٨٢٠٠ ريال وادني قيمة ٣٠٠ ريال، وبمتوسط إنفاق بنحو ١٦٠٦.١ ريال لكل معتمر، وبانحراف معياري عالي جداً يبلغ ١٧٨٥.٨ ريال، مما يعني تقلب إنفاق المعتمرين حول متوسط الإنفاق بنسبة ١١١.٢٪، وهذا يدل على عدم تجانس إنفاقات المعتمرين على الإسكان.

جدول (١٦) إحصائيات إنفاق المعتمرين على خدمات إسكان الشقق المفروشة حسب جهة القدوم

| إحصائيات الإنفاق    | أعلى قيمة | أدنى قيمة | المتوسط | الانحراف المعياري | معامل التشتت |
|---------------------|-----------|-----------|---------|-------------------|--------------|
| إجمالي الإنفاق      | ٢٨٢٠٠     | ٣٠٠       | ١٦٠٦.١  | ١٧٨٥.٨            | ١١١.٢ %      |
| إنفاق معتمري الداخل | ٨٢٠٠      | ٣٢٠       | ١٢٩٩.٥  | ١٤٠٤.٣            | ١٠٨.١ %      |
| إنفاق معتمري الخارج | ٢٨٢٠٠     | ٣٠٠       | ١٧٠٣.٥  | ١٨٨٢.٨            | ١١٠.٥ %      |

كما نلاحظ أن إنفاق معتمري الخارج على الإسكان أعلى من إنفاق معتمري الداخل إذ بلغ متوسط إنفاقهم ١٧٠٣.٥ ريال بينما معتمري الداخل نحو

١٢٩٩ر٥ ريال. ومن خلال معايير التشتت يظهر أيضاً أن إنفاقهم على الإسكان متقلب بدرجة عالية. وربما يعود هذا التباين إلى عدة عوامل أبرزها قيمة إيجار الوحدة السكنية وطول المدة التي يقضيها المعتمر في هذه الوحدات، وحجم أسرة المعتمر.

وبأخذ مدة العمرة في الاعتبار، نلاحظ من جدول (١٧) أن هيكل الإنفاق يتباين حسب المدة التي يقضيها المعتمر في الوحدة السكنية. فالمعتمرون الذين لا تتجاوز مدة إقامتهم في الوحدة السكنية ٧ أيام يكون إنفاقهم اقل من ٤ آلاف ريال، وهكذا كلما امتدت فترة الإقامة كلما ارتفعت نسبة الحجاج في فئات الإنفاق العليا. ومع ذلك هناك نسب من المعتمرين قضوا فترات أطول إلا أن إنفاقهم كان منخفض والعكس صحيح بعض المعتمرين قضوا مدة اقل وكان إنفاقهم أعلى. ولعل ذلك يعود إلى مستويات الوحدات السكنية ومقدار إيجارها، فبعض المعتمرين خصوصاً من داخل المملكة يمكثون فترات طويلة في وحدات سكنية منخفضة الإيجار إما بسبب مستواها أو لبعدها عن الحرم الشريف، وكذلك البعض يمكث مدة قصيرة ولكن في وحدات سكنية فاخرة أو قريبة من المسجد الحرام.

جدول (١٧) هيكل إنفاق المعتمرين على الإسكان حسب الفترة التي قضوها لأداء العمرة

| % المعتمرين حسب فترة العمرة |       |       |      |      | الإنفاق على الإسكان حسب فترة الإقامة |
|-----------------------------|-------|-------|------|------|--------------------------------------|
| ٣٥-٢٩                       | ٢٨-٢٢ | ٢١-١٥ | ١٤-٨ | ٧-١  |                                      |
| يوم                         | يوم   | يوم   | يوم  | أيام |                                      |
| ٢٠                          | -     | ٣٩.٦  | ٧٤.٤ | ٩٢.١ | اقل من ٢٠٠٠ ريال                     |
| ٢٠                          | -     | ٥٤.٢  | ٢٣.٣ | ٧.٩  | ٢٠٠٠ - اقل من ٤٠٠٠                   |
| ٢٠                          | ٥٠    | ٦.٣   | ٠.٨  | -    | ٤٠٠٠ - اقل من ٦٠٠٠                   |
| -                           | ٥٠    | -     | -    | -    | ٦٠٠٠ - اقل من ٨٠٠٠                   |
| ٤٠                          | -     | -     | ١.٦  | -    | ٨٠٠٠ فأكثر                           |
| ١٠٠                         | ١٠٠   | ١٠٠   | ١٠٠  | ١٠٠  | الإجمالي                             |

من ناحية أخرى، أظهرت دراسات ميدانية سابقة<sup>(٣٦)</sup> أن المعتمر في الغالب يفضل عند مجيئه إلى العمرة أن يكون برفقة أسرته إذا كان رب أسرة أو يكون برفقة أصدقائه أو مجموعة من الأفراد، وهذا لاشك أن له تأثير في حجم الإنفاق على



دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلي

خدمة السكن، فكلما كبر حجم الأسرة أو المجموعة كلما زاد حجم الإنفاق على خدمة السكن، فكلما كبر حجم الأسرة أو المجموعة كلما ارتفع عدد الوحدات السكنية المطلوبة مما يؤدي إلى زيادة النفقات على الإسكان. وجدول (١٨) يوضح مدى تباين إنفاق المعتمرين على الإسكان وفقا لحجم الأسر أو المجموعات المصاحبة. فكلما نلاحظ أن ٨١.٨٪ من المعتمرين الذين لا يتجاوز أفرادهم ٥ أفراد ينفقون على الإسكان اقل من ٢٠٠٠ ريال، وان اسر المعتمرين الذي يتراوح أعدادهم بين ١٦-٢٠ فردا يتجاوز إنفاقهم ٤٠٠٠ ريال، وعلى نحو مماثل فان ١٠٠٪ من المعتمرين ذي الحجم الكبير (٢٦-٣٠ فرد) ينفقون ٨٠٠٠ ريال فأكثر.

جدول (١٨) هيكل إنفاق المعتمرين حسب حجم الأسرة أو مجموعة المعتمرين

| % المعتمرين في فئات حجم الأسرة أو مجموعة المعتمرين |              |              |              |               |              | فئة الإنفاق حسب<br>حجم الأسرة / المجموعة |
|----------------------------------------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|--------------|------------------------------------------|
| ٢٦-٣٠<br>فرد                                       | ٢١-٢٥<br>فرد | ١٦-٢٠<br>فرد | ١١-١٥<br>فرد | ٦-١٠<br>أفراد | ١-٥<br>أفراد |                                          |
| -                                                  | ٤٠           | -            | -            | ٥.٦           | ٨١.٨         | اقل من ٢٠٠٠ ريال                         |
| -                                                  | -            | -            | ٢٠           | ١٦.٧          | ١٤.٨         | ٢٠٠٠ - اقل من ٤٠٠٠                       |
| -                                                  | -            | ٥٠           | ٢٠           | ٣٣.٣          | ١.٥          | ٤٠٠٠ - اقل من ٦٠٠٠                       |
| -                                                  | ٤٠           | ٥٠           | ٦٠           | ٢٧.٨          | ١.٢          | ٦٠٠٠ - اقل من ٨٠٠٠                       |
| ١٠٠                                                | ٢٠           | -            | -            | ١٦.٧          | ٠.٦          | ٨٠٠٠ فأكثر                               |
| ١٠٠                                                | ١٠٠          | ١٠٠          | ١٠٠          | ١٠٠           | ١٠٠          | الإجمالي                                 |

٣/٦. محددات الطلب على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة:

في هذه الدراسة الميدانية، يقصد بالطلب على الإسكان في قطاع الشقق المفروشة بمنفعة الإيواء أو خدمة السكن التي يقدمها هذا القطاع بمختلف مستوياتها للمعتمرين خلال موسم العمرة. وبالرغم من اختلاف وحدات مقاييس الطلب على الخدمة السكنية وعدم وجود معيار واحد متفق عليه<sup>(٣٧)</sup>، إلا انه يمكن لنا أن متوسط إنفاق المعتمر اليومي على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة كمؤشر يعبر عن الطلب أو لقياس هذه المنفعة السكنية التي يستهلكها المعتمر أثناء إقامته لأداء العمرة. ولمعرفة محددات الطلب سوف نقوم بتقدير دالة طلب

المعتمرين على خدمات إسكان الشقق المفروشة باستخدام المتغيرات المتعلقة بخصائص المعتمرين في النموذج التالي :

$$y_{di} = \alpha + b_1X_{1i} + b_2X_{2i} + b_3X_{3i} + b_4X_{4i} + b_5X_{5i} + b_6X_{6i} + b_7X_{7i} + b_8X_{8i} + b_9X_{9i} + b_{10}X_{10i} + \varepsilon_i$$

$i=1,2, \dots, 361$

حيث :

$y_{di}$  : متوسط إنفاق المعتمر اليومي على الإسكان ، وتم الحصول عليه بقسمة الإنفاق الكلي للمعتمر على الإسكان على عدد الأيام التي قضاها المعتمر في الوحدة السكنية .

$X_{1i}$  : أعمار المعتمرين ، ويأخذ مقياس فئوي ترتيبي يبدأ من ١- (أصغر من ٢٠ سنة) ... إلى ٧- (أكبر من ٧٠ سنة) .

$X_{2i}$  : المستوى التعليمي للمعتمر ، ويأخذ مقياس ترتيبي : ١- (أمي) ، ٢- (ما دون الجامعة) ، ٣- (جامعي) ، ٤- (ما فوق الجامعة) .

$X_{3i}$  : المستوى الاقتصادي للمعتمر ، وقد تم استخدام الإنفاق الكلي على العمرة بما في ذلك الغذاء والنقل والهدايا ... الخ ، كمؤشر للمستوى الاقتصادي للمعتمر . ولم يكن من المناسب استخدام الدخل الشهري فقط للمعتمر نظرا لان المعتمر عادة يُخصص ميزانية لأداء العمرة ، وليس بالضرورة أن يكون مصدر هذه الميزانية هو دخله فقط ، وإنما قد يكون عن طريق الادخار لفترات زمنية أو عن طريق الاقتراض أو غيره ، وبالتالي فان استخدام الإنفاق الكلي يعتبر مؤشرا غير متحيز ويعكس المستوى المادي للمعتمر .

$X_{4i}$  : حجم أسرة المعتمر أو أفراد مجموعة المعتمرين .

$X_{5i}$  : مستوى الوحدة السكنية . وقد وُجه سؤال للمعتمرين حول مستوى السكن (الشقة المفروشة) من حيث نوعيته وفخامته ، ويأخذ مقياسا ترتيبييا يبدأ من ١- (سيئ جداً) ٢- (سيئ) ... إلى ٥- (ممتاز جداً)

$X_{6i}$  : مسافة الوحدة السكنية من المسجد الحرام، وقد وُجه سؤال إلى عينة المعتمرين حول رآئهم عن مدى المسافة من مكان إقامتهم إلى المسجد الحرام، ويأخذ مقياساً ترتيبياً على أساس كلما اقتربت الوحدة السكنية من الحرم كلما زادت قيمة المقياس : ١-(بعيد جداً)، ٢-(بعيد)، .... إلى ٥-(قريب جداً)

$X_{7i}$  : جهة القدوم، للتفريق بين المعتمرين القادمين من خارج المملكة والمعتمرين من داخلها. وهو متغير صوري (dummy variable) ويأخذ القيم التالية : المعتمرين من خارج المملكة = ١، والمعتمرين من الداخل = صفر.

$X_{8i}$  : عدد مرات العمرة التي قام بأدائها المعتمر في السابق.

$X_{9i}$  : حجم مساحة الوحدة السكنية (الشقة المفروشة) ويُعبر عنه بعدد الغرف في الشقة.

$X_{10i}$  : مستوى إيجار الشقة المفروشة، حيث تم توجيه سؤال للمعتمرين حول رآئهم في الإيجار اليومي الذي يدفعونه، ويأخذ مقياس ترتيبى من ١ إلى ٥ : ١-(منخفض جداً) ،....، إلى ٥-(عالي جداً).

وبعد عدة محاولات لتقدير النموذج باستخدام المتغيرات التفسيرية السابقة لم ينجح إلا بعد أن تم استبعاد بعض المتغيرات، حيث ظهر بعضها بإشارات غير متوقعة والبعض الآخر غير معنوي. وقد تم حذف هذه المتغيرات وهي : أعمار المعتمرين ( $X_{1i}$ )، والمستوى التعليمي ( $X_{2i}$ )، وتكرار العمرة ( $X_{8i}$ )، ومستوى إيجار الشقة ( $X_{10i}$ ). وقد أعطى النموذج نتائج إحصائية أفضل باستخدام المتغيرات التالية : المستوى الاقتصادي، حجم الأسرة، مستوى السكن، المسافة عن الحرم، جهة القدوم، حجم الشقة، كمغيرات تفسيرية ذات اثر معنوي على طلب المعتمرين على خدمات إسكان الشقق المفروشة كما في جدول (١٩).

جدول (١٩) نتائج تقدير دالة طلب المعتمرين على خدمات إسكان الشقق المفروشة بمكة المكرمة (رمضان ١٤٢٦هـ)

| معادلة الانحدار المقدرة:                                                                                        |          |                 |             |           |                        |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|-----------------|-------------|-----------|------------------------|
| $y_{di} = 88.701 + 0.002 X_{3i} + 12.200 X_{4i} + 15.418 X_{5i} + 60.019 X_{6i} + 41.206 X_{7i} + 9.911 X_{9i}$ |          |                 |             |           |                        |
| المتغير التفسيري                                                                                                | الرمز    | المعلمة المقدرة | إحصائية (t) | P - value | معامل التحديد الجزئي * |
| القاطع                                                                                                          | $\alpha$ | ٨٨.٧٠١          | ٥.٥٦٠       | ٠.٠٠٠     |                        |
| المستوى الاقتصادي                                                                                               | $X_{3i}$ | ٠.٠٠٢           | ٢.٠٢٤       | ٠.٠٤٤     | ١.١ %                  |
| حجم الأسرة أو المجموعة                                                                                          | $X_{4i}$ | ١٢.٢٠٠          | ٣.٣٦٠       | ٠.٠٠١     | ٣.١ %                  |
| مستوى الشقة المفروشة                                                                                            | $X_{5i}$ | ١٥.٤١٨          | ٢.٦٩٧       | ٠.٠٠٧     | ٢.٠ %                  |
| المسافة عن الحرم                                                                                                | $X_{6i}$ | ٦٠.٠١٩          | ١٠.٨٦١      | ٠.٠٠٠     | ٢٤.٩ %                 |
| جهة قدم المعتمر                                                                                                 | $X_{7i}$ | ٤١.٢٠٦          | ٣.٩٠٤       | ٠.٠٠٠     | ٤.١ %                  |
| حجم الشقة المفروشة                                                                                              | $X_{9i}$ | ٩.٩١١           | ٢.٥١٤       | ٠.٠١٢     | ١.٧ %                  |
| Adj. $R^2 = 0.50$ D.W= 1.83 $F_{(6,354)} = 61.26$                                                               |          |                 |             |           |                        |

$$R^2_{y,x_i} = \frac{t_i^2}{t_i^2 + df} = \text{معامل التحديد الجزئي للمتغير التفسيري}$$

وتشير نتائج التقدير أن جميع المتغيرات في النموذج لها تأثير معنوي في الطلب على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة، بعضها عند مستوى معنوية ١٪ والبعض الآخر عند ٥٪. وتشير إحصائية (F) إلى معنوية النموذج ككل بما في ذلك المعالم الجزئية ومعامل التحديد عند مستوى معنوية ١٪، حيث بلغت  $F_{(6,354)} = 61.26$ . كما تظهر المقدرة التفسيرية للنموذج ( $Adj.R^2 = 0.50$ ) أن المتغيرات التفسيرية تفسر ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي التغير في طلب المعتمرين على الشقق المفروشة، وهذه القيمة عادة تكون منخفضة في البيانات المقطعية. ويوضح معامل التحديد الجزئي المساهمة الصافية والأهمية النسبية لكل متغير تفسيري بالنسبة لطلب المعتمرين، حيث يتضح أن الأهمية النسبية لهذه المتغيرات التفسيرية على متغير الطلب حسب الترتيب هي: المسافة عن المسجد الحرام (٢٤.٩٪) ثم جهة القدوم (٤.١٪) ثم حجم الأسرة (٣.١٪) ثم المستوى السكني (٢٪) يليه حجم

الوحدة السكنية (١٧٪) وأخيرا المستوى الاقتصادي للمعتمر (١١٪). وتوضح نتائج التقدير أن كل زيادة في المبلغ المخصص للإنفاق على العمر، معبرا عنه بالمستوى الاقتصادي للمعتمر، بمقدار ١٠٠٠ ريال تؤدي إلى زيادة إنفاق المعتمر في المتوسط على الإسكان بمقدار ريالين في اليوم، ويمكن تفسير هذا الأثر المنخفض بعدم تجانس إنفاق المعتمرين على الإسكان، إذ بلغ معدل التقلب في المتوسط (انظر جدول ١٦) ١١٢٪، مما يعني اختلاف الأهمية النسبية للإنفاق على السكن في إجمالي ميزانية العمر للمعتمرين، ولعل هذا أيضا يرجع إلى التفاوت الكبير في إيجارات الشقق المفروشة بمكة حسب موقعها ومستواها. وبالنسبة لمتغير حجم الأسرة، يوضح التقدير أن كل زيادة في حجم أسرة المعتمر أو مجموعة المعتمرين بفرد واحد تؤدي في المتوسط إلى زيادة الإنفاق على خدمات الإسكان بمقدار ١٢٢ ريال، ويدل هذا على أن زيادة الأسرة أو المجموعة بفرد واحد لا يكلف الأسرة إيجار وحدة سكنية إضافية، بل يكفي بإضافة سرير واحد في نفس الوحدة السكنية. وبالنسبة لمستوى الشقة، نلاحظ أنه كلما ارتقى مستوى الوحدة السكنية بدرجة واحدة على مقياس تقويم السكن: ١- (سيئ جداً) ٢- (سيئ) ٣- (متوسط) ٤- (ممتاز جداً)، كلما ازداد متوسط إنفاق المعتمرين بمقدار ١٥٤ ريال، وهذا فيه دلالة على أهمية نوعية الوحدة السكنية في الإيجار. وفيما يتعلق بمسافة الوحدة السكنية عن المسجد الحرام، نلاحظ أنه كلما كان السكن قريبا من المسجد الحرام بدرجة واحدة على مقياس المسافة: ١- (بعيد جداً)، ٢- (بعيد)، ٣- (متوسط)، ٤- (قريب جداً)، كلما أدى إلى زيادة إنفاق المعتمرين على الإسكان في المتوسط بمقدار ٦٠ ريال. وهذا لاشك أنه فيه دلالة واضحة على أهمية القرب من المسجد الحرام وانعكاسه على قيمة إيجار السكن مما ينعكس على إنفاق المعتمرين على الإسكان. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن هناك اختلاف معنوي بين المعتمرين القادمين من الخارج ومن داخل المملكة، فكما تشير نتائج التقدير إلى أن المعتمر من داخل المملكة ينفق في المتوسط ما مقداره ٨٨٧ ريال، بينما القادم من خارج المملكة ينفق في المتوسط ١٢٩٩ ريال، وهذا يمكن تفسيره بأن معتمري الداخل ربما لديهم مقدرة تفاوضية مع أصحاب الدور السكنية أو معرفتهم واطلاعهم على سوق الإسكان مما يمكنهم في

الحصول على أسعار تنافسية وبالتالي انخفاض إنفاقهم على الإسكان في المتوسط عن معتمري الخارج. وأخيراً، تشير النتائج إلى أنه كلما كبر حجم الشقة المفروشة، مُعبّراً عنه بعدد الغرف، بغرفة واحدة فإن إنفاق المعتمرين يزيد في المتوسط بمقدار ٩٩ ريال.

وتأتي نتائج تقدير دالة طلب المعتمرين على خدمات إسكان الشقق المفروشة بمكة المكرمة منسجمة مع بعض نتائج الدراسات السابقة. فكما نلاحظ من جدول (٢٠) والذي يعرض نتائج دراستين سابقتين حول إسكان المعتمرين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث تؤكد أهمية وتأثير بعض المتغيرات في الطلب على إسكان المعتمرين وتحديد المستوى الاقتصادي (مثلاً بالإنفاق الكلي على العمرة) وحجم الأسرة ومستوى الوحدة السكنية ومدى قرب أو بعد الوحدة السكنية من الحرم المكي والحرم النبوي.

جدول (٢٠) دوال الطلب (في الصورة اللوغاريتمية) على إسكان المعتمرين بمكة المكرمة والمدينة المنورة في دراسات سابقة<sup>(٣٨)</sup>.

| عبدالقادر عطيه وآخرون<br>١٤٢١هـ |              | معاملات مقدرة لمتغيرات<br>مختارة من الدراسة |                         |
|---------------------------------|--------------|---------------------------------------------|-------------------------|
| بالمدينة المنورة                | بمكة المكرمة | بالمدينة المنورة                            | بالمدينة المنورة        |
| ٠.٢١٩                           | ٠.١٧١        | ٠.٠٤٧                                       | المستوى الاقتصادي       |
| ٠.٢٩٢                           | ٠.٢٨٧        | ٠.٦٩٧                                       | حجم الأسرة              |
| ٠.٤٢٥                           | -            | -                                           | المستوى السكني          |
| ٠.٢٢٢                           | ٠.٩٠ -       | ٠.٦٦٠ *                                     | القرب أو البعد من الحرم |
| ٥٠ %                            | ٦١ %         | ٦٩ %                                        | Adj. R <sup>2</sup>     |
| ٧٦.٩                            | ٢٠.٦٣        | ١٢٦.٩٢                                      | F                       |

\* الإشارة هنا بالسالب على أساس أن الباحث اعتمد مقياس البعد عن الحرم بمعنى إذا زادت المسافة بين الحرم والسكن فإن الإيجار ينخفض، وهي نفس النتيجة إذا استخدمنا مقياس القرب من الحرم

وحيث أن هذه الدراسة تتناول على وجه التحديد خدمات إسكان المعتمرين في قطاع الشقق المفروشة، فإنها بذلك تقدم إسهاماً إضافياً وفريداً للدراسات السابقة

والتي تناولت قطاع إسكان المعتمرين سواء بمكة المكرمة أو بالمدينة المنورة بكافة أنواعه مثل قطاع الفنادق والعمائر السكنية والفلل الخاصة والبيوت الشعبية.

#### ٧- تحليل اقتصادي لعرض خدمات إسكان الشقق السكنية المفروشة:

في هذا الجزء سوف نتناول قطاع الشقق المفروشة بصفته يمثل جانب العرض، حيث يقوم بعرض الوحدات السكنية المفروشة للمعتمرين خلال موسم العمرة. ويتضمن هذا التحليل بيان أهم الآثار الاقتصادية للعمرة على سوق خدمات الإسكان التي يعرضها هذا القطاع، وذلك على ضوء البيانات التي تم جمعها من عينة أصحاب الدور السكنية المفروشة.

#### ١/٧. تحليل اثر العمرة على نسب إشغال الشقق المفروشة.

نظرا لتدفق المعتمرين على مكة المكرمة أثناء موسم العمرة لاسيما في شهر رمضان، يزداد الطلب بشكل حاد على الوحدات السكنية بما فيها قطاع الشقق المفروشة. ومع ارتفاع الطلب على الإسكان خلال العمرة يرتفع معدل إشغال الوحدات السكنية فيها، حيث يصل في بعض الأوقات إلى حدوده القصوى لاسيما في فترات الذروة في موسم الحج والعشر الأواخر من شهر رمضان.

وعلى ضوء إجابات أصحاب المساكن حول نسب إشغال وحداتهم السكنية خلال المواسم المختلفة، نلاحظ من جدول (٢١) أن موسم العمرة في شهر رمضان يساهم في رفع معدل إشغال الشقق المفروشة في المتوسط بنحو ٨٤ر٣٪، وكما يتضح أن نسب الإشغال في كافة عينة الشقق المفروشة لا تقل عن ٦٠٪ مقارنة بالأيام العادية، بل أن ما يعادل ٣٧٪ من الشقق المفروشة يتم تشغيل كامل طاقتها الاستيعابية، أي بمعدل ١٠٠٪. ومقارنة مع المواسم الأخرى، يأتي موسم العمرة في رمضان بعد موسم الحج حيث يبلغ فيه معدل الإشغال في المتوسط بنحو ٩١ر٤٪ من إجمالي الطاقة الاستيعابية للشقق المفروشة عنه في الأوقات العادية. بينما ينخفض معدل الإشغال في فترات الإجازة الصيفية وإجازة الربيع إلى نحو ٥٨ر٣٪ و ٥٢ر٦٪ على التوالي.

جدول (٢١) توزيع الشقق المفروشة حسب نسبة الإشغال خلال المواسم المختلفة.

| الموسم / الفترة      | نسبة الزيادة في إشغال الشقة المفروشة |     |     |     |      |        | متوسط الزيادة في الإشغال |
|----------------------|--------------------------------------|-----|-----|-----|------|--------|--------------------------|
|                      | ٢٠%                                  | ٤٠% | ٦٠% | ٨٠% | ١٠٠% | إجمالي |                          |
| موسم الحج            | -                                    | -   | ٢   | ٢٦  | ٤٢   | ٧٠     | ٩١.٤%                    |
| موسم العمرة (رمضان)  | -                                    | -   | ١١  | ٣٣  | ٢٦   | ٧٠     | ٨٤.٣%                    |
| فترة الإجازة الصيفية | ١                                    | ١٣  | ٤٨  | ٧   | ١    | ٧٠     | ٥٨.٣%                    |
| فترة إجازة الربيع    | ٢                                    | ٢٢  | ٤٦  | -   | -    | ٧٠     | ٥٢.٦%                    |

ولتقدير اثر موسم العمرة خلال رمضان في معدل إشغال الوحدات السكنية في قطاع الشقق المفروشة، ومقارنته بالمواسم الأخرى نقوم، تقريبا بنفس الطريقة السابقة، بإجراء انحدار متغير معدل الإشغال (CR) كمتغير تابع على متغيرات صورية (dummy) حيث تعكس اثر الفترات الموسمية على الإشغال وهي: (DH) ويأخذ قيمة (١) لموسم الحج و(صفر) لغيره، و(DR) ويأخذ قيمة (١) لموسم عمرة رمضان و(صفر) لغيره، و(DS) ويأخذ قيمة (١) لفترة إجازة الصيف و(صفر) لغيره، و(DRB) ويأخذ قيمة (١) لفترة إجازة الربيع و(صفر) لغيره. وتصبح هنا فترة المقارنة هي فترة الأيام العادية ويمثلها قاطع المعادلة  $(\alpha_1)$ . وقد تم دمج البيانات لتركيب هذه المتغيرات الصورية، ويصبح النموذج وفق الآتي:

$$CR_i = \alpha_1 + \alpha_2 DH_i + \alpha_3 DR_i + \alpha_4 DS_i + \alpha_5 DRB_i + \varepsilon_i$$

حيث تصبح المعالم الجزئية:

$\alpha_1$  = ثابت الانحدار ويمثل متوسط إشغال الشقق المفروشة في الأيام العادية

$\alpha_1 + \alpha_2$  = متوسط اثر موسم الحج على معدل الإشغال في الشقق المفروشة.

$\alpha_1 + \alpha_3$  = متوسط اثر موسم العمرة (في رمضان) على معدل الإشغال.

$\alpha_1 + \alpha_4$  = متوسط اثر فترة إجازة الصيف على معدل الإشغال.

$\alpha_1 + \alpha_5$  = متوسط اثر فترة إجازة الربيع على معدل الإشغال.

وقد تم تقدير النموذج وحصلنا على النتائج كما في جدول (٢٤).



دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمريين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلى

جدول (٢٢) نتائج تقدير اثر المواسم المختلفة على معدل الإشغال في قطاع الشقق المفروشة  $(CR_i)$ .

| المتغيرات التفسيرية                                                        | الرمز            | المعلمة المقدرة | t      | p-value |
|----------------------------------------------------------------------------|------------------|-----------------|--------|---------|
| القاطع                                                                     | $\alpha_1$       | ٤٦.٢٨٦          | ٢٩.٧٦٢ | ٠.٠٠٠   |
| موسم الحج                                                                  | DH <sub>i</sub>  | ٣٦.٢٨٦          | ١٦.٤٩٨ | ٠.٠٠٠   |
| العمرة (رمضان)                                                             | DR <sub>i</sub>  | ٢٩.١٤٣          | ١٣.٢٥٠ | ٠.٠٠٠   |
| إجازة الصيف                                                                | DS <sub>i</sub>  | ١٣.٤٢٩          | ٦.١٠٦  | ٠.٠٠٠   |
| إجازة الربيع                                                               | DRB <sub>i</sub> | ٦.٨٥٧           | ٣.١١٨  | ٠.٠٠٢   |
| Adj.R <sup>2</sup> = 0.52      F <sub>(4,345)</sub> = 95.49      DW = 1.92 |                  |                 |        |         |

وتوضح النتائج معنوية معالم النموذج الجزئية عند مستوى معنوي ١٪، كما أن إحصائية (F) معنوية أيضا عند مستوى ١٪ كمؤشر على معنوية النموذج ككل، كما أن هذه الفترات الموسمية نجحت في تفسير ما يعادل ٥٢٪ من إجمالي التغيرات في معدل إشغال الشقق المفروشة، وهي نسبة مقبولة في البيانات المقطعية. ومن نتائج التقدير يتضح أن الإشغال في الفترات العادية تزيد في المتوسط بنحو ٤٦٣٪، وان المواسم لها تأثير معنوية على زيادة معدل الإشغال مقارنة بالفترات العادية، حيث يساهم موسم الحج في زيادة معدل الإشغال في المتوسط بنحو ٨٢٦٪  $(\alpha_2 + \alpha_1)$ ، يليه موسم العمرة في رمضان بنحو ٧٥٤٪ في المتوسط  $(\alpha_3 + \alpha_1)$ ، ثم أخيرا فترة الصيف  $(\alpha_4 + \alpha_1)$  والربيع  $(\alpha_5 + \alpha_1)$  بنحو ٥٩٧٪ و٥٣١٪ على التوالي. وبذلك نستنتج أن موسم العمرة له تأثير وجوهري في زيادة معدل الإشغال في قطاع الشقق المفروشة، وتأثيره أكبر من المواسم الأخرى ما عدا موسم الحج الذي يعتبر اقوي موسم في التأثير في رفع نسبة إشغال القطاع الإسكاني بمكة المكرمة.

والجدير بالملاحظة، أن هذا الطلب الموسمي الكبير على الإسكان أدى إلى تكثيف وزيادة الاستثمارات في قطاع الإسكان، وقد أدى ذلك إلى اختلال في توازن الطلب والعرض في سوق خدمات الإسكان في الفترات الأخرى من العام، حيث يلاحظ في فترات الركود العديد من الوحدات السكنية مغلقة وغير مستغلة نتيجة لوجود فائض عرض. ولهذا السبب يسعى بعض أصحاب هذه الوحدات السكنية إلى

تعويض خسائرهم في فترات الركود بزيادة قيمة إيجارات خلال مواسم الذروة في الحج ورمضان .

وإذا افترضنا انه إذا كانت نسبة الإشغال الكاملة في الشقق المفروشة هي ١٠٠٪، فإن أي نسبة اقل من ذلك فهي تشير إلى وجود فائض في العرض لدى الشقق المفروشة. وبناء على متوسط الإشغال لهذا القطاع خلال الفترات المختلفة في جدول (٢١) فإن نسبة فائض الوحدات السكنية تصبح كما في جدول (٢٣).

جدول (٢٣) نسبة فائض العرض في سوق الشقق المفروشة في المواسم المختلفة

| الموسم / الفترة      | متوسط نسبة الإشغال | متوسط نسبة فائض العرض | الإجمالي |
|----------------------|--------------------|-----------------------|----------|
| موسم الحج            | ٩١.٤ %             | ٨.٦ %                 | ١٠٠ %    |
| موسم العمرة (رمضان)  | ٨٤.٣ %             | ١٥.٧ %                | ١٠٠ %    |
| فترة الإجازة الصيفية | ٥٨.٣ %             | ٤١.٧ %                | ١٠٠ %    |
| فترة إجازة الربيع    | ٥٢.٦ %             | ٤٧.٤ %                | ١٠٠ %    |

وهذا يشير إلى انه بالرغم من أهمية مواسم الحج والعمرة في رفع نسبة الإشغال في الوحدات السكنية في قطاع الشقق المفروشة، فإن بيانات العينة تشير إلى وجود ظاهرة فائض عرض في هذا القطاع. وتتراوح نسبة الفائض من ٨٦٪ في موسم الحج إلى ٤٧٪ في فترة إجازة الربيع. وقد أكدت بعض الدراسات السابقة وجود هذه الظاهرة، حيث رصدت معاناة بعض أصحاب الوحدات السكنية من تدني نسبة إشغال وحداتهم السكنية عن طاقتها الاستيعابية حتى في مواسم الذروة<sup>(٢٩)</sup>. كما تظهر هذه الدراسات من ناحية أخرى وجود فائض طلب في بعض الوحدات السكنية من خلال زيادة عدد المعتمدين في الوحدات السكنية وتكدسهم في مساحات أقل<sup>(٣٠)</sup>. ويدعم ذلك أيضا تقارير ميدانية سابقة، حيث أكدت انه خلال موسمي الحج لعام ١٤١٩هـ و ١٤٢٠هـ كان هناك أعداد كبيرة من الوحدات السكنية شاغرة و اغلبها على مقربة من المسجد الحرام، وقُدِّر حجم الفائض في ذلك العامين بنحو ٤٤٨٣ و ١٠٣٣٠ وحدة سكنية على التوالي<sup>(٣١)</sup>.

ولذلك ربما تعود أسباب ظاهرة فوائض العرض إلى ضعف أو غياب الحملات الإعلانية لهذه الوحدات السكنية، وضعف التنسيق مع شركات ومؤسسات العمرة.

## ٢/٧. تحليل اثر العمرة على التوظيف في قطاع الشقق المفروشة.

يعتبر موسمي الحج والعمرة مواسم ذروة في الحركة الاقتصادية بمدينة مكة المكرمة، ولذلك فان آثارها الاقتصادية تمتد إلى قطاع التوظيف في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ونظرا لزيادة الطلب خلال هذين الموسمين على خدمات الإسكان وتحديدا في قطاع الشقق المفروشة، فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة سواء في مجال الأعمال الإدارية أو الخدمية وذلك من اجل تشغيل وإدارة الوحدات السكنية خلال هذه المواسم. ومن الملاحظ أن الطلب الموسمي على الأيدي العاملة خلال هذين الموسمين، يسهم في توفير الفرص الوظيفية لشرائح متعددة من أفراد المجتمع لاسيما بمدينة مكة المكرمة، ولا يقتصر ذلك على توظيف السعوديين بل يشمل أيضا غير السعوديين من المقيمين بمكة المكرمة.

وعلى ضوء بيانات عينة أصحاب الدور السكنية في جدول (٢٤) نلاحظ أن موسم الحج كما هو متوقع يسهم بشكل أكبر من المواسم الأخرى في توفير الفرص الوظيفية في عينة قطاع الشقق المفروشة، حيث بلغ عدد العاملين ٩٧٧ عامل، يليه مباشرة موسم العمرة حيث أتاح ٩٢٢ فرصة عمل، وذلك مقارنة بالأيام العادية التي لم تتجاوز فيها فرص العمل ٦٢٨ وظيفة.

جدول (٢٤) توزيع العاملين في الأعمال الإدارية والخدمية حسب المواسم المختلفة.

| الموسم /<br>الفترة        | العاملين في الأعمال الإدارية |      |             |      | العاملين في الأعمال الخدمية |     |             |      | الإجمالي |     |
|---------------------------|------------------------------|------|-------------|------|-----------------------------|-----|-------------|------|----------|-----|
|                           | سعوديون                      |      | غير سعوديين |      | سعوديون                     |     | غير سعوديين |      | عدد      | %   |
|                           | عدد                          | %    | عدد         | %    | عدد                         | %   | عدد         | %    | عدد      | %   |
| موسم الحج                 | ٢٣٠                          | ٢٣.٥ | ١٠.٣        | ١٠.٥ | ١٩                          | ١.٩ | ٦٢٥         | ٦٣.٩ | ٩٧٧      | ١٠٠ |
| موسم<br>العمرة<br>(رمضان) | ٢٠٢                          | ٢١.٩ | ٩٥          | ١٠.٣ | ١٩                          | ٢.١ | ٦٠٦         | ٦٥.٧ | ٩٢٢      | ١٠٠ |
| بقية العام                | ١٣٢                          | ٢١   | ٧٩          | ١٢.٦ | ١٥                          | ٢.٤ | ٤٠٢         | ٦٤   | ٦٢٨      | ١٠٠ |

كما يوضح الجدول أن اغلب الفرص الوظيفية أثناء موسمي الحج والعمرة وكذلك بقية العام تستحوذ عليها العمالة غير السعودية كما أكدته أيضا دراسات سابقة<sup>(٤٢)</sup>. وتركز بنسب كبيرة في مجال الأعمال الخدمية حيث بلغت في موسم

الحج ٦٣٩٪ وفي موسم العمرة في رمضان ٦٥٧٪ وخلال العام ٦٤٪. ورغم انخفاض العمالة الوطنية مقارنة بالعمالة الوافدة، فإن أغلبها يتركز في الأعمال الإدارية والمكتبية ووظائف الاستقبال، إذ بلغت في موسم الحج ٢٣٥٪ وموسم العمرة ٢١٩٪ وخلال بقية العام ٢١٪. وهذه الأرقام تدل على السيطرة النسبية للعمالة الوطنية على الأعمال الإدارية والمكتبية في حين تبدو العمالة الوافدة مسيطرة على الأعمال الخدمية. وهذا فيه دلالة واضحة على تفضيل العمالة الوطنية الأعمال الإدارية وعزوفهم عن الأعمال الخدمية والميدانية، وربما يعود ذلك إلى أسباب منها ما تتطلبه هذه الأعمال من مجهودات عملية شاقة وكذلك منها ما تتعلق بنظرة المجتمع الدونية للأعمال الخدمية والميدانية.

ولمعرفة أثر موسم العمرة على إجمالي التوظيف في قطاع الشقق المفروشة، ومقارنته بالمواسم الأخرى، فقد تم تقدير أثر موسم العمرة والحج كمتغيرين صوريين (dummy variables) على متغير إجمالي التوظيف بعد دمج وتكوين المتغيرات ليصبح حجم المشاهدات ٢١٠ مشاهدة. والمعادلة المقدرة هي:

$$WORK_i = \alpha_1 + \alpha_2 (DH_i) + \alpha_3 (DR_i) + \varepsilon_i$$

$$i = 1, \dots, 210$$

حيث:  $WORK_i$  = إجمالي حجم العمالة في الدار السكنية في المواسم، كمتغير تابع.

$DH_i$  = متغير صوري، يأخذ قيمة (١) في موسم الحج وصفر في غيره.

$DR_i$  = متغير صوري، يأخذ قيمة (١) في موسم العمرة وصفر في غيره.

وتصبح فترة المقارنة هي فترة أيام العام يعبر عنها في قاطع المعادلة ( $\alpha_1$ )

دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمدين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلي

جدول (٢٥) نتائج تقدير اثر المواسم المختلفة على التوظيف في قطاع الشقق المفروشة

| المتغير التابع: حجم التوظيف في قطاع الشقق المفروشة ( $WORK_i$ )              |            |                 |        |         |
|------------------------------------------------------------------------------|------------|-----------------|--------|---------|
| المتغيرات التفسيرية                                                          | الرمز      | المعلمة المقدرة | t      | p-value |
| القاطع                                                                       | $\alpha_1$ | ٩.٠٢٩           | ١٠.٩٧٦ | ٠.٠٠٠   |
| موسم الحج                                                                    | $DH_i$     | ٥.١٤٣           | ٤.٤٢١  | ٠.٠٠٠   |
| العمره (رمضان)                                                               | $DR_i$     | ٤.٣٢٩           | ٣.٧٢١  | ٠.٠٠٠   |
| Adj.R <sup>2</sup> = 0.098      F <sub>(2,207)</sub> = 11.294      DW = 1.79 |            |                 |        |         |

وجداول (٢٥) يوضح نتائج تقدير المعادلة حيث تظهر معنوية إحصائية (t) للمعالم الجزئية وكذلك إحصائية ( $F_{(2,207)}$ ) عند مستوى معنوية ١٪. وبالرغم من انخفاض معامل التحديد المعدل ( $Adj.R^2 = 0.098$ ) حيث يشير إلى تفسير النموذج فقط ٩.٨٪ من إجمالي التغير في حجم التوظيف في قطاع الشقق المفروشة، إلا أن إحصائية (F) تدل على معنويته إحصائيا رغم تدني قيمته. ويدل النموذج على معنوية اثر المواسم في التوظيف في قطاع الشقق المفروشة، حيث يساهم موسم الحج في زيادة التوظيف في الدار السكنية في المتوسط بمقدار ٥ عمال، ويساهم موسم العمرة في رمضان في زيادة التوظيف في كل دار سكنية في المتوسط بمقدار ٤ عمال. بمعنى أن متوسط العمالة في موسم الحج يرتفع تقريبا إلى ١٤ عامل في الدار ( $\alpha_1 + \alpha_2$ )، بينما يرتفع متوسط العمالة في الدار خلال موسم العمر تقريبا إلى ١٣ عامل ( $\alpha_1 + \alpha_3$ ). وهذه النتائج تؤكد على أهمية موسم العمرة بجانب موسم الحج في زيادة الفرص الوظيفية مقارنة بالأيام العادية.

ولأهمية اثر المواسم على مجالات التوظيف التي تنخرط فيها العمالة في هذا القطاع، وتحديدأ مجال الأعمال الإدارية والأعمال الخدمية، وكذلك جنسية العاملين كعمالة سعودية وعمالة غير سعودية، فقد تم تقدير عدة نماذج لمعرفة اثر موسم الحج والعمره على التوظيف حسب المجال وجنسية العمالة (سعودي / غير سعودي) وفق المعادلات التالية :

أثر المواسم على توظيف العمالة السعودية في مجال الأعمال الادارية  
: (MSWORK)<sub>i</sub>

$$(MSWORK)_i = \alpha_1 + \alpha_2 DH_i + \alpha_2 DR_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots(1)$$

أثر المواسم على توظيف العمالة غير السعودية في مجال الأعمال الادارية  
: (MFWORK)<sub>i</sub>

$$(MFWORK)_i = \alpha_1 + \alpha_2 DH_i + \alpha_2 DR_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots(2)$$

أثر المواسم على توظيف العمالة السعودية في مجال الأعمال الخدمية  
: (SSWORK)<sub>i</sub>

$$(SSWORK)_i = \alpha_1 + \alpha_2 DH_i + \alpha_2 DR_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots(3)$$

أثر المواسم على توظيف العمالة غير السعودية في مجال الأعمال الخدمية  
: (SFWORK)<sub>i</sub>

$$(SFWORK)_i = \alpha_1 + \alpha_2 DH_i + \alpha_2 DR_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots(4)$$

حيث :  $DH_i$  = يعكس أثر الموسم، ويأخذ قيمة (١) لموسم الحج وصفر لغيره.  
 $DR_i$  = يعكس أثر الموسم، ويأخذ قيمة (١) لموسم العمرة في رمضان  
وصفر لغيره.

وتصبح فترة المقارنة في النماذج هي فترة الأيام العادية أو بقية العام ويعبر  
عنها قاطع المعادلة.

وقد تم تقدير النماذج السابقة وحصلنا على النتائج في جدول (٢٦) التالي :

دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلي

جدول (٢٦) نتائج تقدير أثر المواسم المختلفة على التوظيف في قطاع الشقق المفروشة حسب مجال العمل وجنسية العاملين

| المتغيرات التفسيرية  | الرمز           | العاملين في الأعمال الإدارية   |                                    | العاملين في الأعمال الخدمية    |                                    |
|----------------------|-----------------|--------------------------------|------------------------------------|--------------------------------|------------------------------------|
|                      |                 | سعوديون (MSWORK <sub>i</sub> ) | غير سعوديين (MFWORK <sub>i</sub> ) | سعوديون (SSWORK <sub>i</sub> ) | غير سعوديين (SFWORK <sub>i</sub> ) |
| القطاع               | $\alpha_1$      | ١.١٤٣<br>** (٥.١١٣)            | ١.١٤٣<br>** (٥.١٣٣)                | ٠.٢١٤<br>(١.٤٨٥)               | ٥.٧٤٣<br>** (٩.١٢٣)                |
| موسم الحج            | DH <sub>i</sub> | ٢.١٤٣<br>** (٦.٧٧٩)            | ٠.٣٥٧<br>(١.١٣٤)                   | ٠.٠٧١<br>(٠.٣٥٠)               | ٣.١٨٦<br>** (٣.٥٧٩)                |
| موسم العمرة (رمضان)  | DR <sub>i</sub> | ١.٧٤٣<br>** (٥.٥١٤)            | ٠.٢٢٩<br>(٠.٧٢٦)                   | ٠.٠٥٧<br>(٠.٢٨٠)               | ٢.٩١٤<br>** (٣.٢٧٤)                |
| Adj. R <sub>2</sub>  |                 | ٠.١٩                           | ٠.٠٠٦ -                            | ٠.٠٠١ -                        | ٠.٠٦٢                              |
| F <sub>(2,207)</sub> |                 | ٢٥.٩٨<br>**                    | ٠.٦٦                               | ٠.٦٩                           | ٧.٨٧٢<br>**                        |
| DW                   |                 | ١.٨٧<br>**                     | ١.٢٠                               | ١.٠٢                           | ١.٩٧<br>**                         |

إحصائية (t) بين الأقواس. \*\* معنوية عند مستوى ١%

وكما يتبين من الجدول أعلاه أن النماذج السابقة لم تنجح في تفسير العلاقة بين المواسم وتوظيف العاملين إلا في حالة توظيف السعوديين في الأعمال الإدارية (MSWORK<sub>i</sub>) نموذج رقم (١) وتوظيف غير السعوديين في مجال الأعمال الخدمية (SFWORK<sub>i</sub>) نموذج رقم (٤). بينما فشلت في تفسير العلاقة بين اثر المواسم في توظيف غير السعوديين في الأعمال الإدارية (MFWORK<sub>i</sub>) نموذج رقم (٢) وتوظيف السعوديين في مجال الأعمال الخدمية (SSWORK<sub>i</sub>) نموذج رقم (٣)، حيث ظهر ذلك من خلال عدم معنوية إحصائية (t) لبعض المعالم الجزئية وكذلك إحصائية (F) وظهور قيمة معامل التحديد بالسالب. وفي الواقع، هذه النتائج تتفق مع واقع سوق العمل في الاقتصاد السعودي، إذ لا تزال العمالة الوطنية في الغالب تعزف عن الوظائف الحرفية والخدمية في ظل إقبال العمالة غير السعودية عليها. ومن ناحية أخرى، نجد أن السعوديين يقبلون على الأعمال الإدارية إما لتوافقها مع رغباتهم أو نظرا للالتزام بأنظمة سعودة الوظائف في هذا المجال، وبذلك تشكل العمالة الوطنية مزاحمة للعمالة الوافدة في المجالات الإدارية وبالتالي اتجاه هذه العمالة الوافدة إلى الأعمال الخدمية. وبالنظر إلى نتائج التقدير في جدول (٢٦) فيما يتعلق بأثر المواسم على توظيف السعوديين في المجالات الإدارية (MSWORK<sub>i</sub>)



نلاحظ أن موسم الحج والعمرة لهما تأثير معنوي وإيجابي، حيث يسهم موسم الحج في زيادة توظيف السعوديين في الأعمال الإدارية تقريباً بعاملين في المتوسط لكل دار سكنية مفروشة، بينما يسهم موسم العمرة في رمضان بزيادة التوظيف تقريباً بعامل واحد في المتوسط لكل دار سكنية. وبالنسبة لأثر المواسم في توظيف غير السعوديين (SFWORK<sub>i</sub>) في الأعمال الخدمية، نلاحظ أن الحج يسهم في المتوسط بزيادة توظيفهم بنحو ٣ عمال، بينما يسهم موسم العمرة في المتوسط بنحو عاملين. وتأتي هذه النتائج مؤيدة، إلى حد ما، لدراسة سابقة حول إسكان المعتمرين في القطاع الفندقي، حيث أشارت إلى تركيز العمالة السعودية في الأعمال الإدارية والمكتبية بينما تتركز العمالة الوافدة في الأعمال الخدمية في القطاع الفندقي<sup>(٤٢)</sup>.

### ٣/٧. تحليل اثر العمرة على عوائد أصحاب الدور السكنية المفروشة.

يشكل موسم العمرة مصدر دخل هام لكثير من سكان مكة المكرمة، لاسيما لأصحاب قطاع الإسكان بما في ذلك قطاع الشقق السكنية المفروشة. وقد أشارت بعض الدراسات السابقة أن عوائد أصحاب المساكن بمكة المكرمة، من جراء تأجيرها للمعتمرين، تشكل ٧٢٪ من إجمالي دخولهم<sup>(٤٤)</sup>. وتتأثر عوائد أصحاب الدور السكنية بحجم إجمالي إنفاق المعتمرين على العمرة ونسبة ما يخصص من ميزانية المعتمر للإنفاق على خدمات الإسكان في هذا القطاع. ولمعرفة اثر موسم العمرة على عوائد أصحاب الدور السكنية المفروشة، نحسب متوسط إنفاق المعتمر على الإسكان، وفي عينة الدراسة كان السؤال عن إنفاق المعتمر على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة. ويمكن استخدام متوسط إنفاق المعتمر على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة وكذلك باستخدام متوسط إجمالي إنفاق المعتمر على العمرة كمؤشر، ولو بشكل تقريبي، على حجم عوائد أصحاب الدور السكنية المفروشة وكذلك إجمالي عوائد العمرة المباشرة لكافة القطاعات الاقتصادية بمكة المكرمة. ومن جدول (٢٧) يتضح أن متوسط إنفاق المعتمر على الإسكان في قطاع الشقق المفروشة يعادل ١٦٠٦٦٨ ريال، بينما متوسط الإنفاق الكلي على العمرة



دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمرين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلى

يعادل ٣٩٨١٣١ ريال. كما نلاحظ أيضاً أن إجمالي إنفاق عينة المعتمرين على الإسكان بلغ أكثر من ٥٨٠ ألف ريال، بينما بلغ إجمالي إنفاقهم على العمرة أكثر من ١٤ مليون ريال. وهذا يشير إلى أن الإنفاق الفعلي لعينة المعتمرين على الإسكان شكل نحو ٤٠٪ من إنفاقهم الكلي على العمرة.

جدول (٢٧) إحصائيات إنفاق عينة المعتمرين على إسكان الشقق المفروشة وعلى العمرة لعام ١٤٢٦هـ

| نوع الإنفاق               | المتوسط | أدنى قيمة | أعلى قيمة | نسبة التشتت | مجموع الإنفاق |
|---------------------------|---------|-----------|-----------|-------------|---------------|
| الإنفاق على الإسكان       | ١٦٠٦.٦٨ | ٣٠٠       | ٢٨٢٠٠     | ١١١.٢       | ٥٨٠.٠١٠       |
| إجمالي الإنفاق على العمرة | ٣٩٨١.٣١ | ٣٥٠       | ٥٦٢٠٠     | ١٢٠.١       | ١٠٤٣٧.٢٥٢     |

وبضرب هذه المتوسطات في حجم الطلب المتوقع على الشقق المفروشة وحجم الطلب المتوقع على العمرة في جدول (١٥) يمكن لنا أن نقدر حجم إنفاق المعتمرين على الإسكان وإنفاقهم الكلي على العمرة، وهذا الإنفاق يمثل في الواقع حجم العوائد المباشرة لأصحاب الدور السكنية المفروشة وكذلك حجم العوائد الكلية للعمرة بمكة المكرمة في العام وخلال فترة التوقع الممتدة إلى ١٤٣٤هـ. وجدول (٢٨) يوضح حجم تلك العوائد المتحصلة لأصحاب الدور السكنية المفروشة وكذلك العوائد الكلية للعمرة في العام عبر فترة التوقع إلى عام ١٤٣٤هـ.

جدول (٢٨) حجم العوائد المتوقعة لأصحاب الدور السكنية المفروشة والعائد الكلي للعمرة في العام خلال فترة التوقع إلى ١٣٤٣هـ

| السنة  | حجم الطلب المتوقع على الشقق المفروشة |                        | حجم الطلب المتوقع على العمرة |                        |
|--------|--------------------------------------|------------------------|------------------------------|------------------------|
|        | عدد (مليون)                          | إجمالي الإنفاق (مليار) | عدد (مليون)                  | إجمالي الإنفاق (مليار) |
| ١٤٢١هـ | ١.٠١                                 | ١.٦٢٢                  | ١.٧٦                         | ٧.٠٠٧                  |
| ١٤٢٢هـ | ١.٠٨                                 | ١.٧٣٥                  | ١.٩٠                         | ٧.٥٦٤                  |
| ١٤٢٣هـ | ١.١٧                                 | ١.٨٧٩                  | ٢.٠٥                         | ٨.١٦١                  |
| ١٤٢٤هـ | ١.٢٦                                 | ٢.٠٢٤                  | ٢.٢١                         | ٨.٧٩٨                  |
| ١٤٢٥هـ | ١.٣٦                                 | ٢.١٨٥                  | ٢.٣٨                         | ٩.٤٧٥                  |
| ١٤٢٦هـ | ١.٤٦                                 | ٢.٣٤٥                  | ٢.٥٦                         | ١٠.١٩٢                 |
| ١٤٢٧هـ | ١.٥٨                                 | ٢.٥٣٨                  | ٢.٧٦                         | ١٠.٩٨٨                 |
| ١٤٢٨هـ | ١.٧٠                                 | ٢.٧٣١                  | ٢.٩٨                         | ١١.٨٦٤                 |
| ١٤٢٩هـ | ١.٨٣                                 | ٢.٩٤٠                  | ٣.٢٢                         | ١٢.٨١٩                 |
| ١٤٣٠هـ | ١.٩٨                                 | ٣.١٨١                  | ٣.٤٧                         | ١٣.٨١٥                 |
| ١٤٣١هـ | ٢.١٣                                 | ٣.٤٢٢                  | ٣.٧٣                         | ١٤.٨٥٠                 |
| ١٤٣٢هـ | ٢.٣٠                                 | ٣.٦٩٥                  | ٤.٠٣                         | ١٦.٠٤٤                 |
| ١٤٣٣هـ | ٢.٤٨                                 | ٣.٩٨٤                  | ٤.٣٤                         | ١٧.٢٧٨                 |
| ١٤٣٤هـ | ٢.٦٧                                 | ٤.٢٨٩                  | ٤.٦٨                         | ١٨.٦٣٢                 |

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه، أن عوائد أصحاب الدور السكنية المفروشة في كل عام لا تقل عن المليار ريال سعودي، وهي في تزايد مستمر مع تزايد أعداد المعتمرين. وحسب هذا الطلب المتوقع على العمرة وكذلك الطلب المتوقع على خدمات إسكان الشقق المفروشة، فإن ما يقارب ٢٣٪ من الإنفاق الكلي للمعتمرين يذهب إلى قطاع الشقق المفروشة، بينما يُنفق الباقي على قطاعات أخرى مثل قطاع المواد الغذائية وقطاع النقل والمواصلات وغيرها من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالتعامل مع المعتمرين. ووفقاً للبيانات في الجدول أعلاه، نلاحظ أيضاً أن عوائد أصحاب الشقق المفروشة بمكة يُتوقع أن تتضاعف بمعدل ٢٦ مرة بحلول عام ١٤٣٤هـ، حيث تبلغ في هذا العام ٤٢٨٩ مليار. أما بالنسبة للعائد الكلي للعمرة، فتبدو التوقعات متقاربة مع تقديرات بعض الجهات ذات العلاقة بصناعة العمرة، إذ نلاحظ أنها تبلغ نحو ٧ مليارات في بداية فترة التوقع، عام ١٤٢١هـ، وفي نهاية

الفترة تصل إلى ١٨٦٣٢ مليار. وهذا الحجم من العوائد يشكل رقماً هاماً في اقتصاد مدينة مكة المكرمة، وهو رقم يُعتد به أيضاً في الحسابات القومية. ولو أخذنا فقط متوسط العائد الكلي للعمرة خلال الفترة (١٤٢١هـ - ١٤٢٣هـ) وقارناه مع متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة خلال الفترة نفسها (١٤٢١هـ - ١٤٢٣هـ) والذي يبلغ ٧٢٥١٣٤ مليار ريال بالأسعار الجارية<sup>(٤٥)</sup>، نجد أن دخل العمرة في مكة المكرمة فقط يساهم بنحو ١٠.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد توقعت دراسة سابقة، أقيمت حول أثر العمرة على الإسكان في قطاع الفنادق بمكة المكرمة، أن تبلغ عوائد كل قطاعات الإسكان أكثر من ١٠ مليار ريال، والعوائد الكلية للعمرة بأكثر من ٣١ مليار، غير أن هذه التوقعات مبنية على توقعات بان تصل أعداد المعتمرين نحو ١٠ مليون معتمر في العام<sup>(٤٦)</sup>.

٤/٧. تحليل اثر العمرة على قيمة إيجار الشقق المفروشة

يتأثر قطاع الشقق المفروشة بمكة المكرمة كغيره من القطاعات السكنية الأخرى بالمواسم التي يرتفع فيها الطلب مما ينعكس في نهاية الأمر على قيمة الإيجارات لهذه الشقق. ويعتبر موسم العمرة لاسيما خلال فترة الذروة وهي شهر رمضان المبارك، من أهم المواسم التي يزداد فيها الطلب وربما يتضاعف من جراء قدوم المعتمرين إلى مكة والمكوث فيها مدة معينة لأداء العمرة، مما يؤدي إلى رفع إيجار الشقق المفروشة. ولمعرفة مدى تأثير موسم العمرة على إيجارات الشقق المفروشة لابد من رصد قيمة الإيجارات لهذه الشقق خلال فترات تغطي فيها جميع المواسم بما فيها موسم الذروة للعمرة في شهر رمضان، إلا أن القيام بذلك يتطلب جهداً ووقتاً بالإضافة إلى تمويل، وحتى لو تحقق ذلك فليس من المتوقع أن يفصح أصحاب الدور السكنية المفروشة عن أرقام واقعية ودقيقة عن الإيجارات التي يتقاضونها لاسيما في شهر رمضان. لذلك لجأنا إلى توجيه سؤال إلى أصحاب هذه الشقق المفروشة عن نسبة الزيادة في الإيجارات خلال مواسم السنة، وظهرت إجاباتهم كما في جدول (٢٩).

جدول (٢٩) توزيع الشقق المفروشة حسب نسبة الزيادة في الإيجار خلال المواسم المختلفة

| الموسم / الفترة      | نسبة الزيادة في إيجار الشقة المفروشة |      |      |      |       |        |
|----------------------|--------------------------------------|------|------|------|-------|--------|
|                      | ٢٠ %                                 | ٤٠ % | ٦٠ % | ٨٠ % | ١٠٠ % | إجمالي |
| موسم الحج            | -                                    | ٣    | ١٢   | ٣٦   | ١٩    | ٧٠     |
| موسم العمرة (رمضان)  | -                                    | ٣    | ٢٦   | ٣٥   | ٦     | ٧٠     |
| فترة الإجازة الصيفية | ١                                    | ١٠   | ٥٤   | ٥    | -     | ٧٠     |
| فترة إجازة الربيع    | ٢                                    | ٢٥   | ٤٣   | -    | -     | ٧٠     |

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه أن موسم العمرة يرفع إيجارات الشقق المفروشة بشكل كبير مقارنة بفترة الصيف والربيع، حيث أشار أكثر من ٥٨٪ من أصحاب الشقق أن الإيجارات تزيد أكثر من ٨٠٪. وهذه الزيادة لا تقتصر فقط في رمضان بل ترتفع أيضا في موسم الحج. ومن البيانات نجد أن اثر موسم العمرة خلال رمضان على إيجارات الشقق المفروشة يأتي بعد اثر موسم الحج، وتنخفض الإيجارات في بقية المواسم الأخرى. وبالرجوع إلى جدول (٨) نجد أن متوسط الإيجار اليومي للشقق المفروشة في الأيام العادية يعادل ٣١٦ر١ ريال، وعليه يمكننا أن نحسب قيمة متوسط الإيجار بعد الزيادة في المواسم المختلفة كما في جدول (٣٠).

جدول (٣٠) متوسط الزيادة في إيجار الشقق المفروشة في المواسم المختلفة.

| الموسم               | متوسط الزيادة | متوسط قيمة الإيجار |
|----------------------|---------------|--------------------|
| موسم الحج            | ٨٠ %          | ٥٦٨.٩              |
| موسم العمرة (رمضان)  | ٧٢.٥ %        | ٥٤٥.٣              |
| فترة الإجازة الصيفية | ٥٨ %          | ٤٩٩.٤              |
| فترة إجازة الربيع    | ٥١ %          | ٤٧٧.٣              |

ونلاحظ من جدول (٣٠) أن أعلى زيادة تحدث خلال موسم الحج إذ يبلغ متوسط الإيجار ٥٦٨ر٩ ريال، يليه موسم العمرة حيث يبلغ قيمة الإيجار ٥٤٥ر٣ ريال في المتوسط، ثم أخيرا فترة الإجازة الصيفية وإجازة الربيع حيث تبلغ قيمة الإيجار ٤٩٩ر٤ ريال ٤٧٧ر٣ ريال على التوالي.

ولتقدير اثر العمرة والمواسم الأخرى في نسبة زيادة إيجار الشقق المفروشة، فقد تم استخدام متغيرات صورية (dummy variables) كمتغيرات تفسيرية تعبر عن اثر المواسم المختلفة على (متوسط) نسبة الزيادة في إيجار الشقق المفروشة كمتغير تابع ( $REN_i$ ) ويقاس بمعدل الزيادة ( $\%20$ ،  $\%40$ ، ....،  $\%100$ )، وقد تتطلب ذلك دمج بيانات هذه المتغيرات لتكوين المتغيرات الصورية ليصبح عدد المشاهدات ٣٥٠ مشاهدة. ويصبح النموذج المقدر كالاتي:

$$REN_i = \lambda_1 + \lambda_2 DH_i + \lambda_3 DR_i + \lambda_4 DS_i + \lambda_5 DRB_i + \varepsilon_i$$

حيث تكون المتغيرات الصورية مؤشرا للأثر الموسمي على الإيجار وفق الآتي:

$DH_i=1$  لموسم الحج و صفر لغيره.  $DR_i=1$  لموسم العمرة في رمضان وصفر لغيره،  $DS_i=1$  لفترة الصيف وصفر لغيرها،  $DRB_i=1$  لفترة إجازة الربيع وصفر لغيرها. وتكون فترة المقارنة هي فترة الأيام العادية. وعليه تُفسر المعالم الجزئية كالاتي:

$\lambda_1$  = ثابت الانحدار ويمثل متوسط (نسبة) زيادة إيجار الشقق المفروشة في الأيام العادية، أي خلال فترة الركود.

$\lambda_2 + \lambda_1$  = متوسط أثر موسم الحج على معدل زيادة إيجارات الشقق المفروشة.

$\lambda_3 + \lambda_1$  = متوسط أثر موسم العمرة (في رمضان) على معدل زيادة إيجارات الشقق المفروشة.

$\lambda_4 + \lambda_1$  = متوسط أثر فترة إجازة الصيف على معدل زيادة إيجارات الشقق المفروشة.

$\lambda_5 + \lambda_1$  = متوسط أثر فترة إجازة الربيع على معدل زيادة إيجارات الشقق المفروشة.

وبعد تقدير النموذج حصلنا على النتائج كما في جدول (٣١).

جدول (٣١) نتائج تقدير اثر المواسم المختلفة على نسبة الزيادة في إيجارات قطاع الشقق المفروشة

| المتغيرات التفسيرية                                                        | الرمز       | المعلمة المقدرة | t      | p-value |
|----------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------------|--------|---------|
| القاطع                                                                     | $\lambda_1$ | ٤٤.٨٥٧          | ٢٧.٥٩٩ | ٠.٠٠٠   |
| موسم الحج                                                                  | DH          | ٣٥.٤٢٩          | ١٥.٤١٤ | ٠.٠٠٠   |
| العمره (رمضان)                                                             | DR          | ٢٧.٧١٤          | ١٢.٠٥٧ | ٠.٠٠٠   |
| إجازة الصيف                                                                | DS          | ١٣.١٤٣          | ٥.٧١٨  | ٠.٠٠٠   |
| إجازة الربيع                                                               | DRB         | ٦.٨٥٧           | ٢.٩٨٣  | ٠.٠٠٣   |
| Adj.R <sup>2</sup> = 0.48      F <sub>(4,345)</sub> = 81.43      DW = 1.83 |             |                 |        |         |

وكما نلاحظ من نتائج التقدير في جدول (٣١) بمعنوية المعالم الجزئية عند مستوى معنوية ١٪ مما يدل على أن هناك تأثيرا ايجابيا لفترات المواسم على إيجارات قطاع الشقق المفروشة، وقد بلغت إحصائية (F<sub>(4,345)</sub>) ٨١٫٤٣ وهي معنوية عند مستوى ١٪، وهي دليل على معنوية النموذج ككل بما فيها المعالم النموذج الجزئية، وأنها جميعا تختلف عن الصفر . ويشير معامل التحديد أن هذه المواسم تفسر ما يعادل ٤٨٪ من إجمالي التقلب في إيجارات الشقق المفروشة . كما تشير إحصائية (DW) إلى خلو النموذج من ارتباط تسلسلي موجب من الدرجة الأولى (SERIAL CORRELATION) حيث تجاوزت قيمتها المقدرة الحد الأعلى (D<sub>U</sub>=1.81) .

وتوضح معالم النموذج الجزئية أن أثر موسم الحج يساهم في رفع نسبة الإيجار بنحو ٣٥٫٤٪ عن الأيام العادية، أي ارتفاع نسبة الإيجار خلال الحج في المتوسط إلى ٨٠٫٣٪ ( $\lambda_2 + \lambda_1$ ) ، وان موسم العمره (في رمضان) يساهم بزيادة مقدارها ٢٧٫٧٪ مقارنة بالأيام العادية، أي ارتفاع الإيجارات في المتوسط خلال العمره ٧٢٫٦٪ ( $\lambda_3 + \lambda_1$ ) ، بينما فترة الصيف وفترة الربيع تساهمان بنحو ١٣٫١٪ و٦٫٨٪ على التوالي، أي تبلغ الإيجارات في المتوسط خلال الفترتين بنحو ٥٨٪ ( $\lambda_4 + \lambda_1$ ) وبنحو ٥١٫٧٪ ( $\lambda_5 + \lambda_1$ ) مقارنة بفترة الركود خلال الأيام العادية . وقد أظهرت دراسة سابقة حول إسكان المعتمدين في المدينة المنورة أن موسم العمره يرفع

الإيجارات بأكثر من الضعف، ويرجع تباين هذه النتائج إلى اختلاف ظروف الطلب والعرض وبالتالي اختلاف اثر موسم العمرة من عام لعام<sup>(٤٧)</sup>.  
٥/٧. تحديد العوامل المؤثرة في إيجار الشقق السكنية المفروشة أثناء موسم العمرة

بعد أن تعرفنا على اثر موسم العمرة والحج على إيجار الشقق المفروشة، إلا أن قيمة الإيجار اليومي للشقق المفروشة أثناء موسم العمرة تتغير من وحدة سكنية لأخرى ومن منطقة لمنطقة أخرى، مما يعني أن هناك عدة عوامل تؤثر في إيجار الشقق المفروشة. وسوف نقوم في هذا القسم بتحديد تلك العوامل المؤثرة في قيمة إيجار هذه الوحدات أثناء موسم العمرة. ولتحديد هذه العوامل، تم تقدير النموذج التالي:

$$y_{si} = \alpha + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \beta_4 X_{4i} + \beta_5 X_{5i} + \beta_6 DS_i + \beta_7 DA_i + \varepsilon_i$$

$i = 1, 2, \dots, 70$

حيث :

$y_{si}$  : قيمة الإيجار اليومي للشقة المفروشة خلال موسم العمرة في رمضان ، كمتغير تابع. وقد تم حساب الإيجار خلال موسم رمضان لكل دار سكنية باستخدام متوسط زيادة نسبة الإيجار في موسم العمرة (وهي ٧٢.٥٪) في جدول (٣٠) وبيانات الإيجارات في الأيام العادية لهذه الدور السكنية التي وردت إحصائياتها في جدولي (٨) و (٩).

والمغيرات التفسيرية كعوامل مؤثرة في قيمة الإيجار هي :

$X_{1i}$  : ويمثل المسافة بين الوحدة السكنية والمسجد الحرام، حيث يُتوقع انه كلما كانت المسافة قريبة من المسجد الحرام كلما ارتفعت قيمة الإيجار. وتم استخدام مقياس ترتيبي لقياس المسافة وفق الآتي :

جدول (٣٢) درجات المقياس الترتيبي لمتغير المسافة بين الدار السكنية والمسجد الحرام.

| الوصف           | قريب جدا     | قريب        | متوسط المسافة | بعيد        | بعيد جدا    |
|-----------------|--------------|-------------|---------------|-------------|-------------|
| المسافة بالمتري | اقل من ٢٠٠ م | ٢٠٠ > ٤٠٠ م | ٤٠٠ > ٦٠٠ م   | ٦٠٠ > ٨٠٠ م | ٨٠٠ م فأكثر |
| رتبة المقياس    | ٥            | ٤           | ٣             | ٢           | ١           |

$X_{2i}$  : يمثل مستوى الشقة المفروشة حيث يؤثر المستوى السكني ايجابيا في قيمة الإيجار، فكلما كانت الشقة ذات مستوى راقي كلما كان إيجارها أعلى. وتم قياس مستوى الشقة بدرجة الدار السكنية المصرح بها، حيث تُصنف الدور السكنية إلى ثلاث درجات: أولى وثانية وثالثة، وتكون الدرجة الأولى مؤشرا للمستوى السكني الأرقى يليها الثانية ثم الثالثة. وتم استخدام مقياس ترتيبي لهذه الدرجات كالآتي: ١- الدرجة الثالثة، ٢- الدرجة الثانية، ٣- الدرجة الأولى. وبالتالي يتوقع أن تكون العلاقة طردية. كلما ارتفعت درجة مقياس المستوى السكنية كلما زادت قيمة الإيجار.

$X_{3i}$  : يمثل حجم الدار السكنية ويقاس بعدد الشقق المفروشة في الدار السكنية، والمتوقع انه كلما زاد عدد الشقق السكنية المفروشة في الدار، كلما انخفضت قيمة الإيجار.

$X_{4i}$  : يمثل حجم العمالة في الدار السكنية سواء في الأعمال الإدارية أو الأعمال الخدمية، والمتوقع أن العلاقة بين عدد العمالة في الدار وقيمة الإيجار هي علاقة طردية. فكلما زاد عدد العاملين في الدار كلما زادت تكاليف تشغيل الدار وبالتالي زيادة قيمة الإيجار.

$X_{5i}$  : يمثل نسبة الإشغال في الأيام العادية، وتأخذ المقياس التالي :



دراسة اقتصادية لسوق خدمات إسكان المعتمدين بمكة المكرمة (دراسة تطبيقية على قطاع الشقق المفروشة)  
د. عابد بن عابد العبدلى

جدول (٣٣) درجات المقياس الترتيبي لمتغير نسبة الإشغال للدار السكنية خلال الأيام العادية

| % الإشغال        | اقل من ٢٠% | ٢٠% > ٤٠% | ٤٠% > ٦٠% | ٦٠% > ٨٠% | ٨٠% > ١٠٠% |
|------------------|------------|-----------|-----------|-----------|------------|
| المقياس الترتيبي | ١          | ٢         | ٣         | ٤         | ٥          |

والمتوقع أنه كلما انخفضت نسبة التشغيل خلال الأيام العادية كلما دفع صاحب الدار إلى رفع قيمة الإيجار أثناء موسم العمرة، وذلك من أجل الاستفادة من الموسم والتعويض عن فترة الركود.

$DS_i$  : متغير صوري يعكس مدى توفر خدمات إضافية في الدار السكنية مثل وجود مطعم وخدمة انترنت وغسيل ملابس ومواصلات للحرم ومواقف سيارات. ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة توفر الخدمات وقيمة صفر في حالة عدم توفرها. والمتوقع أن توفر مثل هذه الخدمات تؤدي إلى رفع قيمة الإيجار.

$DA_i$  : متغير صوري يعكس مدى استخدام صاحب الدار السكنية لوسائل الإعلانات والدعاية مثل الإعلانات في الصحف أو التلفزيون أو في غيرها للتسويق والتعريف بالخدمات السكنية التي يعرضها في السوق. ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة وجود وسائل دعاية وقيمة صفر في حالة عدم توفرها. والمتوقع أن استخدام وسائل الدعاية والإعلانات تقود إلى زيادة قيمة الإيجار.

وقد تم تقدير النموذج باستخدام المتغيرات السابقة غير أن معامل متغير حجم الدار السكنية ( $X_{3i}$ ) ظهر غير معنوي، وقد تم استبعاده من النموذج، وحصلنا على نتائج أفضل كما في جدول (٣٤) التالي :

جدول (٣٤) نتائج تقدير العوامل المؤثرة في قيمة إيجار الشقة المفروشة بمكة المكرمة  
(رمضان ١٤٢٦هـ)

| معادلة الانحدار المقدرة:                                                                                      |          |                               |             |                        |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|-------------------------------|-------------|------------------------|
| $y_{si} = 567.727 + 22.511 X_{1i} + 23.364 X_{2i} + 27.090 X_{4i} + 4.034 X_{5i} + 13.421 DS_i + 12.661 DA_i$ |          |                               |             |                        |
| المتغير التفسيري                                                                                              | الرمز    | المعلمة المقدرة ( $\beta_i$ ) | إحصائية (t) | معامل التحديد الجزئي * |
| القاطع                                                                                                        | $\alpha$ | ٥٦٧.٧٢٧                       | ٨.٥٣٧       |                        |
| المسافة عن المسجد الحرام                                                                                      | $X_{1i}$ | ٢٢.٥١١                        | ٣.٤٤٧       | ١٥.٩ %                 |
| مستوى السكن                                                                                                   | $X_{2i}$ | ٢٣.٣٦٤                        | ٢.٢٧٣       | ٧.٦ %                  |
| عدد العاملين                                                                                                  | $X_{4i}$ | ٢٧.٠٩٠                        | ٣.١٤٢       | ١٣.٥ %                 |
| نسبة الإشغال في بقية العام                                                                                    | $X_{5i}$ | - ٤.٠٣٤                       | - ٢.٨٠٢     | ١١.١ %                 |
| توفر خدمات إضافية                                                                                             | $DS_i$   | ١٣.٤٢١                        | ٢.٧٦١       | ١٠.٨ %                 |
| توفر وسائل دعاية                                                                                              | $DA_i$   | ١٢.٦٦١                        | ٢.٠٣١       | ٦.١ %                  |
| Adj. $R^2 = 0.69$ D.W = 1.84 $F_{(6,63)} = 23.084$                                                            |          |                               |             |                        |

$$R^2_{y,x_i} = \frac{t_i^2}{t_i^2 + df} = \text{معامل التحديد الجزئي للمتغير التفسيري}$$

وكما نلاحظ من النتائج أن إحصائية (t) للعالم النموذج ظهرت معنوية وكذلك إحصائية (F) معنوية عند مستوى ١٪ مما يعني معنوية النموذج ككل. ويشير معامل التحديد المعدل ( $Adj. R^2$ ) أن متغيرات النموذج تفسر ما نسبته ٦٩٪ من إجمالي التغير في الإيجار اليومي للشقة، وهي نسبة إلى حد ما مرتفعة في حالة البيانات المقطعية، والمتبقي هو ٣١٪ يعود إلى اثر عوامل أخرى. وبالنسبة للآثار الحدية للعوامل، نلاحظ أن مدى بعد وقرب الدار السكنية من الحرم له اثر جوهري في قيمة الإيجار، حيث كلما كانت الدار السكنية قريبة من المسجد الحرام بمقدار ٢٠٠م فإن الإيجار يرتفع، في المتوسط، مع ثبات العوامل الأخرى، بمقدار ٢٢ر٥ ريال. وكذلك كلما ارتفعت درجة المستوى السكني بمقدار درجة واحدة فإن الإيجار اليومي في المتوسط يرتفع بمقدار ٢٣ر٤ ريال. أما بالنسبة لحجم العمالة في الدار، فانه كلما ارتفع حجمها بمعامل واحد فان كلما زاد متوسط الإيجار بمقدار ٢٧ر١ ريال. كما أن مستوى نسبة الإشغال خلال الأيام العادية يؤثر سلباً على متوسط

إيجار الشقة المفروشة أثناء العمرة، فكلما انخفضت نسبة تشغيل الدار السكنية بمعدل ٢٠٪ فإن متوسط الإيجار يزيد بمقدار ٤ ريالاً.

ومن ناحية أخرى، كلما توفر في الدار السكنية خدمات إضافية مثل توفر مطعم بالدار، وتوفر خدمات الانترنت وغسيل الملابس للنزلاء، ووجود وسائل مواصلات خاصة بالدار لنقل المعتمرين من وإلى المسجد الحرام، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الإيجار اليومي في المتوسط بنحو ١٣ ريال مقارنة بالشقق المفروشة التي لا تتوفر فيها مثل هذه الخدمات. وكذلك كلما استخدم صاحب الدار السكنية وسائل دعاية وإعلانات تسويقية عن خدماته الإسكانية كلما ارتفع متوسط الإيجار بنحو ١٢٦ ريال عن تلك التي لا تستخدم وسائل إعلانية.

وتتفق بعض هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة حول إسكان المعتمرين، حيث أكدت معنوية اثر بعض العوامل على الإيجار اليومي للوحدة السكنية، مثل عامل المسافة بين الوحدة السكنية والحرم المكي الشريف في مكة المكرمة وكذلك في المدينة المنورة، وعامل المستوى السكني للوحدة السكنية<sup>(٤٨)</sup>.

## ٨ - الخاتمة:

على ضوء الدراسة التي تناولنا فيها تحليل إسكان المعتمرين في قطاع الشقق المفروشة خلال موسم العمرة على قطاع الشقق المفروشة بمدينة مكة المكرمة، وما تضمنتها من استعراض وتحليل لمختلف جوانبه، يمكن الخروج ببعض النتائج الهامة، وكذلك تقديم بعض المقترحات والتوصيات المتعلقة بها، وفق الآتي :

### ١/٨ . النتائج:

١ . بالرغم من وجود دراسات سابقة تناولت سوق الإسكان سواء حول إسكان الحجاج بمكة المكرمة، أو إسكان المعتمرين والزوار بمكة المكرمة أو بالمدينة المنورة، إلا أن هذه الدراسة تفردت بالتركيز على خدمات إسكان المعتمرين في قطاع الشقق المفروشة بمكة المكرمة. بالإضافة إلى تناولها لجوانب اقتصادية هامة في هذا القطاع، وتقدير أثر موسم العمرة على جوانب متعددة فيه، مثل توظيف العمالة الوطنية والوافدة حسب مجالات العمل، وغيرها من الموضوعات الهامة في سوق الشقق المفروشة، ومقارنة ذلك بمواسم أخرى ذات أهمية مثل موسم الحج والإجازات المدرسية مثل إجازة الصيف والربيع .

٢ . تنامي أهمية وانتشار قطاع الشقق السكنية المفروشة في مكة المكرمة في سوق خدمات إسكان المعتمرين، وذلك نظراً لانخفاض تكلفتها لاستثمارية مقارنة بالقطاع الفندقية أو العمائر متعددة الطوابق (Multi-stories Buildings) من ناحية، ولمرتبتها مع متطلبات المعتمرين والزوار والحجاج من حيث حجم الوحدة السكنية أو مستواها أو مدة الإقامة فيها من ناحية أخرى. كما يتصف هذا القطاع في الغالب بالتركز في محيط المسجد الحرام، بالرغم من ملاحظة نموه في مناطق أخرى بعيدة عن الحرم الشريف. وحسب الإحصائيات فإن طاقته القصوى في العام تتجاوز ٢ر٣ مليون معتمر، في حالة الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة، بمعنى إذا تم تنظيم حملات العمرة وفق فترات أو دورات منظمة ومتابعة على مدار العام.

٣. تتصف الدور السكنية إلى حد ما بالتباين في حجم المعروض من الخدمات السكنية، وظهر ذلك من خلال أعداد الشقق في الدار وارتفاع مؤشر التباين بينها، مما يوحى بنزعة احتكارية، لاسيما في ظل التوجه إلى تبني مشروعات سكنية ضخمة حول الحرم والتي ربما تسيطر على سوق الإسكان في حجم العرض وكذلك قيمة الإيجار.

٤. أوضحت الدراسة فيما يتعلق بخصائص المعتمرين، أن الطلب على العمرة يكون أعلى من خارج المملكة (٧٦٪) مقارنة بالمعتمرين من الداخل (٢٤٪)، وأن كانت هذه النسبة ليست رقماً ثابتاً في كل عام يمكن الاعتماد عليه في الحكم على أن الطلب الخارجي أكبر من الداخلي، إلا أنه يمكن أن يعطي دلالة على سهولة ويسر أداء العمرة للمسلمين من خارج المملكة. وربما يعزى ذلك إلى التسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة للراغبين في أداء العمرة، إضافة إلى التنظيمات الأخيرة التي فتحت باب العمرة على مدار العام تقريباً، وإنشاء مؤسسات وشركات بهدف تنظيم وإدارة حملات العمرة. كما أن أغلب نسبة ممن يطلب العمرة هم من فئة الأعمار المتوسطة، ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة. وهذه الفئة في الغالب تتميز بالمقدرة البدنية والمادية مما يحفزها على أداء وتكرار العمرة. بالإضافة إلى ذلك، يتميز طالبي العمرة بقدر من المستوى التعليمي والثقافي، حيث أن ما يعادل ٩٧٪ من المعتمرين يعتبرون متعلمون بينما غير المتعلمين نحو ٣٪. وهذه النسبة العالية من المتعلمين يمكن تفسيرها بتفوقهم في المقدرة المادية على غير المتعلمين مما يجعلهم أكثر طلباً على العمرة من غيرهم. ويؤكد ذلك أيضاً أن أغلب المعتمرين هم من رجال الأعمال (٣١٩٪) يليهم من لديهم مصادر دخل سواء موظفين أو أصحاب حرف ومهن، بينما الفئة الأقل هم ممن ليس لهم أعمال. وكل الخصائص السابقة للمعتمرين تدل على ارتفاع المستوى الاقتصادي للمعتمرين، وبالتالي ارتفاع معدل إنفاق المعتمرين على العمرة، سيما على خدمات قطاع الإسكان.

٥. وفقا لبعض البيانات المتاحة، فإن معدل نمو الطلب على العمرة يبلغ تقريبا ٨٪ سنوياً. وقد توقعت الدراسة أن يبلغ عدد المعتمرين بحلول عام ١٤٣٤هـ ما يقارب ٤٦٨ مليون معتمر. كما توقعت أن يبلغ نصيب الطلب على قطاع الشقق المفروشة نحو ٢٦٧ مليون معتمر. وفي ظل هذه التوقعات، لا يزال قطاع الشقق المفروشة لديه الطاقة الاستيعابية لمواجهة هذا الحجم من الطلب على الخدمات الإسكانية، إذا ما نُظمت حملات العمرة على فترات ودورات زمنية طوال العام. غير أن الملاحظ أن كثافة الطلب على العمرة لا تزال منحصرة في شهر رمضان المبارك، بينما تنخفض، إلى حد كبير، في الفترات الأخرى، مما يستدعي الأمر أن تتبنى مؤسسات وشركات تنظيم العمرة استراتيجيات وحملات تسويقية مكثفة لجذب المعتمرين على مدار فترة العمرة.
٦. عند تقدير محددات الطلب على خدمات إسكان الشقق المفروشة، معبراً عنه بمتوسط الإنفاق اليومي للمعتمر على الإسكان، واتضح من نتائج التقدير أن متوسط إنفاق المعتمرين يتأثر بعدة عوامل وهي حسب الأهمية: مسافة الدار السكنية عن المسجد الحرام، وجهة قدوم المعتمر (من داخل/خارج المملكة)، وحجم الأسرة المعتمرة، المستوى السكني للشقة المفروشة، وأخيراً المستوى الاقتصادي للمعتمر معبراً عنه بحجم إنفاقه الكلي على العمرة. وقد اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسات سابقة حول أثر بعض العوامل في متوسط الإنفاق على الإسكان وتحديداً: عامل المستوى الاقتصادي، وحجم الأسرة، والمستوى السكني، والقرب من المسجد الحرام.
٧. فيما يتعلق بتحليل جانب العرض لخدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة وبيان آثار العمرة على هذا القطاع، كشفت الدراسة عن مساهمة موسم العمرة في رفع معدلات الإشغال في وحداته السكنية إلى ٧٥٪، مقارنة مع مواسم الصيف وإجازة الربيع، ومع ذلك فهي نسبة تقل عن الإشغال الكامل مما يدل على وجود فائض عرض. وفي مجال التوظيف، أوضحت النتائج أن موسم العمرة يساهم في المتوسط بتوفير ٤ فرص توظيف إضافية في كل دار سكنية. كما أن

له تأثير ايجابي ومعنوي في توظيف السعوديين في مجال الأعمال الإدارية، وتوظيف غير السعوديين في الأعمال الخدمية. وعلى مستوى اثر موسم العمرة على عوائد أصحاب الدور السكنية المفروشة، أوضحت الدراسة أن ما يعادل ٤٠٪ من إجمالي إنفاق المعتمرين على العمرة يخصص للإنفاق على خدمات الإسكان في قطاع الشقق المفروشة، وهذا يمثل عوائد مباشر لأصحاب هذه الدور. ويتقدير هذه العوائد حتى ١٤٣٤هـ، نجد أنها لا تقل عن المليار ريال، ويتوقع أن تتضاعف بنحو ٢٦ مرة بحلول عام ١٤٣٤هـ إذ يتوقع أن تبلغ ٢٨٩ مليار. ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسة عن أثر معنوي لموسم العمرة على قيمة إيجار الشقق المفروشة، حيث يساهم في زيادة الإيجار في المتوسط بنحو ٢٧٪ أثناء العمرة مقارنة مع الأيام العادية، ويأتي أثر العمرة بعد اثر موسم الحج إذ يساهم الأخير برفع الإيجار في المتوسط بنحو ٣٥٪.

٨. عند دراسة وتحليل القيمة الإيجارية للشقق المفروشة أثناء موسم العمرة، أوضحت الدراسة أنها تتأثر إيجابا بقرب المسافة بين الدار والمسجد الحرام، وعدد العاملين في الدار السكنية، والمستوى السكني للشقة المفروشة، ومدى توفر خدمات إضافية مثل المطاعم والانترنت وخدمات غسل الملابس ووجود وسائل نقل لنزلاء، وكذلك مدي توفر وسائل دعاية تقوم بها الدار السكنية. ومن ناحية أخرى، كشف التقدير ارتباط قيمة الإيجار خلال موسم العمرة عكسيا بمعدلات الإشغال خلال الأيام العادية.

٢/٨. التوصيات:

على ضوء الدراسة وما توصلت إليه من نتائج يمكن تقديم توصيات مقترحة، وهمها:

١. نظرا لمرونة قطاع الشقق المفروشة في سوق الإسكان بمكة المكرمة وانسجامه مع متطلبات ورغبات المعتمرين، يقترح أن يوضع له إستراتيجية شاملة، من طرف الجهات الرسمية ذات العلاقة، لتنظيمه ومراقبته أثناء مواسم الذروة. كما

ينبغي دعم وتوجيه الاستثمارات فيه وذلك لأهميته للمعتمرين والزوار وكذلك الحجاج كما أشارت إليه الكثير من الدراسات.

٢. ضرورة تبني مؤسسات وشركات العمرة، التي تم التصريح لها في النظام الجديد للعمرة، حملات دعائية مكثفة لجذب أكبر عدد ممكن من المعتمرين والزوار لأداء العمرة طوال فترة العمرة خلال العام، وذلك من أجل تخفيف كثافة المعتمرين في شهر رمضان من ناحية، واستقرار الطلب على قطاع خدمات الإسكان طوال العام من ناحية أخرى.

٣. أهمية قيام الجهات المعنية بتصاريح إنشاء الدور السكنية المفروشة بوضع إستراتيجية يراعى فيها توزيع هذه الدور السكنية جغرافيا على مناطق وأحياء مدينة مكة المكرمة، وذلك لتخفيف تركزها في منطقة الحرم، والذي ينتج عنه تكبد المعتمرين في هذه المنطقة والضغط على خدمات البنية التحتية فيها.

٤. ضرورة قيام الجهات الرسمية، المعنية بمراقبة القطاع الإسكاني، بوضع سقف أعلى وأدنى لإيجارات الدور السكنية المفروشة، وذلك من أجل منع التلاعب بالإيجارات واستغلال العمّار والزوار أثناء موسم العمرة من ناحية، وكذلك الحفاظ على حقوق أصحاب الدور السكنية العادلة أثناء هذا الموسم.

٥. أهمية نشر الوعي الوظيفي لدى العاملين السعوديين وأهمية انخراطهم في مختلف الأعمال الإدارية والخدمية أثناء المواسم الدينية، وإقامة برامج تدريب لهذا الغرض، وتحفيز العاملين على الأعمال التطوعية أثناء المواسم الدينية لاسيما طلاب المدارس والجامعات وذلك ابتغاء للأجر من عند الله واكتساب الخبرة العملية في هذا القطاع.



## ثبت المصادر والمراجع

### • المراجع العربية:

١. القرآن الكريم.
٢. أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب العمرة: باب عمرة في رمضان، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٣. أحمد أبو الفتوح الناقة وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق إسكان المعتمرين في مكة المكرمة، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.
٤. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ - ١٤٢٥هـ)، المملكة العربية السعودية، فقرات ٣، ١١.
٥. أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني (١٩-٥٧)، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٦. البنك الدولي، الإسكان: ورقة عن السياسة في قطاعه، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مايو ١٩٧٥م.
٧. ثامر حمدان الحربي، إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١١هـ، «ملخصات البحوث وأوراق العمل لندوة أبحاث الحج (الإسكان) في الفترة ١٧-١٨ رجب ١٤١٣هـ» مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز أبحاث الحج.
٨. صالح علي الشمراني، أثر الدعم الحكومي في نمو قطاعي الإسكان والصناعة في بعض المدن السعودية، مطبوعات نادي مكة الأدبي الثقافي، ١٤١١هـ.
٩. صحيفة الندوة، بداية النشاط الاقتصادي، السنة الثالثة والأربعون، عدد: ١٢٦٦١، الخميس ٢ صفر ١٤٢٢هـ.

١٠. صحيفة الوطن السعودية، تقرير بعنوان: المشروع الوطني يستحدث ٦٥ ألف وظيفة خلال العامين المقبلين، السنة الثانية، عدد: ٥٥٧، الثلاثاء ١٤٢٣/١/٢٦هـ.
١١. صحيفة عكاظ، ندوة صحفية عن موسم العمرة، السنة السابعة والأربعون، عدد: ١٤٠٧٧، السبت ٢ صفر ١٤٢٦هـ.
١٢. عبد القادر عطية، اقتصاديات صناعة خدمات العمرة عام ١٤٢٤هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، التقرير السنوي لعام ١٤٢٤هـ.
١٣. عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.
١٤. عبد اللطيف عبدالله عبداللطيف، أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، دراسة خاصة على القطاع الفندقي، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة، العدد التاسع عشر ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).
١٥. فاروق صالح الخطيب، تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، ط١، جدة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
١٦. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والأربعون ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء المملكة العربية السعودية.
١٧. محمد مسلط الشريف، العوامل المؤثرة في تخطيط المنطقة المركزية بمكة المكرمة، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، المجلد السادس، رقم ٦ (١٤-١) ٢٠٠١م.

١٨. محمد مسلط الشريف، المناطق العشوائية بمكة المكرمة: الخصائص والمشكلات والحلول، المجلة العلمية، مجلد ٣، جامعة الملك فيصل، ١٤٢٣هـ.
١٩. مركز فقيه للأبحاث والتطوير، تقرير عن الوحدات السكنية الشاغرة في موسم حج ١٤١٩هـ، (د ن)، (د ت).
٢٠. مركز فقيه للأبحاث والتطوير، تقرير عن الوحدات السكنية الشاغرة في موسم حج ١٤٢٠هـ، (د ن)، (د ت).
٢١. وزارة البلدية والشؤون القروية، مخطط التنمية الشامل لمكة المكرمة: الوضع الراهن، ١٤٠٤هـ.
٢٢. وزارة التجارة، اللائحة المنظمة للوحدات السكنية المفروشة، المملكة العربية السعودية، قرار وزاري رقم: ١٤٧٤ بتاريخ ١٢/٨/١٤٢١هـ.
٢٣. وزارة الحج، اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمدين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤٢٠/٦/١٠هـ.
٢٤. وزارة الشؤون البلدية والقروية، المخطط الهيكلي لمكة المكرمة (التطوير الفني)، ربيع الأول، ١٤٢٠هـ؛ محمد مسلط الشريف، إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية - المنظور المحلي، Alexandria Engineering Journal. Vol. 41, No. 3 May 2002.
٢٥. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية العقاري: التقرير السنوي، ١٤١٢هـ/١٤١٣هـ.

• المراجع الأجنبية:

Frank De Leeuw, The Demand for Housing, A review of Cross-Section Evidence, The Review of Economics and Statistics, vol: LIII, Feb.1970, no: 1.

• مواقع الانترنت:

١. معهد خادم الشريفيين لأبحاث الحج، نظام معلومات جغرافي لإسكان المعتمرين (GIS)، متاح على: ([www.makkahgis.net](http://www.makkahgis.net)).
٢. وزارة التجارة، بيان تفصيلي لقطاع الفنادق بمدينة مكة المكرمة، متاح على: ([www.commerce.gov.sa](http://www.commerce.gov.sa))



### الهوامش والتعليقات

- (١) القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية رقم ٩٦.
- (٢) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب العمرة: باب عمرة في رمضان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، بيروت، ١٤٢٢هـ، ص: ٣١٣.
- (٣) أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني (١٩-٥٧)، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- (٤) عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.
- (٥) أحمد أبو الفتوح الناقه وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق إسكان المعتمرين في مكة المكرمة، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.
- (٦) عبد اللطيف عبدالله عبداللطيف، أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، دراسة خاصة على القطاع الفندقى، مجلة صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة، العدد التاسع عشر (١٧٥-٢٢٢)، ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).
- (٧) فاروق صالح الخطيب، تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة، مركز البحوث والتنمية، كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، ط ١، جدة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٨.
- (٨) البنك الدولي، الإسكان: ورقة عن السياسة في قطاعه، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مايو ١٩٧٥م، ص: ٣، ١٢، ٢٠.
- (٩) وزارة الحج، اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٠/٦/١٤٢٠هـ. ص: ٧.

(١٠) الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ - ١٤٢٥هـ)، المملكة العربية السعودية، فقرات ٣، ١١، ص: ١، ٢.

(١١) انظر إلى: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، صندوق التنمية العقاري: التقرير السنوي، ١٤١٢هـ/١٤١٣هـ، ص ١٢، ١٣؛ صالح علي الشمراني، أثر الدعم الحكومي في نمو قطاعي الإسكان والصناعة في بعض المدن السعودية، مطبوعات نادي مكة الأدبي الثقافي، ١٤١١هـ، ص: ١١، ٥٦.

(١٢) صالح علي الشمراني، أثر الدعم الحكومي في نمو قطاعي الإسكان والصناعة في بعض المدن السعودية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

(١٣) وزارة والاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، إحصاءات السكان، متاح على:

(<http://www.planning.gov.sa/docs/st2.htm>).

(١٤) وزارة الشؤون البلدية والقروية، المخطط الهيكلي لمكة المكرمة (التطوير الفني)، ربيع الأول، ١٤٢٠هـ؛ محمد مسط الشريف، إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية - المنظور المحلي، Alexandria Engineering Journal. Vol. 41, No. 3, May 2002. p.538.

(\*) الوحدة السكنية المفروشة هي الوحدة المكونة من غرفة نوم واحدة وصالة ومطبخ وحمام. انظر: وزارة التجارة، اللائحة المنظمة للوحدات السكنية المفروشة، المملكة العربية السعودية، قرار وزاري رقم: ١٤٧٤ بتاريخ ١٤٢١/٨/١٢هـ.

(١٥) ثامر حمدان الحربي، إسكان المعتمدين في شهر رمضان ١٤١١هـ، «ملخصات البحوث وأوراق العمل لندوة أبحاث الحج (الإسكان) في الفترة ١٧-١٨ رجب ١٤١٣هـ» مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز أبحاث الحج، ص: ٧.

(١٦) عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٢٦.

(١٧) حاول الباحث عدة مرات مع فرع وزارة التجارة بمكة المكرمة للحصول على إحصائيات حول الدور السكنية المفروشة، ولم يكن هناك تجاوبا مع الباحث. ولذلك تم اللجوء إلى مصدر آخر وهو معهد خادم الشريفيين لأبحاث الحج عبر موقعه الإلكتروني والذي يتضمن نظام معلومات جغرافي لإسكان المعتمرين (GIS)، انظر: (www.makkahgis.net). علما بأن الملاحظ أن هناك عدد من الدور السكنية المفروشة لم يشملها هذا النظام، خاصة في مناطق بعيدة عن المنطقة المركزية (منطقة الحرم) مثل حي العزيزية وغيرها. ويبدو أن هذه البيانات غير محدثة.

(١٨) بيان تفصيلي لقطاع الفنادق بمدينة مكة المكرمة، وزارة التجارة، متاح على: (www.commerce.gov.sa)

(١٩) هناك قطاعات أخرى تقدم خدمات إسكانية للمعتمرين مثل العمائر السكنية المعدة أساساً لإسكان الحجاج وكذلك بعض الفلل الخاصة والبيوت الشعبية ولكن في نطاق محدود.

(٢٠) معهد خادم الشريفيين لأبحاث الحج، نظام معلومات جغرافي لإسكان المعتمرين (GIS)، متاح على: (www.makkahgis.net).

(٢١) محمد مسط الشريف، العوامل المؤثرة في تخطيط المنطقة المركزية بمكة المكرمة، مجلة الإمارات للبحوث الهندسية، المجلد السادس، رقم ٦ (١٤-١) ٢٠٠١م، ص: ١١.

(٢٢) محمد مسط الشريف، إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية - المنظور المحلي، مرجع سابق، ص: ٥٣٩.

(٢٣) متوسط إقامة المعتمر من بيانات عينة المعتمرين في هذه الدراسة وهو تقريبا نفس الإحصائية في دراسات سابقة (انظر على سبيل المثال: عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٢٠).

(٢٤) حول إحصائيات الدور السكنية المفروشة انظر إلى هامش (١٦).

- (٢٥) ثامر حمدان الحربي، إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١١هـ، مرجع سابق، ص: ١٧.
- (٢٦) محمد مسلط الشريف، المناطق العشوائية بمكة المكرمة: الخصائص والمشكلات والحلول، المجلة العلمية، مجلد ٣، جامعة الملك فيصل، ١٤٢٣هـ، ص: ٥٣.
- (٢٧) محمد مسلط الشريف، إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية - المنظور المحلي، مرجع سابق، ص: ٥٣٩.
- (٢٨) هذه الأرقام والإحصائيات متقاربة مع دراسات سابقة. انظر على سبيل المثال إلى: أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مرجع سابق، ص: ٣٩.
- (٢٩) انظر: أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مرجع سابق، ص: ٢٣.
- (٣٠) المرجع نفسه. ص: ٢٥-٢٤.
- (٣١) لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن إجمالي أعداد المعتمرين خلال العام نظرا لصعوبة التعداد وطول الفترة لاسيما للمعتمرين داخل المملكة وداخل مكة المكرمة. ومع ذلك هناك بعض التقديرات المستنتجة من دراسات ميدانية، وتقديرات بعض الجهات الرسمية مثل وزارة الحج. وقد قدرت الوزارة أعداد المعتمرين لعام ١٤٢٦هـ بناء على دراسة ميدانية بنحو ٣ ملايين معتمر انظر صحيفة عكاظ، ندوة صحفية عن موسم العمرة، السنة السابعة والأربعون، عدد: ١٤٠٧٧، السبت ٢ صفر ١٤٢٦هـ ص: ١٧.
- (٣٢) عبد القادر عطية، اقتصاديات صناعة خدمات العمرة عام ١٤٢٤هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، التقرير السنوي لعام ١٤٢٤هـ، ص: ٣٥-٣٤.



(٣٣) انظر: ثامر حمدان الحربي، إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١هـ، مرجع سابق، ص: ١٤؛ عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٣٠.

(٣٤) انظر: صحيفة الندوة، بداية النشاط الاقتصادي، السنة الثالثة والأربعون، عدد: ١٢٦٦١، الخميس ٢ صفر ١٤٢٢هـ، ص: ٩؛ صحيفة الوطن السعودية، تقرير بعنوان: المشروع الوطني يستحدث ٦٥ ألف وظيفة خلال العامين المقبلين، السنة الثانية، عدد: ٥٥٧، الثلاثاء ٢٦/١/١٤٢٣هـ، ص: ١٠.

(٣٥) انظر: عبد القادر عطية، اقتصاديات صناعة خدمات العمرة عام ١٤٢٤هـ، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج، مرجع سابق، ص: ٣٤؛ صحيفة عكاظ، ندوة صحفية عن موسم العمرة (١٤٢٤هـ)، مرجع سابق، ص: ١٧.

(٣٦) انظر على سبيل المثال: ثامر الحربي، إسكان المعتمرين في شهر رمضان ١٤١١هـ، مرجع سابق، ص: ١؛ عبد اللطيف العبد اللطيف، أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، دراسة خاصة على القطاع الفندقي، مرجع سابق، ص: ١٩٦؛ أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مرجع سابق، ص: ٢٦.

(37) Frank De Leeuw, The Demand for Housing, A review of Cross-Section Evidence, The Review of Economics and Statistics, vol.: LIII, Feb. 1970, no: 1, pp. 1-10.

(٣٨) انظر: عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٣٥. أيمن صالح فاضل، دراسة تحليلية لدالة الطلب على خدمات الإسكان للمعتمرين والزوار، مرجع سابق، ص: ٥٥-٥٣.

(٣٩) عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٥٣؛

- أحمد أبو الفتوح الناقة وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق إسكان المعتمرين في مكة المكرمة، معهد خادم الحرمين لأبحاث الحج، مرجع سابق. ص: ٣٠.
- (٤٠) عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٥٤.
- (٤١) مركز فقيه للأبحاث والتطوير، تقرير عن الوحدات السكنية الشاغرة في موسم حج ١٤١٩هـ، (د ن)، (د ت) ص: ٤٠.؛ مركز فقيه للأبحاث والتطوير، تقرير عن الوحدات السكنية الشاغرة في موسم حج ١٤٢٠هـ، (د ن)، (د ت)، ص: ٣٩.
- (٤٢) عبد اللطيف العبد اللطيف، أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، دراسة خاصة على القطاع الفندقي، مرجع سابق، ص: ٢١٤.
- (٤٣) نفس المرجع، ص: ٢١٤-٢١٥.
- (٤٤) وزارة البلدية والشئون القروية، مخطط التنمية الشامل لمكة المكرمة: الوضع الراهن، ١٤٠٤، ص: ٦٨.
- (٤٥) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والأربعون ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء المملكة العربية السعودية. ص: ٢٤٢.
- (٤٦) عبد اللطيف العبد اللطيف، أثر العمرة على قطاع الإسكان بمكة المكرمة، دراسة خاصة على القطاع الفندقي، مرجع سابق، ص: ٢١٢.
- (٤٧) انظر: عبد القادر عطية وآخرون، دراسة اقتصادية لسوق خدمات الإسكان في مواسم الحج والعمرة بالمدينة المنورة لموسم ١٤٢١هـ، مرجع سابق، ص: ٤٤.
- (٤٨) المرجع نفسه. ص: ٥١-٥٥.

عرض رسالة دكتوراه :

## عقود الاستثمار المصرفية في ضوء الفقه الإسلامي

للباحثة/ أميرة فتحي عوض محمد (✳)

عرض الباحث/ علي أحمد شيخون (✳✳)

أهمية هذا الموضوع :

- ١- قيام المصارف الإسلامية في هذا العصر وتعدد المعاملات الاستثمارية فيها وبعض هذه العقود مختلف فيه وبعضها عقود مستحدثة تحتاج إلى تكييف شرعي ولذلك نجد بعض المصارف تطبقها والبعض الآخر يمتنع عن تطبيقها، ولا شك أن كثيراً من الناس يريدون استثمار أموالهم عن طريق المصارف لكنهم يمتنعون عن هذا الطريق مخافة الكسب الحرام فلو أيقنوا بشرعيتها وأنها تخضع للنظام الإسلامي لتعاملوا معها.
- ٢- محاولة إثبات أن الاستثمار بالعقود المشروعة بديل شرعي للعمليات الربوية.
- ٣- بيان ما كشف عنه تطبيق عقود الاستثمار في المصارف الإسلامية من إيجابيات وسلبيات ومحاولة معالجة السلبيات وتقييمها لندفع عن المعاملات المالية الإسلامية شبهة التعامل بالربا.

## خطة البحث

يشتمل هذا البحث على مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة :

---

(✳) حصلت بها على درجة الدكتوراه من قسم الفقه المقارن بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

(✳✳) باحث مساعد بالمركز.

الباب الأول : العقود والمصارف وعمليات الاستثمار وما يرد عليها من قيود  
ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : العقد ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : ماهية العقد.

المبحث الثاني : دليل مشروعية العقد.

المبحث الثالث : أركان العقد.

المبحث الرابع : حكم العقد وتقسيماته.

الفصل الثاني : الاستثمار والمصارف :

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الاستثمار .

المبحث الثاني : المصارف .

الفصل الثالث : القيود التي ترد على عمليات الاستثمار.

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : الربا.

المبحث الثاني : الغرر.

الباب الثاني : استثمار المصارف بعقد بيع المراجحة

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول.

الفصل الأول : البيع.

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : ماهية البيع ودليل مشروعيته وحكمه.

المبحث الثانى : أركان عقد البيع وأقسامه .

ويشتمل على مطلبين :

الفصل الثانى : أحكام المراجعة فى الفقه الإسلامى.

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : ماهية المراجعة ودليل مشروعيتها وحكمها وشروطها. وما يلحق برأس المال .

المبحث الثانى : ما يجب بيانه فى عقد المراجعة.

الفصل الثالث : بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجزئه المصارف الإسلامية.

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : ماهية بيع المراجعة للأمر بالشراء.

المبحث الثانى : الفرق بين المراجعة القديمة والحديثة وأساس ظهور بيع المراجعة وصوره وسبب وجوده.

المبحث الثالث : الفتاوى الصادرة بشأن بيع المراجعة للأمر بالشراء ومرحلة المواعدة.

المبحث الرابع : حكم الإلزام بالوعد.

المبحث الخامس : مرحلة الشراء وضوابط بيع المراجعة للأمر بالشراء.

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

الباب الثالث : استثمار المصارف بعقد الإجارة.

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : أحكام الإجارة في الفقه الإسلامي.

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الإجارة ومشروعيتها وأركانها وصفاتها.

المبحث الثاني : ملكية المؤجر للأجرة ومدة الإجارة .

المبحث الثالث : هل يشترط في مدة الإجارة أن تلي العقد؟

المبحث الرابع : حبس المكترى العين المستأجرة ليستوفى أجره.

المبحث الخامس : وسائل النقل القديمة وضوابطها وتطبيقها على الوسائل الحديثة .

الفصل الثاني : الإيجار المنتهى بالتمليك والتكليف الشرعى.

ويشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : ماهية الإيجار المنتهى بالتمليك وسبب ظهوره والضوابط التي يجب مراعاتها.

المبحث الثاني : الإجارة المنتهية بالتمليك دون دفع ثمن سوى الأقساط الإيجارية والتكليف الشرعى لها.

المبحث الثالث : الإجارة المقترنة ببيع الشيء المؤجر بثمن رمزى والتكليف الفقهي لها.

المبحث الرابع : الإجارة المقترنة ببيع الشئ المؤجر بثمن حقيقى.

المبحث الخامس : الإجارة المقترنة بوعده بالبيع .

المبحث السادس : الإجارة المقترنة بوعده بالبيع أو مددة

الإجارة أو انتهاء الإجارة ورد العين المستأجرة

إلى المالك فى نهاية مددة الإجارة.

المبحث السابع : الإجارة المقترنة بوعده بالهبة .

المبحث الثامن : البديل المقترح .

الباب الرابع : استثمار المصارف بعقد الشركة .

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : أحكام الشركة فى الفقه الإسلامى.

ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الشركة ودليل مشروعيتها وأنواعها .

المبحث الثانى : شركة العقد .

ويشتمل على خمسة مطالب

المبحث الثالث : أقسام شركة العقد .

المبحث الرابع : شركة الأموال .

المبحث الخامس : شركة الأعمال.

المبحث السادس : شركة الوجوه.

الفصل الثانى : الشركة المتناقصة والمتهية بالتملك.

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الشركة المتناقصة.

المبحث الثانى : الضوابط التى يجب مراعاتها فى الشركة المتناقصة .

المبحث الثالث : صور المشاركة المتناقصة.

المبحث الرابع : تحليل عقد الشركة المتناقصة.

أهم نتائج هذا البحث وهى:

١ - العقد يطلق على ما ينشأ عن إرادتين فى الغالب عن طريق ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يظهر أثره الشرعى فى محل العقد.

والأصل فى العقود هو الجواز والإباحة ما دام العقد وقع برضا المتعاقدين الجائزى الأمر ولم يشتمل العقد على محظور شرعى.

٢ - حث الإسلام على استثمار المال وتنميته بالطرق المشروعة من تجارة وزراعة وصناعة وشركة وإجارة وحرم الوسائل غير المشروعة التى تؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل.

٣ - يجب على المسلمين أن يحرصوا على رد معاملاتهم المالية إلى الأصول الإسلامية بحيث يكون تصرف الأفراد مع بعضهم البعض أو مع المصارف الإسلامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك للتخلص من الربا وشبهته.



- ٤- الربا حرام وهو من أكبر الكبائر ، وتوعد الله سبحانه وتعالى من استحل الربا وأصر على فعله بأشد أنواع العقاب.
- ٥- نهى الشارع الحكيم عن كل بيع يشتمل على غرر أو جهالة لدخوله فى أكل أموال الناس بالباطل.
- ٦- نهى الشارع عن بيع العينة لئلا يتخذ هذا البيع وسيلة إلى الربا واستغلال حاجة المحتاجين بإقراضهم بالربا بدلا من القرض الحسن.
- ٧- التأمين التعاونى جائز ، لأنه من قبيل التعاون على البر. أما التأمين التجارى فغير جائز ؛ لأنه يشتمل على الربا والغرر.
- ٨- بيع المراجعة نوع من أنواع البيوع وتسرى عليه الأحكام العامة لعقد البيع فى إطار ما وضع له من الشروط والضوابط التى تكفل له أن يبقى فى إطار الصدق والأمانة والاحتراز عن الخيانة.
- ٩- لا حرج على الناس أن يستحدثوا من العقود ما تدعوهم إليه حاجتهم وضرورة حياتهم على ألا يتجاوزوا فى ذلك الأسس الشرعية للتعاقد.
- ١٠- بيع المراجعة للأمر بالشراء يستعمل كأحد البدائل الشرعية للمعاملات الربوية السائدة ما لم يشتمل العقد على محظور شرعى.
- ١١- عقد الإجارة يفيد انتفاع المستأجر بالعين المستأجرة مدة معلومة فى مقابل عوض معلوم.
- ١٢- الإيجار المنتهى بالتملك يعتبر إحدى وسائل التمويل المتاحة عن طريق تملك المنفعة ثم تملك العين فى آخر المدة المتفق عليها.

وهو من العقود المستحدثة، وهو عقد مركب شكلا لا قصدا من إجارة وبيع، فالقصد الحقيقي للمتعاقدين هو البيع.

١٣- عقد الشركة هو عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال وربحه أو على الاشتراك في الربح فقط إذا لم يكن للشركة رأس مال.

١٤- الشركة المنتهية بالتمليك تعتبر لونا من الأساليب الجديدة التي استحدثتها المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها وحلولها محل البنوك التقليدية في تلبية حاجات العملاء التمويلية بعيداً عن القروض الربوية.

١٥- إن الدين الإسلامي هو شريعة التوسط والتوازن والاعتدال، وهو نظام فريد مستقل بنفسه، قائم بذاته له خصائص ومزايا تميزه عن كل ما عده من النظم الأخرى في شتى المجالات، وإنه لا قصور فيه عن معالجة المشكلات والأمور المستحدثة. فالشريعة الإسلامية شريعة متكاملة صالحة لكل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.